جامعـــة الجزائر
كلّية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة
الماجستير في التاريخ الحديث

الإدارة الجزائرية في العهد العثمانـي : " الإدارة المركزية نموذجا"

من تقديم الطالب :
عمر حرفوش

تحت إشراف الأستاذة :
الدكتورة عائشة غطاس

السنة الجامعية 2009/2008.

جامعـــة الجزائر
كلّية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة لنيل شهادة
الماجستير في التاريخ الحديث

الإدارة الجزائرية في العهد العثمانـي : " الإدارة المركزية نموذجا"

من تقديم الطالب :
عمر حرفوش

تحت إشراف الأستاذة :
الدكتورة عائشة غطاس

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشـــة :

الأستاذ الدكتور أرزقـــي شويـتـام رئيـــسا
الأستاذة الدكتورة عائشـــة غطاس مشرفا و مقررا
الأستاذة الدكتورة فتيـحة الواليــش عضوا

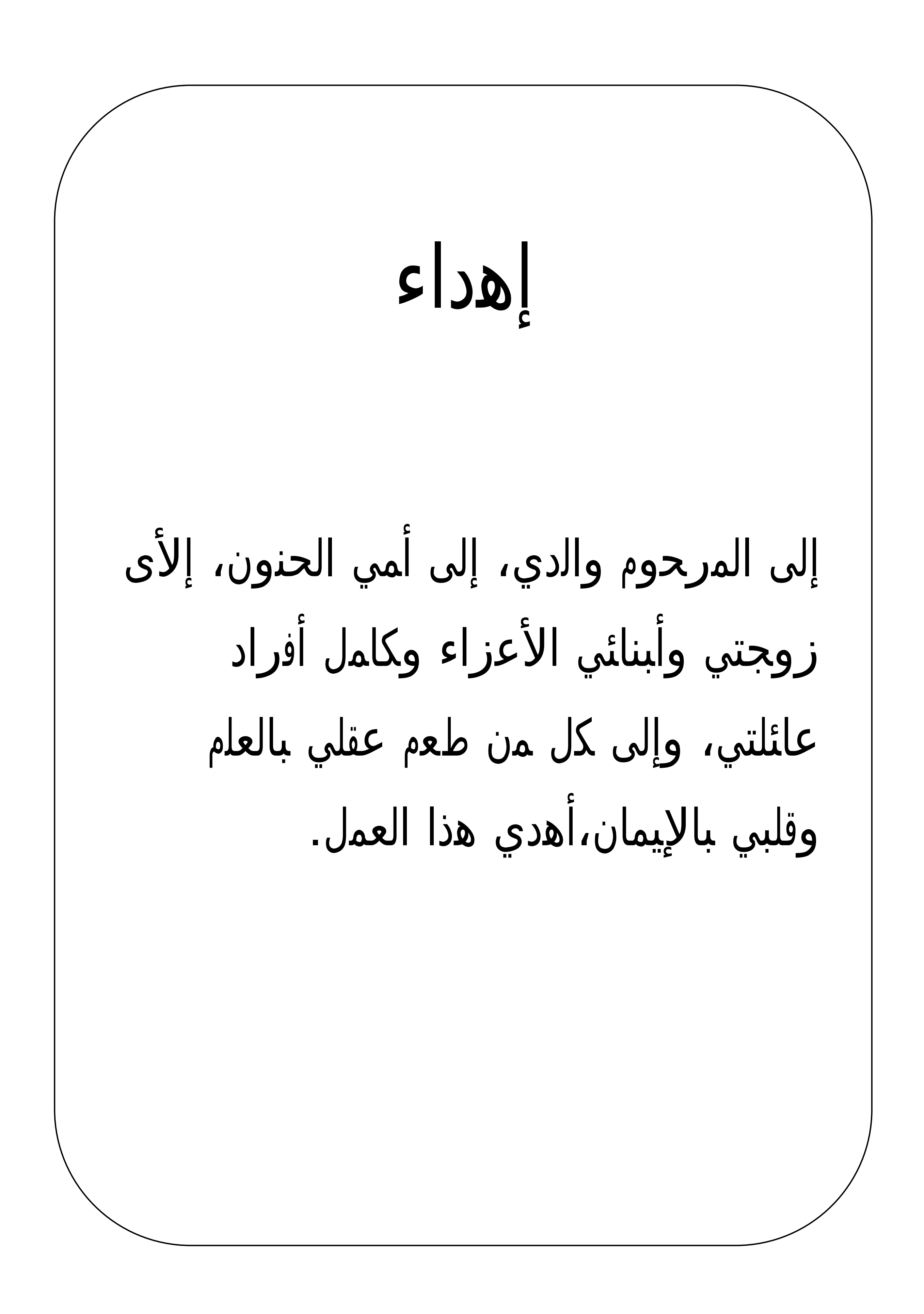
السنة الجامعية 2008/2009.



كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي الكريمة الدكتورة عائشة غطاس، لما بذلته من جهد بإشرافها عل هذا البحث، ولما قدمته لي من نصائح وتوجيهات أنارت طريقي طيلة فترتي البحث والتحرير.

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي الذين ساعدوني في جمع مادة هذا البحث وأخص بالذكر السادة فهيم لقوراة و إسماعيل جودي ويوسف أمير، وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الآنسة غنية حرفوش التي ضحت بوقتها لكتابة هذه المذكرة.



إهداء

إلى المرحوم والدي، إلى أمي الحنون، إلأى زوجتي وأبنائي الأعزاء وكامل أفراد عائلتي، وإلى كل من طعم عقلي بالعلم وقلبي بالإيمان،أهدي هذا العمل.

قائمة المختصرات:

أ.و.ج.: الأرشيف الوطني الجزائري.

ع: علبة.

د.م: دفتر مهمه.

ح: حكم.

ص: صحيفة.

د.ب.س.ر: دفاتر البايلك. سجل رقم.

ر.ق: الرقم القديم.

س.ب.م: سجل بيت المال.

مك: ميكروفيلم.

م.و.ج: المكتبة الوطنية الجزائرية.

ر: رسائل (مخطوطة).

م: ملف.

و: وثيقة.

مخ: مخطوط.

ط: طبعة.

E.I : Encyclopédie de l'Islam (en Français et en Anglais).

R.A : Revue Africaine

ed : édition.

G.A.L **:**Grand Alger Livres.

O.P.U : Office des Publications Universitaires.

S.N.E.D : Société Nationale d'Edition et de Diffusion.

trad. : Traduit ou traduction.

E.N.A.**L :** Entreprise Nationale du Livre.

P.U.F : Presses Universitaires de France.

بسم ا الرحمان الرحيم

مقدمة.

تعتبر الإدارة بمؤسساتها وموظفيها، الهيكل الأساسي الذي ترتكز عليه الدّول لتسيير الشؤون العمومية. وقد عرف المغرب الأوسط بحلول القرن السادس عشر، نوعا جديدا من الإدارة تميزت عن سابقاتها بعدة خصوصيات.

وكانت الرغبة في معرفة حقيقة الإدارة الجزائرية في العهد العثماني من دوافع إختيار هذا الموضوع، والذي حظي بدراسات قليلة، بغض النظر عن تلك التي خصت بعض المجالات المعينة مثل القطاع الإقتصادي كالضرائب والرسوم، والحياة الريفية وكذا الجانب الثقافي، والتي أنارت القارىء و الطالب بصفة خاصة لمعرفة جوانب هامة من تاريخ الجزائر، هذا من طرف بعض الباحثين الجزائريين. وأما الجانب السياسي والعسكري، فقد كان محلّ إهتمام بعض الكتاب الفرنسيين، فبقيت الدراسات الخاصة بالجانب الإداري لهذه الفترة دون اهتمام، يكتنفها بعض الغمض ، لذلك كانت الرغبة في المساهمة بهذه الدراسة المتواضعة لإلقاء بعض الأضواء عليها، خصوصا وأن وثائق الأرشيف التي أنتجتها تلك الإدارة مازالت محفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري وبالمكتبة الوطنية الجزائرية، وهي ليست بالقليلة وفي متناول الدارسين الراغبين في البحث.

كما كانت الحاجة إلى معرفة دواليب السلطة الجزائرية دافعا آخر لإختيار هذا الموضوع، وذلك في محاولة لإظهار العلاقات فيما بين الأجهزة الإدارية وكبار الموظفين وسلطات كل مؤسسة داخل تلك الإدارة، مع الرغبة في معرفة كيفية إدارة شؤون البلاد سواء على المستوى المحلي (البياليك) أو على المستوى المركزي (دار السلطان ومدينة

الجزائر)، خصوصا وأن الإيالة مرّت بعدّة مراحل سياسية أثّرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على الأجهزة الإدارية وعلى الموظفين وأصحاب القرار بصفة عامة.

كما كانت الرغبة في إظهار بعض الجوانب التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، عاملا آخر لإختيار الموضوع، وذلك من خلال ما تركته هذه الدولة بمختلف أجهزتها من وثائق ودفاتر خاصة بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إستغلال الكتب والمذكرات التي تركها بعض الرّحالة والقناصل الأجانب.

تهدف الإشكالية في هذا الموضوع إلى طرح تساؤلات واضحة ودقيقة تكون منطلقا للبحث عن إجابات وافية وواضحة. ومن هذه التساؤلات نذكر: كيف تمكن الأتراك العثمانيون من إقامة إدارة تشمل كل بلاد المغرب الأوسط، وما هي الأسس والمرجعيات القانونية التي إعتمدوا عليها لتثبيتها؟ وما هي الآليات والوسائل التي سمحت لهم بأن يجعلوا من تلك الإدارة جهازا متكاملا وفعالا ؟

هل كانت لتلك الإدارة مؤسسات وأجهزة محددة، وما هي؟ كيف كان نظام التوظيف؟ هل كانت الوسائل والأجهزة الإدارية في المناطق الريفية تختلف عن تلك الموجودة في الفضاء الحضري؟ ما هي أهم الوظائف وما هي مهامها؟ كيف كانت تسيّر الشؤون الإجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ وما هو دور كل مؤسسة وكل وظيفة؟ وما هي أهمية القطاع المالي بالنسبة لتلك الإدارة؟

قُسم موضوع البحث إلى قسمين رئيسيين، وكل قسم إلى عدة فصول.

فأما القسم الأول فهو بعنوان "**الإدارة الجزائرية المحلية في ظل النظام العثماني**"، ويحتوي على أربعة فصول، أتناول فيها الجوانب المختلفة للإدارة المحلية. ففي الفصل الأول أدرس الأسس التنظيمية التي قامت عليها تلك الإدارة من ترسيم للحدود وتقسيم إداري وكذا النظام المخصص للتوظيف، زيادة على طبيعة ونوعية ذلك النظام الإداري الذي أحاول فيه إظهار القاعدة القانونية و التشريعية التي أرست منهج الحكم والإدارة في الجزائر خلال تلك الفترة.

وأما الفصل الثاني فأخصصه لدراسة أهم المؤسسات التي سمحت للسلطات المحلية ببسط سلطة الدولة وقوانينها، فيما بين مختلف القبائل الريفية، وكذا فيما بين أهالي المدن والحضر بمختلف فئاتهم، ثم يليه الفصل الثالث المخصص للوظائف، حيث أدرس

فيه الوظائف سواء كانت في المجال الحضري أو المجال الريفي، مع التطرق إلى مختلف رتب تلك الوظائف وأهميتها ومكانتها في المحيط الذي وُجدت فيه.

وخُصص الفصل الرابع والأخير من هذا القسم، إلى الجانب المالي وكيفية إدارته، نظرا للأهمية التي أولتها السلطات لهذا القطاع، مع دراسة أنواع الضرائب وكيفية تحصيلها وإلى مختلف الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية وكذا إلى نظام دفع الأجور وكيفية حصول الموظفين على حقوقهم المادية.

وأما القسم الثاني فهو بعنوان "الإدارة المركزية" فقد خصصته للإدارة الحضرية القائمة بمدينة الجزائر، وللإدارة الريفية الخاصة بإقليم دار السلطان، وقد قسمته إلى ستة فصول.

في الفصل الأول أتناول الأسس التنظيمية العامة، ومنها الاختصاص الإقليمي لتلك الإدارة والمقرات التي كان يعمل بها الموظفون وكذا نظامي العمل ودفع الأجور. أما الفصل الثاني فأخصصه لأهم مؤسسات الإدارة المركزية المتمثلة في الحكومة والديوان وبيت المال زيادة على الجهاز الأمني. وأما الوظائف السامية فهي موضوع الفصل الثالث الذي أتطرق فيه إلى وظيفة الداي ووزرائه بما فيها مهامهم وصلاحياتهم وأدوارهم في إطار تلك الإدارة. وأما الوظائف الثانوية الممثلة في أعوان الدولة المهيكلين في إطار هيئات، فهي موضوع الفصل الرابع أين أحاول الإحاطة بالوظائف، التي كانت أهم سند لمختلف الموظفين السامين والدولة عموما، وهي الوظائف التي غاب عليها الطابع الإقتصادي والتي تحكمت الدولة بواسطتها على أهم الموارد المالية للبلاد بالإضافة إلى الوسيلة التنفيذية التي مثلها أولئك الموظفون.

وأما الفصل الخامس فأتطرق فيه إلى الإدارة المدنية بشكل خاص، وهي التي مثلها موظفون معظمهم من الأهالي، أي غير منتمين إلى الفئة الحاكمة و المسجلة أسمائهم سجلات الأوجاقات العسكرية، وأهمهم كان شيخ البلد و أمين الأمناء وأمناء الجماعات الحرفية العاملة بمدينة الجزائر، زيادة على الموظفين المدنيين القائمين على إدارة الشؤون الريفية من قياد وشيوخ القبائل، كما أتطرق في هذا الفصل أيضا إلى قطاع الخدمات بمدينة الجزائر خصوصا ما كان يتعلق بتوفير المياه الصالحة للشرب والنظافة اليومية للمدينة.

وأما الفصل السادس أدرس فيه الإدارة المالية، حيث أتناول فيه المرجعيات التي قام عليها النظام المالي مع دراسة مختلف الضرائب والرسوم، وكيفية تحديد أسعار المواد بمدينة الجزائر.

لم تكن عملية البحث عن موضوع الإدارة الجزائرية بالهينة، فكانت أول صعوبة واجهتني هي تحديد معالم هذه الدراسة، مما دفعني إلى التوجه إلى قراءات عامة أولا لكسب بعض المعطيات التاريخية الأولية ومعرفة عموميات تاريخ الوجود العثماني بالجزائر، لأتمكن من تشكيل خطة أولية للعمل، كما شكلت اللغة المستعملة في بعض الوثائق التاريخية المحلية، خصوصا تلك الموجودة بسجلات البايلك المصورة على ميكروفيلم، أو تلك التي خصت وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، بعض الصعوبات لإستنباط معاني النصوص.

وفي الأخير أرجو أن تكون هذه المساهمة البسيطة قد ألقت بعض الأضواء على بعض جوانب الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، كما أرجو أن تكون منفذا لي لمتابعة البحث في هذه الفترة التاريخية من تاريخ الجزائر، من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية البعيدة عن الأحكام والمواقف المسبقة بإتباع مناهج موضوعية ونقدية.

مدخل.

تأسست في مطلع القرن السادس عشر، سلطة جديدة بمدينة الجزائر، بعد أن حلّ بها الأخوان "عروج" و"خير الدين" بربروس، اللذان إستجابا لطلب المساعدة الذي تقدم لهما به أهالي مدينة الجزائر[1]. وقد كان السبب الرئيسي الذي دفع بهؤلاء إلى طلب النجدة من الأتراك، هو الضغط والترهيب المستمر الذي كان يمارسه الإسبان على أهالي المدينة خصوصا بعد أن أرغموهم على عقد معاهدة 31 جانفي 1510 [2]، شأنهم شأن سكان مدن تنس وشرشال ومستغانم[3]، وبعد الإحتلال العسكري الذي طال المدن الجزائرية الأخرى مثل بجاية[4] والمرسى الكبير ووهران[5].

وبفقدان وهران –أهم موانئها- تدهورت الوضعية المالية لدولة الزيانيين بتلمسان، فدخلت أجزاء شاسعة من أراضيها تحت نفوذ شيوخ القبائل وزعمائها[6]، وانحصرت سلطتها هي في مدينة تلمسان والضواحي التابعة لها، وانفصل الجزء الشرقي من المملكة بصفة واضحة حين أسس "عرب الأمحال" بزعامة "حميد العبد" إمارة في تنس[7].

لم يكتف الإسبان بإحتلال المدن فحسب، بل تدخلوا بصفة مباشرة في الصراع السياسي الداخلي الذي وقعت فيه مملكة تلمسان، خصوصا بعد أن أظهرت سلطات الجزائر الجديدة، تحت قيادة عروج، النّية في التوسع[1] ودفع الخطر الإسباني خارج المغرب.

---

[1]– مجهول، كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر 1934. ص ص.27. و41-44.

[2] –Watbled, E. « Etablissement de la domination Turque en Algérie », in R.A.N° 17. 1873.ed. O.P..U. P. 294.

[3] –Belhamissi, M. Histoire de Mostaganem, des origines à l'occupation Française. Centre National d'Etudes Historiques. Alger 1976. p p. 59-64.

[4] –Feraud, L.C. « Conquête de Bougie par les Espagnols d'après un manuscrit arabe ». in R.A.N° 12. 1868. p p. 250.-256.

[5]–Lespès, R. « Oran, ville et port avant l'occupation Française 1831 » in R.A.N° 75. 1934, p. 295.

[6] –Rufe, P. Domination Espagnole à Oran, sous le gouvernement du comte D'Alcaudete 1534-1558. ed Mimouni. Alger s.d. p p. 13-17.

[7] –Belhamissi. Op.cit. p p. 55- 67.

[1]– التلمساني، محمد بن محمد بن عبد الرحمان بن رقية . الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق وشرح سليم بابا عمر، نشر بمجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 03 سنة 1967، ص ص 7- 9.

ونظرا للخطر الذي مثله أتراك الجزائر على النفوذ الإسباني في كل المغرب، حاول هؤلاء القضاء على السلطة الجزائرية الفتية، فراحوا يعزّزون مواقعهم ويشنون الحملات البحرية المتوالية، فتيقن خير الدين، خصوصا بعد مقتل أخيه عروج، من وجوب الإتصال بالدولة العثمانية[2] للحصول على المساعدات والإمدادات اللازمة، فكان هو الدافع لكتابة أول رسالة من أهالي الجزائر سنة 1519 إلى السلطان العثماني، ليطلعونه فيها على وضعهم الحرج والخطير، خاصة وأن الإسبان كانوا قد إتخذوا من حصن البنيون قاعدة عسكرية تهدد أمن المدينة وأهلها[3].

لم يكن الوضع السياسي في الجزء الشرقي للمغرب الأوسط يختلف كثيرا عن جزئه الغربي، فكان ضعف السلطنة الحفصية بتونس، دافعا لقيام إمارات صغيرة في كل من بجاية وعنابة وقسنطينة، وهي الإمارات التي أنهكتها الحروب الداخلية بسبب طمع أصحابها في التوسع، مما سمح للإسبان بإفتكاك مدينة هامة مثل بجاية سنة 1510[4].

وأما المناطق الصحراوية، فان الطبيعة قد عزلتها عن الحياة السياسية والفتن الواقعة في الشمال، ولكن موقعها ذلك لم يكن ليحميها من الفتن الداخلية، فكانت إمارات "تقرت" و"تماسين" و"مقوسة" و ورقلة" تربطها علاقات سلمية تارة، وتمزقها الحروب تارة أخرى، زيادة على الغارات المتعددة التي كانت تشنها قبائل الدواودة[5] .

وأما الجنوب الغربي، فلم يكن يخضع للنفوذ الزياني المتمركز شماله، ولم يتبع لأي سلطة إلى أن أخضعه باي الغرب، محمد بن عثمان، الملقب بالكبير "في نهاية القرن الثامن عشر[1]. وبقيت منطقة وادي الساورة، منعزلة هي الأخرى، تدير شؤونها بعيدة عن النفوذ الخارجي وذلك تحت سلطة محلية، تحفظ النظام وتأمن البلاد من جماعات اللصوص وقطاع الطرق[2].

---

[2]– مجهول، سبق ذكره. ص ص. 34 و42.

[3]– التميمي، عبد الجليل. "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول" عن المجلة التاريخية المغربية، عدد 06، مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1976. ص ص 119-120.

[4]- Feraud. « Conquête de Bougie … ». Op. cit. p p. 248- 256 et 337.

[5] –Feraud , L.C. Histoire des Sultans de Touggourt et du Sud Algérien, Origines et Histoire d'une dynastie Saharienne, présentation de Kamel Chehrit, ed. G.A.L. Alger 2006 p. 37.

[1] – Gorguos, Histoire d'un Bey de Mascara et de l'Oranie « le Bey Mohamed Ben Osman El Kebir » présentation Kamel Chehrit. Ed. G.A.L. Alger 2006 p. 119 et svtes.

[2]–بلحميسي، مولاي. الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني. بحث تحت إشراف المركز الوطني للدراسات التاريخية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1979. ص ص. 67-68.

انفرد إقليم متيجة في بداية القرن السادس عشر بحكم ذاتي محلي، بعد تلاشي النفوذ الزياني والحفصي على المنطقة[3]، إذ تمكن أفراد قبيلة الثعالبة من السيطرة عليه، فإتخذوا من مدينة الجزائر مركزا لتأسيس كيان سياسي مستقل أوكلوا إدارته إلى الشيخ سليم التومي[4] لكن ذلك لم يكن ليدوم طويلا حتى خضعت هذه المدينة للهيمنة الإسبانية الممثلة في قلعة البنيون، والتي كانت السبب في إستنجاد أهالي الجزائر بالعثمانيين[5].

ذلك هو الوضع السياسي لبلاد المغرب الأوسط في مطلع القرن السادس عشر، عندما حلّ البحّاران خير الدين وعروج بربروس بمدينة الجزائر، وأخذوا على عاتقهم محاربة الغزاة الإسبان من جهة وتوحيد تلك الكيانات السياسية المتناحرة من جهة أخرى[6]. وقد وجدوا في الطرق الصوفية الممثلة في رجال الدين والعلماء والمرابطين سندا سياسيا ودعائيا هاما، إذ أخذ هؤلاء على عاتقهم عبء نشر فكرة الجهاد والرغبة في التصدي للخطر الخارجي خصوصا بعد تدهور الدول المغربية وضعفها وعجزها عن أداء ذلك الدور[7].

بدأ الأتراك العثمانيين بتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، بالقضاء على سلطة الثعالبة في الجزائر[1] ، ثم توجهوا غربا فأخضعوا إمارة تنس، ودخلوا تلمسان سنة 1517[2] ، وان لم تنجح تلك المحاولة الأولى نظرا للتحالف الزيّاني-الإسباني[3]، فان

---

[3]–قنان، جمال. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830 . المؤسسة الجزائرية للطباعة. 1987.ص. 43.

[4] – Laugier de Tassy. Histoire du Royaume d'Alger, avec l'état pésent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce. Amsterdam 1724. p.9.

[5] – Haëdo, D.De. Topographie et Histoire générale d'Alger. La vie à Alger au seizième siecle, trad. De A. Berbrugger et Dr. Monnereau. ed G.A.L. Alger 2004,2ème ed. p p. 24-25.

[6]– مجهول. سبق ذكره، ص ص. 29- 47.

[7]–غطاس، عائشة. زهرة، زكية . سرقين، سعدية . بوحمشوش، نعيمة. الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر ب.ت.ص ص. 18-19.

[1] – Laugier de Tassy. Op. cit.p. p .11-13.

[2] –Rufe. Op. cit.p p. 13-17.

[3]– مجهول. سبق ذكره. ص ص. 32 وما بعدها.

[4]– الساحلي، خليل. " تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب. سنة 1552 " . المجلة التاريخية المغربية (للحديث والمعاصر عدد 02 جويلية 1974. تونس. مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل. ص. 126.

[5] –Haëdo, D.De. Histoire des Rois d'Alger, traduit de l'Espagnol par H.D DeGrammont. présentation de Abderrahmane Rebahi. Ed. G.A.L. Alger 2004, p p. 45 et 99.

[6] –De Grammont, H.D. Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515- 1830. présentation de Lemnouar Merouche. Ed. Bouchêne. 2002. p. 272.

الحرب لم تضع أوزارها حتى سقطت تلمسان نهائيا سنة 1555[4]، وبعد أن ألحقت، سنة 1522 المناطق الشرقية بسلطة الجزائر بما فيها مدن القل وقسنطينة وعنابة. وبجاية بعد تحريرها في 1555[5]. ولم ينته الصراع مع الإسبان إلا بعد خروج قواتهم نهائيا من المرسى الكبير ووهران سنة 1792[6]. وقد كانت هذه الأخيرة، ذات أهمية كبرى بالنسبة لحكام الإيالة، وبشكل خاص لبايات الغرب الجزائري. وكان أشهرهم الباي محمد بن عثمان الذي لم يدخر جهدا ولا مالا في سبيل تحرير وهران، إلى أن تحقق ذلك الهدف بفضل حنكته وعزمه في الخامس من شهر رجب سنة 1206هـ (1792م)[7].

[7]- الشقراني، الشيخ أحمد بن عبد الرحمان، القول الأوسط في أخبار بعض من حلّ بالمغرب الأوسط، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني. ط. الأولى. دار الغرب الإسلامي. بيروت 1991. ص ص. 64-73.

القسم الأول.

الإدارة الجزائرية المحلية في ظل النظام العثماني.

- **الفصل الأول:** أسس النظام الإداري الجزائري في العهد العثماني.
- **الفصل الثاني:** المؤسسات الإدارية المحلّية.
- **الفصل الثالث:** الوظائف في الإدارة المحلّية.
- **الفصل الرابع:** الإدارة المالية.

الفصل الأول.

أسس النظام الإداري الجزائري في العهد العثماني.

- ترسيم حدود البلاد.
- طبيعة النظام الإداري.
- نظام التوظيف.
- التقسيم الإداري.

ترسيم حدود الإيالة.

عمل الأتراك منذ أن إستقروا بالجزائر، على تحديد الرقعة الجغرافية التي تطبق فيها قوانينهم السياسية والإدارية. فان كانت الحدود من الجهتين الشمالية والجنوبية قد رسمتها الطبيعة، فان الجهتين الشرقية والغربية، عرفتا كلاهما حروبا دامية من أجل تحديدها، فمن الناحية الشرقية، كان وضع إيالة تونس، والتي كانت تدين بضريبة سنوية للجزائر، هو الدّافع الرئيسي لنشوب الحروب بين البلدين [1]، وهو الوضع الناتج عن النظام السياسي والإداري السابق، والذي كانت فيه الجزائر وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر "بيلربايلكية*" تضم زيادة على الجزائر –مقر الإدارة المالية، "الدفتردارية"- كل من طرابلس وتونس[2] .

ولقد بقي الجزائريون يعتبرون تونس إقليما تابعا لحكمهم، رغم التقسيم الإداري (لأسباب عملية) الذي أحدثته الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر[3]، ولكن ذلك الإجراء لم يكن ليمنع نشوب الحروب بين البلدين لمدة تزيد عن قرنين من الزمن.

فبعد أن فتح أتراك الجزائر قسنطينة في 1535**، ثم تونس بعد إنهيارالحكم الحفصي بها سنة 1574، تشكل بين البلدين، كيان سياسي مستقل، تحت زعامة أعيان

---

(1) –Kaddache, M. L'Algérie durant la p.ériode ottomane. O.P..U. Rimp.ression. 1992. p. p.108-110.

(2)– أ.و.ج.ع 10.د.م 43.ح 148.

(3)– المصدر نفسه.

*- بيلرباكية: أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية، يحكمها البيلرباي، أنظر إينالجيك، خليل . تاريخ الدولة العثمانية، من النشوء إلى الإنحدار. ترجمة م. محمد الأرناؤوط. دار المدار الإسلامي. بيروت 2002. ص 334.

**- هناك إختلاف كبير في تاريخ دخول قسنطينة تحت الحكم التركي (الجزائري) فهايدو يرجعه إلى سنة 1522 (أنظر Histoire des rois d'Alger p.45. وأما فايسات يرجعه إلى عام 1517 انظر: « Histoire de Constantine sous la domination turque, p.44 » والظاهر أن هذه المدينة دخلت في حكمهم بصفة تدريجية وإستقرارهم فيها كان على مراحل.

(1) –Monchicourt, C. « la Frontière Algéro-Tunisienne dans le Tell et dans la Step.p.e ». in R.A.N° 82. 1938. p.. 32.

(2) – Idem. p. p.. 32-33.

(3) –Vayssettes, E. Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 à 1837. ed Bouchene. 2002. p..69.

(4) –Monchicourt.Op..cit p.. 32.

قبيلة الحنانشة، وبمآزرة عدد من القبائل الأخرى الخاضعة لها، ولكن ذلك الكيان لم يكتب له الدوام طويلا بحيث أخذ أتراك تونس من الشرق وأتراك الجزائر من الغرب يقتطعون منه الأجزاء تلوى الأخرى، مما أدى بهما في الأخير إلى التصادم والإقتتال[1].

فقد بادر التونسيون بإقامة قلعة بالكاف وحامية عسكرية "بالرأس الأحمر (cap Roux) في 1612، وتوغلوا في الجنوب لفتح توزر والجريد، وكان ذلك كافيا لإشعال فتيل الحرب مع الجزائر، انتهت بصلح 1614[2]، والذي حددت بمقتضاه المعالم الحدودية بين الدولتين، بداية من الرأس الأحمر مرورا بجبل الحفا وجبل قلوب الثيران وجبل الأحيرش ووادي الملاق ثم وادي الصراط إلى غاية البحر، مع إشتراط الجزائريين تهديم التونسيين للحصن الذي أقاموه في الكاف .[3]

كرّس الطرفان الإتفاق السابق بتجديده سنة 1628، لكن سياسة التوسع لم تتوقف، إذ تقدم الجزائريون شرقا وأقاموا حامية عسكرية في تبسة عام 1650[4]، وقد أدت سياستهم المتمثلة في التدخل السياسي في شؤون تونس الداخلية، إلى تجدد الحرب من حين إلى آخر[5].

وفي عام 1807 زحف التونسييون غربا تحت قيادة الباي "حمودة"، حيث ضمّوا إلى أملاكهم، منطقة الرقبة وقبائل وارغة، وشارن، ووادي بوغانم وقرية قلعة سنان[6]،

وإستمرت الحرب إلى أن إضطرت الدولة العثمانية إلى التدخل لإنهائها بتوسطها[1] لعقد معاهدة صلح 14 مارس 1821 التي رسّمت الحدود مع تونس بصفة نهائية[2].

وبصفة عامة، فان تقدم الحدود التونسية غربا –نحو الجزائر- قد إستقر على بعد

---

(5)- الزهار.، أحمد الشريف. مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر. تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1980. ص. 17 و 97-98 و 106- 108.

(6) – Monchicourt.Op.. cit. p.. 33.

(1)–الزهار. سبق ذكره. ص ص. 146-147.

(2) –Kaddache.Op.cit. p.110.

(3)- Monchicourt. Op. cit. p.33-34.

(4) –Kaddache.Op.cit.p. 94.

حوالي 160 كلم من الساحل الشرقي لتونس في الفترة الأولى، ليتقدم من جديد، قرنين فيما بعد مسافة حوالي 40 كلم، لتستقر على بعد 200 كلم من نفس الساحل، وهي المسافة التي يمكن ملاحظتها من مدينة الحمامات إلى غارديماو، ومن سوسة إلى جبل بوجابر، لتزيد في منطقة الجنوب إلى ما يقارب 225 كلم على الخط الموازي لصفاقس –ماجن- سيدي عباس وخط قابس إلى طرف شط الغرسة وهي الحدود التي بقيت إلى غاية عام1830[3].

أما في الجهة الغربية فإن وادي الملوية كان منذ عهد الزيانيين هو الحد الفاصل مع المملكة المغربية[4]، لكن الضعف الذي حلّ بالأسرة الزيانية نتيجة تفككها السياسي الداخلي وأطماع القوى الأخرى في إرثها، دفع بأهالي تلمسان إلى الإستنجاد بسلطان المغرب سنة 1551، بهدف إنهاء حالة الفوضى التي حلّت ببلادهم[5]، مما أيقظ أطماع المغاربة في هذه المنطقة.

ولقد حاول أتراك الجزائر، بعد فتحهم لتلمسان بصفة نهائية سنة 1555 ، الإحتفاظ بالحدود الموروثة عن الدولة الزيانية المندثرة، فوقع إتفاق ضمني بين حاكم الجزائر وحاكم فاس، على أن لا يجتاز هذا الأخير جبال الملوية، المقابلة لمليلية، وان لا تعبر القبائل الواقعة تحت سلطته إلى أراضي تلمسان[6].

لكن الصراع الداخلي على عرش المغرب، بين أفراد الأسرة السعدية، ولجوء فريق منهم إلى الجزائر وإبداء الولاء للسلطان العثماني[7]، جعل المناطق الحدودية للدولتين غير واضحتي المعالم[8]، خصوصا بعد أن أصبحت أجزاء شاسعة من المملكة المغربية تابعة للإدارة الجزائرية[1].

وبعد إعتلاء الأسرة العلوية عرش المغرب الأقصى، إعترف السلاطين بوادي التافنة حدا فاصلا لمملكتهم مع إيالة الجزائر[2]، لكن ذلك لم يمنع مولاي إسماعيل العلوي

---

[5] – Rufe.Op.cit. p.128.

[6] –Haëdo, Histoire des Rois d’Alger. Op.cit. p p. 95-96.

[7]- أ.و.ج.ع.02.د.م 07.ص 889.ح 2439.

[8]– المصدر نفسه.ع 04.د.م 18.ص 15.ح 25.

[1]- أ.و.ج. ع 11.د م 52.ص 227.

[2]- عبد القادر، نور الدين. صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي. نشر كلية الآداب الجزائرية. مطبعة البعث. قسنطينة 1965. ص. 125.

(1672-1727) ومنذ بداية عهده، من محاولة التوسع شرقا بحملات متكررة[3]، فقد إستغل انشغال الجزائريين بالحرب مع تونس ليقوم بالإغارة على المناطق الغربية للإيالة في عام 1692، لكن عندما فرغ الدّاي شعبان (1688م-1695م) من الحرب مع التونسيين، إنتقل غربا على رأس قوات ضخمة، حيث هزم الجيش المغربي على ضفاف وادي الملوية[4] ولاحق الجزائريون الجيش المهزوم إلى غاية مدينة فاس، مما أرغم السلطان العلوي على طلب الهدنة وعقد الصلح في نفس السنة[5].

لكن مولاي إسماعيل أعاد الكرّة على نفس المناطق بالهجوم عليها سنة 1701، ولكن دون تحقيق أية نتيجة نظرا لهزيمته الكاملة[6]، فبقي وادي التافنة معلما حدوديا للدولتين[7]. مع بقاء مناطق شاسعة من ضفته اليسرى تحت سيطرة سلطات الجزائر، ومن ضمنها موانىء ومدن هامة مثل ندرومة، التي كانت تدفع جزءا من منتوجاتها القماشية كضريبة للجزائر، كانت تخصص لصناعة خباء الجنود، وذلك إلى غاية الغزو الفرنسي سنة 1830[8].وقد بقيت الدولة الجزائرية الحديثة، مسيطرة على رقعة جغرافية يقارب عرضها 200 مرحلة* (حوالي 800 كلم) من الشرق إلى الغرب، وبإتساع 100 مرحلة (حوالي 400 كلم) من الشمال إلى الجنوب[9]، أي مساحة إجمالية تقدر ب 320000 كلم^2.

---

(3) – E.I. Vol. I A-B voir « ALAWIS » p.p. 355-356.
(4) –De Grammont. Op. cit, p. 216.
(5) – Tachrifat, Recueil de Notes Historiques sur l'Administration de l'ancienne Régence d'Alger. Par Albert Devoulx. Alger 1852, p p.8- 9.
(6) –De Grammont Op.cit. p. 222.
(7) –Terrasse, H. « Réflexions sur une frontière » in R.A.N° 100. 1956. ed O.P.U. Alger s.d.p p. 405-406.
(8) —Sari, Dj. les villes précoloniales de l'Algérie occidentale. Nedroma, Mazouna, Kalaa. ed S.N.E.D. Alger 1970 p.36.
(9) –Venture de Paradis, J. M. Alger au XVIIIeme siècle (1788-1790). Mémoires , notes et observations d'un diplomate-espion. Ed G.A.L. Alger 2006 . P.189.
*- مرحلة: (lieue): وحدة قديمة لقياس المسافات تساوي حوالي أربع (04) كيلومترات. (Dictionnaire Hachette ed 2004 p.932).

طبيعة النظام الإداري.

بعد سنوات من إستقرار الأتراك العثمانيين بالجزائر، وإلحاقها بالحكم العثماني في إسطنبول، أسس "بايلربايلك" الجزائر في 1533. وكان ذلك الكيان الإداري يضم ثلاثة عشر سنجقا واقعا في جزر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وقد أسندت قيادته إلى "القبودان درّيا" خير الدين بربروس. بهدف صدّ السياسة العدائية لملك إسبانيا[1].

ونظرا لتلك الظروف، فقد اعتبرت السلطنة العثمانية ولاية الجزائر دار حرب وجهاد[2]، وسعيا منها لتطبيق أنظمتها الإدارية والإقتصادية المتمثلة في التيمار والإلتزام والمقاطعة والمندرجة كلها تحت نظام الإقطاع الحربي، فقد كان على السلطنة العثمانية بسط سلطتها الفعلية على الأرض أولا كشرط اساسي لتطبيق تلك الأنظمة وفق القوانين العثمانية، خصوصا تلك المتعلقة بنظام التيمار[3].

يقصد بـ "نظام التيمار" في القانون العثماني، تنازل الدولة عن قطعة أرض- أو مقاطعة عقارية- لفائدة فارس (صبايحي)، لإستغلالها عن طريق تحصيل الضرائب المفروضة على سكانها، مقابل إلتزامه بأن يحارب راكبا وان يقدم عددا من المحاربين الذين هم على ذمته، من حيث تجهيزهم ودفع أجورهم. وفي أيام السلم يسكن الفارس مقاطعته، أما أيام الحرب فعليه أن يذهب للقتال لفائدة الدولة[4].

إنقسم نظام التيمار إلى ثلاثة فروع تنظيمية، وهي إقطاعات حربية متميزة تمثلت في:

أ- فرع "الخاص": وهو الإقطاع الذي خص الولاّة والذي كان دخله السنوي يتراوح فيما بين ستمائة ألف ومليون أقجة*، وكان لبايات السناجق أيضا نصيب من هذا الإقطاع،

---

(1)- إينالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية، من النشوء إلى الانحدار. ترجمة م. محمد الأرناؤوط. دار المدار الإسلامي. بيروت 2002. ص. 167.

(2)– أ.و.ج. ع 04.د.م. 16.ص 368.ح 347.

(3)–انيالجيك. سبق ذكره. ص. 172.

(4)– بخصوص نظام التيمار انظر: انيالجيك. المرجع نفسه. ص ص. 165 إلى 188. ودائرة المعارف الإسلامية. مجلد 06، مادة تيمار. ترجمة م. ثابت الفندي وآخرون. وأيضا: Dictionnaire Historique de l'Islam D et J Sourdel. Ed. P..U.F. 1996. (voir : Timar).

لكنه محدّد فيما بين مائتي ألف وستمائة ألف أقجة[1].

ب- فرع "الزعامت": وهو الإقطاع الذي لم يكن يزيد محصول ضرائبه عن مائة ألف أقجة ولم يقل عن عشرين ألف [2].

ج- فرع "التيمار": وهو الإقطاع الذي كان يقل عن عشرين ألف أقجة، وهو الذي خصص للفرسان –الصبايحية- وإرتبط بالخدمة الحربية أيضا[3].

وعلى ذلك الأساس كانت تتم التعيينات في بيلربايلك الجزائر، حيث كان السلطان يعيّن حاكم الولاية برتبة "أمير أمراء جزائر الغرب" أو ما عرف باللغة العثمانية بـ "بيلرباي جزائر غرب"[4].

وإلى جانب تعيين الحاكم العام للجزائر (أمير الأمراء) فان الدولة العثمانية، عملت أيضا على تعيين الحكام المحليّين، وهم الذين كانوا يحملون رتبة قائد، أو أمير، أو بك (باي)، لإدارة الألوية(السناجق أو البياليك) العديدة التي كانت تتشكل منها ولاية الجزائر، وهي المقاطعات التي كانت مدن البلاد الرئيسية تشكل مراكزها الإدارية، والتي كان محصول ضرائبها يتراوح فيما بين مائتي ألف وثلاثمئة ألف أقجة[5].

وإلى جانب الألوية، التي كانت تمثل أهم الوحدات الإدارية في الجزائر، شكلت مقاطعات أصغر حجما منها، والتي كان يديرها حكام أقل درجة من الأمراء (البايات)، حيث إقتطعت لهم في إطار قانون "الزعامت" والذي كان يحدد محصول ضرائبها فيما بين عشرين ألف ومائة ألف أقجة[1]، في الحين الذي خصصت لعملاء آخرين، مقاطعات أصغر من الثانية، وهي ذات المدخول السنوي الذي تراوح فيما بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألف أقجة، وهي المقاطعات التي سميت "بالتيمار"[2].

---

[1] –انيالجيك. سبق ذكره. ص. 182.
[2]– أ.و.ج.ع 01.د.م 04. ص. 175. ح 1824، وأيضا: د.م 02.ص 59.ح 539.
[3]- المصدر نفسه. دم 02.ص 59. الأحكام 543 و544 و 545 و546.
[4]- نفسه. ع 02.د.م.07.ص 578.ح 1625.
[5] نفسه.ع 01.د.م 02.ص 63. الأحكام. 563 و564 و565 و566.
*- أقجة: أولى القطع النقدية التي ضربت في الدولة العثمانية في عام 1327م، وهي قطعة فضّية عرضها 18 ملمتر، يسميها الأروبيون الأسبر(Aspre) ، وقد عملت السلطات العثمانية على الانقاص من وزنها على عدة مراحل لإعتبارات مالية، حتى فقدت معظم قيمتها في عهد التنظيمات (Encyclopédie de l'Islam. Nouvelle édition. Tome 1 A-B Leiden. Paris 1975 matière : Akče)

[1] أ.و.ج.ع01.د.م 02. ص 59.ح 538 و539.و.د.م 04.ص 175.ح 1824.
[2]- المصدر نفسه. ص 210.ح 1899. وص 59.ح 543.

وأما شروط تلك التعيينات، سواء كانت على رأس الهرّم الإداري أو في قاعدته، فقد كانت مرتبطة أساسا بالخدمات العسكرية والحربية، فتعيين أمير الأمراء، وهو الوالي كان يلزمه تحمّل مسؤولية رعاية شؤون الولاية وحفظها وحمايتها من الأعداء[3].

ولم يكن يتم تعيين القياد أو البايات، على رأس الألوية، إلا بعد ثبوت مشاركتهم في الحروب وتأدية ذلك الواجب على أكمل الوجوه. فكانت التعيينات تتم بإقتراح من أمير الأمراء، كذلك الذي تقدم به "صالح باشا" بشأن تعيين القائد حسن على رأس لواء بجاية، بعد فتح قلعتها عام 1555، وهو اللواء الذي قدّر محصول ضرائبه بثلاثمائة ألف أقجة[4] .

وكان تعيين حكام المقاطعات المندرجة في نظام الزعامت والتيمار، يتم بنفس الشروط وعلى نفس الطريقة، أي بإقتراح من أمير الأمراء[5]، وبواسطة وثيقة رسمية تعرف بـ "البرّات"*.

ولقد كان نظام التيمار العثماني، يطبق على أراضي الدولة بعد أن يتم إحصاء مفصّل لكل مصادر الدخل، وذلك بإرسال مفتش لتحديد تلك المصادر[6]، حيث يدوّنها بالتفصيل في سجل خاص، كما يدّون في آخره، المقدار التقريبي من مختلف الضرائب التي يجب جمعها، وحين يكتمل ذلك الإحصاء، يوزع ذلك الدخل (بشكل نظري في أول الأمر) على السلطان –أي خزينة الدولة- والوزراء والبايات، وما بقي منها كان يوزع على الفرسان على شكل زعامات وتيمارات، ثم يتم إحصاء إجمالي يبين توزيع تلك الضرائب على الإقطاعات –الخاص والزعامت والتيمار- وفي مقدمة السجل، كان يرد القانون الذي يحدد مبلغ الضرائب التي لا تتغير ما لم يحدث إحصاء جديد، وكانت لذلك السّجل نسخة في عاصمة السلطنة، ونسخة أخرى ترسل إلى البايلرباي[1].

كان نظام التيمار العثماني مؤسسة إدارية قائمة بذاتها، فالبايلرباي كان يمثل

---

[3]– نفسه.د.م 06. ص 451.ح 973. وع 02. د.م 10.ص 102. 103. ح 164.
[4]– نفسه.د.م 02.ص 63. ح 565.
[5]– نفسه.د.م02. ص 59.ح 543.و.د.م 04. ص 175.ح 1824.
[6]–إينالجيك. سبق ذكره. ص 171.
*- البرات: لفظ من أصل عربي، يعني باللغة التركية نوع من الأوامر الصادرة عن السلطان وهي تحمل نفس معنى حكم، أو أمر أو منشور، لكن له معنى محدد قانونيا هو "عقد تنصيب" "acte d'investiture"، أو أمر تعيين لوظيفة (ordonnance de Nomination à une charge) انظر: Encyclopédie de l'Islam.Op.cit. p.1205-1206)

[1]– إينالجيك. سبق ذكره. ص. 172.

السلطات التنفيذية للسلطان، يساعده نائب يدعى الكخيا*- أو الكاهية- و كاتب سرّ يتولى مراسلاته، وكان يعمل أيضا تحت إشرافه كل من دفتردار الخزينة ودفتردار التيمار وكتخدا الدفتر، ولكل هؤلاء دواوين خاصة بهم[2].

كانت أولوية الدولة العثمانية في الجزائر وفي غيرها من البلدان الخاضعة لها هي تحصيل الضرائب لمواجهة المجهود الحربي المتزايد، وليس القضاء على الكيانات السياسية المحلية، طالما أبدت هذه خضوعها لسياسة السلطان بتقديمها المساعدات العسكرية لولاّته[3] ، ودفع ما عليها من إلتزامات مالية محددة[4]. وهو الأمر الذي كان يوافق تماما القوانين والأعراف العثمانية.

فكان الباشا - بعد إلغاء نظام البايلرباي - يدفع مبلغا ضخما للحصول على منصب حاكم الجزائر، ولم يكن ذلك سوى دفع مسبق لضرائب قد حدد مقدارها، طبقا لنظام التيمار، قبل أن يحصل على أوراق اعتماده الرسمية[5]، فالقانون الخاص بالتيمار كان يخوّل له الحصول على حقوق مالية كبيرة يجمعها لنفسه، من الأمراء التابعين له –أي البايات- والذين كانوا يدفعون له ضريبة سنوية، خصوصا وان عددهم كان كبيرا[6]، ولكن تحصيل تلك الضرائب وقبضها لم يكن مضمونا لكون البلاد لم تكن كلها تحت الطاعة العثمانية، وفي تلك الحالة كان "الباشا" يقتطع جباية تلك الضرائب لأحد الأمراء أو القياد، فيدفع هذا الأخير المبلغ الذي حدّده الباشا مقابل الحصول على حق تحصيل تلك الضرائب لنفسه، وذلك عن طريق استعمال القوة العسكرية المتمثلة في المحلّة[1]. ذلك هو

---

[2]– المرجع نفسه. ص 185-186.

[3] - أ.و.ج.ع 06.د.م.23.ص 294.ح 633.

[4] - De Grammont.Op.cit.p. 62.

[5]- Knight, F. A Relation of seaven yeares of slaverie under the Turks of Argeire, Suffered by an english merchant. London 1640 .p 36.

[6] –Elhassar- Zeghari, L les captifs d’Alger, d’après la relation de Emmanuel D’Aranda, jadis escale à Alger (17ème siècе). ed, Casbah édition. Alger 2004. p p. 139-140.

*- الكخيا أو الكتخداء هو بمثابة الوكيل أو الشخص القائم بالمهام لمستخدمه وهو أحد أعضاء ديوان البيلرباي وكان يقوم بدور النائب (أنظر خليل الساحلي: "تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب سنة 1552" عن المجلة التاريخية المغربية (للعهد الحديث والمعاصر) عدد 2 جويلية 1974. تونس. مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل. ص 128 . وأيضا خليل إينالجيك. نفس اللمصدر السابق. ص 186.)

[1] – Mascarenhas, J. esclave à Alger, récit de captivité de Joao Mascarenhas (1621-1626) trad. Du portugais est présenté par Paul Tessier. ed Chandeigne. 2ème ed. 1999. pp.94-95.

النظام المعروف بالإقطاع الحربي والذي كان يسود معظم أراضي الإمبراطورية العثمانية[2]. وقد كان المبلغ المزمع دفعه إلى السلطنة سنة 1590 مثلا (لأنه نهب من طرف أسرى البواخر الحاملة له بعد تمردهم)- يقدر بمليون مثقال ذهبي زيادة على الهدايا الثمينة[3]، مع الإشارة إلى أن المبالغ التي كانت تزيد عن المبلغ المحدد دفعه للسلطنة تبقى في حوزة حاكم الجزائر[4].

ولقد مرت الجزائر، من حيث التسيير الإداري بفترتين متميزتين: الفترة الأولى، إمتدت منذ الفتح إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر، تميزت بالتسيير الإداري المباشر من قبل السلطة العثمانية، حيث كان يتم تعيين البايلرباي وعملاء الإدارة المالية وقائد رياس البحر وغيرهم، مباشرة من أسطنبول[5].

وفي تلك الفترة كان للبايات بعض الإستقلالية في التنفيذ. بحيث كان الباي عند تعيينه يتنقل على رأس قوة عسكرية مهمة (المحلّة) إلى مقر مقاطعته حيث كان يقوم هو بدوره بتعيين قيّاد المناطق (الأوطان) ويُحدد نوعية وكمية الضرائب التي كانت تفرض على الرعيّة[6].

أما المرحلة الثانية، وهي التي إمتدت من منتصف القرن السابع عشر إلى غاية عام 1830، تميزت بخروج الجزائر عن سيطرة الدولة المركزية القائمة في إسطنبول، بحيث إستحوذ الحكام في تلك الفترة على السلطة الفعلية، بما فيها صلاحيات التعيين والعزل والترقية[1]. وفي تلك الفترة أيضا إستقلت ولاية الجزائر في سياستها الخارجية عن الحكومة العثمانية، فراح حكامها يخوضون الحروب البرية والبحرية متجاهلين مواقف ومصالح السلطنة العثمانية[2]. ومؤكدين إستقلاليتهم بعقد معاهدات مع الدول الأجنبية[3].

---

[2]- دائرة المعارف الإسلامية. مجلد 2. ترجمة م. ثابت الفندي وآخرون. مادة إقطاع. ص 480.

[3] –Merouche. L. Recherche sur l'Algérie à l'époqe ottomane. 1 monnaies, prix et revenus. 1520-1830.ed. Bouchene. Paris 2002. p. 27.

[4]– جوليان، شارل أندري. تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830 م. تعريب محمد مزالي، البشير بن سلامه، الدار التونسية لنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تونس، الجزائر. 1978. ص 341.

[5]– أ.و.ج.ع 02.د.م 07. ص 578.ح 1625، وع 06.د.م 25. ص 303.ح 2800، و.د.م 24.ص 82.ح 222.

[6] – Esterhazy, W. De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger. ed. C.H. Gosslin. Paris. 1840. p p. 164-165.

[1]- بن ميمون الجزائري، محمد. التحفة المرّضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق د. محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.ط.02. الجزائر 1981.ص ص. 136-141.

[2]- Tachrifat .Op.cit. p p.07-13.

لقد رأينا كيف كانت قوانين التيمار تحدد المقاطعات الإدارية، في نفس الوقت الذي كان يتم فيه تعيين الحكام القائمين عليها، لكن ما شأن الوظائف الأخرى؟ على أي أساس قانوني كان يوظف أعوان الدولة؟ إن قلة المعلومات المتوفرة تجعلنا فقط نحاول رسم صورة تقريبية عن هذا الموضوع.

جاءت في بعض المصادر التاريخية وبخصوص نمط التسيير الإقتصادي في إيالة الجزائر عبارات توحي إلى نظام إقتصادي معين ومنها "المقاطعات الميرية"، و"الإلتزامات المالية"، و"إلتزام مقاطعة الجلود"[4]، وبالرجوع إلى تفسير لفظ الإلتزام[5]، فإنه يتضح لنا أن هذا الأخير كان يقصد به النظام الضريبي الذي كان يطبق على المزارع (Tax-farm) في الدولة العثمانية، والموظفون العاملون في إطار مبادئه يسمون "ملتزمين" وهم جباة ضرائب تلك المزارع، وذلك بإلتزامهم دفع مبالغ مالية محددة لخزينة الدولة مقابل الإحتفاظ بمحصولات تلك الضرائب لأنفسهم، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك النظام طبق على الأراضي التابعة للدولة. وأما تحصيل الضرائب المفروضة على القطاعات الأخرى فقد كانت منظمة في إطار نظام المقاطعة والموظفون القائمون عليها يسمون "بالمقاطعجي"، حيث يوظفون بواسطة عقد (contract) [6]. وبالرجوع إلى بعض المصادر التاريخية المحلية مثل "دفتر التشريفات" أو الأجنبية مثل "ف.دي برادي" (V.De Paradis)، فإننا نجد المعاملات نفسها وإن لم تذكر قاعدتها القانونية صراحة.

فقد أصبح الدّايات، في هذه الفترة هم الذين يولون البايات، حكام الأقاليم [7]، بعد تحديد إقطاعاتهم وإلتزاماتهم بصفة دقيقة، وذلك بفرض على كل بايلك، دفع ضريبة بمبلغ معين طبقا لمقدراته المفترضة على دفعها[1]، بحيث كان على كل باي قدر معلوم من الأموال ومبالغ محددة يدفعها إلى خزينة الإيالة مقابل توليته إدارة ذلك الإقليم[2]. فكان باي الشرق مثلا يدفع في القرن الثامن عشر مبلغ 120.000 بياستر، وباي الغرب 100.000،

---

[3]– قنان. سبق ذكره. ص ص. 122-126.

[4]– أ.و.ج.ع 09.د.م 39.ح 438. وع 06.د.م.28.ص232. ح 549.

[5] – E.I.Vol II.Ed. E.J.Brill voir « Iltizam ». p. 1154.

[6] - Idem.Vol IV. Voir « Multezim ». p. 550.

[7]– الزهار. سبق ذكره. ص ص. 63 -83.

[1]– شالر، وليام. مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824). تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 ص 45.

[2] - Venture de Paradis. Op.cit. p p.200- 203.

وباي التيطري 50.000 بياستر أيضا[3].

وكان البايات في الأقاليم يمنحون، بدورهم الوظائف على أساس المبادىء نفسها ، فكانت وظيفة "القايد"، يتقدم لها عدة مترشحين، ولكن في الأخير كانت تمنح لمن يدفع أكبر قدر من المال، وإنطبق ذلك على باقي الوظائف[4]، فكان تعيين أغوات المخزن يتم بالطريقة نفسها، حيث كان الباي يعينهم في مناصبهم مقابل دفع مبالغ معلومة، بهدف جمع الضرائب لفائدة البايلك مع الإحتفاظ بجزء منها لأنفسهم[5]. وكان استرجاع المبالغ يتم بالطريقة نفسها بعد الحصول على الوظيفة، فكان شيوخ القبائل يخضعون للنظام نفسه، فبعضهم كان يدفع ما قيمته 20.000 فرنك للحصول على وظيفته[6]. كما كان موظفو العدالة في إقليم التيطري مثلا يلتزمون، للحصول على وظيفة نائب قاضي المدية، بدفع مبالغ تتروح فيما بين 300 و400 بوجو حسب أهمية المقاطعة التي تقدموا لإدارة قضائها.[7]

وكانت إقطاعات القياد تمنح مقابل خدمات حربية أيضا، كتلك التي منحها "الباي عثمان" لموظفين تابعين له بعد أن ولاه الباشا على رأس بايلك الغرب في حدود عام 1748[8]، بهدف قمع تمرد قبيلة الأمحال، وهي الإقطاعات التي تمثلت في أراضي زراعية تراوحت مساحاتها فيما بين 350 و2000 هكتار[9]، أي تطبيقا لتقاليد منح التيمارات، وكانت في الغالب أراضي تسكنها القبائل الخاضعة للضريبة والمعروفة بقبائل الرعّية [1].

والحالة نفسها نجدها في إقليم الشرق أين كان البايات يوزعون الإقطاعات على أعوانهم بنفس الطريقة، فكانت للخليفة مثلا ولرئيس فرقة المكاحلية والباش سراج

---

[3] – Laugier de Tassy.Op.cit. p. 298.
[4] – Emerit, M. « les aventures de Thedenat. Esclave et ministre d'un Bey d'Afrique ». in R.A.N° 92. 1948. p. 168.
[5] –Federman, H.et Aucapitaine, H. « Notices sur l'Histoire et l'admistration du beylik de titteri ». in R.A.N° 11. 1867. p. 360-361.
[6] –DeBaudicour, L. la guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, Sagnier et Bray. Libraires editieur. Paris. 1853. pp. 273-274.
[7] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. p. 367.
[8]– الزياني، محمد بن يوسف. دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1979 ص ص 194-196.
[9] - Sari.Op.cit. p.42.
[1] – Rinn, L. Le royaume d'Alger sous le dernier Dey. présentation A.Rebahi.ed G.A.L. Alger 2005 p p.14-15.

وغيرهم، إقطاعات كبيرة تتمثل في أراضي قبلية يستخلصون منها الضرائب المفروضة عليها لفائدتهم، كما كان آغوات مخزن التيطري يوظفون أيضا بالطريقة والشروط نفسها[2].

وكانت الوظائف الإقتصادية على المستوى المركزي (الجزائر) تمنح على نفس الأسس، إذ كانت ضرائب الأسواق الريفية تقتطع مقابل مبلغ 12000 بياستر، وهو نفس المبلغ الذي كان يخص إحتكار قطاع الشموع والجلود والصوف [3]، والذي كانت الدولة تتنازل عليه عن طريق المزايدة العلانية، حيث يمنح الإقطاع لمن يقدم أحسن عرض مالي[4]. و كانت ضرائب الحوانيت في مدينة الجزائر تقتطع أيضا ، مقابل مبلغ 10.000 بياستر، وأما الرسوم على السلع الداخلة إليها فكانت تقتطع مقابل مبلغ 30.000 بياستر، أي ضعف المبلغ المحدد لإحتكار جباية الضرائب على السلع الخارجة منها والمقدرة بـ 15000 بياستر [5].

لم ينفرد العثمانيون بهذه الأنماط التسييرية بل كان النظام الذي عملوا به مشابها للأنظمة الإدارية السابقة في العالم الإسلامي، حيث كان المغرب ومنذ عهد الفاطميين في القرن الحادي عشر، يسوده نظام مشابه، أين كان الحاكم يقوم بإقطاع منطقة معينة لمقربيه، بهدف جمع المحصولات الضريبية، أو يقتطع لهم محاصيل ضرائب مدينة معينة، مقابل تأدية جزء منها له والالتزام بخدمته عسكريا[6]. كما عمل الأتراك بنظام التيمار في البلدان غير الإسلامية أيضا، كاليونان مثلا أين كانت الأراضي المفتوحة تقتطع "للغزاة" (المجاهدين) ولأفراد من الطبقة الحاكمة على شكل تيمارات وزعامات وأراضي من نوع الإقطاع "الخاص" مقابل تأدية خدمات عسكرية. وكان ذلك الإقطاع يشمل مختلف مداخيل المدن والأرياف (ضرائب وحقوق مختلفة)، وقد توسع ذلك النظام في نهاية القرن السادس عشر ليشمل قطاع الضرائب والوظائف ومختلف أجهزة الدولة[1].

---

[2] –DeBaudicour. Op.cit ,p.271.
[3] – Laugier de tassy.Op.cit. p. 298.
[4]– شالر. سبق ذكره. ص 101.
[5] – Laugier De tassy. Op.cit p p. 298-299.
[6] –D'hina, A.Les Etats de l'occident musulman aux XIII,XIV, XV siècles, Institutions gouvernementales et administratives. Ed.O.P.U.et E.N.A.L. Alger 1984. p.182
[1] – Svoronos, N. Histoire de la Grèce moderne. P.U.F. Paris. 1972. p p 15-16.

نظام التوظيف

اعتمد نظام التوظيف، في إيالة الجزائر على قوانين الدولة العثمانية، وهي التي تمثلت في نظام التيمار والإلتزام والمقاطعة، ولقد عمل حكام الإيالة بها في مجمل النشاطات والوظائف المختلفة، سواء كانت وظائف في الإدارة المركزية أو في الإدارة المحلية، مع الإشارة إلى أن ذلك النظام الخاص بالتوظيف، اختلف مع اختلاف الوضعية السياسية للإيالة، ذلك الوضع الذي تمثل قي التبعية الإدارية المباشرة لاسطنبول في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والاستقلال الإداري الفعلي قي القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر.

الفترة الأولى:

في هذه الفترة، كان تعيين حكام الإيالة لمنصب "أمير أمراء جزائر الغرب"، يتم من قبل السلطان العثماني، وذلك عن طريق إصدار حكم أو مرسوم شريف[1] وهؤلاء كانوا ولاة حاملين لرتبة "باشا"[2]، أثبتوا كفاءتهم للمنصب وقدراتهم على القيادة والحفاظ على ممالك السلطنة، وهي من أهم شروط ذلك التعيين[3].

وأما منصب الباي – أو أمير لواء- فقد كان يخضع لنفس الشروط، مع إحتفاظ البايلرباي -أمير الأمراء- بحق إقتراح على السلطان، أسماء أتباعه والمقاطعات التي ترشحوا لإدارتها، إذ كان هو الأدرى بكفاءتهم وبمقادير دخل تلك المقاطعات[4] . وقد عُرف أولئك البايات أيضا بلقب "القيّاد" تحصلوا على وظائفهم، بعد دفع مبالغ مالية وإلتزموا للباشا – أمير الأمراء –بفتح مناطق مستعصية. فبعد جمع الأموال (الضرائب) كانوا يدفعون للباشا وللضباط المشاركين في الحملة ما اتفقوا عليه، ويحتفظون ببقية الأموال لأنفسهم، مما جعل الكثير منهم أغنياء جدا[1]. ولكن الأهالي عادة ما كانوا يفرون إلى الصحاري تجنبا لدفع تلك المطالب الجبائية، وحينئذ، فإن لم يكن ممكنا جمعها،

---

[1]- أ.و.ج.ع 2.د.م 07.ص578ح.1625.ود.م.10.ح 179

[2]–المصدر نفسه.د.م 10.ح 179 و170.وع 04.د.م 16.ص 368.ح 347.

[3]- نفسه.ص 102-103.ح 164.و ح179.

[4]– نفسه.ع 01.د.م.02. ص 63. الأحكام 563 و564 و565 و566.

[1] –Haëdo. Topographie.Op.cit. p p.62-63.

فقد كان على الباي دفعها من ماله الخاص مقابل لا شيء[2]. ونظرا لذلك النظام، فقد كان من الطبيعي أن يتنافس الأمراء على مناصب البايات بالمزايدة في المبالغ، مما كان يدفع بالحاكم إلى منحها لمن يقدم أحسن العروض المالية [3].

كان حكام المقاطعات الأقل أهمية من الألوية – السناجق-، أيضا خاضعين لنفس النظام، حيث كان تعيينهم بوساطة البايلرباي، وبنفس الشروط[4]. وتلك المقاطعات هي التي كانت مندرجة ضمن نظام الزعامات والتيمار. كما كانت تمنح لهم وثيقة رسمية تثبت ذلك التعيين وهي المعروفة "بالبرات"[5].

كانت عملية "تموين المحلة" وظيفة أيضا، يحصل عليها احد القياد مقابل دفعه مبلغ معين للباشا، يسترجعه فيما بعد عن طريق جمع الضرائب لفائدته[6].

لم تكن صلاحيات التعيين المخصصة للسلطان العثماني، مقتصرة على حكام الإيالات والمقاطعات فقط، بل كانت أوسع من ذلك بكثير، إذ كان يعين البحّارة في رتب الريّاس، ويحدد لهم أجورهم، كما كان يعين من يراه مناسبا لمنصب قائد رؤساء البحر، ويحدد له الترقية المناسبة لراتبه، وكل ذلك بإقتراح من البايلرباي[7]. كما كان يعين أيضا قادة الإنكشارية (الأغا والكاهية)[8] ويرقي الجنود إلى رتب الشواش[9].

وان كانت للسلطان صلاحيات واسعة في التعيينات المختلفة، فان ذلك لم يكن يعني انه لم يكن يفوّض للبايلرباي البعض منها، فأحيانا كان يترك له صلاحية تعيين موظف لمنصب الدفتردارية مع تحديده لبعض الشروط، كأن يكون المعني بالتعيين كرغليا[1] .

الفترة الثانية:

---

[2]. – Arvieux, (Ch. D') Mémoires du chevalier d'Arvieux, envoyé extraordinaire du Roy, à la porte, consul d'Alep., d'Alger et de Tripoli et autres échelles du levant. Tome 5ème Paris. P.258.

[3]. – فالانسي، لوسيت. المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر. 1790-1830. ترجمة عن الفرنسية إلياس مرقص. دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت ط. الأولى. 1980.ص 105.

[4]- أ.و.ج.ع 01.د.م 02.ص 59. الأحكام: 538 و539 و 544 و545

[5]–المصدر نفسه. د.م. 04. ص 175. ح 1824. ود.م. 02.ص 59.ح 543.

[6] – Haëdo. Topographie.Op.cit.p p. 62- 76.

[7]– أ.و.ج. ع01. د.م02.ص 59. ح 540 و541.و ع.06.د.م24.ص 82.ح222.

[8]–المصدر نفسه. ع02.د.م.07. ص 886. ح 2431.

[9]– نفسه. ع04.د.م 18.ص 132. ح 280.

[1]– أ.و.ج.ع 10.د.م43.ح 148.

[2]– م.و.ج.مج. ر 3190. و1.و2.

هي الفترة التي إستقل فيها أوجاق* الجزائر عن الدولة المركزية بإسطنبول، وإحتكر فيها العسكر الانكشاري حق تعيين رئيس الدولة بالانتخاب، وفي هذه الفترة بقيت السلطة غير ثابتة، أحيانا يكون حاكم الإيالة –الدّاي- ذات سلطة قويّة ينفذ سياسته رغم الإعتراضات، وأحيانا أخرى تكون السلطة في يد العسكر، يعزلونه ويعينّون غيره مكانه، ومع ذلك بقي السلطان العثماني يرسل فرمانات التولية لحكام الجزائر إعترافا بالأمر الواقع[2].

ولقد حاز الدّاي في هذه الفترة على كل الصلاحيات التي كان يتمتع بها السلطان، حيث أصبح يعيّن البايات بدون إستشارة الأستانة، ولكنه لم يكن في إمكانه الخروج عن تقاليد النظام السابق، بحيث بقي الباي "يكتري" وظيفته، بنفس النسبة المحدّدة في قوانين البلاد، لذاك كانت المبالغ التي يدفعها للسلطة المركزية (في الجزائر) مستقرة وثابتة، وقد طبق ذلك على كل المقاطعات الإدارية الأخرى[3]. وكانت مبالغ إقطاعات البايات محدّدة حسب موارد كل إقليم، وهي المبالغ التي تجمع عن طريق الزكاة والعشور واللزمة[4]، وغيرها من الضرائب.

وتلك الإقطاعات كانت محددة في الزمن أيضا، فهي تقدر بسنة، وبإمكان الباي عند إنتهاء ولايته السنوية الحصول على إقطاع يتمثل في بايلك آخر[5]. وان تمردت بعض المناطق على السلطة، وتعذر على الباي قمعها وتحقيق الهدوء، فكان من حق الباشا في الجزائر، أن يولي من يطلب المنصب ويلتزم بإعادة الأمن و الهدوء إليها، مستعملا في ذلك القوات المسلحة[1]، وتلك طريقة قديمة يعمل بها في التولية منذ القرن السادس عشر[2].

وبعد حصول الباي على وظيفته، واستقراره في إقليمه، كان يقوم هو أيضا، وبنفس

---

[3] -– Venture de paradis .Op.cit. p p.201-204.

[4] –الزهار. سبق ذكره. ص ص 46-47.

[5] – Tachrifat.p.85.

*- أوجاق: هي الوحدة النظامية الأساسية لسلك الإنكشارية. تسمى أيضا "جماعت" في سجل أجور العسكر. ولكل أوجاق رقم خاص به في ذلك السجل وفي مكان إقامته بالثكنة. وقد عمم هذا اللفظ على العسكر النظامي الخاص بإيالات المغرب حتى أصبح يطلق على تلك الدول نفسها. (أنظر Jean Deny. « les registres de solde des janissaires, conservés à la bibliothèque nationale d'Alger » in R.A.N° 61, p.p.34-36.

[1] –الزياني. سبق ذكره. ص195.

[2] – Haëdo. Topographie. Op.cit.p p.62-63.

الطريقة بتوزيع مختلف الوظائف، أو يوكل تلك العملية لأحد وزرائه، مثل خزندار الباي الغرب "محمد الكبير" الذي كان يوزع الوظائف على بعض أغنياء الإقليم، الذين كانوا يتقدمون بعروضهم لمختلف المناصب، فبعضهم كان يقدم فيما بين 300 و400 سكة ذهبية للحصول على وظيفة "قايد"[3]، أما وظيفتي آغا الدواير وآغا الزمالة، فقد كان منحها من إختصاص الباي نفسه مقابل 40.000، و20.000 ريال بوجو على التوالي[4]، ومن المرجح أن أولئك الموظفين لم يكن بإستطاعتهم دفع تلك المبالغ الكبيرة دفعة واحدة، مما يدفعنا إلى القول أن عملية الدفع كانت تتم على أقساط وفترات، مثل ما يذكره "المزاري" أن "الآغا بن إسماعيل" دفع يوم توليته على رأس المخزن الوهراني مبلغ 7500 ريال وتحصل مقابل ذلك على تذكرة من الباي[5]، ونفس السياسة إنتهجت في التيطري، حيث كانت المداخيل المحصلة مقابل منح وظيفة شيخ القبيلة (أولاد فرقان أو الغرابة) من أهم المصادر المالية للباي.[6]

وأما قيّاد المدن في بايلك الغرب، فإن وظائفهم كانت تكلفهم فيما بين 10.000 و30.000 ريال بوجو، وهم المكلفين بإدارة شؤون الأهالي بمن فيهم اليهود، وهم بدورهم يعيّنون أعيان أولئك الأهالي بنفس الطريقة[7]. فقد كانت وظيفتي قايد البلد (مدينة تلمسان) وقايد الجبل بتلمسان، تكلفان أصحابها مبلغ عشرة آلاف ريال بوجو تدفع للباي، زيادة على مبلغ أربعين ألف بوجو كانت تدفع سنويا إلى الخليفة [8].

ولم تكن الوظائف الأخرى، لتخرج عن إطار ذلك النظام، فقد كان بعض شيوخ القبائل في بايلك الشرق، يدفعون للباي مبلغ 15.000 ريال للحصول على الوظيفة [1]، وتلك الضريبة سميت "بالمشيخة"[2] أما وظيفة قايد "شط شيح" التجسّسية، فقد تمثلت في مراقبة القبائل في مناطق التل بإقليم التيطري، فقد كانت تكلف صاحبها فيما بين 400

---

[3] – Emerit. Op. cit.p.168.
[4] – Esterhazy.Op.cit. p p.267-268.
[5]– المزاري، الآغا بن عودة. طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر، وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر تحقيق ودراسة يحي بوعزيز. الجزء1. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى. بيروت 1990. ص 352.
[6] – Pharaon, F. « notes sur les tribus de la subdivision de Medea » in R.A.N° 02 . 1857-1858.p.50.
[7] – Esterhazy. Op. cit .p p.279-280.
[8] - Idem. p.271.

[1]- م.و.ج.مج . ر. 1641. و.122.
[2]– بلحميسي، مولاي." سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني". عن :
Actes du IIIème congrès d'Histoire et de la civilisation du Maghreb. Tome1. le monde rural maghrébin . communautés et stratification sociale. Université d'Oran.O.P.U. Alger. s-d. p. 207.

و800 فرنك، في حين كان الموظفان القائمان على رعاية قطعان الخرفان (التشنتشري) وقطعان الإبل (قايد الإبل) يدفعان 200 بوجو لكل واحد منهما مقابل الحصول على وظيفتيهما[3].

أما توظيف الأعوان الإداريين فقد كان مرتبطا بأهلية المترشحين، إذ كانوا ملزمين بأن يكونوا ملمّين بكيفيات القراءة والكتابة[4]، فكانوا يتحصلون على وظائفهم عن طريق الإلتزام، بحيث يدفع كل خوجة مقدارا معينا من المال لخوجة باب القصر وهو المبلغ الذي كان من واجبهم تجديده دوريا[5]، كما خضعت مناصب شيخ البلد والأمناء للنظام نفسه، إذ كان هؤلاء يدفعون بعض الضرائب وحقوق تنصيبهم بصفة دورية بعد إتمام ترشيحهم من طرف الخزناجي وترسيمهم من طرف الباشا[6] وأما بيت المالجي فقد كان يدفع مبلغ 400 بوجو دوريا (700 فرنك تقريبا) أيضا لتثبيته في وظيفته [7].

تلك كانت طريقة التوظيف في إيالة الجزائر، وهي الطريقة التي دفعت بعض المؤرخيين إلى القول أن "مناصب عديدة كانت تباع، فيشتريها الراغب في فائدتها "[8]، دون محاولة التعرف على الأسباب الكامنة وراء تلك الطريقة، والمتمثلة في نظام التسيير الشبه إقطاعي الذي عمل به الأتراك في أكثر من بلد، سواء كان إسلاميا أو غير ذلك والذي سمي بنظام التيمار.

---

(3) – Federman et Aucapitaine. Op.cit. In R.A.N° 11.p p.213-217.

(4) –Bontems., C. Manuel des institutions Algériennes. De la domination turque à l'indépendance. Tome1. la domination turque et le régime militaire. 1518-1870. ed. Cujas 1ère ed.1976. P. 47 .

(5)– سعيدوني، ناصر الدين. ورقات جزائرية. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار الغرب الإسلامي. بيروت 2000. ص 232-233.

(6) –DeBaudicour. Op.cit .p. 270.

(7) – Aumerat , « la propriété urbaine à Alger » in R.A.N° 41. 1897. p.324.

(8)– بلحميسي. سياسة الضرائب بالجزائر. سبق ذكره. ص. 207.

التقسيم الإداري.

استقر التقسيم الإداري لإيالة الجزائر، على أربع مقاطعات إدارية كبرى، وهي المعروفة تاريخيا: ببايلك التيطري وبايلك وهران وبايلك قسنطينة و مقاطعة دار السلطان التابعة لمدينة الجزائر[1].

وفي الحقيقة لم يكن ذلك التقسيم سائدا منذ الفتح العثماني، بل كان نتيجة للتطورات السياسية والإدارية التي مرت بها الإيالة، فالملاحظ للأوضاع الإدارية الجزائرية، تستوقفه تداخلاتها وتعقيداتها سواء على مستوى السلطات، أو على مستوى التقسيم الإداري[2]. فرغم ما يظهر من إتساع للرقعة الجغرافية للإيالة فإن الدولة لم تكن تسيطر فعليا إلا على ما يقارب من 78250كلم^2، وهي المساحة التي كان يحتلها الأهالي الخاضعون مباشرة للدولة وهم قبائل المخزن وقبائل الرعية[3] .

وأما المساحة المتبقية، أي ثلاثة أرباع البلاد، فقد كانت تحت سيطرة أعراش وقبائل مستقلة، أمثال مشيخات جبال عمور وأولاد مختار في التيطري، ومشيخة الحنانشة[4] في الشرق، وأعراش بلاد القبائل، المسيطرة على مناطق العبور[5].

ولقد ظهر أول تقسيم إداري في عهد خير الدين، حيث شكلت مقاطعات ساحلية في كل من دلس والجزائر وشرشال[6]، وتشير بعض الدراسات[7] إلى أن البايلرباي "حسن بن خير الدين" هو الذي وضع التقسيم الإداري المعروف في آواخر العهد العثماني، أي البيالك الثلاثة وإقليم دار السلطان، إلا أن بعض وثائق الأرشيف الوطني الجزائري[1] تفيدنا بمعطيات مغايرة تظهر بشكل جلي أن عملية التقسيم الإداري سلكت منوالا مختلفا تماما.

---

(1) –Rinn. Op.cit.p p.31-41.
(2) –Bontems. Op. cit. p.50.
(3) –Rinn. Op.cit. p 14.
(4) – Idem. p p.14-17.
(5) – Venture de Paradis. Op. cit. p p. 182-183.
(6)– بوعزيز، يحي. وهران. منشورات وزارة الثقافة والسياحة. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الجزائر 1985. ص 75.
(7)–المرجع نفسه. ص ص. 75- 76.

(1)– وثائق دفتر مهمه.
(2)– أ.و.ج.ع1.د.م2.ص 67.ح 603.وع10.د.م.43.ح 148.

ففي تلك الفترة (ق 16 م)، ارتبطت عملية التقسيم الإداري في الجزائر بنظام التيمار السائد في معظم أقاليم الإمبراطورية العثمانية[2]. وعلى ذلك الأساس، تشكلت عدة مقاطعات إدارية، لكنها مختلفة من حيث الأهمية والمساحة والمداخيل.

فالصنف الأول من المقاطعات، هي التي عرفت بالألوية أو السناجق، يحكمها قائد، أو أمير أو بك(باي)، يحمل لقب "السنجاق باي"[3]، وتكون تلك المقاطعة تابعة لمدينة هامة، ويحدد إطارها الإداري بالقيمة المالية التي يمكن لتلك المقاطعة أن تقدمها كضريبة لفائدة الدولة، وفي الغالب تراوحت هذه القيمة فيما بين مائتي ألف وثلاثمئة ألف أقجة[4]، وعدد تلك المقاطعات غير محدد، لكنه لم يكن يقل عن ثلاثة وعشرين مقاطعة[5].

أما الصنف الثاني فهي تلك المقاطعات، التي كان يحددها القانون العثماني في إطار "الزعامت"، والتي كان يطلق عليها إسم السوباشيات نسبة إلى الحاكم الذي يديرها[6] ولم تذكر المصادر التاريخية المختلفة وجود مقاطعات في الجزائر تحمل هذا الإسم، لكن القليل منها يشير إلى وجود موظفين يحملون لقب سوباشي وهم من فئة الإنكشارية [7]،وهي المقاطعات التي حدد محصولها الجبائي فيما بين عشرين ألف ومائة ألف أقجة [8]. ولم يكن على السلطنة العثمانية تحديد موقعها، لأن ذلك كان من إختصاص البايلرباي الذي إقترح ذلك التعيين[1]. ويمكن حصر عدد تلك المقاطعات المتوسطة في ما يقارب مائة مقاطعة[2].

وهناك صنف ثالث تمثل في المقاطعات الممنوحة للفرسان (الصبايحية)، تحت تسمية التيمار[3]، وكانت في الغالب أراضي وضياع ودواوير، يدفع سكانها الضرائب المفروضة عليهم نقدا أو أعينا لصاحب التيمار، الذي تحصل على تلك المقاطعة رسمّيا

[3]- Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomane. sindbad. Paris 1985. p p.24-25.

[4]– أ.و.ج. ع1.د.م2. ص63. الأحكام: 563 و 564 و565 و566.

[5] - Haëdo. Topographie. Op. cit.p.63.

[6]– إينالجيك. سبق ذكره. ص 186.

[7]– غطاس. سبق ذكره. ص 135.

[8]– أ.و.ج.ع 1.د.م2.ص 59. ح 538 و539. و.د. م4. ص 175. ح 1824.

[1]– أ.و.ج.ع 1.د.م2.ص 59. ح 538 و539. و.د. م4. ص 175. ح 1824.

[2] – Haëdo.Topographie.Op.cit. p.63.

[3]- أ.و.ج.ع01.دم02. ص59.ح543و 544 و545 و546.

عن طريق رسالة خصوصية من السلطان، وقد كان عدد تلك المقاطعات يصل إلى خمسمائة مقاطعة[4].

والسؤال الذي يُطرح هو كيف تشكلت المقاطعات الأربع المعروفة؟ إن معظم المصادر التاريخية أهملت هذه النقطة، ولكن بعض الإشارات تلمح إلى الكيفية التي تشكلت بها الأقاليم، "فالمزاري" و"الزياني" لا يختلفان في إخبارنا أن بايلك الغرب كان قبيل منتصف القرن الثامن عشر مقسما إلى بايلكين إثنين، ثم تم جمعهما تحت إدارة واحدة، وكانت تلك العملية مرتبطة بوجود حالة حرب. تمثلت في تمرد قبيلة الأمحال، فمنح البايلك بأكمله للباي "عثمان"- الذي كان قد شغل منصب الباي في تلمسان، والتي كانت سنجقا (لواء) منذ عام 1555[5] –شريطة أن يقمع ثورة الباي "يوسف المسراتي" المتحالف مع قبيلة الأمحال، ولقد تمكن من تحقيق ذلك، فأصبح بايا على جميع أراضي بايلك الغرب، وحمل هو ومن خلفه لقب "باي الإيالة الغربية وتلمسان" وذلك سنة 1747[6].

ولقد انتهى التقسيم الإداري بالجزائر إلى تشكيل صنفين من المقاطعات، تمثل الصنف الأول في البياليك وهي ذات رقعة جغرافية هامة، وأما الصنف الثاني فتمثل في القيادات التابعة مباشرة إلى الحكومة المركزية بالجزائر وهي ذات رقعة جغرافية صغيرة نسبيا.

I. البياليك:

وهي المقاطعات الإدارية الكبرى التي كان يتصرف فيها البايات، وعددها ثلاثة: بايلك الشرق عاصمته قسنطينة، وبايلك التيطري عاصمته المدّية، وبايلك الغرب الذي تعددت عواصمه لدوافع سياسية وعسكرية تسبب فيها الإحتلال الإسباني لمدينة وهران وميناء المرسى الكبير،فقد تمركزت سلطة البايات عبر فترات مختلفة في كل من مازونة ومعسكر ومستغانم[1] إلى أن إستقرت أخيرا في وهران بعد تحريرها في 1792.

---

[4] – Haëdo.Topographie.Op.cit. p p.64-65.

[5]–الساحلي. سبق ذكره. ص. 126.

[6]–الزياني، سبق ذكره. ص ص. 195 - 197. وأيضا المزاري. سبق ذكره. ص ص. 282-283.

[1] – Belhamissi. Op.cit. p p 93-94.

ويضاف إلى تلك المقاطعات إقليم دار السلطان الذي كان يحيط بمدينة الجزائر، وأهميته ماثلت أهمية البياليك الأخرى، لكن وضعه القانوني كان مختلفا، إذ كان تحت إدارة آغا العرب المفوّض من قبل الباشا[2].

- إقليم دار السلطان:

إنحصر إقليم دار السلطان فيما بين البياليك الثلاثة السابقة الذكر، وهو الذي كان محددا من الشرق بجبال بلاد القبائل ووادي سباو، إلى وادي مسلمون غربا، أي على إمتداد حوالي 150 كلم، ومن البحر إلى جبال الأطلس جنوبا على إمتداد ما يقارب 50 كلم، وقد بلغت مساحته حوالي 6500 كلم^2[3]. وأما التقسيم الإداري الذي خصّه، فسنتطرق إليه في القسم المخصص للإدارة المركزية.

- بايلك التيطري:

كانت تحد هذا البايلك من الشمال جبال بني صالح وجبال بني مسعود وموزاية، ومن الشرق أراضي قبائل بني سليمان وعريب ووانوغة. وأما من الجهة الغربية فكانت تحدّه قيادة جندل وأراضي أولاد خليف، في الوقت الذي شكلت فيه جبال الصحاري وبني لغواط حدوده الطبيعية من الجهة الجنوبية، وهي أراضي رعي كل من أولاد نايل شرقا وقبائل الأربعاء غربا[4].

وقد تميز هذا الإقليم في كون عاصمته المدّية، كانت تحت إدارة حاكم تابع مباشرة لديوان مدينة الجزائر دون أن تكون للباي أي سلطة عليه[1]. كما كان يحتوي على مناطق شاسعة، لكن إدارتها لم تكن من إختصاص الباي أو أعوانه، وهي المناطق التي سكنتها القبائل المعروفة "بالعزل"[2]، والتي إقتطعها الباشوات من بايات التيطري ليس خوفا من

---

[2] – Rinn. Op.cit p p. 31-41.
[3] –Saidouni, N. L'Algerois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar Al gharb Al Islami, Beyrouth, 2001 . p.8.
[4] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N°11.P.113.

[1] - Rinn.Op.cit. p.33.
[2] – Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N°09. p p.290- 296.
[3]– غطاس. سبق ذكره. ص 135.
[4] –Bontems.Op.cit. p.53.
[5] – Idem.p. 53.
[6] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N°9.p p.285-287.

الإستقلال كما جاء في بعض الدراسات.[3] وإنما المرجح أن عزل قبائل معينة عن الإدارة المحلية وإلحاقها بالإدارة المركزية كان مرتبطا بالنظام المرتكز على الإقطاع الحربي لا غير. وكان بايلك التيطري ينقسم إلى أربع مناطق جغرافية: منطقة التّل الشمالي، منطقة التلّ الجنوبي، قيادة الدّيرة ومركزها سور الغزلان، والتي كانت توكل إدارتها غالبا إلى مقربي الباي، زيادة على المنطقة الجنوبية التي كانت في غالب الأحيان خارجة عن سيطرة البايلك.[4]

فمنطقة التل الشمالي قُسمت إلى سبعة أوطان حسب عدد القبائل القاطنة بها، وعلى رأس كل وطن عُين قائد من الأتراك، وأما منطقة التل الجنوبي، فكانت خاضعة لقبائل شبه مستقلة، بحيث كان الباي مرغما على التعامل معها دون أن تكون له إمكانية تعيين رؤسائها من أعوانه[5].

ولم تصبح "المدّية" عاصمة* لبايلك التيطري إلا بقرار من ديوان الجزائر عام 1773 بعد مقتل الباي "سفطة"، بهدف ضبط ومراقبة القبائل المتمردة عن دفع الضرائب[6].

ومن المناطق التي لم تتبع إداريا إلى باي التيطري أو أعوانه، رغم وقوعها داخل أراضي البايلك، نذكر تلك المناطق التي كانت تقطنها قبائل الرحمان، والزناخرة والبواعيش الذين كانوا تابعين إداريا لخوجة الخيل الذي كان يفوض أمور إدارتها إلى قائد العرب[1]. وهذا الأخير كان يباشر مهامه من مقره الإداري الكائن بحوش بوعقاب قرب بوفاريك بمساعدة مخزنه المكون من فرسان قبيلة حجوط [2].

كما كانت قبيلة بني سليمان، في قيادة الديرة تابعة لآغا العرب، الذي أضاف إلى

---

*- لقد سبق أن أشرنا أن المدية كانت في القرن السادس عشر مركزا لمقاطعة إدارية هامة (سنجاق) تعرف بلواء المدية . أنظر أ.و.ج.ع 01. د.م 2. ص63.ح 563.

[1]– الزهار. سبق ذكره. ص 49.

[2] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N° 11.P.115.

[3] – Idem. in R.AN° 9.p. 299.

[4] – Ibid. in R.AN° 11.p p. 116-214.

[5] – DeBaudicour. Op.cit. p. 271.

[6] – Rinn. Op.cit. p.25.

رعاياه قبائل عديدة من أولاد نايل، بعد أن إستلزم تمردها تدخله عسكريا تارة، وسياسيا تارة أخرى، فإقتطعت تلك القبائل من باي التيطري، لتصبح رعيّة له. ولإحكام السيطرة على تلك القبائل تم تعيين قائد ليقيم بين أفرادها، ويدخل الجزائر مرتين في السنة حاملا محصول الضرائب المفروضة عليها[3]، مع تكليف باي التيطري بمراقبتها سياسيا. إلى جانب تلك القبائل كانت هناك أخرى لم يستقر وضعها الإداري، بحيث كانت تتبع تارة لبايلك وهران وتارة أخرى لبايلك التيطري، وهي التي كانت تقطن في قصور الآغواط وتاجموت وغيرها[4].

وبصفة عامة كان بايلك التيطري يتشكل من واحد وعشرين وطنا -أي وحدة إدارية ممثلة في قبيلة، أو عدة قبائل- بعضها كان تحت سلطة أغوات المخزن، والبعض الآخر تحت سلطة موظفين آخرين، تحصلوا على إدارتها عن طريق الإقطاع، لتكون مصدرا لمعاشهم[5]، لأن الإدارة العثمانية في الجزائر بالخصوص كانت تُمارس على الأفراد وغير مرتبطة بمنطقة أو مقاطعة معينة، فهي تتبعهم حيثما وجدوا[6].

بقي التقسيم الإداري يخضع لنفس القوانين والأعراف إلى أواخر العهد العثماني، حيث تم إقتطاع كل الجزء الشمالي الشرقي لبايلك التيطري لتشكيل قيادة "سباو"[7]، ونظرا لحجم تلك القيادة فإنها إعتبرت كبايلك أو ولاية خامسة[8]. كما إقتطعت منه ايضا منطقة "وطن حمزة" في 1820 لتضم إلى إدارة إقليم "دار السلطان" [1].

- بايلك الشرق:

تشكل بايلك الشرق من أربع مناطق جغرافية، وهي: القسم الشرقي الذي شمل مواطن الحنانشة بزعامة "الأحرار"، ووادي الزناتي وقبيلة عامر الشراقة، ومن القسم الشمالي الذي كان يمتد من عنابة إلى بجاية وكان من أبرز زعمائه، أولاد بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في الزواغة، وأما القسم الغربي فهو الذي شمل مدينة سطيف

---

[7] – Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N° 09. p. 284.

[8]– م.و.ج. مج. ر 1903. و. 32.

[1] – Kaddache. Op.cit.p. 136.

إلى جبال البيبان وقرى بني منصور وونوغة، ومن زعمائه أولاد مقران بقلعة بني عباس ومجانة، وأخيرا القسم الجنوبي المتاخم للصحراء، ومن زعمائه قبيلة الدواودة وأولاد بن قانة[2].

وأما حدود بايلك الشرق، فقد إمتدت من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، ومن تبسة وغرب الكاف إلى غاية طبرقة من الجهة الشرقية، امتدادا إلى قرى سيدي هجرس وسيدي عيسى غربا، وهي القرى التي تفصله عن بايلك التيطري[3].

ولم تكن عملية بسط سلطة الحكم التركي في الإقليم بالعملية السهلة، فالزعماء والشيوخ المحليين، سواء كانوا في الصحراء أو في الجبال الشمالية، تمتعوا بنفوذ واسع وكانوا يترأسون قبائل قوية جدا[4].

وقد إنقسم الأهالي في هذا الإقليم، حسب "النجوع" أو الأعراش، وهي بدورها إنقسمت إلى قبائل خضعت لسلطة القائد التركي الذي عيّنه الباي، وتلك القبائل إنقسمت بدورها إلى فرق أو خروبات كانت تتشكل من عدة دواوير يرأسها شيوخ[5].

وعملا بقاعدة الإقطاع الحربي فقد صادر الأتراك أراضي القبائل المتمردة ومنحوها لحلفائهم المحليين لاستغلالها، وهي الأراضي التي كانت واقعة غالبا في محيط مدينة قسنطينة[1]. وأما حوض وادي الساحل بما فيه مدينة بجاية فلم يكن تابعا لإدارة بايلك الشرق[2]، وإنما مقاطعة تحت إدارة قايد كان يشرف عليها من مقره الواقع بمسجد المدينة[3] ثم ضُمت في عهد الحاج احمد باي إلى بايلك قسنطينة، لتصبح ضرائب تلك المناطق تدفع إلى محلات الباي التي كانت تجوب مناطق ونوغة والجبل الأبيض وبجاية[4].

ولقد كان الإقليم الشرقي مشكلا من صنفين من المقاطعات: القيادات وهي تلك

---

(2)- بن العنتري، محمد صالح. فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة. مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز. ديوان المطبوعات الجامعية. ب.ت. ص 18.

(3) –Vayssettes.Op. cit.p. 33.

(4) – Rinn. Op.cit. p.39.

(5) –Temimi, A. Le beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830- 1837). Tunis 1978. p.51.

(1) –Rinn. Op. cit. p p.40-41.

(2) – Vayssettes.Op.cit. p. 33.

(3) – Arvieux. Op.cit. p.239.

(4)– م.و.ج.مج. ر. 1642. و05.

المقاطعات التي كانت تقطنها قبيلة أو عرش، يرأسها قائد تركي ويشرف فيها على عدد من شيوخ القبائل، بحيث كان يمثل أعلى سلطة محلية[5]. ومنها نذكر قيادة الحراكتة أو قيادة العواسي، قيادة الحنانشة، قيادة الأوراس، قيادة مسيلة، قيادة عامر الشراقة، وغيرها[6]. وتلك القيادات كانت تنقسم بدورها إلى مشيخات يحكمها "شيوخ الخلعة" الذين كانوا يتحصلون على وظائفهم مقابل دفع مبالغ تراوحت فيما بين 2000 و3000 ريال بوجو كحق للتعيين، إعترافا من السلطات بمكانتهم وترسيما لذلك، وهم أيضا كان لهم مخزنهم الخاص والمتكون من فرسان المكاحلية أو المزرقية التابعين للقبائل المخزنية[7].

وأما الصنف الثاني، فهي المشّيخات التابعة للبايلك مباشرة، حيث كانت للشيخ نفس وظائف القائد، لكن الفرق كان يكمن في أن وظيفة الشيخ كانت تمنح لأعيان الأهالي بصفة وراثية في أغلب الأحيان[8]. ولم يكن الشيوخ كلهم بنفس النفوذ، فكان بعضهم يحكم أقاليم واسعة بها عدد كبير من القبائل مثل شيخ العرب في مناطق الصحراء[9] ، في الحين الذي كان فيه آخرون لا تزيد سلطتهم عن ترأس دوار صغير. مع العلم أنه كانت هناك العديد من المناطق غير خاضعة للسلطة مثل واحات تقرت حيث كان يحكم آل بن جلاب[10] والمناطق الجبلية مثل بلاد القبائل، حيث كان يخضع أهاليها لنظام الجماعة[1].

- بايلك الغرب:

اتسم النظام الإداري لهذا الإقليم بصبغة عسكرية، بسبب مجاورته للمملكة المغربية ذات الأطماع التوسعية من جهة، ووقوع وهران والمرسى الكبير في قبضة الإسبان من جهة أخرى[2]، ولتلك الأسباب عرف إقليم الغرب عدة عواصم متتالية منها مازونة من1568 إلى1701[3]، ثم القلعة ثم معسكر ثم وهران بعد فتحها[4].

---

[5]–بن العنتري، سبق ذكره. ص ص 19-20.
[6]–المصدر نفسه. ص ص 19-20.
[7]– سعيدوني، ناصر الدين. "الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة. دراسة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي لمدية الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني". مجلة الأصالة. عدد 60-61. أوت- سبتمبر 1978. إصدار وزارة الشؤون الدينية. ص ص 137-138.
[8]– م.و.ج.مج.ر 1641.و58.و61و65.
[9]– بن العنتري. المصدر نفسه. ص ص 19-20.
[10] –Feraud. Histoire des Sultants de Touggourt .Op.cit. p.34.

[1]– قنان. سبق ذكره . ص ص 181-183.

[2] – Rinn. Op.cit. p.35-36.
[3] – Sari.Op.cit p.42.

وكان إقليم الغرب منقسما إلى ست مناطق إدارية: منطقة الشرق كانت تحت تصرف خليفة الباي، وهي من وادي مينا إلى حدود البايلك الشرقية، ومنطقة الغرب والتي قُسمت فيما بين آغا الدواير وآغا الزمول، والمرسى الذي كان تحت إدارة قايد المرسى ، وأما المنطقة الإدارية الخامسة فكانت قيادة فليتة. أما مدن بايلك الغرب مثل وهران وتلمسان ومعسكر ومستغانم ومازونة فكانت تمثل القسم الإداري السادس، وهي المدن التي كان يديرها قياد البلاد، بمساعدة شيوخ البلد[5]، كما كانت بهذا الإقليم بعض المناطق الخارجة عن سيطرة البايلك، مثل جبال الظهرة والزكّار والونشريس[6]، علما أن التقسيم الإداري الحقيقي، كان يخصّ القبائل أكثر مما خصّ الأرض، لذلك كان حكام البايلك، يشرفون على قبائل محددة، فقد إختص الباي بقبيلتي أولاد عامر ومجاهر، في الحين الذي إختص خليفته بأهالي الجهة الشرقية حيث كان يستخلص منهم الضرائب ويُعيّن عليهم القياد، وهي الصلاحيات نفسها التي كان يحوزها كل من آغا الدواير وآغا الزمول في مناطقهم الإدارية[7] .

لم يكن لبايلك الغرب أن يختلف عن الأقاليم الأخرى، ففيه وجدت أيضا مقاطعات شبه مستقلة، ومنها المنطقة التي كانت واقعة فيما بين وادي مينا ووادي الشلف، حيث

كانت تحكم بها عائلة عريقة من المرابطين، وهي عائلة أولاد سيدي بو عبد ا ، الذين كانوا سندا قويا للبايات في حروبهم ضد كل من إسبان وهران، وملوك المغرب وغيرهم، إلى أن تحولت المقاطعة إلى شبه قيادة عسكرية، لكن دون أن تفتقد لامتيازاتها من زعامة إجتماعية وحقوق جبائية تستخلص من القبائل المجاورة لها[1].

كما كانت المناطق الجنوبية للبايلك، وهي مناطق جد شاسعة، خارجة عن نطاق سيطرة البايات، يتحكم فيها زعماء قبائل أولاد سيدي الشيخ وهم من الأجواد المرابطين[2]. في حين بقيت المناطق الخاضعة لإدارة الأتراك تتمركز بأهم المدن، مثل ندرومة - التي

(4)ـ الزياني. سبق ذكره. ص ص. 192 - 206.
(5)ـ المزاري. سبق ذكره. ص. 274.

(6) – Bontems. Op.cit.p.55.
(7) – Rinn.Op.cit.p.38.

(1) – Rinn. Op .cit. p.37
(2) – Idem.p.37.

كانت تشكل مقرا إداريا لكل منطقة الطرارة، أقصى الشمال الغربي للإيالة- ومازونة التي كانت عاصمة للبايلك لمدة طويلة، وكذلك مدينة القلعة- قلعة بني راشد- التي كانت تشكل أيضا مركزا إداريا جهويا على الطريق الرابط بين مازونة ومعسكر[3].

II القيادات:

إلى جانب البياليك، كانت هناك وحدات إدارية آخرى كانت تابعة مباشرة لديوان الجزائر، وهي المعروفة بالقيادات، ومنها قيادة سباو، قيادة جندل أو مليانة، قيادة شرشال، وغيرها.

- قيادة "سباو":

كان إقليم سباو الواقع شرق مقاطعة دار السلطان وغرب بايلك قسنطينة، إمتدادا للمنطقة الشمالية الشرقية لبايلك التيطري، إلى أن أقتطع لفائدة أحد الموظفين الكبار، لتتشكل منه "قيادة سباو"[4]، وقد ألزم القايد الذي كان يشرف عليه والذي لم تكن له لا محلة ولم يكن له خليفة[5]، أن يدفع ضرائب مختلفة إلى الجزائر من الزيت والتين الجاف، والقمح والشعير وغيرها، مثله مثل البايات كل ثلاث سنين. وكان مركز تلك القيادة بزواوة في منطقة القبائل الكبرى[6]، وقد مثلت الضريبة المفروضة على منتوج المنطقة من زيت الزيتون، أهم ما كان يساهم به قايد سباو، إذ كان يدفع منه كميات كبيرة إلى الجزائر ينقلها أحد أعوان (خديم) خوجة البايلك، على عدة أقساط[1].

- قيادة بوغني:

هي من القيادات االتي كانت تابعة مباشرة إلى حكومة الجزائر، وقد إنحصرت بين بايلك الشرق وقيادة سباو ودار السلطان. كان قايد بوغني يدفع الضرائب المفروضة عليه، والمتمثلة أساسا في مادة زيت الزيتون عن طريق عون خوجة البايلك الذي كان يقوم بإيصالها إلى الجزائر على عدة دفوعات، فعلى سبيل المثال تراوحت الكمية المنقولة خلال رمضان سنة 1239هـ (1824م) فيما بين 84 و242 قلّة، إذ وصلت الكمية الإجمالية

---

(3) – Sari.Op.cit.p.37.
(4) – Federman. Et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N°.09.p. 284.

(5)– الزهار. سبق ذكره. ص ص. 35-36.
(6)–المصدر نفسه. ص ص.47-48.
(1)- أ..و.ج.د.ب.س.ر101.ر.ق25(مك).

المدفوعة في نفس الفترة إلى 758 قلّة [2].

- **قيادة جندل(مليانة):**

وهي المقاطعة التي كان يُشرف عليها قائد الجندل، والتي كانت تحيط بمدينة مليانة. كان يساعد القايد في تحصيل الضرائب، مخزن خاص متكون من حضر وكراغلة مليانة من بني أحمد وهم من قبيلة أولاد ساري عبيد عين الدفلى[3]، وكانت تلك الضرائب تتمثل بشكل رئيسي في العشور المفروضة على منتوجي القمح والشعير[4].

- **قيادة أولاد نايل:**

كانت هذه القيادة تقع في مواطن أولاد نايل في جبال عمّور، حيث كان السكان يدفعون الضرائب المفروضة عليهم بواسطة القايد، وقد خصّت المتوجات المحلية من خرفان وإبل[5] ، وإلى جانب القايد تولى أمور بعض القبائل شيخ المشايخ بمساعدة شيخ آخر سمي بالشيخ الصغير[6] .

- **قيادة ورقلة:**

تميزت هذه المقاطعة بإزدواجية إدارية، إذ وُجد بها حاكم بلقب شيخ يدفع ضريبة سنوية من العبيد الزنوج[1]، وإلى جانبه كان قايد تركي يدفع حقوق تعيينه أيضا إلى البايلك وهي 928 صايمة[2]، ولتلك المنطقة الصحراوية التي أخضعها صالح رايس (باشا الجزائر 1552-1556)، مؤسساتها الإدارية المحلية الخاصة [3].

- **قيادة شرشال:**

هي المنطقة التي كانت محاذية لوطن حجوط التابع لدار السلطان، من الجهة الغربية[4]، حاكمها كان يلقب بقايد شرشال[5] والذي كان يدفع مبلغا قدره 500 ريال مقابل

---

(2) – المصدر نفسه.

(3) –Esterhazy. Op.cit. p.273.

(4) – أ.و.ج.د.ب.س.ر.128.ر.ق.46 (مك).

(5) –المصدر نفسه.س.ر101.ر.ق. 25 (مك).

(6) –شويتام، أرزقي. "تعيينات وترقيات القيّاد وشيوخ الأعراش في عهد الدّاي علي خوجة (1817) من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، مجلة الدراسات التاريخية. عدد مزدوج 11-12. جامعة الجزائر. 2000.ص. 274.

(1) - Tachrifat.Op. cit .p.38.

(2) – Tachrifat.Op. cit .p 43.

(3) – Feraud. Histoire des Sultants.Op.cit. p p. 44-45.

(4) –Saidouni. Op.cit. P.144.

(5) - م.و.ج.مج..ر 1903. و10، و19، و57.

تعيينه في تلك الوظيفة، وكانت له إلتزامات مالية يقدمها إلى كل من الباشا والخزناجي وخوجات الديوان ونوبة القصبة بالجزائر[6].

وكانت هناك أيضا مناطق إدارية أخرى تابعة مباشرة للإدارة المركزية، وإن كانت خارج نطاقها الإداري، مثل مشيخة "قشطولة" الواقعة في جبال جرجرة، والتي عرفت عصرها الذهبي أثناء حكم "الشيخ قاسم بن محمد" الذي إمتدت سلطته إلى غاية برج بويرة[7]. وكان شيخ قشطولة ملزما بدفع حقوق تعيينه (ما يعرف بحق البشماق)، وهي مبالغ تراوحت فيما بين 1000 و1500 صايمة للخزينة و2200 صايمة للديوان زيادة على 630 صايمة للعسكر[8]. وأما الضرائب التي كان يدفعها الشيخ إلى البايلك فقد تمثلت أساسا في العشور، وهي الضريبة التي كانت تُمثل أهم مداخيله، يدفعها له الشيوخ الخاضعون له، بحيث يجمعها قايد العشور الذي يعين كل سنة لذاك الغرض[9]، وكان حاكم قشطولة يتحصل على بعض الهدايا عند تعيينه، ومنها راية رمزا لتبعيته للسلطة المركزية[10]. ولكن في منتصف القرن السابع عشر إنهارت هذه المشيخة وأصبحت منطقة تابعة لمخزن آغا الصبايحية، حيث كان يُرابط بها 12 فارسا مثلهم مثل مخزن بوغني وسباو الذين كانوا يُجهزون بالخيول والبنادق من طرف نفس الآغا[1].

هكذا إذن يتضح لنا أن النظام الإداري الجزائري -في تلك الفترة- لم يكن قائما على غزو عشوائي أو خضع لأطماع ونزوات الحكام ولكنه أسس وفق مبادىء قانونية وإجتماعية وسياسية محددة.

فكان لترسيم الحدود الأهمية الكبرى لتحديد الإطار السياسي والإجتماعي بالدرجة الأولى، بهدف تطبيق النظام الإداري الرسمي السائد حينئذ وهو النظام القائم على قوانين التيمار، والذي يُحدد بموجبه التقسيم الإداري للإيالة وكذا كيفية التوظيف وشروطه فيما يخص الحكام المحليين، ولتطبيق ذلك النظام بصفة عملية، عمل الحكام الجدد على إنشاء أو إعادة بعث العديد من المؤسسات الإدارية بهدف تسيير شؤون البايلك بصفة فعالة.

---

(6) – Tachrifat. Op.cit. p p.51- 52.
(7) – Guin . « Notice sur le Cheikh Gassem Des Guechtoula » in R.A.N°5 .1861. p p. 308-309.
(8) – Tachrifat.Op.cit. p.45.
(9) – Guin. Op.cit. p.310.
(10) – Tachrifat. Op.cit. p.38.

(1)– أ..و.ج.د.ب.س.ر.101.ر.ق25(مك).

الفصل الثانـي.

المؤسّسات الإدارية المحلية

- مؤسّسة المخزن.
- مؤسّسة المحلّة.
- مؤسّسة بيت المال.
- الجهاز الأمني.

مؤسسة المخزن.

تعريف:

إرتبطت الإدارة العثمانية بالجزائر، وبالخصوص في المناطق الريفية بمصطلح "المخزن". ويعود أصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية، التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح العثماني، والمتمثلة في الأعوان الإداريين المكلفين بتسيير وحفظ محصولات الضرائب العينية المكدّسة في "المخازن"، إلى أن أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة نفسها.[1]

فقد إستعان الموحدون بقبائل رياح والزيانيون ببني عامر، والمرينيون بالخلط وسفيان، والحفصيون بكرفة والكعوب من مرداس، وأما السعديون فقد إستعانوا بأعراب معقل بالسوس وحذا حذوهم الحكام الأتراك في كل من تونس والجزائر بالقبائل البدوية والتي عرفت بقبائل المخزن[2].

وقد تطور معنى هذا اللفظ، ليشمل كل الأعوان الإداريين التابعين للبايلك تقريبا، إلى أن أصبح في العهد العثماني، لفظا مرادفا لكلمة "سلطة أو حكومة"[3].

وفي الواقع فإن كلمة مخزن، في العهد العثماني، كان يقصد بها، فئتين من الموظفين: فئة تتكون من الأعوان الحضريين المقربين من الباي، وهم يمثلون حكومته، في الإقليم، وهم الخليفة، والباش سرّاج والباش سيّار والباش كاتب وقائد الدار[4] إلى جانب قائد الزمالة وقائد الإبل وقائد الغنم[1].

أما الفئة الثانية، فكانت تتشكل من أعوان البايلك، القاطنين بالريف، وهم الذين عرفوا "بالقبائل المخزنية"، وهي القبائل القاطنة بالأراضي التي كانت إدارتها مشتركة، لكونها كانت مستقلة في شؤونها الخاصة مع وقوعها تحت إشراف "قائد تركي". لذلك أعتبرت الواسطة بين مناطق الإدارة المباشرة-التي كانت تقطنها قبائل الرعيّة- والمناطق

---

[1] – D'hina, Op.cit p.196.

[2]– سعيدوني، ناصر الدين. دراسات في الملكية العقارية. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1986. ص ص 20-21.

[3] – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N°11.p.357-358.

[4] – Vayssettes.Op.cit. p.208.

[1]–بن العنتري، سبق ذكره. ص ص58-59.

التي كانت خارجة عن سيطرة البايلك، وهي المناطق الجبلية الوعرة والمناطق الصحراوية الشاسعة[2].

تنظيم المخزن:

لم يجد العثمانيون، عند فتحهم للجزائر، الطريق ممهدا لإرساء دعائم إدارتهم، فكان عليهم الإستناد على عنصر القوة، المتمثلة في فرق الخيّالة التي شكّلها عرّوج من الفرسان الأندلسيين، حيث تمكن بمساعدتهم من فتح المدّية عام 1517[3]، ومن فرق المشاة (الإنكشاريين) التي أرسلها السلطان العثماني لخير الدين لتمكينه من بسط سيطرته على البلاد بإسمه[4]. ولم يكن ذلك كافيا للتحكم في البلاد، مما دفع بخير الدين إلى الإستعانة بأجواد قبيلة أولاد رحاب، الذين شكّلوا النواة الأولى لما عرف فيما بعد "بالمخزن"[5].

تطورت تلك الفرقة، وزاد عدد فرسانها، بعد أن إنضّم إليها العديد من الأفراد، كما إنضّمت إليها أيضا فرق قبلية أخرى، مثل أولاد صالح وأولاد عيسى الذين كانوا كلّهم تابعين لقبيلة أولاد رحّاب الكبرى[6].

ولزيادة الفعالية الإدارية لذلك التنظيم، عمل الأتراك على تشكيل وإنشاء قبائل جديدة، عرفت بإسم الدواير والزمول (أو العبيد) من جهة، وإستعملوا قبائل محلّية أخرى، لنفس الأهداف من جهة أخرى.

قبائل الزمول، أو العبيد:

إستعمل الإتراك عددا كبيرا من العبيد السود، لمعاضدة أجهزة الإدارة في تنفيذ سياسة الدولة. فقد جمعوا الكثير منهم، بعد عتقهم لتشكيل قبيلة سميت "بالزمالة"، وهي القبيلة التي ما أن تكاثر عدد أفرادها حتى إضطرت سلطات بايلك التيطري إلى تقسيمها إلى قبيلتين: الزمالة الغرابة، والزمالة الشراقه[1]. كما شكلت قبائل أخرى تدعى الزمول ايضا (جمع زمالة) بمناطق جرجرة لمساندة العسكر النظامي، في حفظ الأمن والنظام،

---

(2) – Kaddache.Op.cit. p.115.
(3) – Federman et Aucapitaine. Op.cit in R.A.N°09.p. 280.
(4) – Bontems.Op.cit. p.29.
(5) – Federman et Aucapitaine. Op.cit .in R.A.N°11. p.357-358.
(6)- Idem . p.357-358.
(1) –Dermenghem ,E. « les confréries noires en Algérie, Diwan sidi Blal » in R.A.N° 97. 1953. p.315.

وقد إعتبرت كل الأراضي التي إحتلتها تلك القبائل أراضي تابعة للبايلك[2].

وفي نهاية القرن السابع عشر تم تنظيم فرسان زمالة بايلك الشرق على النمط العسكري، حيث عيّن على رأسهم قائد وألحق بهم شيوخ وشوّاش. كما تمّ تسليحهم وتزويدهم بالخيول، وبمرور الزمن وبفعل روابط الزواج زاد عدد أفراد تلك القبيلة إلى أن إمتنعت السلطات عن التجنيد، وشكّل أحفاد هؤلاء، قبيلة الزمول التي إستقرت بالسهول الجنوبية لمدينة قسنطينة[3].

قسمت تلك الزمالة إلى مجموعات من خمسين فارسا، على رأس كل مجموعة شاوش تركي يقوم بالدور العسكري لإدارة العمليات الحربية[4]. كما شهد بايلك الغرب تنظيما مماثلا، حيث كانت قبائل الدواير والزمول (العبيد)، تشكل أهم سند عسكري للبايلك وللإيالة في صدّ هجمات المغاربة، والمتمردين المحليين مقابل الحصول على أراضي شاسعة كانت قد صودرت من القبائل المتعاونة مع الأعداء مثل قبيلة بني عامر[5]. و التي كانت قد إتخذت في مطلع القرن التاسع عشر، موقفا معاديا تجاه البايات والمخزن بحيث إنظمت إلى قوات بن الأحرش الدرقاوي أيام تمرده [6]، وقد تم تنظيم مخزن إقليم الغرب على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى خلال الثلث الأول من القرن السادس عشر، حيث إنتزعت أراضي قبائل الأمحال لتمنح لمجموعات المخزن لتستقر بها، بهدف التقليل من الخطر الإسباني ووضع حد للقبائل المتمردة. أما الفترة الثانية فهي تلك التي سبقت إسترجاع وهران الأول (1708) حيث إستوطنت القبائل المخزنية بالسهول القريبة من وهران، وأما المرحلة الثالثة فقد إرتبطت بفتح وهران النهائي (1792)، حيث أقرّ الباي محمد الكبير مجموعات من الدواير والزمول بالجهات المحيطة بوهران مباشرة، لصد هجمات الثوّار الدرقاويين وعملاء الإسبان[1].

قبائل الدواير:

مثلت الدواير قوات الفرسان المقاتلين إلى جانب قوات الباي، من غير الزمول،

---

(2) – Guin « Notes sur le bey Mohamed dit El Bey Debbah » R.A.N°7. 1863.p.294.
(3) – Vayssettes. Op.cit. p. 90.
(4) – Idem. p. 37.
(5) – Esterhazy. Op.cit. p p. 171-172.

(6)– الزياني. سبق ذكره. ص. 219.
(1)– سعيدوني، ناصر الدين. "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر". مجلة الأصالة. عدد 32. السنة الخامسة 1976. ص ص 61-62.

وكان المشرف على تلك التشكيلة في بايلك الشرق، هو آغا الدايرة المستقر بمدينة قسنطينة، مما جعل شيوخ قبائل الدايرة هم القادة الفعليون والحقيقيون لتلك القوات، وقد نظّم فرسان الدواير على النمط العسكري على غرار فرسان الزمالة، حيث كانت كل فرقة تتكون من 30 إلى 50 فارسا وعلى رأس كل واحدة منها شاوش يدير العمليات الحربية[2]. وقد عرفت بهذا الإسم (الدايرة) نظرا لشكل التنظيم الذي ميّزها عن غيرها من القوات، وهو التمركز على شكل حلقة دائرية تحيط بقوات الإنكشارية والتي تحيط هي أيضا بخيام الباي[3].

كانت تلك القوات موزعة جغرافيا على عدة أماكن، إذ تمركزت في إقليم الشرق، في مواضع مثل وادي الزناتي، و وادي بوسلّة بين عين خشبة وجميلة، ووادي السّراء، حيث أخذت إسم الدائرة السرّاوية، إضافة إلى دائرة قسنطينة التي كانت تتشكل من حوالي خمسين فارسا[4]. وقد تمركزت على العموم حول الأبراج التي ترابط بها النوبات التركية إستعدادا لحمل السلاح إذ طلب منها ذلك آغا النوبة، وفي الحواف الجبلية والممرات الصعبة والجسور والقناطر وبجوار الأسواق الأسبوعية أو الفصلية وعند محطات القناقات وأهم الطرق الرئيسية المعروفة بالطرق السلطانية[5].

وفي الفترة الأولى من الحكم العثماني، عيّن على رأس كل قبيلة مخزنية آغا، لكن تكاثر القوات المخزنية دفع بالبايلك إلى الزيادة في عدد رؤساء تلك القبائل. ففي التيطري عيّن البايلك ضابطين برتبة "آغا" حين وصل عدد الفرسان إلى 600 فارس[6] ، وضابطين برتبة "قايد" قبائل الزمول، ونفس العدد كان في بايلك الغرب بحيث كان إثنين منهما في عطلة، في الحين الذي كان فيه الآخران يمارسان وظيفتيهما[1]، وتلك كانت قاعدة التوظيف في الإيالة الجزائرية، حيث كانت ضرائب السنة تقتطع لأحد الآغوات مقابل دفعه مبلغ محدد من المال، مع الإحتفاظ بجزء من محصول تلك الضرائب لنفسه[2]. وقد تم ذلك خصوصا بعد أن زاد عدد أفراد القبائل المخزنية، فقايد الزمالة أصبح يترأس أكثر

---

(2) – Vayssettes.Op.cit.p.37.

(3)– كشرود، حسان. رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتتصادية بالجزائر العثمانية. من 1659 إلى 1830م. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث. جامعة قسنطينة. 2008/2007. ص 59.

(4) – Vayssettes.Op.cit.p.37.

(5)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص 268-269.

(6) – Federman.et Aucapitaine. Op.cit. in. R.A.N°11.p p.360-361.

(1) – Rinn.Op.cit. p.38.

(2) – Federman.et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N°11.p.361.

من 300 فارس، أما قوات الدواير فكان عددها أكثر بكثير، ألفان منهم متمركزين في معسكر، و480 منهم متفرقين في كل من قبائل الغمرة وأولاد عامر وأولاد سيدي مسعود، وكانوا كلهم تحت إشراف الآغا[3].

القبائل المخزنية الأخرى:

إلى جانب قبائل الدواير والزمول، كانت هناك قبائل أخرى، سعى الأتراك إلى التحالف معها وربطها بالجهاز الإداري، وهي الوضعية التي كانت تكتسبها إما عن طريق الدخول في الخدمة العسكرية مباشرة، أو من خلال نفوذها الإجتماعي، كونها كانت من قبائل "الأجواد"، أو قبائل يرأسها مرابطون، أمثال أولاد سيدي أحمد بن يوسف، وأولاد سيدي عيسى أو قبيلة المجاجة .[4]ومن القبائل المخزنية في بايلك الغرب كانت كل من قبائل أولاد عايد وبني أمديان وأولاد خليف وسويد والكسانة وأولاد الميمون وغيرها[5].

ومن تلك القبائل المخزنية أيضا تلك التي ضّمت بالقوة، وأدخلت في طاعة البايلك، أمثال قبيلة "الحشم" التي أرغمها الباي "محمد الكبير" على دفع ما عليها من ضريبة ليضمّها إلى مخزنه بعد ذلك[6]. وإلى جانب تلك القبائل نجد أخرى أمثال قبيلة الغرابة والمكاحلية والبرجية[7]، والتي سعى الأتراك إلى التحالف معها، مع العمل على تقليص نفوذ شيوخها الذين كانوا يتوارثون زعامة القبيلة أبا عن جدّ بلقب قايد مثل عائلة "بن ونّان" رؤساء قبيلة الغرابة، وذلك بجعلها تحت إدارة رسمية، تمثلت في "القائد التركي".[8]

وتلك القبائل، وإن كانت تحت إشراف "قائد تركي" فقد إحتفظت بنظامها الداخلي الخاص، تحت سلطة عائلات عريقة تمتعت بنفوذ ديني واسع أو سلطة إقطاعية كبيرة، حيث كانت تتزعم الأعراش[1]، ومن تلك القبائل، قبيلة الحراكتة التي كانت تضم 32 فرقة ويرأسها قائد تركي يسمى بقائد العواسي، وقبيلة الأوراس التي كانت تضم 12 قبيلة وقبيلة أولاد عبد النور وغيرها[2] ولتلك القبائل شيوخ يرأسهم القائد التركي، وهم الذين كانوا

---

[3]– الميلي، مبارك الهلالي. تاريخ الجزائر في القديم والحديث . الجزء الثالث. مكتبة النهضة الجزائرية.ب.ت. ص 298.
[4] – Bontems.Op.cit.p p.60-61.
[5]–المزاري. سبق ذكره. ص. 272.
[6] – Gorguos, « Notice sur le bey D'Oran ». in R.A.N° 01. 1856-1857. p.411.
[7]– الزياني. سبق ذكره. ص ص. 230-231.
[8] – Bontems.Op. cit. p p .61-62.
[1] – Kaddache. Op.cit. p.115.
[2]– بن العنتري، سبق ذكره ص ص. 19-20.

يديرون الشؤون الداخلية للقبيلة بعيدا عن تدخله هو، أو أي موظف آخر من البايلك، ولكن ذلك لم يكن ينطبق في جميع الحالات، ففي بايلك الغرب كان كل من آغا الدواير وقايد الزمول اللذان يشرفان على عدد كبير من القبائل، زيادة على الدواير والزمول من العناصر المحلية لذلك أطلق عليهم إسم وزراء الباي العرب [3].

مهام وإمتيازات المخزن:

كانت المهام الأساسية لقبائل المخزن، بغض النظر عن تركيبها وتنظيمها، هي مساندة الباي و ممثليه في قمع التمرّدات، وتسهيل تنفيذ بعض القرارات الإدارية وتحصيل الضرائب[4] وللحصول على تلك الخدمات كان على البايلك تقديم بعض الإمتيازات، ومنها التنازل عن بعض حقوقه لها، وكانت أهم تلك التنازلات الإعفاء من دفع معظم الضرائب، فكان أفراد مخزن بايلك التيطري لا يدفعون الغرامة، ولا يدفعون لا العشور ولا المعونة شريطة أن يكونوا مقيمين على أراضي تابعة للمخزن، كما أعفوا من أعمال السخرة أيضا[5]، وكانت بعض القبائل المخزنية في إقليم الغرب، لا تدفع سوى ضريبة بسيطة تعرف بحق "الشبير"(Eperon) [6]، في الحين الذي لم يكن يدفع فيه، فرسان دايرة إقليم الشرق سوى خُمّسين ($\frac{2}{5}$) من الضرائب للبايلك، فيما كان هذا الآخير يتنازل لهم عن عشر ($\frac{1}{10}$) الضرائب والغرامات النقدية التي كانت تدفعها الرعيّة[7]، وهو الجزء الزائد عن القيمة المحدّدة مسبقا، زيادة على تنازل البايلك عن الغنائم المتحصل عليها بعد إنقضاء الحملات العسكرية لفائدتهم [1].

ومن الإمتيازات التي كان البايلك يقدمها لفرسان المخزن، التسليح والمؤونة، وتوفير الخيول، كما كانت تمنح لهم الأراضي الزراعية، يستغلونها بواسطة الفلاحين الذين كانوا يشتغلون إما في الحقول أو في رعاية وحراسة المواشي [2].

كما تحصل أفراد مخزن بايلك التيطري، على أراضي مصادرة من القبائل

---

(3)– المزاري. سبق ذكره. ص. 271.

(4) – Vayssettes.Op.cit. p.37-38.
(5) – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N° 11.p.359.
(6) – Esterhazy.Op.cit. p p.266-267.
(7) – Vayssettes.Op.cit. p.38.
(1) - Vayssettes.Op.cit. p.38.
(2) – Idem. P.119.

المتمردة، أمثال قبائل الحكم وأولاد هديم وأولاد سعيد، وهي الأراضي التي منحت لعائلات فرسان عبيد التيطري[3]، وكانت دار المعونة في نفس الإقليم، تقدم لأولئك الفرسان تسبيقات من الحبوب، سواء للتغذية أو للزراعة، على أن يؤدوها من منتوج عملية الحصاد الأولى بعد ذلك[4].

ونظرا لتلك السياسة، فإن الكثير من القبائل والأفراد وجدوا ظالّتهم في العمل لفائدة البايلك، بهدف تجنب وضعية أفراد طبقة الرعيّة، التي كانت تقع على كاهلها معظم المطالب الجبائية. فكان كل رب عائلة يحط رحاله على أراضي تابعة للمخزن (في التيطري) يسجّل بطلبه كفارس لخدمة البايلك فيتحصل على خيل وبندقية[5].

كانت قبائل المخزن تستغل مكانتها بالتزود بكل ما تحتاج إليه، من قبائل الرّعية، فقبيلة الحنانشة التي كانت تمتلك ما يقارب من 144000 هكتار من الأراضي لم تكن تستغل سوى 2400 هكتار[6]، في حين أنتزعت أراضي قبائل بني عامر، ببايلك الغرب ومُنحت لفرسان الدواير والعبيد مقابل أن يؤدوا الخدمة العسكرية لفائدة البايلك[7]، إضافة إلى إمتيازات أخرى تمتع بها المخزن، مثل تأخير دفع بعض الضرائب، والحصول على جزء من المحصولات الضريبية بسعر منخفض[8]. ولكن ذلك لم يكن يعني أن أفراد المخزن كانوا في منئى عن سلطة البايلك. فكان أي إخلال بإلتزاماتهم العسكرية خصوصا، يعرض أراضيهم وحقوقهم إلى المصادرة وتحويل الجماعة المخزنية إلى رعيّة[1].

لقد كان رجال المخزن وبعض رؤساء القبائل والعشائر وبعض المرابطين يمتلكون مساحات معتبرة من الأراضي تقدر بعدة آلاف من الهكتارات، شأنهم شأن بعض العائلات الكبرى من شيوخ القبائل وأصحاب الزوايا المتعاونين مع البايلك مثل شيوخ قبائل الدواودة وأولاد عبد النور وعائلة المقراني بمختلف فروعها مثل أولاد الحاج عبد اللسلام وأولاد قندوز وأولاد عبد الرحمان وغيرهم، وهي العائلات التي كانت تمتلك ما يقارب من 20

---

(3) – Federman. Et Aucapitaine Op.cit. in R.A. N°11. p.358.
(4) – Idem. P.359.
(5) – Ibid. p.358.
(6) – DeBaudicour.Op.cit.p p.287-288.
(7) – Esterhazy. Op.cit. p p.171-172.
(8) – Emerit. Op.cit. p 182.

(1) – القشاعي- موساوي، فلة. النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث. معهد التاريخ جامعة الجزائر 1989-1990. ص. 138.

ألف هكتار ذات الدخل السنوي المقدر بمليوني فرنك عشية الإحتلال الفرنسي للشرق الجزائري[2].

[2]– المرجع نفسه. ص. 126.

مؤسسة المحلّة.

كانت المحلّة إلى جانب مؤسسة المخزن، من أهم المؤسسات الإدارية في إيالة الجزائر، وإن كانت في حقيقة الأمر سوى فرقة عسكرية متنقلة، فإنها بالتأكيد كانت تمثل الأداة الرئيسية لتأمين تحصيل منتوج الجبايات.

لم تكن المحلّة، من إنشاء الأتراك في بلاد المغرب، وإنما مؤسسة قديمة سابقة لوجودهم بالمنطقة، فقد كانت الوسيلة الأساسية التي إستعملها السلطان الزياني، لتفقد ممالكه وجمع الضرائب[1]، وشكلت دعامة بنفس الدرجة من الأهمية، في المملكة الحفصية، لتحقيق الأمن وبسط النظام وتحصيل الضرائب في مختلف النواحي[2]. وقد عمل الأتراك على إعادة بعثها لأنها كانت من أدوات السلطة التي تقمع بها المتمردين، وفيها كانت تتفاعل علاقات الحاكم بالرعية وقد إتخذت شكل سلطة متنقلة تتم بها عمليات الجباية والرقابة والتأديب.[3]

كانت المحلات تشكل في القرن السادس عشر طبقا لمبادىء الإقطاع الحربي، فكان بايات السناجق يتحصلون من الباشا على فرق عسكرية يصل عدد أفرادها إلى 600 إنكشاري، يقومون بغزوات في دواخل البلاد وفي المناطق غير الخاضعة للضريبة ومنها كانوا يتحصلون على أموال طائلة يؤدّون منها مبالغ معينة إلتزموا بدفعها للباشا ولقادة المحلّة، فأما فائض الغنائم فقد كان من حقهم الإحتفاظ به[4].

وأما عدد المحلات في تلك الفترة فهو غير معروف، والمرجح أن يكون عددها كبيرا لأن البلاد لم تكن كلها تحت الطاعة، وأما في القرن السابع عشر، فقد كان عددها أربع محلاّت، تضم عددا من العسكر يصل إلى 2400 جندي، وكان يرافقهم عدد من الفرسان المحلّيين يجوبون دواخل البلاد بهدف جمع الضرائب[1] ، ثم تقلص عددها فيما بعد ليستقر على ثلاث محلاّت أساسية تشكل دائما على المستوى المركزي، لترسل إلى

---

(1) – D’hina, Op.cit . p.201.
(2) –Raymond. Op.cit.p.29.
(3)– قشي، فاطمة الزهراء. قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا- بلوس. قسنطينة 2005. ص 97.
(4) – Haëdo. Topographie. Op.cit. p p61-63.
(1) – Knight. Op.cit.p. 46.

نواحي الشرق والغرب والجنوب لنفس الأهداف[2].

وللمحلّة تنظيم وتشريع خاص بها[3] ، حيث كان الدّاي يقوم بتعيين قادتها، وهما الآغا والكاهية (نائبه)، كما كان يعيّن فردان من الشواش لتنفيذ أحكامهما وأوامرهما. كما كان يعين لها قاضيا أيضا[4]، وكانت المحلّة تتكون من عدد معيّن من الخيّم ولكل خيمة 17 جنديا تحت أوامر بلوكباشي وأوضباشي، وأما الخدمات من مؤونة وعناية بأفراد الخيمة فكانت تحت تصرف وكيل حرج الخيمة[5]. وكانت إدارة عسكر المحلة واقعة على عاتق ديوان المحلّة، الذي كان يجتمع كلما إستلزم الأمر ذلك للنظر في القضايا المطروحة. وهو الديوان المكون من الآغا والكاهية وكل الضباط الحاملين لرتبة بلوكباشي، ولتلك الهيئة وحدها صلاحيات القضاء العسكري على أفراد المحلّة[6]. كما كان الداي يعين أحد الخوجات للإعتناء بالدفتر الذي سجلت فيه أسماء الفرق والقبائل المعنية بخروج المحلة والذي يحتوي ايضا على القيم والمقادير المالية المفروضة عليهم[7].

ولقد بقي حق تأسيس المحلّة من إختصاصات الدّاي، حيث كان يتولى بنفسه تعيين وتسجيل الجنود الملازمين بأداء مهام في إطار المحلّة يساعده في ذلك كاتبه الأول[8]. وكان عليه تزويد المحلّة بوسائل العمل والنقل والذخيرة والمؤونة وغيرها[9]. وبقي ذلك التقليد ساريا، فكل مؤونة تحدد بصفة رسميّة، ومصاريفها تقتطع من أجور الجنود المسجلين فيها كما كان يوكل لكل محلّة موظفين ماليين من مسؤولي الخزينة وجباة الضرائب[1] .

وأما زمن خروج المحلاّت، فكان مرتبطا بعملية دفع الضرائب التي كان يقوم بها كل نصف سنة خلفاء الأقاليم الثلاثة، فعند عودتهم تخرج معهم الفرق العسكرية[2]،

---

(2) – Tachrifat,Op.cit p.29.

(3) – « Ahad aman ou reglement politique et militaire, texte turc traduit en arabe par Med Ben Moustapha et reproduit en Français par M. Devoulx fils. » in R.A.N°04.1859-1860. p p.215-217.

(4)– الراشدي، أحمد بن محمد بن علي بن سحنون. الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني . تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي. منشوارت وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية. مطبعة البعث. قسنطينة-الجزائر. 1973. ص 247.

(5) – Laugier de Tassy.Op.cit.p p. 256-258.

(6) – Idem. p.258.

(7)– العزيزي، محمد الحبيب. ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث: المحلة التونسية نموذجا. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث . قسم التاريخ. جامعة الجزائر. 2007/2006. ص 60.

(8)– خوجة، حمدان بن عثمان. المرآة. تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1982 ص ص.141-142.

(9) - Knight.Op.cit.p.38.

(1) - Tachrifat, Op.cit p p.30-38.

(2)– المدني، أحمد توفيق. محمد عثمان باشا. داي الجزائر 1766-1791 ، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986.ص 111.

المتكونة من الجنود الذين كان عليهم إستخلاف أفراد النوبات، وأولئك المكلفين بجمع الضرائب[3] ليقودونها إلى غاية المواضع التي يسلّمون فيها القيادة إلى البايات، المتمركزين هناك مع فرسان الصبايحية التابعين لهم[4].

وأما محلة دار السلطان فكانت أقدم المحلات، سميت بمحلة سنجق المركز وهي مختلفة عن المحلات الأخرى كونها كانت مقتصرة على الفرسان وهي تحت قيادة آغا الصبايحية[5].

وعند بلوغ المحلّة مواضع محدّدة، كانت تتفرع إلى محلاّت ثانوية، وهي فرق من الفرسان والمشاة، حيث توجه كل فرقة إلى وجهة معينة، ففي إقليم الشرق كانت فرقة بقيادة شيخ العرب[6] تتجه إلى المناطق المتاخمة للصحراء، وتتجه فرق آخرى إلى مناطق بجاية ووانوغة وغيرها، كما كان الباي نفسه يترأس محلّة أخرى ليقبض ما يدفعه له الأهالي.[7]

أما محلّة الغرب، فكانت حينما تصل إلى منطقة الهبرة، فإنها تلتحق بالمحلاّت المحلية، لتنقسم إلى فرق تنضم واحدة إلى محلّة الباي والآخرى إلى محلّة الخليفة –الذي جاء معها- وفرقة أخرى تلحق بقايد فليتة ومحلّته، وأما الرابعة فإنها تنضم إلى محلّة قايد مليانة[8]. وكانت الضرائب تفرض حسب ما يتفق عليه الباي مع شيوخ وأعيان القبائل، ويلتزم فيه هؤلاء بدفع ما إتفق عليه بإستمرار كل سنة، كما كان الباي يلتزم من جهته بالمحافظة على نفس مقاديرها دون تغيير[9].

وكان تموين المحلاّت خصوصا في الغرب، قائما على يد الوكلاء الذين يعينهم الباي في المدن التابعة لإقليمه، وهم الموظفون الملقبون بـ "وكلاء المعونة" وهم مقيمون في كل من معسكر ومازونة وتلمسان ومستغانم ومليانة –لكن وكيل هذه المدينة كان تعيينه على يد آغا العرب لكون مليانة تابعة للجزائر- وذلك التموين مصدره ضريبة "المعونة" التي كان يدفعها الفلاحون لأولئك الوكلاء في المدن المذكورة، والتي كانت تستعمل زيادة

---

(3) – Vayssettes.Op.cit. p.33.

(4) – Federman et Aucapitaine. In R.A.N° 11. p.293.

(5)– العزيزي. سبق ذكره. ص 66.

(6) – Vayssettes.Op.cit. p.37.

(7)– م.و.ج.مح.ر. 1642. و05.

(8) – Emerit. Op.cit. p p. 168-169.

(9)– العزيزي. المرجع نفسه. ص 114.

على تموين المحلاّت لتموين النوبات أيضا، وأما الفائض منها فكان يباع مع محاصيل العشور لفائدة البايلك[1].

وكان الباي الذي كان يقضي مع عائلته ووزرائه أغلب شهور السنة على ظهر جواده أو تحت خيمته يترأس المحلّة، التي كانت بمثابة حكومة متنقلة، حيث كانت تتمتع بكل الإختصاصات الإدارية والجبائية والقضائية[2]. وإلى جانب تحصيل الضرائب الذي كان الهدف الأول والأساسي، كان للمحلاّت هدف ثانوي تمثل في فتح مصادر تمويل جديدة بإخضاع المزيد من الأهالي للدّولة[3]. ليزيد بذلك محصول الجبايات[4]. كما كان خروج المحلات وسيلة لإبعاد أعداد كبيرة من الإنكشاريين من المركز تجنبا للثورات والقلاقل[5].

الدور الإقتصادي للمحلة:

كان للمحلة دور في تنشيط الحركة التجارية بين مختلف الفعاليات الإقتصادية، من قوافل صحراوية ورعاة المواشي وفلاحي التل المنتجين للحبوب. فكانت المحلة مثل قافلة تحمل معها سلع وموارد مختلفة بهدف المتاجرة بها في المدن والقرى التي تمر بها، وهي في الغالب سلع مستوردة من موانىء البحر المتوسط[6]. فكان دخول أفراد الملحة بين الأوساط القبلية يشجع المبادلات خصوصا وأنهم كانوا مزودين بالعملات النقدية[7].

وكانت المبادلات تتم في الأسواق التي تقيمها المحلة، ويؤمنها الباي بواسطة شواشه، وكان الهدف منها هو إستبدال المواد العينية بمواد أخرى أسهل نقلا، وأين كان الناس يجدون ضالتهم فيها لما فيها من فوائد وأرباح[1].

وللمحلة قاض ودفتر دار مكلفان بالشؤون المالية، فكان القاضي يشرف على تحديد مقادير الضرائب التي خرجت المحلة من أجلها، وأما الدفتر دار فكان يشرف على عملية تحصيل الجبايات وكتابة عقود الدفع وعقود الأمان لمن يدفعها، وكان له دفتر يدّون فيه

---

(1) – Esterhazy. Op.cit.p p.278-279.

(2)– العزيزي. سبق ذكره. ص ص. 103-122.

(3) – Laugier Detassy.Op.cit. p.258.

(4) – Gorguos « Notice sur le bey d'Oran ».Op.cit. p p.412-413.

(5)– العزيزي. المرجع نفسه. ص 58.

(6)– المرجع نفسه. ص 60.

(7)– نفسه. ص 92.

(1)– العزيزي. سبق ذكره.. ص. 112.

حسابات المداخيل[2].

وعند رجوع المحلات الثلاث، بعد أن تفرقت عنها القوات المحلية المساندة لها، كان الجند يستقر في عين الربط لينتظر المتأخرين من أفراده، ليدخلوا مدينة الجزائر كما خرجوا منها في جو إحتفالي، حيث يستقبلهم كبار ضباط الديوان مع آغا العسكر، حينئذ يتوجه الجنود إلى ثكناتهم وأما ضباط المحلة الكبار (البولكباشية) فكانوا يتوجهون إلى قصر الجنينة لأداء التحية للباشا[3].

---

[2]– المرجع نفسه. ص 113.
[3]– نفسه. ص ص. 63-64.

مؤسسة بيت المال.

تعد إحدى أهم المؤسسات الإدارية بالإيالة، وتمثلت إختصاصاتها في تسيير وإدارة الأملاك الشاغرة. وقد خضعت مؤسسة بيت المال إلى النظام العثماني القائم حينئذ، وإستندت بشكل خاص إلى تشريعات السلطان محمد الثاني (الفاتح -1446/1444 ثم 1481/1451)، التي ميزت بين المداخيل المخصصة للخزينة المركزية وتلك التي كانت تمنح كإقطاع لبعض الموظفين. فكانت الأملاك التي تزيد عن 10.000 أقجة من حقوق الدولة تعود إلى الخزينة، أما تلك التي كانت تقل عن ذلك المبلغ فكانت من نصيب الموظف الذي حظي بإقطاع تحصيل ضرائب المنطقة، سواء كان باي سنجاق أو صاحب تيمار[1] . وقد سيّرت أملاك بيت المال في إيالة الجزائر على نفس المنوال، إذ كان باي التيطري مثلا هو القائم بنفسه على إدارتها، حيث كانت تؤول له كل الأملاك والأرزاق – ما عدا تلك الواقعة داخل مدينة المدية- التي سقطت في الشغور، فكان يبيعها ليثري خزينته الخاصة[2].

وأما في إقليم الشرق، فإن تلك الوظيفة قد إختص بها "وكيل بيت المال"، فهو الذي كان يدير شؤون المواريث الشاغرة، وتلك التي إنقرض عقب أصحابها، لفائدة الفقراء كما كان يشرف على الجنازات ويراقب المقابر، وكانت له خزينة خاصة بمصلحته[3]، ومبالغ مالية إضافية، يضعها الباي تحت تصرفه لمواجهة بعض المصاريف الطارئة[4].

وفي عهد الحاج أحمد باي، الذي قام بعدّة تغييرات وتعديلات في إدارة الإقليم، فقد أوكل مهمة إدارة مؤسسة بيت المال إلى قايد الدار[1]، الذي كان أحد موظفي المدينة الكبار

وأما في إقليم الغرب، فإننا نجد في مدينة تلمسان مثلا أن تلك الوظيفة قد أوكلت إلى "قاضي التركات"، وهو الذي كان يباشر أعماله، من فصل في النزعات الخاصة بالإرث وتحديد تاريخ جلسات الصلح فيما بين المتنازعين، بمساعدة أعوان إداريين (عدول)، وكانت له صلاحية طلب إحضارالأملاك المنقولة إلى محلّه، وهي الأملاك

---

[1] – E.I. Vol 1. A-B. Leiden-Paris 1975. voir : Bayt Al mal. p. 1182.
[2] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in.R.AN° 11. p.368.
[3] – Vayssettes.Op.cit. p.28.
[4]– بن العنتري، سبق ذكره. ص23.

[1] – Temimi.Op.cit. p.68.

المتنازع عليها فيما بين الورثة بهدف التأكد منها وإجراء القسمة حسب القوانين المعمول بها[2].

[2]– م.و.ج.مج. ر. 3216. و08،و35، و45، و46.

الجهاز الأمني.

يعتبر الأمن المهمة الأولى والأساسية لكل إدارة، فعليه تتوقف كل المهام الأخرى، لذلك كان البايات حريصون أشد الحرص على إقراره داخل المدن وخارجها، وفي كل المناطق التابعة لإدارتهم المباشرة. فعملوا على تأمين الطرقات وجعلوا القبائل وأعيانها يشاركونهم في ذلك الإجراء. فكان سيوخ القبائل ملزمين بالبحث والتحري، عند وقوع أي جريمة على أراضيهم، عن الجاني وتقديمه للمحاكمة وإن كانوا عاجزين عن إحضاره، كانوا مضطرين إلى دفع غرامة مالية باهضة (قدرها ألف سلطاني) تدفع إلى ورثة المقتول، وإن لم يكن له وريث شرعي، فإن ذلك المبلغ يعود إلى بيت المال[1].

ولتحقيق أمن المواصلات، فقد أحدث في المقاطعات وتحت إشراف شيوخ القبائل ما عرف بالقناقات (Knaks)، وقد إختص بإدارتها رجال المخزن. ففي بايلك الغرب كانت هناك سلسلة طويلة من تلك القناقات، وكل قناق كان يتكون من عدد معين من الخيّم، يرابط بها فرسان الزمول، فكان الطريق الرابط بين وهران والجزائر يحتوي على ما يزيد عن ست قناقات، كما كانت قناقات آخرى تربط بين المدن الداخلية للبايلك مثل وهران ومستغانم ومازونة ومعسكر[2]. ونفس التنظيم كان ساريا في بايلك الشرق، حيث كان شيوخ القناقات مسؤولين عن الأمن الخاص بالمسافرين والقوافل[3].

وأما الأمن داخل المدن، فقد كان من مهام نوبات الإنكشارية، أين كان يحدد مجال عملها بداخل المدن فقط، حيث كانت ملزمة بالبقاء فيها، ولم يكن لها الحق في أن تخرج تحت أي حجّة كانت، وكان تغييرها يتم كل سنة مع حلول فصل الربيع[1]. وكان آغوات النوبات يتعاونون مع القيّاد الموجودين بنفس المدن (مثل آغا النوبة والقايد في مدينة القل) لأداء مهام الشرطة بفعالية والقبض على الجناة المطلوبين[2].

وأما الشرطة داخل عواصم البياليك، فكانت موكلة إلى عدّة أجهزة أمنية، توزع عليها المهام والمسؤوليات، فكانت الشرطة الليلية في قسنطينة مثلا من إختصاص قايد

---

[1] –خوجة. سبق ذكره. ص ص 161-162.

[2] – Esterhazy.Op.cit.p p.250-251.

[3] – Vayssettes.Op.cit.p.38.

[1] – Vayssettes.Op.cit.p.36.

[2] – م.و.ج.مج.ر. 1641.و124.

القصبة الذي كان يشرف أيضا على تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد المجرمين ويراقب العاهرات إذ كان يقوم رفقة خليفة الليل، وعلى رأس فرقة من الحرّاس بدوريات أمنية في شوارع المدينة[3] ، كما كان يشرف أيضا على تنفيذ العقوبات الخاصة بالنساء المخالفات للقوانين والأعراف وعلى حراسة السجون[4]. وكان ملزما بتقديم تقرير شفوي صباح كل يوم للباي [5].

وأما مهمة حفظ الأمن والنظام في فترة النهار، فقد كانت من نصيب قايد الدّار الذي كان يشرف أيضا على قايد القصبة[6] ويرأس جهاز أمني مكون من 60 عونا، يساعدونه على تأدية مهامه الحسّاسة[7]. وأما الدواوير الواقعة في محيط مدينة قسنطينة فكانت تخضع لرقابة وسلطة مجموعة مكوّنة من ثلاثين شاوشا، يقومون بمهام الشرطة وبإقرار الأمن تحت رئاسة آغا الصبايحية[8].

وبصفة عامة كانت مسؤوليات الأمن في كامل الإقليم من إختصاص الخليفة، فهو المشرف على إقرار الأمن لدى الأهالي بتصرفه في القوات النظامية وبإشرافه على القيّاد، حكام المقاطعات[9]. كما كان الباي يستعمل فرسان المخزن من أجل قمع التمردات وتطبيق قراراته الإدارية[1]. ولتجنب إقحام القوات النظامية في الحروب الداخلية وحفاظا عليها كانت مهام حفظ الأمن توكل غالبا إلى قبائل العبيد والداوير تحت قيادة آغواتهم[2]، زيادة على ما كان للشيوخ الكبار (شيوخ الشيوخ) وما للقيّاد من قوّات الخيّالة، التي كانت تحت تصرفهم المباشر لنفس الأهداف، وهي القوات التي عرفت بإسم الدايرة المزرقية[3].

كانت مهمة الحفاظ على الأمن الشخصي للباي موكلة إلى فرسان المكاحلية، فكانت لباي التيطري فرقة من 15 فردا مختارين من مخزن العبيد، يرأسهم الباش مكاحلي زيادة

(3) -Vayssettes. Op.cit. p.28.
(4) - Temimi.Op.cit. p.70.
(5)- Vayssettes. Op.cit. p.28.
(6)- بن العنتري. سبق ذكره. ص 23.
(7)- Temimi.Op.cit. p.68.
(8) - Idem. p. 69.
(9) – Vayssettes.Op.cit. p.25.

(1) – Vayssettes.Op.cit. p37.
(2) – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N° 11.p p.359-360.
(3) – Vayssettes.Op.cit. p.38.

على مهامهم الخاصة بحمل الرسائل والأوامر وتنفيذ عمليات القبض على المطلوبين[4]. كما نجد التشكيلة نفسها كانت تتولى الأمن الشخصي للباي في إقليم الشرق[5]. وأما باي الغرب فزيادة على 50 صبايحيا تركيا كانوا يخرجون معه حيث ذهب[6] كان له أربعة شوّاش يحرسون خيمته أثناء وجوده خارج المدينة، إضافة إلى خمسة عشر مكاحليا يحرسون خزينته تحت رئاسة قايد المكاحلية[7].

تعتبر هذه المؤسسات بمثابة الآليات التي إرتكزت عليها الإدارة المحلية، والتي بفضلها تمكنت سلطات البايلك على المستوى المحلي، من تسيير مختلف شؤون الأقاليم، سواء فيما تعلق بتحقيق الأمن الذي أُعتبر ويعتبر دائما الشرط الأساسي لإستمرار المجتمع في نشاطاته بصفة عادية، أو فيما تعلق بالشؤون الإقتصادية والمالية. ولكن تلك المؤسسات، لم تكن لتقوم بالدّور المنوط بها لولا وجود مجموعة من الموظفين القائمين عليها والذين كانت وظائفهم تعتبر الدعامة الأساسية لتلك المؤسسات.

---

(4) - Federman et Aucapitaine.Op.cit.p. 295.
(5) - Vayssettes.Op.cit. p p. 26-27.
(6) – Esterhazy.Op.cit. p.246.
(7) – Idem. p.47.

الفصل الثالث.

الوظائف في الإدارة المحلية

- الوظائف القيادية.
- الوظائف الحضرية.
- الوظائف الريفية.

الوظائف القيادية.

أ- وظيفة الباي:

تمثلت وظيفة الباي*، في كونه صاحب السلطة القيادية الأولى في الإقليم[1]. ولم تكن تلك الوظيفة مقتصرة على العناصر التركية أو الكرغلية فقط كما هو شائع، بل غالبا ما كان العديد من البايات من الأهالي الأصليين، كما كان الحال في قسنطينة خلال منتصف القرن السابع عشر ، حيث تولى فرحات باي تلك الوظيفة سنة 1648م[2]، بعد أن طلب الباشا من الأهالي إختيار أميرهم[3]. وبقيت الوظيفة تقليدا ساريا تمنح لورثته من بعده[4]. فكان الأهالي يختارونهم من بين العائلات المحلية العريقة، وما كان على الباشاوات سوى المصادقة على ذلك، لما كان للبايات من قاعدة إجتماعية هامة. ولقد بقي الحال كذلك إلى عهد خير الدين باي الذي إنتهت ولايته سنة 1672[5].

أما بايات القرن السادس عشر، فلم يكن إنتماءهم العرقي أو الإجتماعي محددا، ولكن المؤكد أنهم كانوا يولّون على المقاطعات (السناجق) بإقتراح من البايلرباي وبتعيين من السلطان العثماني[6].

وأما عملية التولية فقد كانت مرتبطة بالنظام العثماني، الذي كان يلزمهم دفع مبالغ مالية محددة مقابل الحصول على إدارة مقاطعة (لواء)[1]. كما كان يرتبط ذلك التعيين أيضا بعملية تحصيل الضرائب، فهم "يشترون" تلك الضرائب –بدفع مبلغ محدد- مقابل أن يحصلوا عليها من الأهالي، حيث كانوا يؤدون المبلغ المعين ويحتفظون بالزيادة

---

(1) - Bontems.Op.cit. p.57.

(2) – Feraud, L.C. « époque de l’établissement des turcs à Constantine ». in R.A.N° 10. 1866. p. 191.

(3)– بن العنتري. سبق ذكره. ص 47.

(4)– ابن المبارك، أحمد. تاريخ قسنطينة.تحقيق رابح بونار.منشورات المكتبة العصرية.بيروت.ب.ت. ص 58.

(5) - Vayssettes.Op.cit. p.88.

(6)– أ.و.ج.ع.1.د.م.02.ص.63.ح 566.

*- باي أوبك، لقب تركي يعني سيّد، ولا يأخذ معناه الحقيقي إلا في إطار إجتماعي وإداري معيّن، عندما يضاف إلى لفظ يسبقه مثل سنجاق باي. (المصدر:(E.I.Tome1.N.Ed.Mat.Beg ou Bey. P. 1193-1194) أما في الجزائر أثناء العهد العثماني، فالباي لقب لمن وليّ إيالة تلمسان أو تيطري، أو قسنطينة. أنظر: الزياني. نفس المصدر. ص 189-190).

(1)– أ.و.ج.ع4.د.م.15.ص 12.ح 102.

لأنفسهم[2]. وبتعبير آخر، كانوا يكترون وظائفهم بنفس النسب المحدّدة في قوانين البلاد[3]، فكانت الوظيفة تعود لمن يقدم أكبر مبلغ مالي للدولة[4].

وكان يتولى ذلك المنصب في العادة، موظفون أتراك تميزوا بالكفاءة والقيادة والقدرة على المسؤولية وبخدماتهم العسكرية، كتلك التي قدمها الباي (أمير لواء بسكرة) محمد كشاش في الحرب ضد أمير بني عباس سنة 981 هـ (1573م)[5]، وتلك الصفات كانت من أهم الشروط للحصول على تلك الوظيفة، فمنهم من تولى بعد أن كان قائدا لفرقة الصبايحية[6]، وبعضهم كان من الإنكشارية[7] حيث كان آغا النوبة في إحدى المدن، وبعضهم كان قايدا[8]، وكان آخرون يتدرجون سلّم الوظائف من قايد إلى خليفة إلى باي[9].

تمتع الباي في إقليمه بصلاحيات واسعة، لكنها لم تكن مطلقة، وإن كانت تشمل مختلف جوانب الحياة، من سياسة وإقتصاد ومالية وقضاء، فكان سيّدا في مقاطعته يستحق الطاعة والإعتراف بسلطته، وكان من حقه القيام بحملات تفقدية في أراضيه، والإتصال بوفود القبائل حيث ينزل، لتقدم له فروض الولاء والطاعة، والإجتماع بها لتحديد نسبة الضرائب المفروضة عليها[10]. وكان له الإستقلال الكامل في تسيير شؤون إقليمه، كونه هو الذي كان يعرف موارده وأرزاق قبائله وأعدادها[11]، وكان بعض البايات يستشيرون رجال الفقه والعلم ويحرصون على أن تكون لسياستهم مرجعية شرعية، سواء فيما خص المناطق المفتوحة صلحا أو تلك المفتوحة عنوة، أو فيما خص تجارتهم أو ما تعلق بالضرائب وأملاك الناس[1].

وكانت صلاحيات البايات أيضا، تخص تحديد الأراضي الزراعية وتعيينها للشيوخ

---

[2] – Arvieux .Op.cit.p.258.
[3] – Venture De Paradis.Op.cit. p p.201-204.
[4]– فالانسي. سبق ذكره. ص 105.
[5]– أ.و.ج.ع. 06.د.م.25.ص 105.ح 1164.
[6]– الزياني. سبق ذكره. ص ص 189-190.
[7] - Vayssettes.Op.cit. p.117.
[8] – Idem.p p .191 -.205.
[9] – Ibid .p 122 .
[10] – Gorguos. Histoire d'un Bey de Mascara.Op.cit. p p. 129- 136.
[11] – Temimi.Op.cit. p. 52
[1]– سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي. من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م). الجزء الثاني. وهو يدرس الإنتاج الديني والأدبي والتاريخي والعلمي خلال العهد العثماني. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1981. ص ص 89-90.

التابعين لهم، لتمكينهم من حرثها وإستغلالها[2]، وكانت لهم سلطة تعيين شيوخ القبائل أو عزلهم[3]، وكذا تعيين قياد القبائل بإستشارة رؤساء المخزن[4].

وكان من واجب الباي إتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي كانت تسمحها له قدراته المادية لفرض الأمن وتحصيل الضرائب في مقاطعته[5]. وعلى العموم كان القطاع الإقتصادي واقعا تحت إدارته، فكان من حقه فك بعض القيود التنظيمية على التجارة أو إلغاء بعض الضرائب وتحديد مداخيل بعض الموظفين السامين من حصة الضرائب التي يجمعونها[6]. وكان له الحق أيضا في إعفاء بعض الأفراد والفئات من المطالب الجبائية، بصفة رسمية حيث كان يبلغ ذلك القرار إلى أعوانه القائمين عليها، من قائد السوق والمحتسب وغيرهم[7]، كما كان من حقه ايضا فرض الرسوم على بعض المواد كالحبوب خاصة[8].

وكانت للباي أيضا صلاحيات قضائية واسعة، إذ كان يدين المتورطين في القضايا الأخلاقية[9]، وكان يترك القرار النهائي فيما يخص قضايا الجنايات إلى أهل الضحية، فإن رضوا بالصلح كان الباي يتحصل على نصف مبلغ التعويض، وإن لم يرضوا بذلك كان لهم الحق في إعدام القاتل، وللباي أيضا حق إصدار أحكام بالإعدام في القضايا المتعلقة بالسرقة[10].

وكان من صلاحياته أيضا إتخاذ إجراءات وقائية لتفادي الفتن وإحالة القضايا الشائكة إلى قضاء الباشا بالجزائر[11]، ما عدا تلك التي كانت تخص الأتراك، كونهم لم يكونوا ضمن قضائه وإن إقتضى الأمر ذلك، كان له الحق في تطبيق بعض الأحكام لكن بموافقة الباشا[1]، وكان له أيضا حق الإعتراض والتدخل فيما خص تصرفات أفراد عسكر

---

[2]– م.و.ج.مج.ر. 1641. و69.
[3]– م.و.ج.مج.1641. و61.
[4] – De Baudicour.Op.cit. p.273.
[5] – Bontems.Op.cit. p.57.
[6] – Temimi.Op.cit. .p p. 62-66.
[7]– م.و.ج.مج.ر. 3205 م.3. و24.و31.
[8] – Federman. Et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11.p. 213.
[9] – Emerit. Op.cit.p.173.
[10] – Idem. p p. 177-178.
[11]– م.و.ج.مج.ر.3205.م.3.و.51.
[1]– الزياني. سبق ذكره. ص ص 190 - 192.

النوبات المتمركزة في المدن التابعة لإقليمه[2] وبصفة عامة كان الجند الإنكشاري خارجا عن صلاحيات البايات .[3]

ورغم الصلاحيات التي تمتع بها الباي في إقليمه، فإن بعض المجالات ضلت خارجة عن سلطته، إذ لم يكن في وسعه إعلان الحرب على الدول المجاورة ولم يكن يحق له تغيير بعض العادات التي إكتسبت قوة القانون بفعل التقادم.[4]

كما لم تكن له السلطة على بعض المقاطعات الصغيرة، وإن كانت واقعة داخل أراضي إقليمه، وهي الأراضي المعروفة بالعزل، والتي كانت تابعة مباشرة إلى الإدارة المركزية بالجزائر، وفي بعض المناطق مثل بايلك التيطري، فإن عاصمته (المدّية) نفسها، لم تكن تحت تصرفه، بل كانت تحت إدارة حاكم خاص تابع للإدارة المركزية [5].

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الحاميات العسكرية (النوبات) المرابطة بالأقاليم لم تكن تحت سلطة الباي، لكن هذا الأخير كان ملزما بتزويدها بالمؤونة وبعض الأموال، أو ما يسمى بالعوايد[6]، كما كان ملزما بالتوجّه كل ثلاث سنين إلى مدينة الجزائر ليقدم حصيلة إدارته، والضرائب التي فرضت عليه بنفسه[7]، لكنه قبل الوصول إلى الجزائر كان عليه إنتظار إذن الباشا للدخول إلى المدينة، وفي اليوم الذي حدّده له[8].

ب- وظيفة الخليفة:

أعتبر الخليفة الموظف السامي الثاني في البايلك بعد الباي، وصاحب المنصب غالبا ما يكون المرشح لشغل وظيفة الباي[9] ولحساسية تلك الوظيفة، كان يتعين على صاحبها أن يتوفر على بعض الشروط لأداء مهامه، منها أن يكون على صلة بالثقافة المحلية وملّما بعادات وتقاليد المنطقة، بل وأن يكون كما كان الحال في بايلك الشرق صهرا لشيوخ العرب[1].

---

[2]– م.و.ج.مج.ر.1642.و.6.

[3] –Federman. Et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11.p p. 299-300.

[4] – De Baudicour.Op.cit. p.264.

[5] - Idem. p p.266-267.

[6]– م.و.ج.مج.ر.1642.و.28.

[7]–خوجة. سبق ذكره. ص138.

[8]– المدني. سبق ذكره. ص112.

[9] – Vayssettes.Op.cit. p.10.

[1]–خوجة، سبق ذكره. ص ص. 138-139.

وأما التعيين في تلك الوظيفة، فكان من صلاحيات الباشا، حيث يُرسم الخليفة في منصبه بإقتراح من الباي[2]. وكانت للمآثر العسكرية دورا مهما أيضا في الحصول على المنصب، فعلى سبيل المثال كافأ الباشا شجاعة وحزم أبناء محمد الكبير باي الغرب، بتعيين أحدهم في وظيفة خليفة بايلك الغرب، والآخر قائدا على رأس قبيلة "فليتة" والتي كانت من أكبر قبائل الجهة الغربية[3].

كان دور الخليفة الأساسي يتمثل في إستخلاف الباي في جميع المهام، فكان مكلفا بقبض بعض الضرائب[4]، وبإدارة شؤون الأوطان حيث كان يخضع له القياد، وبإقرار الأمن وبإخضاع الناس لسلطة البايلك[5]، وكان له أن يتولى أمور عدّة قبائل وأن يتخذ من رجالها أعوانا له[6].

أما باي إقليم الغرب فكان له خليفتان، الأول كان ينوب عنه في الخروج لتحصيل الجبايات وفي القدوم إلى الجزائر، والثاني كان ينوب عنه في مقر إدارته إن غاب، وهو الذي سمي بخليفة الكرسي، ولخليفة بايلك الشرق الذي كان غالبا من الأتراك نفس المهام، وقد تمثلت في إيصال الأموال التي تدفع إلى الجزائر مرتين في السنة، وهي العملية المسماة بالدنوش الصغير[7]. وأما زمن دخول الخلفاء إلى الجزائر، فكان في آواخر فصل الربيع وبالتحديد في شهر ماي[8].

ومن مهامه أيضا الرجوع من الجزائر مع المحلّة بعد أداء الدنوش ، ومرافقتها إلى حيث يسلم قيادتها إلى الباي[9]. آتيا مع محلّة الإنكشارية (وهي المكونة من 60 خيمة)، وهي المعينة لإستخلاف النوبات المتمركزة في البايلك الذي ينتمي إلى إدارته.

وأما أجور ومداخيل الخلفاء، فكانت تتمثل في تلك الإقطاعات الممنوحة لهم. فعلى سبيل المثال كان لخليفة قسنطينة إقطاع يتمثل في تسع قبائل، تدفع له الضرائب المفروضة عليها وتمدّه بمائتي فارس[1]، كما شكلّت حقوق التعيين التي كان يستلمها من شيوخ القبائل

---

(2) – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N°11.p.294
(3) – Gorguos. Histoire d'un Bey de Mascara. Op. Cit.p. 109.
(4) – Federman et Aucapitaine Op.cit.p.294

(5)– بن العنتري. سبق ذكره .ص 20.
(6)–المدني. سبق ذكره. ص 111.
(7)–بن العنتري. المصدر نفسه. ص58.

(8) – Tachrifat.Op.cit. p.33.
(9) – Federman et Aucapitaine .Op.cit.p. 293.
(1) – Vayssettes.Op.cit.p.25.

التابعين له جزءا هاما من مداخيله[2].

وكانت الغرامات الجزائية المفروضة على الأهالي تدخل في إقطاعات الخلفاء كما كان الحال في بايلك التيطري، اين كان الخليفة يقبض زيادة على الغرامات الجزائية ثلثي غرامة قبيلة الربايعية (لأن الثلث الآخر للباي) [3]. وكان بإمكان الخليفة الإلتجاء إلى إقليم آخر وتغيير الوظيفة إن كانت علاقته مع الباي سيئة ومصدرا لخلافات بينهما[4].

كان الخلفاء يتمتعون ايضا ببعض الحقوق التي يحصولون عليها من الجزائر بعد دخولهم مع المحلة، تمثلت في مبالغ مالية، ومؤونة غذائية، وحيوانات وما إلى ذلك[5].

وفي أواخر العهد العثماني، إستحدث الحاج أحمد باي، وظيفة الباش حامبة، وهي وظيفة مشابهة تماما لوظيفة الخليفة، حيث أسند المنصب إلى عليّ بن عيسى أحد مقربيه. وتمثلت مهام "الباش حامبة" في الإشراف على إدارة الجمارك، وقيادة الجنود المشاة من الأهالي، وإدارة منطقة الساحل وطريق عنابة إلى فرجيوة، وكان دوره الإستشاري هام للغاية[6].

ج- وظيفة القايد:

أطلق هذا اللفظ على كل فرد كان يشتغل في وظيفة عمومية، فـ "قايد الباب" كان يحرس أبواب المدينة ويأخذ الرسوم عن السلع الداخلة إليها، كما سمي أيضا بـ قايد كل من حظي بإحتكار قطاع إقتصادي كجمع الشمع والجلود، إلى غير ذلك من الوظائف[7].

وأما القياد ذوي الصلاحيات الإدارية الواسعة، فكانوا في القرن السادس عشر رجال الحكم والإدارة، يحكمون المدن والمقاطعات، أمثال مستغانم وتنس وشرشال ومليانة وبسكرة وبجاية والقل وقسنطينة وغيرها، وظيفتهم كانت إدارة تلك المقاطعات مقابل دفعهم لحقوق التعيين للسلطان، وذلك لعدة سنوات أو مدى الحياة[8]، ولم تكن تلك الوظيفة من إنشاء الحكام العثمانيين، بل كانت وظيفة اصيلة بالمغرب، إستعملها الحفصيون لإدارة

---

(2) –Temimi.Op. cit.p.68.
(3) – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N° 11.p.295.
(4) – Gorguos. Histoire d'un Bey de Mascara. Op.cit. p.33.
(5) – Tachrifat. Op.cit .p.37.
(6) – Temimi.Op.cit.p. 67.
(7) – Haëdo. Topographie. Op.cit. p. 61.
(8) – Idem. p p.61- 63.

مقاطعات كبيرة، بحيث عيّنوا على رأس المدن الكبرى، مثل قسنطينة، قيادا لحكمها وإدارتها[1]. وكان القياد واسطة بين السلطة والقبائل، وكانوا في الغالب أتراكا أو كراغلة[2] من العسكريين، تحت قيادتهم مقاطعات صغيرة، أو مجموعة دواوير، يستخلصون منها الضرائب لفائدة الدّاي[3]، وكانت وظيفة القايد لا تمنح إلا لأفراد من الصبايحية أو للكراغلة الأوفياء للباي[4].

ولم يكن القياد كلهم بنفس الأهمية بالنسبة لحجم القيادات التي كانوا يحكمونها، فقايد "سباو" كان أهمهم لأنه كان مستقلا عن البايات وخضع للسلطة المركزية مباشرة[5]، حيث كان له مخزن تمثل في فرقة من الفرسان من قوم قبيلة عمراوة، سميت مقاطعته أحيانا ولاية القبائل، مقرها كان في برج سباو قرب ذراع بن خدة[6]. وكان منصب القيادة في سباو يمكّن صاحبه من جمع ثروة ضخمة مما يؤكد على أهميته[7]. كما كان في المدّية قايد تابع أيضا للسلطة المركزية، حيث كان يدفع لقاء وظيفته ألفي صايمة للحصول عليها، ونفس التنظيم كان موجودا بشرشال وورقلة، وكلهم كانوا قيادا، تابعين للسلطة المركزية بالجزائر[8].

أما النوع الثاني من وظائف القيادة، فهي تلك التي خصت إدارة المقاطعات الواقعة تحت سلطة البايات، مثل "قيادة الحراكتة" المهمة والواقعة في إقليم الشرق، وإن كان القائد نفسه يقيم بمدينة قسنطينة، و"قيادة الحنانشة" وغيرها، ومجموع تلك القيادات في بايلك الشرق قارب 22 قيادة خاصة بالقبائل، إلى جانب وجود قياد كانوا يشرفون على مناطق حضرية مثل مدن ميلة وتبسة وزمورة ومسيلة[9].

---

(1) –Berbrugger, A. « Epoque de l'établissement des turcs à Constantine » in R.A.N°01. 1856-1857.p p.399-402.

(2) – De Baudicour.Op.cit. p p.274-275.

(3) –Shaw, Dr.Voyage dans la régence d'Alger, ou description géographique, physique, philologique, etc. de cet Etat. Trad. de l'Anglais par J.Mac Carthy ed. Bouslama. Tunis 1980. p. 162 et laugier de Tassy. Op.cit. p.230.

(4) – Federman et Aucapitaine Op.cit. in R.A.N° 11.p.366.

(5)– الزهار. سبق ذكره. ص 35.

(6)- إبن المبارك. سبق ذكره. ص 71.

(7)– غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة إجتماعية إقتصادية. منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار. الجزائر 2007.. ص 269.

(8) –Tachrifat.Op.cit p p. 43- 52.

(9) – Vayssettes.Op.cit. p p.34-35.

وأما في بايلك الغرب، فكانت أهم القيادات فيه هي قيادة فليتة[1]، والقايد الذي كان يحكم القبيلة أو العرش يكون تحت سلطة الباي مباشرة، يتراسل معه ويستقبل أوامره ولا يكون في علاقة إدارية إلا معه[2].

كان تعيين القياد في القرن السادس عشر، يتم من طرف السلطان بإقتراح من البايلرباي[3] ولكن لما فقدت الدولة العثمانية سلطتها في الجزائر، أصبحت تعيينات القياد من إختصاص الباشا أو آغا العرب أو حتى خوجة الخيل الذي كان يولّي قايد العرب المستقر بمتيجة [4] أما في البياليك فإن البايات أو بعض الموظفين الكبار أمثال الخليفة أو آغوات المخزن كانت لهم صلاحيات تعيين بعض القياد التابعين لهم[5].

وأما المقرات الإدارية للقياد فكانت مختلفة، فبعضهم كان يقيم بالمدن التابعة لمقاطعاتهم، مثل قايد بجاية الذي كان يباشر مهامه مباشرة من مسجد المدينة وكانت سلطته قائمة على كل البلاد المحيطة بها[6]، مثله مثل قايد عنابة الذي كان يقيم بتلك المدينة والذي شملت سلطته كامل المقاطعة[7]، أو قايد أولاد نايل بالتيطري والذي كان يقيم بقرية عين الباردة[8]. والتنظيم نفسه طبق في بايلك الغرب، ومنذ القرن السادس عشر، خصوصا بالمقاطعات التي كانت بها مدن هامة مثل مستغانم أو تلمسان[9].

وكان القياد الآخرون، الذين كانت لهم إدارة الأوطان، فإقاماتهم كانت مقربة من الباي، كقائد العواسي (قبيلة الحراكتة) الذي كان يقيم بقسنطينة [10]، وأما إذا كان الوطن بعيدا أو ذي أهمية كبرى، فكان الباي يعين عليه احد أقربائه ليقيم فيه[11].

ويعود الإختلاف في المقرات الإدارية للقياد، في كون أن السلطة لم تكن متساوية في كل المناطق، لأن شيوخ القبائل وان كانوا تحت رئاسة القايد، كانوا متمسكين بمكانتهم

---

(1) - Gorguos.Notice sur le bey d'Oran. Op.cit. p. 406.
(2) – Vayssettes.Op.cit. p.34.
(3)– أ.و.ج.ع.06.د.م.25.ص105.ح 1164.
(4)– الزهار. سبق ذكره. ص ص 48-49.
(5) –De Baudicour.Op.cit. p.273. et Rinn.Op.cit p.38.
(6) – Arvieux. Op.cit. p.239.
(7) – Tachrifat. Op.cit. p.61.
(8) – Federman et Aucapitaine Op.cit. in R.A.N° 11.p.212-213.
(9) – Esterhazy.Op.cit. p p.165 - 175.
(10) - Vayssettes. Op.cit. p.10.
(11) -De Baudicour.Op.cit.p p.274-275.

الإجتماعية[1]. وكانت غيّرتهم على إستقلالهم كبيرة، لذلك كان أعيان الحراكتة مثلا يشترطون أن يكون قايد العواسي الذي يرأسهم، من أقرب الناس إلى الباي[2].

كانت المهام الأساسية للقياد في القرن السادس عشر، وهم الذين كانوا بمرتبة بايات السناجق، هي تحصيل الضرائب المختلفة[3] ، دون التدخل في الشؤون الأهالي الأخرى[4]، ومع مرور الزمن واستقرار السلطة بصفة منتظمة في معظم أراضي البلاد، توسعت صلاحياتهم، (وقد أصبحوا تحت أوامر البايات) سواء في المدن أو على رأس القبائل، لتشمل الشؤون القضائية[5] والشؤون السياسية المتمثلة في مراقبة الشيوخ التابعين لهم، فكانوا يصدرون بعض القوانين ذات الإختصاص المحلي[6]، وبصفة عامة كان لقياد الأوطان صلاحيات مدنية وعسكرية وأمنية وقضائية في إطار الوطن التابع لهم[7].

زيادة على تلك المهام كان على القياد القيام بدور الشرطة في مقاطعاتهم، بالقبض على المطلوبين، وتحقيق العدالة، والسهر على أمن الطرقات، وجمع الفرسان والسير على رأسهم عندما يتطلب أمر الباي ذلك[8].

وكان القياد يصدرون أحكامهم القضائية بحضور شيوخ القبائل، فيأمرون بالعقوبات والغرامات المالية، ويحضرون إلى جانب القضاة والعدول الجلسات القضائية المخصصة للبت في النزاعات فيما بين القبائل[9]. كما كانوا يتشاورون فيما بينهم لدراسة القضايا العادية، ففي إقليم التيطري مثلا، كان جنان الباي مقرا لإجتماعات قياد البايلك كل يوم جمعة [10]. وكانت أهم الاماكن لأداء مهام القياد هي الأسواق الريفية الكبرى، حيث كان يلتقي فيها القاضي والعالم والشيخ والقايد وغيرهم، فهناك كان بإمكانهم التعرف على من كان يتردد وعلى من كان يتغيب عن السوق، وفيها كانوا يبلغون أوامر البايات ويقومون بمهام الشرطة، ويخبرون الناس بمواعيد دفع الضرائب وكيفية توزيعها. كما كانوا يبلغون

---

(1) –Temimi.Op.cit. p.51.

(2)– قشي. سبق ذكره. ص91.

(3)– أ.و.ج.ع.03.د.م 12.ص 334. ح 679 و ص 427. ح 828.

(4) - إينالجيك. سبق ذكره. ص 177.

(5) - De Baudicour. Op.cit. p. 284.

(6) – Bontems.Op.cit. p. 58.

(7) – De Baudicour. Op.cit. p p.271- 272.

(8) – Vayssettes.Op.cit. p. 34.

(9) – De Baudicour. Op.cit. p. 284.

(10) – Federman Et Aucapitaine Op.cit. in R.A.N°11, p. 366.

عن الحملات العسكرية المهيئة. لذلك كان موضع السوق وتحديد مكان إقامته عملية إستراتيجية بالنسبة للبايلك، حيث تراعى في ذلك المصالح والحساسيات الخاصة بالمنطقة[1].

كان القايد يرأس أيضا عمليات توزيع الأراضي عند حلول موسم الحرث ويساعد أعوان البايلك في توزيع الضرائب، ويشرف على جمعها وتحصيلها، ولتأدية مهامه، كان يساعده عدد من الموظفين منهم كاتب، وباش مكاحلي وزمالته –أعوانه الفرسان- والشيوخ التابعين له[2]، وعند قبض الغرامات كان يساعده محاسب يدعى بالصايجي[3] وللقايد لباس رسمي يتمثل في برنوس أحمر وخاتم يستعمله[4].

وكان قياد المدن التي ترابط بها نوبات من العسكر النظامي، يتعرضون لبعض الصعوبات في تأدية مهامهم نتيجة لتصادم السلطات والصلاحيات، سلطة القايد من جهة وسلطة آغا النوبة وديوانها من جهة أخرى[5]، إذ كان القايد يتعرض إلى ضغوطات كبيرة من العسكر مما كان يدفع به للاتصال بالباي لفك الخلافات[6]. وأحيانا كانت في نفس المدينة سلطات أخرى تتمتع بالإحترام الكبير، مثل بعض الشيوخ المرابطين، الذين كان الباشا يمنح لهم صلاحية إستعمال خاتمه للتأشير على جوازات السكان الراغبين في التنقل، وهؤلاء ايضا لم يكونوا تحت سلطة القايد[7].

(1) – De Baudicour. Op.cit. p p. 291-292.
(2) – Vayssettes.Op.cit .p.34.
(3) – Federman et Aucapitaine .Op.cit. in R.A.N° 11. p.366.
(4) –De Baudicour.Op.cit. p p.273-274.

(5)- قنان. سبق ذكره . ص163.
(6)– م.و.مج.ر. 3205. م.03. و53.

(7)- Arvieux. Op.cit. p.239.

الوظائف الحضرية:

أ- وظيفة شيخ البلد:

تعود أصول هذه الوظيفة إلى التقاليد السياسية والإجتماعية المؤسسة على القبلية والرئاسة الهرمية التي تبدأ بالعائلة فالقبيلة فالعرش. وقد كرّست السلطات العثمانية هذا النظام كليّا وتبنته في إدارتها، وشيخ البلد كان له دور الوسيط بين الحاكم والمجتمع وكان من العرف أن يتعين شيخ البلد من أعيان المدينة، وبذلك يصبح موظفا ساميا في الهيكل الإداري العام، يسهر على السير الحسن للخدمات الحضرية[1].

ب- وظيفة قايد الدار:

كانت من أهم الوظائف الحضرية، حيث أوكلت لصاحب المنصب صلاحيات واسعة في عدة ميادين، منها تولي مهام الشرطة وتموين العسكر والقضاء والجبايات وغيرها. فمن مهامه الأمنية، كان له الإشراف على حراسة المدينة وحفظها[2]، فكان يتولى هذا المنصب في قسنطينة آغا متقاعد أوكلت له أمور الشرطة والأمن[3]، فكان يمثل السلطة الحضرية بامتياز، تحت تصرفه ستون(60) حارسا[4]. وكان يلقب أيضا بقايد البلاد ويشرف على أمناء الحرف[5]، وقد توسعت مهامه أيضا إلى تموين العسكر وإمدادهم برواتبهم شهريا[1] وتجهيز الفرق العسكرية عند خروجها للغزو[2]، وزيادة على ذلك كان لقايد الدّار، وهي الوظيفة التي كانت موجودة أيضا في إقليم الغرب والمعروفة في وهران بإسم قايد البلاد[3]. صلاحيات قضائية، تمثلت في تسليط العقوبات الجسدية

---

[1]– بن حموش، مصطفى أحمد. المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1. دمشق 1999. ص ص 133-134.

[2]- المدني. سبق ذكره. ص 143.

[3]– بن العنتري. سبق ذكره. ص. 20.

[4] –Temimi.Op.cit. p. 68.

[5]- Riché, R. « la corporation des bijoutiers à constantine avant 1830 ». in R.A.N° 105. 1961. p.179.

[1]- بن العنتري. سبق ذكره. ص 20.

[2]- Vayssettes.Op.cit. p25.

[3]– م.و.ج.مج.ر.1903.و 45.

والمالية على المخالفين، أما عقوبة الإعدام فكانت من إختصاص الباي[4]. كما كان يشرف أيضا على إدارة قسم كبير من أملاك البايلك وعقاراته، وعلى مخازن الحبوب وعلى أئمة المساجد والقضاة والمفاتي، فهو الذي كان يدفع لهم أجورهم ومستحقاتهم من مال وأرزاق[5].

وكان لقايد الدار أيضا الإشراف على أملاك البايلك الريفية وتخزين محصولات العشور وباقي المواد المدفوعة كضريبة من طرف الأهالي[6]، وقد اشرف على عدد من موظفي المدينة بمن فيهم رئيس الطائفة اليهودية (المقدم)، وكان ينوب عن الباي في ترأس المجلس القضائي الذي كان يعقد كل أيام الجمعة، زيادة على ترأسه لقياد ضريبة الجبري المكلفين بجمعها[7]. وكانت له أيضا إدارة القصر والإشراف على بيت المال[8]. وقد سميت تلك الوظيفة أحيانا بوظيفة شيخ المدينة، وكان له أيضا دور عسكري في ايام الحرب، إذ كان يقود الفرسان للدفاع عن المدينة مثلما حدث أيام الحاج "أحمد بن الأبيض" أثناء حصار الشريف بن الأحرش لقسنطينة[9]. وقد ترأس أيضا قايد الدار زيادة على أمناء الحرف وقايد السوق، قايد الزبل وقايد القصبة وقايد الباب[10] الذي كانت له إدارة عوائد ومداخيل حقوق الكراء داخل المدينة[11].

ت- وظيفة الشواش:

مثل الشواش القوة التنفيذية التابعة للباي مباشرة، وكان عددهم محددا إذ كان في خدمة باي الغرب خمسة عشر عنصرا، خمسة منهم أتراك يرأسهم" باش شاوش"، وعشرة ينتمون إلى القبائل المخزنية، خمسة منهم دائمون، وخمسة مستخلفون[1] ينوبون عن

(4)- Esterhazy.Op.cit. p.236.

(5)– بن العنتري. المصدر نفسه. ص 20.

(6) - Vayssettes.Op.cit. p25.

(7) – Idem. p p. 27-31.

(8) –Temimi.Op.cit. p. 68.

(9)– ابن المبارك. سبق ذكره. ص. 46.

(10)– بن العنتري. المصدر نفسه. ص 20.

(11)–سعيدوني، ناصر الدين."مذكرة حول إقليم قسنطينة". مجلة الأصالة. عدد 70-71 السنة الثامنة، إصدار وزارة الشؤون الدينية 1979. ص. 6.

(1) – Esterhazy.Op.cit. p.47

الشواش العرب إذا اقتضت الحاجة. وكانوا مكلفين بمهام تنظيمية مثل تنظيم إستقبالات الباي للناس[2].

أما في بايلك الشرق فإن الباي" حسين زرق عينو" (1754) هو الذي أتم تنظيم الوظائف، بحيث عيّن الشواش العاملين معه، ومنهم أولئك الملقبين بشواش الكرسي وعددهم إثنان، كما عين شواشا أخرين لشؤون العسكر، ومنهم شاوش "محلّة الشتاء" الذي كان مكلفا بتموين قوات المحلّة[3]. وكان لباي التيطري أيضا أربعة شواش يتولون خدمته الشخصية، خصوصا عند خروجه إلى البادية[4]. وقد تمثلت مهام الشواش بشكل أساسي في تنفيذ أوامر الباي المباشرة، ومنها تلك المتعلقة بتنفيذ أحكام الإعدام[5].

وأما في المدن التي كانت ترابط بها نوبات عسكرية، من غير عواصم البياليك، فإن شاوش العسكر، هو الذي كان يتولى فيها مهام الشرطة تحت إشراف ديوان النوبة، ويختص بالأتراك المقيمين في المدينة فقط، وأما الأهالي فكانوا تحت سلطة وإدارة القايد مثلما كان الوضع بمدينة عنابة، ونظرا لتداخل مجال الصلاحيات، فإنه كثيرا ما كان يستدعي ذلك تدخل الباي لتحديد مسؤوليات كل سلطة[6]. وكان لشاوش العسكر مقام سامي، يسمح له بالتعرف على أسرار الدولة، بل وأحيانا كان يتدخل في أمور التولية والعزل والتأثير على البايات أنفسهم[7].

ث- وظيفة الكتّاب:

نظمت مصلحة الكتابة في بايلك الشرق، أثناء ولاية الباي "زرق عينو"[1]. فهو

---

(2) – الزياني. سبق ذكره. ص ص 190-192.

(3) – Vayssettes. Op.cit. p.26.

(4) - Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N°11. p.295.

(5) - Temimi. Op.cit. p.70.

(6) – م.و.ج.مج.ر. 3205.م.03. و53.

(7) – سعد الله. سبق ذكره. ص 382.

(1) – Vayssettes. Op.cit. p.111.

(2) – بن العنتري. سبق ذكره. ص ص 57-58.

(3) – Vayssettes. Op.cit. p.24.

(4)- Idem. p.25.

الذي رتب الوظائف ومنها تلك الخاصة بكتّاب السرّ، إذ خصص بعضهم لتحرير وتدوين مطالب الناس وشكاويهم، والبعض الآخر لتسجيل مداخيل البايلك من الأموال[2].

كان رئيس أولئك الكتاب يلقب بالباش كاتب، وهو الذي كان كاتب البايلك العام، تعددت مهامه، منها قراءة رسائل التعيين الآتية من الجزائر، والتي كان يتم بمقتضاها تعيين البايات الجدد، فكان هو الذي يقرأها على أعضاء الديوان والعلماء والأعيان بصوت عال[3].

كما أوكلت له مهمة تحرير الرسائل الهامة والمستعجلة التي خصّت سياسة الباي، وكذا تدوين رسائل التعيين الخاصة بموظفي البايلك. وكان مكلفا ايضا بسجل المصاريف والمداخيل فهو الذي كان يسجل مبالغ الأموال المحصلّة لفائدة البايلك من نقود وحيوانات وغيرها، وقد أشرف أيضا على المالية والرسائل التي كان يدونها أعوانه الآخرون ويأشر عليها بخاتم الباي[4].

أما في بايلك الغرب، فقد أوكل الباي مهمة الكتابة، لمساعدته في إدارة شؤون الإقليم، إلى كاتبين من الأهالي، سمي الأول بكاتب السرّ أو الباش دفتر، والثاني بالكاتب الصغير ومهمته كانت تتمثل في كتابة الرسائل وتسجيلها[5].

وقد كانت مكانة كاتب السر في قسنطينة كبيرة، بحيث كان الباي يسمح له بإختيار الموظفين، وكان مرجعا في إتخاذ بعض القرارات والأوامر الخاصة بدفع الضرائب، كما كانت له مهمة تسليم وصولات الدفع الخاصة بالمبالغ النقدية والضرائب العينية التي كانت تدفع إلى البايلك[6]. يساعده في ذلك ثلاثة كتاب، مكلفين زيادة عن ذلك بكتابة محاضر الجلسات القضائية التي كان الباي يترأسها، إضافة إلى ما تعلق بالمراسلات مع القياد والشيوخ[1].

ج- وظيفة وكيل الباي:

---

[5]- الزياني. سبق ذكره. ص ص. 190-191.

[6] – Temimi.Op.cit. p.68-69.

[1] – Vayssettes. Op.cit. p.25.

كانت هذه الوظيفة جد مهمة بالنسبة للبايات، إذ لم تكن تمنح إلا لمن كان أهلا لها[2]. وكان مقر عمل وكيل الباي قريب من دار الملك أي قصر الباشا لكنه لم يكن تابعا للإدارة المركزية بل للباي. وقد تمثلت مهام "وكيل الباي" في إستقبال السّيارة الحاملين للرسائل، حيث كان يستلمها منهم قبل أن يقرأها ويطلّع على ما فيها ليحضر مقابلته مع الباشا، وإن كانت رسائل موجهة إلى الوزراء فإنه يقوم بإيصالها إليهم[3] ، ومن مهامه أيضا إستضافة الباي نفسه في السنة التي يقوم فيها هذا الأخير بأداء الدنوش قبل أن يجري الإستقبالات الرسمية[4]، وكان مكلفا ايضا بعدة خدمات على مستوى المدينة لفائدة الباي، منها شراء الأسرى[5] والإشراف على مقر ممثلية البايلك وغيرها[6].

ولكن كانت هناك مهمة أخرى غير معلنة، كان يقوم بها الوكيل لفائدة الباي، وهي تحصيل الأخبار والمعلومات حول مواقف الديوان والباشا تجاه الباي وإدارته للإقليم[7] وذلك ليتمكن من تجنيب الباي المواقف الخطرة والدسائس والعمل على تحسين مكانته بالإكثار من الهدايا[8].

إلى جانب وكلاء البايات في مدينة الجزائر، كان هناك موظفون آخرون في بعض المدن، مثل "المركانتي" الناشط بمدينة عنابة والتابع لباي قسنطينة، إذ كان مكلفا بعدة مهام، منها الإشراف على إصلاح أفران العسكر حيث كان يصنع خبز الجنود[9]، وإستقبال بعض الرسائل من الخارج والتي كان عليه تقديمها للباي، قبل أن ترسل إلى الباشا[1]. كما كان يتولى الشرطة بالميناء حيث كان يراقب دخول وخروج الأشخاص، زيادة على مهام أخرى مثل الإشراف على تعزيز الحراسة عند الحاجة[2].

---

[2]– الزياني. سبق ذكره. ص 191.
[3]– الزهار. سبق ذكره. ص 36.
[4]– الزياني. المصدر نفسه. ص 191.

[5] – Emerit.Op.cit. p.160.
[6] - Guorguos. Notice sur le bey d'Oran. Op.cit. p 410.
[7] – Esterhazy.Op.cit. p.245
[8] - Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N°11. p.296.

[9]– م.و.ج.مج.ر. 1642. و.06.

[1]– م.و.ج.مج.ر. 1642. و.17.
[2]– المصدر نفسه. 1641. و.30.

الوظائف الريفية.

أ- رؤساء المخزن: وظيفتي آغا الزمالة وآغا الدواير.

بعد تشكيل قبيلتي الدواير والزمول، على مستوى البياليك الثلاث، أقدم البايات على إسناد رئاساتها إلى شخصيات ذات نفوذ كبير، تمتعت بقاعدة اجتماعية واسعة، ومكانة وتقدير كبيرين في البلاد[1]، مثل منصب آغا الدايرة الذي بقي يتوارثه أفراد عائلة بن حسين لمدة طويلة في بايلك الشرق[2]. وعائلة البحثاوي في بايلك الغرب، وكان البايات لا يقدمون على إتخاذ قرارات هامة خصوصا فيما تعلق بالوضع السياسي الداخلي إلا بعد الرجوع إلى آراء رؤساء المخزن ومشاورتهم لإتخاذ المواقف الصحيحة[3].

وكانت وظيفة آغا الدايرة في إقليم قسنطينة قبل عام 1617، أي عند وفاة صاحب المنصب رجب بن حسين تسند تحت تسمية "قايد الجيش"[4]، وقد تمثلت مهام آغا الدايرة، في قيادة القوات غير النظامية –أي القوات المشكلة من الأهالي- وهي القوات التي عرفت "بـالقوم"، وبذلك كان هو الواسطة بين الإدارة وتلك القوات إذ كان مكلفا بكل ما يخصها[5]. نفس المنصب كان موجودا في بايلك التيطري، لكن في العهود المتأخرة أنشىء منصبين لنفس الوظيفة[6] .

كما مثل كل من قايد الزمالة وآغا الدواير في بايلك الغرب، أهم المسؤولين الإداريين مع الخليفة بعد الباي نفسه[1]، إذ إعتبروا وزرائه الذين كانوا يشرفون على عدد من القبائل المخزنية من الزمالة واليعقوبية ومجاهر وحميان، بالنسبة لقايد الزمالة، أما آغا الدواير فكان له الإشراف الإداري والسياسي على الدواير وبني عامر وكامل الجهة الغربية إلى وجدة ماعدا تلمسان وضواحيها. ومن القبائل التي كانت تابعة له أيضا الحشم والجعافرة ورزيو وبني شقران وزدامة وفرندة والأحرار[2]. ولقد قام البايات في نفس

(1)– الزياني. سبق ذكره. ص ص. 215-218.

(2) – Vayssettes. Op.cit. p.69.

(3)– الزياني.المصدر نفسه. ص ص.213-218.

(4) – Vayssettes. Op.cit. p.69.

(5) – Idem. p.25.

(6)- Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N° 11.p. 360.

(1)–الميلي. سبق ذكره. ص 297.

(2)– المزاري. سبق ذكره. ص ص. 271-272.

هذا الإقليم بتشكيل منصبين إضافيين لكل من قبيلة الدواير وقبيلة الزمالة، لكن التوظيف كان يتم بصفة دورية، إذ كان يتولى واحد من آغوات الدواير رئاسة القبيلة في حين يبقى الآغا الآخر في حالة عطلة، والنظام نفسه طبق أيضا على منصب قايد الزمالة[3].

وفي عهد الباي حسن آخر بايات الغرب كانت قبيلة الزمالة المخزنية تحت رئاسة ثلاث آغوات (قيّاد)، وهم الحاج مرسلي بن محي الدين وعدّة بن قدور، وقدور بن وارد، كما كان للدواير أيضا ثلاث آغوات وهم الحاج عبد ا بلشريف الكرطي التلّاوي ومصطفى بن إسماعيل وإبن أخيه الحاج محمد المزاري البحثاوي[4].

وأما شروط التوظيف بخصوص هذه المسؤوليات، فكانت تخضع لنفس الشروط المتعلقة بنظام التعيينات، فمقابل إمتياز تحصيل ضريبة اليعقوبية، كان آغوات الدواير يدفعون ما قيمته 40.000 بوجو كحقوق للحصول على الوظيفة، وأما آغوات الزمول فكانوا يدفعون نصف المبلغ، زيادة على مبلغ20.000 بوجو كضريبة نصف سنوية، شرطا للإحتفاظ بمناصبهم، مع صلاحيات تعيين القياد من مخزنهم المتألف من فرسان عدة قبائل[5]. وأما آغا الدواير في الشرق فكان له إمتياز إدارة إقطاع تمثل في تسعة وثلاثين قبيلة، مع صلاحيات إقرار الأمن في بعض المناطق[6].

وفي عهد الحاج أحمد باي آخر بايات إقليم الشرق، فإنه استحدث منصبي آغا العسكر وآغا الجيش مكان مناصب آغوات الزمالة والدواير، مع تكليفهما بمهام إقرار الأمن وردع المتمردين على رأس قوات الفرسان المنحدرين من الدواوير المحيطة بقسنطينة، ومنحهم إدارة أجزاء هامة من أملاك البايلك، وما يبين أن هذان المنصبان هما منصبا آغا الدواير وآغا الزمالة سابقا، بقاء مجموعة من الشواش يتولون إدارة الشرطة وأمن تلك الدواوير التي انحدر منها أولئك الفرسان[1]. بمعنى أن نفس التنظيم السابق للمخزن بقي ساريا ولم تتغير منه سوى تسمية قادته، علما أن الحاج أحمد باي خصوصا بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين في 1830، تحولت أنظاره إلى العناصر المحلية لتقوية جيشه.

---

[3] – Esterhazy. Op.cit. p p.267-268.

[4]– المزاري. المصدر نفسه. ص. 369.

[5] – Esterhazy. Op.cit. p.268.

[6] – Vayssettes. Op.cit. p.25.

[1] – Temimi. Op.cit. p.69.

ب- شيوخ القبائل:

كان شيوخ القبائل يتمتعون بسلطات واسعة مما جعل منهم زعماء المناطق الريفية الحقيقيون، فقد كانوا في أواخر العهد الزياني بتلمسان مصدر قوة الدولة الفعلية ومواقفهم السياسية كانت حاسمة[2]، وعندما حل الأتراك بالجزائر فإنهم وجدوا واقعا إجتماعيا وسياسيا متجذرا في الماضي، تمثل في وجود عدة كيانات سياسية محلّية تمثلت في المشيخات.

ففي الجهة الشرقية للبلاد، إندلعت حروب كثيرة عندما حاول الأتراك في أول عهدهم بالمغرب فتح تلك المناطق، تمخض عنها اعتراف ضمني بوجود مناطق خارجة عن إطار سلطة البايلك، ومنها المناطق الواقعة تحت سلطة "شيخ العرب" وشيخ الحنانشة، إلى جانب سلطة الأتراك. ومن ذلك الاعتراف نتجت "عادة ارتداء القفطان" وهو اللباس الرمزي، الذي كان يبعثه باشا الجزائر ليرتديه الباي، ومن بعده شيوخ القبائل الكبار. وتلك العادة بقيت سارية طوال العهد العثماني، وعرفت بوظيفة القفطان[3]، وكان لشيوخ الحنانشة من القوة والإمكانيات حتى لقّبهم ذويهم بالسلاطين، وتمكنوا من إلحاق الهزائم بالأتراك عدة مرات[4].

ومن بين تلك المشيخات القوية نذكر تلك التي تزعمها الشيخ عبد ا بلعباس رئيس قبيلة المعزولة القاطنة بضواحي القالة. وهو الشيخ الذي كان يتمتع بمكانة هامة في المنطقة وحياته ماثلت حياة الأمراء الأثرياء، إذ كان يحيط به العديد من الفرسان كما كانت له فرقة موسيقية خاصة به، وكان يتحصل على مبالغ ضخمة تدفعها له الشركة الملكية لإفريقيا*، كما كان يحوز على أراضي شاسعة من تلك المنتجة للقمح. ولقد حكم هذا الشيخ لفترة طويلة خلال (ق 18) قبل أن يتولى إبنه مكانه[1].

لم يكن كل شيوخ القبائل بنفس النفوذ، فبعضهم كان يتمتع بقوات كبيرة، نظرا لأعداد القبائل التي كانوا يترأسونها، مثل شيوخ أولاد مقران بمجانة، الذين كانوا يتحكمون في ثلاثة عشر قبيلة، أو شيوخ العرب بمنطقة الزاب الذين كانوا يتحكمون في إحدى

---

(2) – Rufe.Op.cit. p p. 13-16

(3)– إبن المبارك. سبق ذكره. ص ص. 56-57.

(4) – Vayssettes.Op.cit. p.100.

(1) – Merouche. Op.cit. p p.180-181.

(2)– بن العنتري. سبق ذكره. ص ص 19-20.

عشرة قبيلة من البدو الرحّل[2]. على عكس شيوخ آخرين عيّنهم القياد الأتراك، فلم يكونوا يشرفون إلا على بعض الدواوير فقط، ولكن ذلك لم يكن يتم دون مراعاة تقاليد التعيين من استشارة أعيان القبيلة وإختيار الشيخ من نفس العائلة[3]، وعلى خلاف ذلك كانت هناك قبائل أخرى خاضعة تماما للبايلك، حيث كانت تتم تولية الشيخ أو عزله من طرف الباي، دون أن تكون للشيخ وسيلة لمنع ذلك[4]. وكان شيوخ آخرون لا يتقبلون تلك المعاملة، مما كان يدفع بهم إلى التمرد عن السلطة، رغم بقاء الوظيفة في أيدي أحد أفراد نفس العائلة[5].

وعلى العموم فقد تركت السلطات أمور الإدارة الداخلية لشيوخ القبائل المنحدرين من العائلات الكبرى، فكان كبير الشيوخ الذي ترأس شيوخ الفرق، يعامل كخليفة للقايد التركي، لذلك سمي بشيخ الشيوخ[6]، لأن السلطات كانت على دراية تامة بأن أعيان تلك القبائل لم يكونوا ليقبلوا بشيخ غريب عن قبيلتهم، وهم الذين تعودوا على حكم أفراد بعض العائلات، لذلك أبقى البايلك وبصفة وراثية، على عادة رئاسة شيوخ بعض العائلات لتلك القبائل[7].

فعند خضوع أي قبيلة للبايلك للمرة الأولى، كان شيخها يحتفظ بلقبه ومكانته، وأما القبيلة فكانت تنظم في إطار "وطن"، فتصبح بذلك سلطة الشيخ أكثر احتراما، حيث لا يشعر أفراد القبيلة بأن السّيادة قد انتقلت إلى أياد أخرى[1] ، بحيث كان يتم تعيين "قايد" على رأس تلك القبيلة، أو يُثبت شيخ شيوخها في وظيفته، وفي تلك الحالة كان يقدم له البرنوس الأحمر -الخاص بالقيّاد- دون الخاتم، ليقوم بنفس مهام القايد، وفي الغالب تلك كانت هي السياسة التي إتبعها البايات مراعاة لمشاعر أعيان القبيلة[2].

وكان لبعض الشيوخ من القوة والدهاء السياسي ما مكنهم من الإحتفاظ بنفوذ كبير،

---

(3) – De Baudicour.Op.cit. p p.273-275.

(4)– م.و.ج.مج.ر.1641. و 109.

(5)–المصدر نفسه. و. 65.

(6) – Federman. Et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N° 11. p.366.

(7) – Vayssettes.Op.cit. p.34.

*- شركة تجارية فرنسية إختصت بصيد المرجان وتجارة الحبوب وغيرها، نشطت في السواحل الشرقية للإيالة منذ ق 16. وقد تغيرت تسمياتها عبر الزمن، آخرها كانت وكالة إفريقيا (L'agence d'Afrique)، ألغيت عام 1801 بقرار من نابليون (راجع Merouche. Op.cit. p67-184و م.ع.الزبيري. التجارة الخارجية للشرق الجزائري. ص ص. 204-211).

(1) – De Baudicour. Op.cit. p.277.

(2) – Idem. p.276.

ففي الجهة الشرقية للإيالة كان بعضهم يتحيز- نظرا لموقع أراضي قبائلهم- إلى حاكم تونس أو باي قسنطينة حسب ما كانت تقتضيه مصالحهم، وكان هناك آخرون يربطون علاقات مع شخصيات رسمية مثل الشيخ بن قانة شيخ العرب، الذي كان صهرا لعدد من الموظفين السامين، من بينهم خزناجي الجزائر، وغيره[3].

وكانت هناك فئة أخرى من الشيوخ كانوا يتبعون رأسا إلى الإدارة المركزية، فلم تكن للبايات أي سلطة عليهم، ومن أولئك الشيوخ، شيخ قشطولة الذي كان يعين مباشرة من الجزائر، ويدفع إلتزاماته المالية للخزينة وللعسكر، ويرتدي القفطان ويتحصل على هدايا من الدولة. ونفس المرتبة تمتع بها شيخ ورقلة، فهما كانا يمتلكان حق جمع الضرائب في مقاطعاتهما، على أن يدفعا للدولة مبلغا محددا سواء كان نقدا أو عينا[4]، وأما الشيوخ التابعين للبايات فهم أيضا كانوا يدفعون ضريبة التعيين، التي كانت تصل أحيانا إلى 15000 ريال[5].

وعلى العموم كان شيوخ القبائل يمارسون وظائفهم في إطار القبائل والأعراش بترأسهم لهيئة "الجماعة"، التي كانت تدير شؤون القبيلة وفق القوانين العرفية الخاصة بها، وهي في الغالب قوانين قديمة مدونة لدى بعض الجماعات كالقانون الذي كان يخص قبائل الزواغة والأوراس وأولاد حاية وأولاد عيدون وبني خطاب وغيرهم، والذي كان متكونا من ست وأربعين مادة[6].

تمثلت إلتزامات الشيوخ نحو البايلك، في ثلاث خدمات أساسية: تحصيل الضرائب، والسهر على الآمن العمومي، وجمع فرق الفرسان العاملين إلى جانب الأوجاق[1]. فصلاحيات الشيوخ، كانت تماثل تلك التي كان يتمتع بها القياد لكن في إطار أضيق، وهو الفرقة، كونهم كانوا على إتصال مباشر مع الأهالي الخاضعين للسلطة، فوظيفتهم كانت ترغمهم على أن يكونوا محلّ ثقة من الجانبين: سلطات البايلك من جهة، وأفراد القبيلة التي كانوا يتزعمونها من جهة أخرى[2].

---

(3)– إبن المبارك. سبق ذكره. ص ص. 63 -71.

(4) – Tachrifat.Op.cit. p p. 38- 43.

(5)– م.و.ج.مج.ر. 1641. و 125.

(6)– شويتام، المجتمع الجزائري. سبق ذكره. ص ص 43-44.

(1) – Bontems. Op.cit. p.60.

(2) - Idem. Op.cit. p. 59.

وكانت أهم إنشغالات الشيوخ ومهامهم، هي تقسيم وتوزيع الأراضي الفلاحية، وذلك تحت رقابة القايد، لكون تلك العملية هي التي كانت تحدد بها نسبة الضرائب التي كانت تلزم الشيوخ مساعدة القايد على جمعها[3] .

وكان شيوخ قبائل بايلك التيطري، يتشاورون مع أعيان قبائلهم (في إطار ما سمي بالجماعات) بهدف توزيع الإتاوات المفروضة على الأشخاص –أرباب العائلات- كما كان عليهم الحضور عند موعد دفع الضرائب. سواء في القصبة أو دار المعونة[4]، فكان البايات يتقدمون بالشكر والإمتنان إلى الشيوخ لوقوفهم إلى جانب الخليفة في عملية جمع الضرائب وللحفاظ على حسن العلاقات [5] .

وكان بعض الشيوخ مكلّفين بمراقبة بعض القبائل البعيدة، لتمكين البايلك من إستخلاص حقوقه الجبائية. فكان شيخ قبيلة أولاد مختار، يستعمل "الشوّاف" "أوالركّاس" لترصد تحركات بعض القبائل المتنقلة، فكان على الشيخ إتخاذ كل التدابير اللاّزمة في الوقت المناسب، لإنجاح العملية (الغزوة)، لأن نتيجتها هي التي كانت تحدّد مصيره[6]. زيادة على تلك المهام، كانت توكل لشيوخ القبائل مهام الشرطة، بتفويض من القايد، فكان عليهم جمع فرق الخيّالة لأداء واجباتهم بمساعدة شيوخ الدواوير[7]. ولأولئك الشيوخ صلاحيات قضائية أيضا على أهالي القبائل التابعة لهم[8].

كان الباي بإقليم الشرق يجعل من شيوخ القبائل القاطنة بالقرب من الباستيون الفرنسي، وسطاء بينه وبين إدارة تلك المؤسسة. فالشيوخ كانوا هم الذين يحثون الفرنسيين لأداء ما كان عليهم من ضرائب، ولكن إن تأخروا هم عن دفع ما كان مفروضا عليهم فإنهم كانوا يتعرضون للعزل، بحيث تمنح المناصب إلى شيوخ آخرين من نفس العائلات[1]، و مقابل كل تلك المهام والإلتزامات ، كان لشيوخ القبائل إمتياز الإعفاء من أعمال السخرة[2] زيادة على الإمتيازات التي كان يتمتع بها القيّاد[3].

---

[3] – De Baudicour.Op.cit. p.272.

[4] – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N° 11.p.366.

[5]– م.و.ج.مج.ر. 1641. و125.

[6] – Federman et Aucapitaine.Op.cit .p. 361.

[7] – De Baudicour.Op.cit. p.272.

[8] - Bontems. Op.cit. p.60.

[1]– م.و.ج.مج.ر.1641.و 20. و125.

[2] - Federman. Et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N° 11.p.366.

[3] – De Baudicour.Op.cit. p.272.

وكان شيخ قبيلة اليعقوبية بإقليم الغرب هو ضمان طاعة الأهالي للدولة، نظرا للمكانة التي كان يحظى بها بين أفراد تلك القبائل، لذلك عمل الأتراك على إستمالته مع الشيوخ الآخرين بالهدايا والتشريف والإحترام، وبواسطته كانت الضرائب تستخلص دون أية عراقيل(4).

تظهر مميزات هذه الوظائف المحلية في كونها مست عدّة قطاعات من الحياة الإجتماعية، فالوظائف القيادية خاصة كان لها طابع الشمولية، فأصحابها تمتعوا بصلاحيات سياسية وإقتصادية وقضائية بشكل خاص، في الحين الذي إنحصرت فيه الوظائف الحضرية والريفية في بعض القطاعات والميادين المحدّدة، أو خصت بعض الفئات الإجتماعية المعينة مثل القبائل، ولكن ما إشتركت فيه تلك الوظائف هو تميزها بالطابع المالي والجبائي، وهو أهم الجوانب التي ميزت الإدارة العثمانية بالجزائر.

---

(4) – Esterhazy.Op.cit.p.270.

الفصل الرابع.

الإدارة المالية

- أنواع الضرائب.
- كيفية تحصيل الضرائب.
- الوظائف المالية.
- نظام دفع الأجور.

الإدارة المالية.

تركزت الإدارة المالية لإيالة الجزائر أثناء الحكم العثماني المباشر، على مصلحة الدفتردارية، وهي الجهة التي خوّلّ لها تنظيم قطاع الضرائب وفق القوانين العثمانية المرتبطة بنظام التيمار[1].

وقد كانت هذه المصلحة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ذات صلاحيات إدارية واسعة، إذ كانت تشمل زيادة على الجزائر، كل من تونس وطرابلس، ولكن العراقيل والصعوبات التي نجمت عن بعد المسافة بين تلك الأقاليم، دفعت بالسلطات العثمانية إلى إنشاء مصالح مالية (دفترداريات) مستقلة في كل البلدان المذكورة، فأنشأت بذلك دفتردارية الجزائر، وأوكلت لها مهمة الإشراف على مصلحة التحرير والمالية والشؤون الإدارية، وقد حرص السلطان العثماني على أن يكون منصب الدفتردار من نصيب أحد أفراد طائفة الكراغلة[2].

وكانت عملية حساب نسبة الضرائب تتم بصفة مسبقة حيث كانت تسجّل في التقاييد والتسجيلات التابعة لمصلحة الدفتردارية على شكل إلتزامات المالية، قبل بدفعها أصحاب المقاطعات الإدارية (الألوية) وذوي الوظائف الأخرى[3].

فكان أمراء الألوية ملزمين بدفع الضرائب الخاصة بالمقاطعات والمسجلة في وثائق تعرف بالبروات –جمع برّات- وهي ضرائب مختلفة منها تلك التي خصّت وظيفة حاملي الأعلام (أمير علم)، وتلك التي خصّت وظائف الشوّاش والبوّابين (الملتزمين بجمارك المدن)، وكان يتم جمع ضرائب كل وظيفة بصفة مستقلة، إذ كانت الأكياس التي توضع فيها محاصيل تلك الضرائب مغلقة ومختومة، وبها كان يسجل مقدار المبلغ الخاص بكل وظيفة، لترسل في الأخير إلى الحكومة العثمانية[1].

ولم تكن تلك الضرائب تفرض بصفة تعسفية أو وفق رغبات الأمراء والمسؤولين،

---

[1]– أ.و.ج.ع 01. د.م. 03. ص108.ح1084. ود.م.04. ص 187. ح1959.
[2]–المصدر نفسه. ع10. د. م. 43. ح 148.
[3]– نفسه ع09. د.م.39. ح 438.
[1]– أ.و.ج. ع03. د. م. 12. ص334. ح679.

بل كانت تتم العملية وفق القانون العثماني وتحت رقابة السلطان نفسه[2]. فقد كان الأمراء (البايات) محلّ رقابة شديدة من طرف السلطات العثمانية المركزية، فكان السلطان لا يتردد في أن يأمر بإتخاذ إجراءات ضد المخالفين لتعليماته وللقانون، خصوصا أولئك الذين كانوا يستغلّون مناصبهم لظلم الأهالي والتعدي على حقوقهم[3]. فكان يأمر البايلرباي بإجراء تحقيقات حول الأموال التي كان يحوّلها بعض الأمراء والمسؤولين لفائدتهم وبطريقة غير قانونية، كما كان يأمر أيضا بمحاكمتهم وفق الشرع الإسلامي[4].

وبصفة عامة، فإن النظام الجبائي العثماني المرتكز على قواعد الإقطاع الحربي والذي تمثل في نظام التيمار والإلتزام والمقاطعة تمثل في أن الدولة كانت "تبيع مصادر الدخل إلى جامعي الضرائب. لتبرز تلك الوسيلة التي تلخّصت في إعطاء دخل الدّولة من الضرائب الزراعية إلى القوات العسكرية، لتأخذها عوضا عن الرواتب"[5] لذلك كان باشاوات الجزائر في تلك الفترة يبادرون إلى دفع مبالغ مالية هامة للحصول على وظائفهم، وبطبيعة الحال فإن ذلك المنصب كان يعود لمن يدفع أكثر[6]، وهي الطريقة القانونية المعهودة للحصول على الوظائف[7].

ولقد بقي ذلك النظام معمولا به طيلة الفترة العثمانية، فخلال القرن السابع عشر بقي تعيين الباشاوات خاضعا لنفس الشروط، حيث كان عليهم دفع مبالغ مالية هامة للظفر بالمنصب لمدة سنة أو أكثر[8]، وقد عرفت هذه الفترة الممتدة إلى غاية 1659 بفترة الباشاوات الثلاثيين، لإقتصار مدّة حكمهم على ثلاث سنوات[10].

وعندما إنتزع أوجاق الجزائر إستقلاله الإداري عن الدولة العثمانية[1]، فإن الحاكم الجديد ورث حقوق التعيين في الوظائف وحق الحصول على الهدايا وغيرها، ولكنه في نفس الوقت ورث أيضا التكاليف والواجبات ومسؤولية تزويد الخزينة العمومية بالمال

---

(2)– المصدر نفسه. ع 09. د.م. 39. ص 213. ح 433.
(3)– نفسه.ع 06. د.م. 22.. ص 124. ح252. وص 339. .ح 671.
(4)– نفسه. ع 04. د.م. 14. ص 71. ح 87.
(5)– إينالجيك. سبق ذكره. ص 170.

(6) – Haëdo, Topographie. Op.cit. p.235.
(7) – Haëdo. Histoire des rois d’Alger. Op.cit. p. 211.
(8) – Mascarenhas. Op.cit. p p 91-93.
(10) –De Grammont. Op.cit. p. 119.
(1) – De Grammont. Op.cit.p p. 177- 187.

وتأمين رواتب العسكر الإنكشاري[2].

وفي حقيقة الأمر ووفق قوانين النظام العثماني، فإن حقوق التعيين في مختلف الوظائف لم تكن سوى ضرائب تدفع بصفة مسبقة، والجزء الذي كان يحتفظ به أصحاب الوظيفة ما كان سوى أجورهم، إذ لم يكونوا يدفعون إلى خزينة الجزائر سوى جزء من تلك المحصولات، لأن الوسطاء الإداريين كانوا يحتفظون بجزء منها لإستعماله في إدارة البايلك[3].

فكان الباشا "يبيع" الوظائف –بل الضرائب وحقوق تحصيلها- للبايات بمبالغ محدّدة يدفعها هؤلاء على فترات محدّدة أيضا[4]. حيث كانوا يؤدون المبلغ المحدد ويحتفظون بالزيادة لأنفسهم[5]. والبايات بدورهم كانوا يتنازلون عن حق إستخلاص الضرائب لفائدة القيّاد في الإطار القانوني السائد[6]. أو لشيوخ القبائل التابعين لهم مباشرة[7].

ولقد كان الضغط الكبير الذي تعرض له حاكم الإيالة بخصوص تأمين دفع رواتب العسكر الإنكشاري[8]، هو الدافع الرئيسي لتضخم حجم وأنواع الضرائب، وكان ذلك الضغط ينتقل عبر التسلسل الوظيفي ليستقر على كاهل الرعيّة -وهم الأهالي الخاضعين للضريبة- وقد زاد في وطأة تلك الضرائب نظام التحصيل المتمثل في تعدد الموظفين القائمين على جمعها[9]، قبل أن تدخل إلى خزينة الجزائر.

ولم تكن الضرائب التي فرضها البايات على المستوى المحلي سوى مكونات الضريبة الإجمالية التي فرضها عليهم الباشوات، وذلك حسب الأهمية الإقتصادية للأقاليم وقدرات سكانها، كما يتضح لنا في الجدولين التاليين:

المقاطعات الإدارية في إيالة الجزائر والضرائب المفروضة عليها خلال القرن السادس عشر[1].

---

(2) – Idem. p p. 195-198.
(3) – Kaddache. Op.cit. p.113.
(4) – De Grammont. Op.cit. p.195.
(5) – Arvieux. Op.cit. p.258.
(6) – Esterhazy. Op.cit. p p. 267-271.
(7)– م.و.ج.مج.ر. 1641. و 20.
(8) – De Grammont. Op.cit. p.198.
(9) – Idem. p. 320.
(1)– أ.و.ج.ع.01.د.م.02.ص 63.الأحكام 563 و564 و565 و566.

المقاطعة	مقدار الضريبة (بالأقجة)	الوضعية الإدارية
- بجاية	300.000	لواء (سنجاق)
- بلاد العنّاب (عنابة)	300.000	لواء (سنجاق)
- تنس	250.000	لواء (سنجاق)
- قسنطينة	200.000	لواء (سنجاق)
- المدية	200.000	لواء (سنجاق)
- الجزائر (دون تحديد المكان)	20.000	قيادة (زعامت)
- الجزائر (دون تحديد المكان)	25.000	قيادة (زعامت)
- الجزائر (دون تحديد المكان)	15.000	قيادة (تيمار)
- الجزائر (دون تحديد المكان)	10.000	قيادة (تيمار)

المقاطعات الإدارية في إيالة الجزائر والضرائب المفروضة عليها خلال القرن السابع عشر[2].

المقاطعة	مقدار الضريبة (بالدبلون- (Doublons	الوضعية الإدارية
- قسنطينة	50.000	لواء (سنجاق)
- بلاد العنّاب (عنابة)	50.000	لواء (سنجاق)
- مزغران	50.000	لواء (سنجاق)
- مستغانم	50.000	لواء (سنجاق)
- القلّ	40.000	لواء (سنجاق)
- شرشال	40.000	لواء (سنجاق)
- بجاية	40.000	لواء (سنجاق)
- جيجل	15.000	-
- الباستيون (تحت إدارة الفرنسيين)	90.000	إستغلال تجاري

[2] – Knight.Op.cit.p.44.

- طبرقة (تحت إدارة الجنويين)	10.000	إستغلال تجاري

أنواع الضرائب.

أ- الضرائب العينية:

1. العشور:

كانت لمعظم الضرائب المفروضة على الأهالي أساس شرعي، فتلك التي كانت تخص منتوجات الأرض، هي العشور الخاصة بالقمح والشعير مقدارها 10% من المحصول[1]، وأما الزكاة فهي التي خصت الثروة الحيوانية[2]. وقد فرضت على مختلف الأراضي ومنها الملكيات الخاصة التي تواجدت بجوار مدن الإيالة الكبرى كالجزائر وقسنطينة ووهران، وهي ملكيات لبعض الأتراك الموسورين والكراغلة وبعض الحضر واليهود[3].

وكانت وحدة القياس التي تحدد بها ضريبة العشور هي "الزويجة" والمقصود بهذا اللفظ هي "أداة الإنتاج" التي تمثلت في "زوج" من الثيران (une paire de bœufs) المستعملان لجّر سكة الحراثة، وهذا المقياس خصّ عموما الأراضي التابعة للإدارة المركزية والمتواجدة في نواحي مليانة أو في أراضي إقليم التيطري، ولذلك فرضت على من كان يمتلك أو يستغل "زويجة" (ثورين) ضريبة مقدارها 10 "كيلات" (جمع كيلة)، ومن كان يستغل ثلاث زويجات (أي ستة ثيران مخصصة للحراثة) فكان عليه دفع ثلاثين كيلة من القمح ومثلها من الشعير[4]. كما كانت ضريبة العشور تدفع بمكاييل آخرى، إذ كانت تفرض ثلثيتين قمحا ومثلها شعيرا على كل من كان يستغل "زويجة"، وأما من كان يستغل "فردا" (أي ثور واحد مخصص للحراثة) فكان عليه دفع ثلثية واحدة[1]، ومن كان يستغل "زويجة" و "فرد" فكان عليه دفع ثلاث ثلثيات[2].

كانت الضريبة إذن تخص أدوات الإنتاج (ثيران الحراثة) وليس المساحة الأرضية،

---

(1) – Vayssettes.Op.cit. p.30.

(2) – Kaddache.Op.cit. p.113.

(3)– سعيدوني، ناصر الدين. ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الإجتماعية بالريف، مقال منشور في « Actes du III^ème congrès d'Histoire et de la civilisation du Maghreb. Op.cit. p 211.

(4)– أ.و.ج.د.ب.س.123.ر.ق.41 (مك).

(1)– أ.و.ج.د.ب.س.124.ر.ق.42 (مك).

(2)– المصدر نفسه. س.125.ر.ق 43 (مك).

وهو الأمر الذي كان يدفع بالفلاحين دون أي شك إلى إستغلال أكبر مساحة زراعية ممكنة خلال موسم واحد، والتي كانت تتراوح فيما بين 8 و10 هكتارات، حيث كانت تفرض عليها الضريبة قبل زراعتها، وكانت الكمية العادية التي تزرع في المساحة المذكورة هي صاع واحد (والصاع كان وحدة للوزن تراوح حجمها بين 140 و200 لتر) وفي تلك الحالة فإن أقصى ما كان يدفعه الفلاح هو 08 صاعات، وتلك الضريبة كان يحددها قايد العشور[3].

وضريبة العشور أساسية، إذ كان البايات يدفعونها كل ثلاث سنوات، فباي الشرق كان يدفع عشرة آلاف صاع من القمح، وأما باي الغرب فكان يدفع نفس الكمية من الشعير زيادة على كمية مماثلة من القمح، وأما باي التيطري فلم يكن يرسل العشور إلى الجزائر لكون إقليمه أغلبه صحراء وسكانه تخصصوا في تربية المواشي[4]. ولكن بعض أراضي بايلك التيطري كانت تقدم ضريبة العشور مباشرة للباشا بالجزائر عن طريق حاكم مدينة المدّية، وهي الضريبة التي خضع لها أهل المخزن أيضا بمن فيهم الباي نفسه على خلاف بعض الشيوخ المرابطين وبعض المخازنية الذين أعفوا منها. ولقد خصت ضريبة العشور الأراضي التي عرفت بالهاشمية أو الزويجة المخازنية، فكانت تدفع إلى قصبة مدينة المدّية[5]. وكان يشرف على تلك العملية حاكم المدّية بمساعدة مخزنه المتكون من الفرسان الصبايحية، بعد إتمام تحديدها وتسجيلها من طرف خوجة القصبة، الذي كان مكلّفا هو أيضا بتسلم الكميات المفروضة على الفلاحين[6].

وإلى جانب العشور، نجد أيضا ضريبة المعونة وهي التي خصت نفس المحاصيل، ولكن دفعها كان إلى ديار المعونة لفائدة باي التيطري، ليصنع منها بشماط وبرغل العسكر، وكانت تدفع بصفة دورية بحلول كل شهرين، وأما عملية الإحصاء فقد كانت من مهام قياد القبائل بمساعدة فرسان المخزن لتعداد الزويجات المهيئة للزراعة، وتلك الضريبة كانت مستقرة لا تتغير وكان قدرها الأقصى 04 صاعات قمحا و04 صاعات شعيرا[1]. تدفع إلى وكيل الباي بدار المعونة حيث كان يساعده في إستلامها خوجة[2].

---

[3] –Bontems.Op.cit p p. 66-67.

[4]- الزهار. سبق ذكره. ص ص. 46-47.

[5] – Federman et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11.p p. 115- 119.

[6] - Idem. p.215.

[1] – Federman et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11. p p.118-119.

كما لجأ الحكام إلى كراء أراضي تابعة للبايلك لسكان الدواوير المجاورة مقابل دفع ضريبة الحكور التي كانت تساوي 12 صاعا قمحا و12 صاعا شعيرا، كما كان الحال في بايلك الشرق، أي حوالي نصف إنتاج تلك الأراضي، وأحيانا كان يتم إستغلالها مباشرة عن طريق الخماسة أو التويزة (تسخير الرعيّة) ليأخذ منها محصول عيني، وأحيانا كان يأخذ عنها كراء سنوي سمي أيضا بالحكور وقدره كان يبلغ 10ريالات للجابدة[3].

2. الضرائب العينية الأخرى:

إلى جانب العشور كانت هناك ضريبة الزكاة التي فرضت على الثروة الحيوانية[4]. ففي عملية الدنوش، والتي كانت إلزامية للبايات كل ثلاث سنين، كان هؤلاء يدفعون إلى الجزائر أعدادا هائلة من رؤوس الغنم والبقر، وصل عددها أحيانا إلى 06 آلاف رأس غنم وما يقارب النصف من البقر[5]. وزيادة على الخيول والجمال والعبيد التي كانت تدفع في دنوش الباي، و دنوش الخليفة التي كانت تتم مرتين في السنة[6]. أما قايد سباو، فكانت الضرائب المفروضة على رعيته تدفع من منتوجات المنطقة الخاضعة له ومنها الزيت والتين المجفف والشمع وبعض الكميات من القمح[7].

إختلفت الضرائب من منطقة إلى آخرى حسب الوضع الإداري الذي كان مطبقا فيها، فبعض الأراضي التي كانت تابعة لبيت المال في إقليم التيطري مثلا، منحت للإستغلال لقبيلة حسن بن علي مقابل دفع ضريبة الفارس إلى الباي والمتمثلة في حصان مجّهز[8].

وأما بعض القبائل الجنوبية التابعة إداريا إلى خليفة التيطري، فكانت تدفع ضرائبها بين أيدي الخليفة وأعوانه العزارة في البرواقية، والتي تمثلت في خرفان وجمال وزبدة، وكان يساعده في ذلك كاتب خاص به[1]، كما كانت بعض القبائل تدفع ضرائب أخرى من

---

(2) – Idem. p p. 215-216 et 118-119.

(3)- سعيدوني. ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الإجتماعية بالريف، سبق ذكره. ص 214.

(4) – Kaddache.Op.cit. p.113.

(5)– الزهار. سبق ذكره. ص 47.

(6) – Venture de paradis. Op.cit. p p. 202-203.

(7)– الزهار. المصدر نفسه. ص47.

(8) – Federman et Aucapitaine. Op.cit. p.119.

(1) – Federman et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11. p 216.

قماش وغراير (sacs) وعماير (Musettes) وغير ذلك[2].

ب- الضرائب النقدية:

تنوعت الضرائب النقدية وشملت النشاط التجاري خصوصا والإقتصادي عموما، ففي إقليم التيطري فرضت ضريبة الحصة على بعض القبائل المرتحلة في الجنوب. وهي قبائل نشطت خاصة في التجارة، بحيث فرض عليها رسم قيمته "دورو واحد" على كل حمولة جمل، وكانت لتلك القبيلة أعداد كبيرة من الجمال يصل عددها إلى 15000جمل. وإلى جانب الحصّة كانت تفرض ضريبة الغرامة، وهي مجموعة من المكوس، منها ضيفة الباي، البياشي، حق الجيال، الجمرك والمكس. وتلك الضرائب مقتطعة لبعض الأعوان الذين كانوا يقومون بتحصيلها، في حين كان بعض القياد يقبضون الضريبة المفروضة على الخمّاسين الغرباء، والعاملين في أراضي القبائل التابعة لأولئك القياد، كما كان التجار الميزابيون يدفعون رسوما حسب الحمولات (جمل، أو بغل، أو حمار) تراوحت فيما بين محبوب واحد وبوجو واحد عند خروجهم من مدينة المدية[3].

وأما في بايلك الغرب فكان جزء من الضريبة المعروفة بـ اليعقوبية يدفع نقدا للباي وسمي باللّزمة[4]، أما في الشرق فإن مستغلي أراضي الحكور كانوا يدفعون ما قيمته 25 فرنكا للجابدة (أو الزويجة). كما كان يستخلص الباي رسوما على التجارة في الموانىء التابعة لإقليمه مثل ميناء عنابة والقل وسطورة[5]. زيادة على الغرامة التي كانت تفرض على الأراضي المشاعة، وقد كانت تصل في بايلك قسنطينة إلى 35700 ريال بوجو، كما فرضت أيضا ضريبة نقدية على قبائل الزيبان وقد كان يصل مقدارها إلى 21.850 ريال بوجو سنويا والتي كان يقدمها شيخ العرب نيابة عنها [6].

وقد فرضت غرامات مالية على بعض قبائل إقليم التيطري ،تدفعها مرتين في السنة، وهي التي سميت بغرامة الصيف وبغرامة الشتاء، فعلى سبيل المثال كانت قبيلة ريغة تدفع ما قيمته 5400 فرنك في فصل الصيف و3600 فرنك في فصل الشتاء. أما

---

[2] – Idem. p p. 120-121.
[3] – Ibid. p p. 211-217.
[4] – Esterhazy.Op.cit. p.269.
[5] – Vayssettes. Op.cit. p p 30-39.
[6]– سعيدوني. ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الإجتماعية بالريف، سبق ذكره. ص ص.214-215.

قبائل قيادة الدّيرة فكانت تدفع 288.000 فرنك صيفا و216.000 شتاء، زيادة على وجوب إقامة الضيفة والعلفة للمحلّة عندما تحلّ بأراضيها[1].

ولتوضيح أنواع الضرائب ومصادرها نثبتها في الجداول التالية:

نموذج عن أنواع الضرائب التي كانت تستحاص في إقليم التيطري حسب "فدرمان و أوكابيتان" "Federman et Aucapitaine":

الضريبة	نوعيتها	المستفيد	المصدر (القبائل)
المعونة.	قمح، شعير، علاف.	الباي، المحلّة.	- وزرة، حسان بن علي، حنّاشة، ريغة، هوّارة، بني بويعقوب (للباي). - قبائل الديرة، أولاد حمزة، سواري، وغيرهم للمحلّة (الباي+آغا المحلّة)
الفارس.	حصان مجّهز.	الباي.	حسان بن علي مقابل إستغلال بعض الأراضي.
غرامة الصيف	نقود+ عينيات.	الباي بواسطة القيّاد.	أولاد علاّن، ريغة، قيادة الدّيرة،...
غرامة الشتاء	نقود	الباي بواسطة القيّاد.	أولاد علاّن، ريغة، قيادة الدّيرة،...
الحصّة.	نقود (دورو عن كل حمل جمل)	قايد أولاد نايل. الباي أو خليفته.	أولاد نايل، قبائل الأربعاء.
الضيفة	مواد غذائية+أعلاف	أفراد المحلّة.	قبائل قيادة الدّيرة.
خرفان	-	الباي بواسطة قايد شط - الشيح	البدو الرحّل.
الياباشي.	نقود	قايد الجيّال.	خمّاسون عاملون خارج قبائلهم.
المكس	حبوب،صابون، زيت (نسب محدّدة)	قايد الرحبة مع أعوانه(المكّاسين)	المدن (الأسواق).

[1] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N°11. p p. 120-121.

عزلة متاع مرت الباي.	170 بوجو نقود.	زوجة الباي.	قبيلة طرايفية.
الغرامات الجزائية.	نقود.	الباي بواسطة صبايحيته الأتراك، الخليفة.	قبائل رعايا الباي، قبيلة الربايعية (رعيّة الخليفة).

نموذج عن أنواع الضرائب التي كانت تستحاص في إقليم الغرب حسب "إسترازي" " **Esterhazy** ".

الضريبة	**نوعيتها**	**المستفيد**	**المصدر (القبائل)**
يعقوبية الغرب	-	آغا الدواير.	قبائل اليعقوبية الرعايا (حلوية، زدامة، خليفة، الكسنة، أولاد خالد،...)
يعقوبية الشرق	-	آغا الزمّالة	
لزمة اليعقوبية	نقود ومواد.	الباي	أولاد منيارنن والقبائل القاطنة إلى غاية جبال عمّور.
اللّزمة	نقود.	خليفة الغرب بواسطة قايد البلاد وقايد الجبل بضواحي تلمسان.	الفلاحون من قبائل الرعّية.
العشور	قمح وشعير.	الباي بواسطة قايد المرسى الكبير.	
الزكاة	حيوانات.	قايد الجاب.	
اللّزمة أو الغرامة.	نقود.	تدفع للباي بواسطة الخزندار.	
ضيفة دار الباي	نقود.	الباي.	المدن التابعة للإقليم.

كيفية تحصيل الضرائب.

كان تحصّيل الضرائب يتم وفق عدة أساليب، منها الأسلوب الذي أتبع فيه تسلسل السلطات، حيث كان يتم توزيع ما على كل قايد أن يجمعه من القبائل التابعة لإدارته، والقايد بدوره كان يكلّف موظفا تساعده فرقة عسكرية لتحصيل الجبايات، أما القبائل الخاضعة للشيوخ فكان القايد يكلّفهم بتحصّيل الضرائب المفروضة على قبائلهم[1].

أما الأسلوب الثاني فهو الذي تمثل في التحصّيل عن طريق المحلّة، حيث كانت تخرج فرقة عسكرية تحت قيادة الباي، من عاصمة الإقليم وتتبع طريقا معهودا. وفي كل مرحلة تحط فيها المحلّة كان شيوخ القبائل يتوجهون إلى معسكر الباي لتقديم ما فُرض عليهم، وإن لم يفعلوا فكانت تلك الفرقة تغزوهم وتأخذ الأموال بالقوة[2].

وكان هناك أسلوب آخر تمثل في الغارات المفاجئة، ففي بايلك الغرب مثلا كان الباي يكلّف عونا يدعى الشوّاف، لمراقبة وترصد تحركات بعض القبائل الصحراوية المرتحلة، لكي يتمكن الباي ومخزنه من الإغارة عليها بطريقة مفاجئة لأخذ الأموال[3]. وهي الطريقة نفسها التي إستعملت أيضا في إقليم التيطري حيث كلّف بها شيخ أولاد مختار-بأمر من الباي- والذي كان يكلف بدوره عدّة أعوان (الشوّافين) لترصد تنقلات البدو الرحّل لنفس الأهداف[4].

وأما الغرامات المالية المختلفة فكانت موّزعة على أرباب العائلات، والجماعات هي التي تقوم بذلك التوزيع تحت رئاسة شيخ القبيلة، والذي كان يأتي على رأس فرسان مخزنه يساعده صايجي (كاتب محاسب يهودي) يقوم بتدوين ما كان على كل فرد دفعه[1].

ومهما يكن من أمر فإن الجزء الأكبر من الضرائب التي كانت تستخلص من جميع أنحاء الإيالة، كانت تدفع إلى الحكومة المركزية بالجزائر، حيث يدفع جزء منها إلى الخزينة والجزء الآخر يدفع إلى الموظفين الكبار على شكل هدايا تسمى بالعوايد، وتلك

---

(1) – Bontems.Op.cit. p.70.
(2) – Idem. p p .70-71.
(3) – Esterhazy.Op.cit. p.252.
(4) – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N°11.p.362.
(1) – Federman et Aucapitaine. Op.cit. in R.A.N°11. p.216.

العملية كانت تتم في أوقات محددة وبصفة دورية ومستمرة، إذ كان الخليفة يدفع ما عليه كل ستة أشهر وأما الباي فكل ثلاث سنوات[2].

فمن إقليم التيطري، كانت توّجه إلى الجزائر الضرائب على دفعات مختلفة ومن موظفين عديدين، كما هو مبين في الجدول التالي:[3]

الموظف	موعد الدفع	أموال نقدية	أموال عينية
الباي	3/1 سنوات	60.000 بوجو للخزينة 60.000 عوايد	20 خيل قعدة، 80 قلة سمن، 500 خروف عند دخول المحلّة
الخليفة	½ سنة	24000 بوجو للخزينة 24000 بوجو عوايد	07 خيول قعدة و 80 قلة سمن
السّيار	كل 3 أشهر	2100 بوجو للخزينة	-
قايد العرب	1/1 سنة	ضريبة قبائل العزل الخاضعة لخوجة الخيل	1330 حمولة جمل من العشور.

نموذج الضرائب المدفوعة إلى عاصمة الإيالة دون العوايد الموجهة إلى رجال الدولة[1].

المقاطعة	ضرائب نقدية	ضرائب عينية
بايلك الشرق	120.000 ريال (بياستر) سنويا من الخليفة. 120.000 ريال من الباي.	600 قفيز قمح+ خرفان، بقر، خيول، جمال، بغال، أقمشة، عبيد،...
بايلك الغرب	200.000 بطّاك شيك من الخليفة سنويا 120.000 بطّاك شيك من الباي ووكيله في الجزائر.	10.000 كيلة قمح. 100 قنطار شمع، خيول، جمال، بقر، خرفان،...

---

[2]- الزهار. سبق ذكره. ص ص 35 - 47.

[3] – Federman et Aucapitaine. Op.cit.p p. 289-290.

[1] – Venture De Paradis.Op.cit.p p. 201-203.

الوظائف المالية.

لقد أسست عدة مناصب وظيفية على المستوى المحلي لتنفيذ المهام المالية، سواء فيما خص تحصيل الأموال النقدية أو العينية أو تسيير المصالح المصرفية للبايلك.

ففي ما كان يخص الأموال العينية، والتي كانت إما محاصيل زراعية أو قطعان ماشية أو حيوانات أخرى، شكّلت عدة وظائف، من بينها قايد العشور الملتزم بالجبايات الخاصة بالحبوب، وقايد الجلب وقايد الإبل المكلفان برعاية ثروة البايلك الحيوانية.

1- الوظائف الخاصة بتحصيل ورعاية أملاك الدولة:

تمثلت وظيفة قايد العشور (وكان عددهم إثنان في بايلك الشرق)[1] ، في تفقد الأراضي المهيئة للزراعة وملاحظة أهمية المحاصيل للتمكن من تحديد الكمية التي كان يجب أن تدفع للبايلك وذلك بتدوينها في قوائم مفصلة يراقبها الباي نفسه، والذي كان يكلف الباش كاتب وقايد العشور بجمعها[2].

أما في بايلك الغرب فإن الصبايحية الأتراك هم الذين كانوا مكلفين بجمع العشور وبمراقبة نقلها إلى غاية المرسى الكبير، حيث كان قايد المرسى يسلم شهادة دفع لكل من أدى الضريبة المفروضة عليه[3]، في حين كان وكيل دار المعونة في بايلك التيطري هو المكلف بإستلام مدفوعات ضريبة المعونة والضرائب الخاصة لمنتوج السمن في دار المعونة بالمدّية، وكان يساعده في ذلك كاتب لضبط حساباته.[4] في حين كانت ضريبة العشور تؤدّى إلى القصبة لفائدة الباشا، بين أيدي الخوجة التابع لحاكم المدية، والذي كان يحضر في تلك العملية إلى جانب آغا الصبايحية[1].

أما الثروة الحيوانية، فكانت توكل رعايتها إلى موظفين آخرين، ففي بايلك الشرق كان كل من قايد عزيب البقر وقايد عزيب الجمل وقايد عزيب الجلب مكلفين بالحراسة والمحافظة على الحيوانات التابعة للبايلك، إلى جانبهم كان الباش سايس مكلف بكل ما

---

(1) – Vayssettes.Op.cit. p.31.
(2) – Temimi.Op.cit. p.68.
(3) – Esterhazy.Op.cit. p.246.
(4) – Federman et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11. p p.216-217.
(1) – Federman et Aucapitaine. Op.cit.in R.A.N°11. p.215.

يتعلق بحفظ وتكاثر ورعاية خيول البايلك[2]. في الوقت الذي كان فيه "الباش حمّار" في إقليم التيطري يتصرف في الحيوانات المخصصة للنقل، والمتمثلة في البغال، حيث كان ملتزما بتوفيرها عند الحاجة خصوصا عند الإستعداد للقيام بغارة أو حملة عقابية داخل أراضي البيالك[3]. وإلى جانبه كان كل من التشنشري وقائد الإبل هما المسؤولان عن قطعان الماشية التابعة للبايلك وهذان المنصبان كانا يمنحان في العادة إلى أفراد من قبائل الدواير والعبيد (الزمول)، وكان هذان الموظفان يقطنان في البرواقية صيفا، أما في الشتاء فكانا يتوجهان إلى الصحاري[4].

كما كان "المهرباشا" مكلفا كل سنة (بغرض إعداد المحلة) بإقتناء وسائل النقل والحمل (الخيول) من قبيلة يسر ومن القبائل المحيطة بالمدية بثمن منخفض، يساعده في ذلك سايس وخزناجي، وبعد أن تنقضي عملية جمع الضرائب وتحل المحلة كان يعيد بيعها مسجلا في ذلك أرباح كبيرة، كما كان الصبايحية الأتراك يكلفون بجمع الغرامات الجزائية "Amendes"، التي يفرضها كل من باي التيطري وباي الغرب على بعض القبائل[5].

2- الوظائف المالية والمحاسبة.

كانت أهم الوظائف المالية تتمثل في وظيفة الخزندار الذي كان يشرف على المصالح المالية والحسابات، وعلى الموظفين التابعين له وهم الخوجة والكتّاب المحاسبين الملقبين بالصايجي[6]، أما التعيين لتلك الوظيفة فكان من صلاحيات الباي. فالباي محمد الكبير على سبيل المثال هو الذي إشترط على وكيله بالجزائر، شراء أسير أوروبي يحسن الكتابة والقراءة، ليوظفه في ذلك المنصب[1]، لكن ذلك التعيين كان تجربة فريدة في إدارة بايلك الغرب، أما في بايلك الشرق فإن تلك الوظيفة كانت تسمى بالنقاد أو النجاد، وهي الوظيفة التي كان يتولى فيها صاحبها بمساعدة ديوان خاص للقبض والصرف أمور المالية كلّها[2]، بحيث كان يترأس كل العمليات المصرفية ويراقب تحصيل الضرائب

---

[2] – Vayssettes.Op.cit. p p 28-.31.
[3] – Federman et Aucapitaine .Op.cit. p.294.
[4] – Idem. p.217.
[5] – Ibid .p p .294-295.
[6] -Id. p.295.
[1] –Emerit. Op.cit. p.160.
[2]– المدني. سبق ذكره. ص 143.

وإستلامها كما كان يقوم بمراقبة محتويات الدنوش الموجّهة إلى الجزائر[3]. يساعده في ذلك ثلاثة كتاب مع رئيسهم (الباش كاتب) الذي كان يشرف على سجلات المحاسبات لكل مداخيل البايلك، أما الكتاب فكانوا يحررون وصولات الدفع[4].

وكانت مهام خزندار إقليم الغرب، تتمثل في مراقبة عملية تصدير القمح والصوف والشمع نحو الخارج، خاصة من ميناء مستغانم [5]، زيادة على ذلك كان يشرف على تجهيز محلّة الباي حين يخرج لتحصيل الضرائب، ويساعده في تلك العملية "ستون خادما" مع رئيسهم الذي كان يتولى توزيع المهام عليهم، مما جعل الخزندار نفسه يكتفي بالإشراف على العملية ولا يتدخل إلا قليلا[6].

ومن مهامه أيضا التحقق من كل النقود التي كان يدفعها الأهالي كضريبة، لأن الكثير من القطع المتداولة في البلاد كانت مغشوشة، فكان يزنها ويتحقق منها، وذلك داخل المدينة أو أثناء عمل المحلّة، وكان عليه أن يفرق بين نقود كل مقاطعة وأن يحرص على وضعها في صناديق مختلفة، وقد أوكلت له أيضا مهمة مراقبة الكتّاب الذين كانت بأيديهم السجلات المختلفة ومراقبة موظفي الضرائب[7]، وتوزيع الهدايا عند مرافقته للباي إلى الجزائر لأداء الدنوش، وكان عليه القيام بإحصاء كل المواد المشحونة على البواخر لذلك كان يتردد كثيرا على ميناء مستغانم[8] كما كان عليه تسجيل كل اللّوازم التي كان يدفعها إلى موظفي المخزن بالتدقيق، لذلك كله كانت للخزندار صلاحيات واسعة، منها النيابة عن الباي في توزيع الوظائف[9]، ومن مهامه أيضا الحفاظ على مفاتيح الصناديق التي كان عددها يبلغ حوالي ثلاثين صندوقا، وذلك بعد التحقق من الحسابات الموجودة بها، كما كان عليه أن يرافق خليفة الباي مرتين في السنة إلى الجزائر. وكان تعيين الخزندار يتم أحيانا بطريقة شفوية مباشرة من الباي دون أي وثيقة رسمية، وكانت مدة الإشتغال بتلك الوظيفة غير محدّدة، إذ كانت أحيانا تفوق الثلاث سنوات[1].

وأما الباش خزناجي فكان يرافق الباي في حملاته خارج قسنطينة، ويراقب القوافل

---

[3] – Vayssettes. Op.cit. p.25.

[4]– سعيدوني. مذكرة حول إقليم قسنطينة. سبق ذكره. ص 6.

[5] – Emerit. Op.cit. p. 255.

[6] – Idem. p p 167

[7] - Ibid. p p.167-168

[8] –Id. p p. 341-350.

[9] –Id. P.168.

[1] - Emerit. Op.cit. p p 144- 175.

الحاملة لأموال الضرائب وكان له أن يسهر على تجهيز الحيوانات المخصصة لأمتعة الباي[2]، وإلى جانب هؤلاء الموظفين كان وكلاء باي قسنطينة في الموانىء التابعة للإقليم يستخلصون الحقوق الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة بين التجار المحليين والتجار الأجانب مما كان يضاعف من مداخيل البايلك[3] .

[2] – Vayssettes. Op.cit. p.27.
[3] – Idem. p 39.

نظام دفع الأجور.

تميز نظام دفع الأجور في إيالة الجزائر بإمتناع السلطات عن تخصيص ميزانية لدفع أجور موظفي الإدارة. فبإستثناء العسكر النظامي (الإنكشارية) كان جميع الموظفين تقريبا يتقاضون أجورهم عن طريق إقتطاعها من مداخيل الضرائب التي كلّفوا بجمعها.

ولمعرفة مصادر مداخيل الباي المالية ، كان علينا التطرق إلى مختلف الضرائب التي كانت مفروضة في الأقاليم، بما فيها تلك التي كان يقبضها مقابل التعيينات في المناصب الوظيفية. وهي بصفة عامة ضرائب نقدية وعينية، جزء منها كان يقوم هو بجمعه، وأما الباقي فكان يوكل تحصيله إلى أعضاء من مخزنه من خليفة وقياد وغيرهم، فهو أيضا كان يقوم "بكراء" الوظائف، ويتحصل مقابل ذلك على مبالغ كبيرة. وبصفة عامة فإن الوظيفة التي مارسها الباي تمثلت في كونه رجل إقطاعي ومالك للأرض بالدرجة الأولى[1].

كان الباي في إقليم الغرب يتنازل عن مداخيل ضريبة اليعقوبية المفروضة على قبائل الشطر الغربي للبايلك، لفائدة كل من آغا الدواير وآغا الزمالة مقابل دفعهما لمبالغ 40.000 و20.000 بوجو على التوالي، زيادة على دفعهما لمبلغ 20.000 بوجو كل نصف سنة كشرط للحفاظ على منصبيهما، وكان يقبض أيضا مبلغ 10.000 بوجو من قايد البلاد ومن قايد الجبل المشرفان على قبائل مدينة تلمسان وضواحيها[2].

أما في بايلك الشرق فكان قايد الباب يدفع للباي 10.000 ريال (حوالي 25.000 فرنك) مقابل ذلك المنصب[1]. في الوقت الذي كان يدفع فيه رؤساء مخزن بايلك التيطري 1500 بوجو للحصول على مناصبهم زيادة على الهدايا والعوايد[2]. لم يكن ذلك سوى جزء بسيط من الأموال النقدية التي كان يقبضها البايات، إلى جانب الأموال العينية المختلفة، ومنها الحبوب التي تدفع إلى "ديار المعونة" بإقليم التيطري والتي كانت تدفع

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثالث. نقلها إلى العربية م.ثابت الفتدي وآخرون. مادة باي: ص 324.
[2] – Esterhazy. Op.cit. p p.267- 271.
[1] – Vayssettes. Op.cit. p.28.
[2] – Federman et Aucapitaine.Op.cit. in R.A.N°11.p. 361.

لفائدة الباي الذي كان يخصص جزء منها لمؤونة العسكر[3].

وقد ذهب بعض المؤرخين الفرنسيين[4] إلى القول أن الدولة وإن كانت تتحصل على حصتها من الجبايات في المقام الأول، إلا أنها لم تكن تتحصل إلا على جزء يقل عن النصف من المحصولات الضريبية، وأما النصف الأخر فكان يذهب على شكل عوايد وهدايا إلى المسؤولين الكبار وكذا الموظفين الصغار، ولكن حقيقة الأمر، تمثلت في أن الجزء الذي لم تكن تقبضه خزينة الدولة، كان يشكل جزءا من أجور أولئك الموظفين كبارا كانوا أو صغارا. ويحدد آخرون[5] أن محصولات الضرائب كانت ضعيفة بسبب دفع أجور عملاء البايلك المكلفين بتحصيلها والذين كانوا يحتفظون بحوالي عشر (10/1) المحصول لأنفسهم على العموم.

وأما أجرة الخلفاء فكانت تتشكل أساسا من مداخيل الإقطاعات الممنوحة لهم زيادة على بعض المداخيل الثانوية كتلك التي كانوا يقبضونها سواء من الباشا على شكل هدايا وعوايد ومؤونة وألبسة[6] أو تلك التي كانوا يقبضونها من حقوق التعيين التي كان بعض الشيوخ يدفعها لهم[7]، فحين كان جزء من مداخيل آغوات المخزن يتمثل في نسب محددة من الإتاوات والغرامات المفروضة على الرعيّة الواقعة تحت إدارتهم، ففي التيطري مثلا كان رؤساء المخزن يقبضون ثلثي الإتاوات (أي أكثر من 66% من قيمة الإتاوة)، وأربعة أخماس 5/4 (80%) من قيمة الغرامات، لتبقى الأجزاء الأخرى للباي زيادة على الضرائب المستخلصة من القبائل المقتطعة لهم[8].

والقاعدة العامة التي طبقت في عملية دفع الأجور، تمثلت في نظام تسلسل السلطات حيث كان يتم فيه توزيع ما على كل قايد أن يجمعه من الرعايا التابعين لإدارته، والقايد بدوره كان يكلف موظفا مع فرقة مسلحة بتحصيلها، وأما الشيوخ فقد كانوا مكلفين من طرف القيّاد بجمع الضرائب المفروضة على القبائل الخاضعة لهم[1]، ولهم أن يحتفظوا بنصيبهم، وأما بقية الموظفين فأجورهم كانوا يتحصلون عليها عن طريق أداء وظائفهم،

---

(3) –Idem. p p.118-119.
(4) – Venture De Paradis .Op.cit. p p. 31- 33.
(5) – Bontems. Op.cit. p p.70-71.
(6) – Tachrifat. Op.cit. p.37.
(7) – Temimi.Op.cit. p.68.
(8) – Federman et Aucapaitaine. In R.A.N°11. p p.360-361.
(1) - Bontems. Op.cit. p.70.

فالباش مكاحلي وهو رئيس فرقة الفرسان الأتراك المكلفين بحراسة شخص الباي خصص له إقطاع تحصيل ضرائب سبع (07) قبائل، مثل الباش سرّاج الذي حظي بإقطاع تحصيل ضرائب خمس (05) قبائل، أي يجمعونها لفائدة الدولة مع الإحتفاظ بالزيادة لأنفسهم[2]. وأما فرسان الزمالة فكانوا يتحصلون على أراضي زراعية يستغلونها مع عوائلهم لفائدتهم، حيث كان يشتغل بها الشباب والنساء بشكل خاص، وكان ذلك الإستغلال يمنح كمصدر معاشي لأولئك الفرسان (Apanage)*، ولمدة معينة فقط[3].

وبالإضافة إلى الأراضي، كان فرسان المخزن يتحصلون على أجرة الجندي البسيط عندما كانوا يشاركون في مهام المحلّة، إضافة إلى بعض التجهيزات لكن أثناء أداء الخدمة فقط[4]. وكان لفرسان مخزن الشرق، الحق في الحصول على عشر (10/1) قيمة الغرامات الجزائية التي كانوا يقبضونها لفائدة البايلك، وعلى الغنائم بعد إنقضاء الحملات العقابية والغارات المفاجئة[5].

وأما بعض الموظفين الإداريين مثل رئيس الكتّاب في قسنطينة، فكان جزء كبير من أجرته، يستخلصه من مداخيل الضرائب التي تجمع من 22 قبيلة، أعطيت له كحق إقطاعي يتمتع به[6]. وأما الخزندار في إقليم الغرب فكانت له عدّة مداخيل، منها 10 سكّات ذهبية يعطيها له الباي شهريا، كما كان يقبض من القياد مبالغ مالية عند تعيينهم وعند نهاية مدة خدمتهم، بالإضافة إلى الهدايا الموسمية الكثيرة، وعلى العموم كان بإمكانه الحصول على ثلاثة أو أربعة ألاف جنيه في السنة[1].

تميزت الإدارة المحلية لإيالة الجزائر، بكونها إعتمدت على مرجعية قانونية إستمدت جذورها من الأنظمة الإجتماعية التركية القديمة، ولقد مثل نظام التيمار وبصفة مميزة خلال القرن السادس عشر الإطار القانوني الرئيسي لتحديد المقاطعات الإدارية

---

[2] – Vayssettes.Op.cit. p.27.
[3] – Idem.p p.119-120.
[4] – Federman et Aucapaitaine. In R.A.N°11. p p. 360-361.
[5] – Vayssettes.Op.cit. p.38.
[6] – De Baudicour. Op.cit. p.271

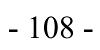
* -. Apanage: لفظ إستعمله الكتاب الفرنسيين لتفسير نوعية الإقطاعات التي كانت تمنح للموظفين الإداريين الجزائريين في العهد العثماني، وهي الإقطاعات المتمثلة في إستخلاص الضرائب من قبائل الرعية، أو من التجارة أو غيرها وذلك بالمقارنة مع الإقطاعات المتمثلة في أجزاء من الأراضي التي كان يمنحها الملك الفرنسي لأبناءه. معنى الكلمة الأصلي هو منح معاش: Apaner : Donner du pain (Dictionnaire Hachette.op.cit.p78.)

[1] – Emerit. Op.cit.p p.168-169

ولمنح الوظائف الكبرى، زيادة على كونه الأساس القانوني فيما خص سياسة الأقاليم المالية.

ولبسط سلطة البايلك على كامل أرجاء الإيالة، إتخذ الأتراك من تلك القوانين إطارا للعمل الإداري، مع تكييفها بالوضع الإجتماعي القائم وذلك بالرجوع إلى العمل بمؤسسات محلية الأصول والتي شكّلت إطارا إداريا ينشط ضمنه العديد من الموظفين التابعين للدولة مع تنازل البايلك لفائدتهم عن بعض الإمتيازات لتكون أجورا لهم.

ولقد غلب الطابع المالي على الإدارة الجزائرية، إذ كان التحصيل الجبائي من أهم أهداف الإدارات المحلية من بياليك وقيادات وغيرها، إذ أُعتبرت تلك الضرائب التي كان يدفعها الأهالي والقياد والشيوخ وغيرهم رمزا للتبعية السياسية وإعترافا بسلطة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى أُعتبرت مساهمات منهم بغرض تمويل خزينة البايلك والتي كانت تخصص مواردها بشكل أساسي لدفع مرتبات العسكر النظامي، وكان الجزء الأكبر من تلك الموارد تأخذ طريقها إلى مدينة الجزائر، مقر الإدارة المركزية حيث توجد المؤسسات المركزية للإيالة وموظفيها الكبار وعلى رأسهم الباشا حاكم الإيالة.



القسم الثاني:

الإدارة المركزية.

القسم الثاني.

الإدارة المركزية.

- **الفصل الأول:** الأسس التنظيمية العامة.
- **الفصل الثاني:** المؤسسات الإدارية المركزية.
- **الفصل الثالث:** الوظائف السامية: الحاكم ووزراؤه.
- **الفصل الرابع:** الوظائف الثانوية: الأعوان.
- **الفصل الخامس**: الإدارة المدنية.
  أ- الوظائف الحضرية.
  ب- الوظائف الريفية.
- **الفصل السادس**: الإدارة المالية.

الفصل الأول:

الأسس التنظيمية العامة.

- الإطار الجغرافي للإدارة المركزية.
- مدينة الجزائر.
- المقرات الإدارية.
- نظام العمل.
- نظام دفع الأجور.

الإطار الجغرافي للإدارة المركزية

شكلت مدينة الجزائر أهم مركز إداري كان على مستوى كامل الإيالة. حيث تمركزت به المؤسسات الحكومية والسلطات العليا للبلاد. وكانت هذه المدينة تتوسط الإقليم الذي عُرف بـ"دار السلطان" والذي كان يشرف على إدارته آغا العرب تحت مراقبة الدّاي وبتفويض منه [1].

كيف ومتى أسس إقليم دار السلطان؟ إننا نميل إلى الإعتقاد أمام قلّة المعلومات إلى أن هذا الإقليم شكّل في نفس الفترة التي شُكل فيها بايلربايلك الجزائر (أي سنة 1533) في إطار نظام التيمار العثماني الذي كان يُبقي دائما إلى جانب الأقاليم الآخرى الممنوحة للبايات، على إقليم (أو سنجاق) ليكون تحت تصرف البايلرباي المباشر، وهو الإقليم الذي كان يُعرف بـ "سنجاق الباشا"[2]. وأما موقعه فكان يتوسط الأقاليم الإدارية الأخرى، حيث إمتد على حوالي 150 كلم من الشرق إلى الغرب، وعلى 50 كلم من البحر شمالا إلى سفوح جبال الأطلس جنوبا، وقد بلغت مساحته الإجمالية ما قارب 6500 كلم2[3].

ومن الناحية الإدارية، قسم إقليم دار السلطان إلى منطقتين متميزتين:

1- منطقة الفحص، وقد شمل الضواحي المباشرة المحيطة بمدينة الجزائر، إمتد على طول 12 كلم حول المدينة وبلغت مساحته حوالي 150 كلم2[4].

2- منطقة الأوطان، وهي المنطقة التي إستقرت بها القبائل القاطنة بسهل متيجة وأطرافه، حيث شكّلت منها قيادات تحيط بمنطقة الفحص، وقد إتخذت الأوطان مع مرور الزمن أسماء تلك القبائل[1]. وقد إختلفت من حيث المساحة والأهمية ، فقد وصل عددها في نهاية العهد العثماني إلى سبع (07) قيادات[2]. وفي منطقة الفحص المحاذية للمدينة تلاشت التنظيمات القبلية القديمة ليحلّ محلّها تنظيم إداري خاص، تمثل في مقاطعات

---

(1) – Bontems. Op.cit.p. 52.

(2)- إيناجليك. سبق ذكره..ص 186.

(3) – Saidouni.Op.cit .p. 8.

(4)– سعيدوني، ناصر الدين. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة الجزء الثاني. المؤسسة الوطنية للكتاب 1988. الجزائر . ج 2. ص141.

(1) – De Baudicour.Op.cit.p. 271.

(2)- الزهار. سبق ذكره. ص 48.

إدارية صغيرة تكونت من عدد من الأحواش[3]، سميت بالفحوص ومنها: فحص بوزريعة، فحص بني مسوس، فحص عين الزبوجة ، فحص بئر خادم، فحص القبة، وفحص الحامة .[4] وقد وضعت تلك المقاطعات تحت إدارة شيوخ أو وكلاء ينوبون عن قايد الفحص[5].

أما القيادات وهي الوحدات الإدارية الكبرى، فإنها لم تكن محددة بصفة دقيقة، كما أن عددها تغيّر مع الزمن، إذ أعتبرت بعض المقاطعات مثل قيادة "يّسر" ضمن المجال الإداري لدار السلطان، وإن كانت في الحقيقة تابعة لقيادة سباو[6]. فوطن بوحلوان الذي كان تابعا لقيادة مليانة، ألحق بإقليم دار السلطان ليكون تحت إشراف آغا العرب، بهدف مراقبة معبر وادي جّر[7]. كما ألحقت أوطان بني سليمان وعريب وبني خلفون بسلطة آغا العرب أيضا، بعد إقتطاع وطن حمزة من بايلك قسنطينة سنة 1820[8].

وكانت تلك القيادات تضم قبائل عديدة، مثل قيادة وطن بني خليل التي كانت تتشكل من قبائل بني مسعود وبني صالح وبني ميصرة[9]. حيث كان يتصرف فيها قياد محليون مكلفين بمهام الأمن والشرطة ويتبعون مباشرة إلى قايد وطن بني خليل [10].

وبصفة عامة، فإن إقليم دار السلطان كان مقسما إلى عدّة قيادات، ترأسها موظفون برتبة "قايد" مقابل دفعهم حقوق إستغلال الوظيفة بالعملة النقدية وبالمنتوجات المحلية وبما سمي بالعوايد[11]. وكان أولئك القياد في الغالب موظفين من خارج الوطن ومن غير تلك القبائل القاطنة به، تفاديا للصراعات القبلية والتنافس بين أعيانها[1]. وقد حدّدت بعض المصادر التاريخية[2] عدد القياد الذين كانوا يرتدون "الخلعة" أي برنوس القياد، بسبعة وهم الذين كانوا يدفعون للدولة اللّزمة التي كان يجمعها شيوخ القبائل التابعين لهم، وهم على التوالي: قايد بني خليل، قايد بني موسى، قايد الخشنة، قايد بني جعد، قايد بني سليمان،

---

[3] – Rinn. Op.cit. p.32.
[4] – Bontems.Op.cit.p.52.
[5] – Rinn.Op.cit. p.32.

[6]– الزهار. المصدر نفسه. ص 48.

[7] – Saidouni.Op.cit.p p.146-147.
[8] – Idem.p. 144.

[9]– الزهار. المصدر نفسه. ص48.
[10]– قنان. سبق ذكره .ص ص. 180-181.

[11] – Venture De Paradis.Op.cit.p p.31-33.
[3] – DeBaudicour. Op.cit.p.275.

[2] - الزهار. سبق ذكره. ص48.

قايد عريب وقايد حجوط، وكان تعيينهم يتم على يد آغا العرب.

مدينة الجزائر

إحتضنت مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية على 8000 بناية مختلفة، من منازل ومساجد ومباني حكومية[1]، وتربعت على مساحة قدرها 46 هكتارا. وأما عدد سكانها فقد إختلف حسب الفترات، فكان يتراوح فيما بين 30.000[2] و50.000 نسمة في أواخر القرن الثامن عشر[3].

إنقسمت مدينة الجزائر من حيث التجمعات السكانية، إلى منطقة الجبل التي كان يقطنها الأهالي الأصليين، وهي الواقعة في أعالي المدينة، وإلى المنطقة السفلى المنبسطة التي إحتوت على الهياكل التابعة لمصالح الدّولة، مثل دار الإمارة والمراكز التجارية والثكنات وغيرها[4]، وبوسطها كانت تتجمع محلات المهن والأسواق، خلافا لأسواق الحيوانات والمذابح وأماكن دبغ الجلود التي أنشأت على أطراف المدينة بسبب تلويثها للمحيط ولما كانت تحتاجه من مساحات. وكانت القوة البشرية العاملة بمدينة الجزائر تتميز بتجمعها في إطار فئات من أصول إجتماعية واحدة أو في إطار تنظيم مهني موحد عُرف بالجماعة، مثل جماعة الخبازين وجماعة الجيجليين، وجماعة البسكريين وجماعة الحمالين وغيرهم[5].

---

(1) –Aumerat. Op.cit. p.321.
(2) –Raymond. Op.cit. p.64.
(3) – Venture de Paradis.Op.cit.p.19.
(4) – Shuval, T . la ville d’Alger vers la fin du XVIIIème siècle. population et cadre urbain. Ed. C.N.R.S. Paris 1998.p.199.
(5) –Idem. p p.183-185.

المقرات الإدارية

مثل قصر الجنينة الذي كان مقرا للحكم حتى قبل مجيء العثمانيين والذي سمي أيضا بدار الإمارة[1] مركز الحكم الإداري والسياسي لإيالة الجزائر، وشيّد بأكبر شوارع المدينة الذي كان ينتهي من الجهة الجنوبية الشرقية عند "باب عزون"، ومن الجهة الشمالية الغربية عند "باب الواد"، وهو الشارع الذي سمي ايضا بالسوق الكبير وإن كان عرضه لا يتعدى عشرة أقدام (حوالي ثلاثة أمتار)[2].

تميزت دار الإمارة بالمصباح الذي كان معلقا على أحد أجنحتها، وهي التي إحتوت على بيوت الخدم والمخازن وغيرها[3]. كما إحتوت أيضا على ساحة واسعة ذات أطراف مغطاة حيث كان يجتمع الديوان، وفي أقصاها بالطابق الأرضي للقصر كانت قاعة تسمى "بالمحكمة" خُصصت للجلسات الرسمية ولإدارة الشؤون العمومية[4]. وأما الطابق العلوي الذي كان يسمى بالسرايا فكان مقرا لإقامة الدّاي الشخصية. وفي المحكمة وُجد عرش الدّاي والخزينة والسجلات ومحفوظات وثائق الدولة، وبها أيضا مقر الخزناجي والخوجات والمحاسبين ووكلاء الحرج، وبها كان ينعقد الديوان الصغير أو مجلس الدّاي[5]. وأما المقرات الأخرى فلم تكن تبعد عن دار الإمارة، فمعظمها كان واقعا في الشارع نفسه على مقربة من مركز الحكم[6]، وهي مقرات إدارية لوزراء الدّاي، حيث كانوا يقيمون فيها طوال اليوم ولا يغادرونها إلا بعد صلاة العشاء، وكان يشتغل فيها مجموعة من الموظفين التابعين لرؤساء تلك المصالح، منهم وكلاء حرج وخدم وطباخون[1]، وكانت لضباط الإنكشارية الكبار(الكاهية، والبولكباشية) أيضا مقرات إدارية بالقرب من دار الإمارة سميت "بحوانيت"، يقيمون فيها من الصباح الباكر إلى غاية صلاة العصر[2].

(1) – Shuval. Op.cit. p p.165-166.
(2) – Venture De Paradis. Op.cit. p. 23.
(3) - Shuval.Op.cit.p p.165-166.
(4) – Venture De Paradis.Op.cit. p p.21-24.
(5) – Tachrifat. Op.cit. p.18.
(6) – Venture De Paradis.Op.cit. p.24.

(1)– الزهار. سبق ذكره. ص ص.41-42.

(2) – Venture De Paradis. P.25.

وكان مقر خوجة الخيل الإداري بسقيفة دار الإمارة [3]، وأما مقرات آغا الإنكشارية وآغا الصبايحية فكانت خارج ذلك المبنى بالقرب من مقرات الضباط الآخرين ومقر الشوّاش، وكانوا كلّهم يقيمون بها طوال اليوم ويتغذون في دار الإمارة[4]. وبعد نقل مقر الحكم إلى القصبة بأعالي المدينة شيّد مقر آغا العرب بالقرب من مدخل القصبة، حيث كان يُدير شؤون أهالي إقليم دار السلطان ويفصل في قضاياهم[5].

أما وكيل حرج البحرية فمقره الإداري كان في أقصى الميناء ببرج الفنار[6]، حيث كان يجتمع ديوان البحرية المكون من ضباط البحرية وقايد المرسى[7] الذي كان يحضر كل صباح الجلسة الرسمية التي كان يعقدها الدّاي بالقصر[8].

كما كان بجوار قصر الداي "دكان" شيخ البلد أو شيخ المدينة، الذي كان يتصدر الإدارة الحضرية، وكان له مقر ثان يدعى بزاوية شيخ البلد[9]. وفي الشارع الرئيسي مقر ثان أيضا كان مخصصا لوكيل أوقاف المساجد، حيث كان الناس يودّعون عنده مبالغ مالية وبعض الممتلكات، خصوصا المسافرين وأولئك الذين كانوا يرغبون بالإحتفاظ بتلك الأموال لأبنائهم، أو خوفا من السرقات[10]. وأما بيت المال فمقره كان بجوار دار الإمارة بالقرب من مسجد السيّدة [11]. وكل تلك المقرات الإدارية إشتغل بها ضباط الحكومة والأوجاق والخوجات والموظفين طوال اليوم، قبل وبعد إنعقاد جلسات الديوان بدار الإمارة[12].

---

[3]– الزهار. المصدر نفسه. ص 41.
[4] – Venture de Paradis.Op.cit.p.25.
[5] –Klein, H. Feuillets d'El Djezair. Tome1. ed. Du Tell. Blida 2003. p.13.
[6] –Belhamissi, M. Alger ville aux 1000 canons. Ed E.N.A.L. Alger 1990. p.33.
[7] –Esquer, G. Collections de documents inédits sur l'Histoire de l'Algerie après 1830. 2ème série. Documents divers III. Publié par G.Esquer. Paris 1927. p.131.
[8] – Tachrifat.Op.cit.p.22.
[9] - Shuval.Op.cit.p.172.
[10] - Venture De Paradis.Op.cit.p.227.
[11] - Shuval.Op.cit.p.170.
[12] - Venture De Paradis.Op.cit.p.25.

نظام العمل.

تميز نظام العمل بالإدارة المركزية بعدة خصوصيات أهمها كانت إنضباط الموظفين في أعمالهم وإحترام التقاليد والقواعد الوظيفية ودقة أوقات العمل.

فالموظفون السّامون بمن فيهم الدّاي نفسه، كانوا ملزمين بإحترام تلك القواعد، ولم تكن تعيقهم أدنى الأسباب لأداء واجباتهم[1]. ومنذ التغيير السّياسي الذي ألغى نظام الباشاوات عام 1659، أُلزم الحاكم- وهو الآغا ثم الدّاي فيما بعد- بالبقاء في موضع عمله من بعد صلاة الفجر إلى غاية آذان صلاة العصر، في حدود الساعة الرابعة مساء وهو تقليد بقي العمل به فيما بعد[2].

لم يكن ذلك التوقيت لِيُلزم الدّاي لوحده، بل كان نظاما طُبِّق بصفة كاملة على جميع الموظفين خلال فترة العمل اليومي، حيث كان العمل يبدأ منذ الصباح الباكر، عندما يقوم خوجة باب القصر بفتح باب دار الإمارة ليدخل الوزراء، وهم الخزناجي وآغا الصبايحية وخوجة الخيل وبيت المالجي ووكيل حرج البحرية[3].

وكان هناك نظام تشريفي (بروتوكولي) متبع بإحكام تمثل في دخول الوزراء إلى المحكمة حسب ترتيب محدد يتبعهم الموظفون الآخرون، ليسلّم الجميع حسب رتبهم على الدّاي قبل أن يتحصل الجميع على مفاتيح مقرات عملهم الإدارية[4].

ومنذ أن إستولى العسكر على مقاليد الدّولة، أخذت هذه الأخيرة طابعا جمهوريا في طريقة معالجة شؤون البلاد، بحيث كانت مناقشة كل الأمور تتم فيما بين أعضاء الديوان، الذي كان يتكون في غالبيته من الأغوات المتقاعدين، والذين كانوا يجتمعون بصفة دورية كل يوم سبت، ولكن ذلك التقليد لم يكن ليمنع تلك الهيئة من الإجتماعات الطارئة أثناء الظروف الإستثنائية[1].

وأما وزراء الدّولة وضباطها فلم يكن من العرف أن يقابلوا الدّاي على إنفراد

---

(1) - Venture de Paradis.Op.cit.p p. 169-170.
(2) – Arvieux.Op.cit. p p.241-242.
(3) - Tachrifat. Op.cit.p.25.
(4) – Idem.p.25.
(1) – Arvieux.Op.cit.p p.241-243.

وبصفة شخصية[2]. ولكن إن كان الأمر يقتضى ذلك، كان عليهم الإتصال بترجمانه ليحضر إلى قاعة إجتماعات الديوان، إن كان الظرف خارج أوقات العمل[3]. وأما في الأوقات العادية، فإن الدّاي كان يقيم طوال الوقت بقصر الجنينة تحت حراسة الإنكشارية، وكانت مهامه في الفترة الصباحية تتمثل في البت في شؤون الناس وقضاء حاجاتهم والإستماع إلى شكاويهم، أما الفترة المسائية فقد كانت مخصصّة للنظر في القضايا العامة وشؤون الإيالة، حيث كان يتم فيها إستقبال قناصل الدول الأجنبية وحكام المقاطعات من قياد وأغوات وغيرهم من الموظفين[4].

وفي منتصف النهار، كان الدّاي ينقطع عن العمل لأداء فرائضه الدينية وحاجاته الشخصية، ثم يعود لأداء عمله إلى غاية آذان صلاة العصر، الذي كان إيذانا بنهاية توقيت العمل الرسمي[5]. أما الخزينة العمومية فإن بابها كان يقفل على الساعة الواحدة والنصف زوالا، لكن كان على الخزناجي أن يترك دائما مبلغ 2000 بياستر خارج الخزينة ليتم دفع مبالغ شراء الصوف والشمع الذي كان الناس يأتون به من خارج المدينة[6]، وهي العملية التي كانت تتم في بهو أو ساحة القصر.

وكان خروج الوزراء من القصر عند إعلان أذان صلاة العصر إشارة نهاية العمل، إذ يخرج الخزناجي ويتبعه الخوجات والموظفون الآخرون، ثم يلحق بهم أولئك العاملين خارج دار الإمارة وعندئذ يقفل بابها وتشدّد الحراسة عليه[7].

ولكن قبل أن يقفل باب القصر كان على القائمين على مقرّات عملهم تسليم مفاتيح المخازن الخاصة بالحبوب والملح والجلود وغيرها إلى خوجة باب القصر، بما فيها مفتاح باب البحر، أما مفاتيح أبواب المدينة الأخرى فكانت تسلم إلى آغا العسكر. وكان وكيل حرج البحرية يتقدم كل مساء إلى الدّاي ليأخذ التعليمات والأوامر لليوم الموالي، قبل أن تدخل نوبة دار الإمارة إليها لمداومة الحراسة أمام باب الخزينة[1].

أما أيام العطل فكانت أسبوعية، حيث كان يوم الثلاثاء عطلة لعامة الناس سواء

(2) – Venture De Paradis.Op.cit. p.23.
(3) – Idem.p. 23.
(4) – Kaddache.Op.cit.p.92.
(5) –Laugier De Tassy.Op.cit.p.222.
(6) - Venture De Paradis.Op.cit.p. p.22-23.
(7) – Tachrifat.Op.cit.p.24.
(1) – Tachrifat.Op.cit.p p.21-24.

المصالح الخاصة أو العمومية[2]، كما كان مساء كل يوم الخميس راحة لموظفي الدّولة حيث يذهبون إلى بيوتهم، على أن يعودوا يوم الجمعة صباحا[3] لأداء فريضة صلاة الجمعة مع الدّاي، وبعدها يأخذ هؤلاء بقية يوم الجمعة عطلة عن العمل[4].

[2]–عبد القادر نور الدين. سبق ذكره. ص 88-89.
[3] – De Grammont.Op.cit. p.194.
[4] – Venture De paradis.Op.cit.p p.22-23.

نظام دفع الأجور.

تميز نظام دفع الأجور بالإيالة الجزائرية بخضوعه لنظام الإلتزام أو التفويض والذي تمثل في إقتطاع الموظف جزء من عائدات مهنته كأجرة لنفسه[1]. فبإستثناء سلك الإنكشاريين الذي ألحق به منصب الدّاي[2]، والذين كانوا يتقاضون أجورا قارة بصفة دورية ومنتظمة، فإن الوظائف الأخرى خضعت لذلك النظام المتميز، الذي كان فيه الموظف يقبض أجرته من منتوج وظيفته[3]، بحيث ألحقت بكل وظيفة حقوق مادية يقبضها صاحب المنصب[4].

وأما أجرة الدّاي فكانت الأعلى كونه أعلى ضابط عسكري في الدولة، وهي أجرة رسمية ومنتظمة، يقبضها زيادة عن الحقوق المالية التي كان يقبضها عن التعيينات المختلفة في الوظائف، والتي مثلت جزءا هاما من مداخيله[5]، ومنها ايضا تلك التي كان يقبضها من أمناء الحرف[6] زيادة على تلك التي كان هو والوزراء المساعدين له ومعظم موظفي القصر يقبضونها من البايات وخلفائهم بمناسبة دفع ضرائب الدنوش المتكررة.[7]

وكانت للباشا والخوجات وقايد المرسى والترجمان وحرّاس الأسرى حقوق آخرى يأخذونها بمناسبة إفتداء الأسرى المسيحيين[8]. كما كانت تمثل "العوايد" (النقود والمؤونة الغذائية)، ايضا والتي كان يدفعها قياد دار السلطان وبعض الأمناء وشيخ البلد وآغا الإنكشارية وآغا العرب إلى موظفي دار الإمارة، مداخيل هامة ومعتبرة لهؤلاء[1].

كان ضباط الدّولة الكبار والوزراء يتحصلون من الدّاي في بعض المناسبات كالأعياد، على مبالغ مالية محدّدة توزع على كل من الخزناجي وآغا العرب، وخوجة الخيل وخوجة الباب وطباخي القصر والشواش والترجمان ووكلاء الحرج وعسكر نوبة

---

[1]_ سعيدوني. النظام المالي. الجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830). المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1985. ص ص 135-136.

[2] – De Baudicour.Op.cit.p.261.

[3] – Kaddache.Op.cit.p.113.

[4] – Laugier De Tassy.Op.cit.p.254.

[5] – Venture de Paradis.Op.cit.p.141.

[6]_ مخطوط رقم 1378. بعنوان قانون على أسواق الجزائر. المكتبة الوطنية الجزائرية. ص 58.

[7]_ الزهار.سبق ذكره.ص ص42-45.

[8] – Tachrifat.Op.cit.p.59.

[1] – Tachrifat.Op.cit.p p.36-37.

القصر وغيرهم[2]. وأما آغا العرب فكان الجزء الأكبر من مداخيله يحصل عليه من أتباعه من قياد "المقاطعات الإدارية"، ومن شيوخ قبائل مقاطعة دار السلطان وهي الحقوق التي عرفت بحق البرنوس[3].

أما بيت المالجي فكان يأخذ حقوقه من مداخيل وظيفته بعد أن يقوم بدفع المبالغ المحددة للخزينة بصفة منتظمة أسبوعيا أو شهريا، حسب ما إتفق عليه مع الدّاي، وإن عجز عن ذلك فإن عزله يكون مؤكدا لتمنح الوظيفة لفرد آخر يمكنه تلبية تلك الإلتزامات[4]، وكانت مداخيل تلك الوظيفة تتمثل في أجزاء محددة من تركات ومواريث كل المتوفين والأسرى[5] بمن فيهم أفراد الأوجاق المتوفين بدون عصب[6]. وكانت وظيفة بيت المالجي مربحة للغاية إذ جعلت الكثير ممن مارسوها من كبار أثرياء الإيالة ومن بينهم السّيّديين علي بيت المالجي وحسين بيت المالجي، والذي وصلت ثروته إلى 106510 ريالات[7].

وكانت الدولة تتنازل عن حقوق جمع الضرائب المفروضة على الأحواش، بإقليم دار السلطان، إلى بعض الأعوان (وكلاء) وهم في الغالب ضباط متقاعدين وكبار الأعيان، مقابل دفعهم مبالغ معيّنة تختلف من سنة إلى أخرى حسب الظروف، وتلك الضرائب كان يجمعها أولئك الأعوان لأنفسهم لتكون لهم بمثابة أجرة أو منحة معاشية فضلا عن إستعادتهم لمبالغ التعيين وتجديده[8].

أما ضباط البحرية فكانوا يتحصلون على أجورهم بصفة منتظمة من خزينة الدولة، ففي القرن السادس عشر كانت تتراوح تلك الأجور فيما بين 50 و100 درهم يوميا[1]، وأما في عهد الداي حسين (1818-1830) فكانت أجرة البحار تتروح فيما بين 4 و6 بوجو[2]، فكان القبطان رايس يطلب من الدّاي أحيانا زيادات في أجور زملائه

(2) - Venture de Paradis.Op.cit.p.145.
(3) – Saidouni.Op.cit.p.155.

(4)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص225.

(5) – Venture De Paradis.Op.cit.p.162.

(6)– م.و.ج.مج.ر.3205.م.2.و2.و7.

(7)–غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص ص 272-277.

(8) – Saidouni.Op.cit.p.163.

(1)– ا.و.ج.ع01.د.م.02.ص 59.ح540.و541.

(2) - Merouche.Op.cit.p. 227.

البحريين[3]، بعد أن ولى الزمن الذي كانت فيه غنائم البحر والأسهم التي كانت تعود لكل واحد منهم أهم جزء من العائدات المالية لهذه الفئة[4]، زيادة على ما كان يأخذه الرياس من مرتبات قارة.

وكان أعوان الجمارك الملتزمين بالميناء يأخذون أجورهم من حقوق إرساء البواخر الداخلة إلى الميناء، وهي حقوق إختلفت بإختلاف جنسية الباخرة، فالإسلامية كانت تدفع 20 بياستر، والمسيحية 40، وإن كانت الباخرة الآتية من بلد هو في حالة حرب مع الإيالة، فإنها تدفع 80 بياستر إن تمكنت من دخول الميناء بأمان وهي كذلك ما دامت فيه، ومحصول تلك الحقوق كان يوزع كجزء من الأجور، حسب القوانين المعمول بها والخاصة بكل وظيفة، فكان لكل من الدّاي وللكتّاب الكبار ولمراقب البواخر (آياباشي) وقايد المرسى وحرّاسه حقوق محددة، كما كان الحال أيضا لترجمان قنصلية البلاد التي وفرت بعلمها الحماية لتلك الباخرة الراسية[5].

وكان من حق الجنود الذين كانوا في عطلة (كسورجي) أو العاملين في النوبات تسجيل أسمائهم في قائمة العمال التي كان يحتفظ بها آغا النوبة لأداء أية أشغال. وللحصول على أجورهم، كان الآغا يبعث إلى الجزائر بقصاصات من ورق تحمل كل واحدة منها أرقام أوجاقاتهم والمبالغ المالية التي إستحقها أولئك الجنود الذين أدّوا تلك الأشغال، فكانت تلك القصاصات توضع في كيس مختوم ومشمع من طرف آغا النوبة، ثم تبعث بعد ذلك للجزائر لتأتي أجور أولئك العمال من مال الخزينة العمومية، وكانت تلك العملية تتم تقريبا على مستوى كل المدن التي كانت فيها نوبات عسكرية[6].

أما أجور الأمناء، فكانوا يأخذونها من الجماعات التي يرأسونها، فأمين "البساكرة" مثلا كان يدفع ضريبة سنوية للدّاي كحق للحصول على منصبه، وفي المقابل كان يقبض من جماعته المشتغلين بالمدينة مبالغ هامة، يحتفظ بجزء منها لنفسه فيسترجع أكثر مما أنفق[1].

---

[3]– الزهار. سبق ذكره.ص ص72-73.

[4] - Venture De Paradis.Op.cit.p.156.
[5] – Laugier De Tassy.Op.cit.p p.292-293.
[6] – Esterhazy.Op.cit.p.281.

[1] – Shaw.Op.cit.p.181.
[2] – Tachrifat.Op.cit.p.22.

كان المزاور يأخذ أجرته من الرسوم المفروضة[2] على العاهرات مقابل إلتزامه بدفع ما يعادل 24.000 فرنك سنويا للخزينة[3] زيادة على إلتزامه بدفع أجور أعوانه[4] وكان له نصيب من عوايد الدّنوش التي كان البايات يدفعونها له عند دخولهم مدينة الجزائر[5]. زيادة على الأجور المالية التي يتحصل عليها موظفو البايلك، كانت تمنح لهم أيضا حقوق عينية آخرى تتمثل في مؤونة غذائية (مادة الخبز بصفة خاصة)، وتوزع عليهم بصفة يومية وحسب مراتب ووظائف هؤلاء[6].

أما الموظفون ذوي المرتبات القارة والمنتظمة فهم قليلون ويتمثلون بشكل أساسي في أفراد العسكر الإنكشاري، وعمال القضاء وبعض الورشات البحرية والعمرانية[7]. وللقضاة والعدول مداخيل كانوا يأخذونها من الأشخاص الذين كانوا يطلبون منهم تحرير وثائق وعقود، فيزيد ذلك الدخل إذا تعلق الأمر بقضية بيع ممتلكات لما يتطلبه ذلك من مراجعة الوثائق والتدقيق فيها[8].

وأما المحتسب، فكان يأخذ أجرته من مداخيل الضرائب التي كان عليه جمعها لفائدة الخزينة، و نسبة ذلك 10% يأخذها من المواد الاستهلاكية (الغذائية) التي تدخل السوق، فعند إعادة بيعها كان يأخذ ما يعود حقا له ويدفع الباقي لخزينة الدوّلة[9]. ونفس العملية كان يقوم بها شيخ البلد، لكن هذا الأخير كان يأخذ الرسوم والضرائب من الجماعات المهنية، بحيث يدفعها كل شهرين إلى الخزينة بعد أن يحتفظ بجزء منها لنفسه كأجر على عمله في الوظيفة[10].

وكانت للمحتسب حقوق أخرى يأخذها عن الغنائم البحرية التي تدخل السوق لغرض التجارة، خاصة المواد الغذائية حسب نوعية وكمية المادة، وكان لأمين الأمناء أيضا نصيب من السلع الداخلة إلى السوق والتي تخص المنتوجات المحليّة وكانت معينة بذاتها

---

(3) – Shaw.Op.cit.p.176.et Laugier De Tassy.Op.cit.p.244.
(4)- Venture De Paradis.Op.cit.p.206.

(5)– الزهار. سبق ذكره. ص. 42.

(6) - Tachrifat.Op.cit.p p.56-57.

(7) سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص ص 136-137.
(8) - المرجع نفسه. ص 137.

(9) – Tachrifat.Op.cit.p p.22-23.
(10) – Idem.p.23.

وبالكمية التي يحق له أخذها، وتسمى بالعوايد[1]. وأما الوزّان فكانت حقوقه يأخذها على بعض السلع مثل المعادن، والرصاص والنحاس، والقطن، والكتان والعسل، حيث كان يأخذ أربعين درهما على القنطار، كما يأخذ بعض الحقوق على مادة الحرير[2].

أما الدلاّلون، فكانوا يأخذون حقوقهم من قيمة منتوجات القطاع الذين ينتمون إليه، فدلالو الغنم كانوا يأخذون 10 قطع ذهبية على كل ألف قطعة ذهب أي 1%، وكانت لهم أيضا عوايد يأخذونها، منها ربع على كل قيمة تزيد عن أربعين قطعة ، أما دلاّل الدار فكان يأخذ 4 قطع ذهبية على كل ألف أي 4%، شرط أن تباع الدار في مدة أقصاها ثلاث سنين، وأما إذا بيعت بعد تلك المدة فلم يكن يحق له أخذ سوى نصف المبلغ فقط[3]. أما أعوان الدولة المكلفين بتعداد الزويجات المحروثة وقبض ضرائبها فكانوا يتقاضون ربع ريال من الريالين، وربع الريال من الضريبة المفروضة على كل زويجة محروثة، زيادة على ثُمن ريال كانوا يأخذونه من ضريبة ريال والثمن المفروضة على أصحاب الأحواش[4].

وكانت بعض الوظائف الأخرى، خصوصا تلك المتعلقة بسك القطع النقدية الجارية بدار السكة يتقاضى أصحابها أجورهم عن طريق النسبة، حيث كانوا يتحصلون على مبلغ نقدي محدد بعدد القطع المصنوعة، أو بكمية محدّدة من المعدن الذي يدخل في صناعة النقود مثل الفضة[5].

ولم تكن تلك الأجور مجمّدة بل كانت تدفع وقيمتها تختلف بإختلاف المعدن الذي صنعت منه. وعلى العموم فإن موظفي دار السكة ومنهم الأمين ووكيل الحرج والعمّال اليهود المكلفين بالطوابع النقدية كانوا يحصلون على أجورهم نقدا بالريال أو بالصايمة حسب الكميات التي إشتغلوا عليها، وكانت محددة إما بالأكياس (المحتوية للمعدن والتي تزن 10 ارطال) أو بالقنطار[1].

هكذا إذن وضعت السلطات بمدينة الجزائر إطارا تنظيميا عاما، حددت فيه

---

[1]– مخ 1378. سبق ذكره.ص ص. 12-14.
[2]–المصدر نفسه. ص ص37-38.
[3]- نفسه. ص1 و2.

[4] – Tachrifat.Op.cit.p.53.
[5] – Idem.p p .80-81.
[2] – Tachrifat.Op.cit.p p.80-82.

القطاعات الإدارية التابعة لها، كما حددت مواقيت العمل وما كان لكل وظيفة من مهام وحقوق وكيفيات تحصيل ذلك، مع تعيين مقرات رسمّية للموظفين التابعين لها، بواسطة عدد من المؤسسات المركزية التي إعتبرت هيئات إدارية عليا.

الفصل الثاني:

المؤسسات الإدارية المركزية.

- الحكومة.
- الديوان.
- مؤسسة بيت المال.
- الجهاز الأمني.

الحكومة

كان بعد الجزائر عن مركز السلطنة عاملا مساعدا للإتجاه نحو الإستقلال الذاتي، ومنذ عام 1710، حين إمتنع الأوجاق عن إستقبال آخر الولاة المعينين من قبل السلطان، بدأ يتبلور جهاز حكومي محلي يتكون من الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل ووكيل حرج البحرية، ليتطور مع بداية القرن التاسع عشر نحو نظام شبيه بالنظام الملكي، خصوصا بعد إنتقال الداي علي خوجة من قصر الجنينة إلى القصبة بأعالي المدينة[1].

وقد إستأثر هؤلاء بالسلطة الفعلية بعدما تراجع دور الديوان وأصبح شكليا في إجتماعاته، وشكّلوا هم مجلسا للدولة من إختيار الداي نفسه[2]، وكان أعضاء ذلك المجلس يعرفون عند الأوربيين "بالسلطات" "Les Puissances". وهم وزراء الدّاي ومعاونوه، وسلطتهم تكونت من إحتكار كل فرد لعدة صلاحيات إنفرد بها، وهم الخزناجي الذي كانت مرتبته تلي مرتبة الدّاي مباشرة والذي كان مكلفا بالخزينة العمومية وبالإشراف على كل المصاريف[3]. و إلى جانبه كان يساعد الدّاي كل من آغا العرب وخوجة الخيل ووكيل حرج البحرية[4].

وكان هؤلاء الوزراء يساعدون الدّاي ويعملون تحت أوامره[5]. لكن علاقاتهم به كانت تتبع نظاما داخليا معينا، إذ كانوا يتصلون به عن طريق الترجمان ونادرا ما كانوا يقومون بذلك بصفة مباشرة، فالترجمان كان يتقدم بطلباتهم إلى الداي ويحمل إليهم أجوبته أيضا[1].

وكان ذلك الطاقم الحكومي في أوقات الحرب يشكل هيئة رئاسة أركان القوات المسلحة، حيث كان الوزراء يقودون التشكيلات العسكرية أثناء المعارك، للدفاع عن البلاد دون إعتبارات لوظائفهم الإدارية. كما كان الحال سنة 1775 حين أغار الإسبان مرة

---

(1) – Raymond.Op.cit.p.36.
(2) – De Grammont.Op.cit.p. 193.
(3) – Kaddache.Op.cit.p.92.
(4) – Bontems.Op.cit.p p 39-44.
(5) –Pellissier, E. Annales Algériennes par E.Pellissier, capitaine d'Etat Major. Chef du Bureau des Arabes à Alger en 1833 et 1834. tome 1er .Paris ,Marseille.Chez Camoni libraire Alger .chez Philippe libraire. 1836.p.12.
(1) – De Baudicour.Op.cit.p.263.

أخرى على مدينة الجزائر.[2]

ومن ضمن أفراد الديوان الخاص أو الحكومة، كان هناك أعضاء يتمتعون بنفوذ وسلطة أكبر من الآخرين، فالخزناجي الذي كانت له صلاحية إستخلاف الدّاي عند غيابه[3] كان يشرف أيضا على القضايا المتعلقة بالمدينة وبالإيالة في حين كان لوكيل الحرج صلاحيات واسعة فيما خص المسائل البحرية[4].

وعندما يتعلق الأمر بشؤون ذات أهمية كان الدّاي يعرض الموضوع على أعضاء مجلسه، وهؤلاء يدلون بآرائهم بلباقة ثم يعلن الدّاي قراره والذي كان تجسيدا لرغبة الأغلبية، وقد يحدث أن لا تتفق إرادته مع القرار، حيث كان يراعي أن لا يتذمر العسكر[5] لذلك كان عليه إستشارة ديوان الإنكشارية أيضا[6].

ومن جملة أعضاء الحكومة، كان الخزناجي ووكيل حرج البحرية[7] وآغا العرب وخوجة الخيل هم المتقدمون في التشريف، إذ كان يتم منهم إختيار الدّاي في أغلب الأحيان[8]. وقد كانت حقوقهم من الدّنوش التي كان يدفعها البايات (العوايد) تزيد عن حقوق الوزراء الآخرين[9]، وهذه الشخصيات الخمس، الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل وبيت المالجي ووكيل حرج البحرية كانت تمثل الديوان الخاص الذي يرأسه الدّاي وقد إتخذ تلك التشكيلة منذ نهاية القرن الثامن عشر[10].

---

(2) – De Grammont.O.cit.p.261.

(3) - Kaddache.Op.cit.p.92.

(4) – Venture de Paradis.Op.cit.p.164.

(5)- قنان. سبق ذكره..ص178.

(6) - Kaddache.Op.cit. p.92.

(7)– خوجة. سبق ذكره. ص 127.

(8) – Venture de Paradis.Op.cit.p p.147-148.

(9)– الزهار. سبق ذكره. ص ص. 41-45.

(10) - Kaddache.Op.cit.p p. 92-93.

مؤسسة الديوان

لقد مثلت مؤسسة "الديوان" عند الأتراك الهيئة الإدارية العليا في مختلف الهيئات الوظيفية، لذلك وجدنا العديد من الدواوين في إيالة الجزائر، منها ديوان إختص بشؤون موظفي البحرية[1]، ودواوين أخرى كانت مهمتها إدارة وتنظيم شؤون العسكر، سواء كانوا مرابطين بمدينة الجزائر[2]، أو عاملين في المحلات المتجولة بداخل البلاد[3] ، أو في النوبات المنتشرة في أهم المدن[4]. ولكن كان هناك ديوان متميز عن الدواوين الأخرى لكونه مثّل "مجلس الدّولة[5] الجزائرية" وقد كان الهيئة العاليا التي سيطرت على شؤون الحكم في البلاد لمدة طويلة. ولا يمكن حصر مهام وصلاحيات "الديوان" ولا كيفية عمله إلا في إطار التطور الزمني الذي مر به، لأن الديوان الذي عُرف في القرن السابع عشر، لم يكن نفس الديوان الذي عُرف في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

كان مجلس الدولة في القرن السادس عشر وهو ديوان البايلرباي ، متكون من عدد من الموظفين السامين، مثّلوا أهم المصالح الإدارية للإيالة، فإلى جانب البايلرباي كان يجلس الكخيا-نائبه- ودفتردار التيمار وكتخدا الدفتر، الذي كان يعالج شؤون التيمارات، ودفتردار الخزينة، الذي أشرف على مصادر الدخل الموجهة إلى الخزينة المركزية (إسطنبول)، إضافة إلى "التذكره جي" أو "أمين السّر" الذي كان يتولى أمور المراسلات. ومعظم أعضاء ذلك الديوان كانوا يعينون من طرف السلطان، وفي بعض الأحيان كان القاضي يشارك في مناقشات ذلك المجلس، الذي كانت مداولاته تتمحور حول شؤون التيمارات وشكاوي الرّعية[1].

ومنذ بدايات الحكم العثماني بالجزائر شكّل العسكر الإنكشاري، الذي وصل تعداد أفراده إلى ستة آلاف جندي في تلك الفترة، أهم قوة سياسية في البلاد. ولم يكن للبيلربايات سلطة التصرف فيهم ولا في تنظيماتهم[2]، بحيث كان تعيين قادتهم السامين من صلاحيات

---

(1) – Venture de Paradis.Op.cit.p.153.
(2) – Haëdo. Topographie.Op.cit p p. 68-71.
(3) – Laugier de tassy.Op.cit. p p.256-258.
(4)-م.و.ج.مج.ر.1641.و.121.و.مج.ر.1642.و.6. وأيضا.م.و.ج.مج.ر.3190.و.119.
(5)– أنظر تفسير لفظ "Divan" (ديوان) في : Dictionnaire Hachette. Encyclopédique illustré. 1997. p.563
(1) – إيناجليك. سبق ذكره.ص ص 185-186.
(2) – De Grammont.Op.cit.p.62.

السلطان العثماني[3].

وقد إزداد نفوذ الإنكشارية، خصوصا بعد إلغاء نظام البايلربايات وإستبداله بنظام الباشاوات الثلاثيين، فأحكم العسكر قبضته على الدّيوان الذي كان يشكل أهم جهاز إداري في الإيالة، فنتج عن ذلك سيطرة شبه كاملة على القرارات الهامة للبلاد وبصفة علانية، إذ أصبحت الوثائق الرسمية والمعاهدات تحمل في ديباجتها عبارة "نحن الباشا وديوان عسكر* الجزائر الذي لا يقهر"[4].

ونتيجة لذلك الوضع فقد أصبحت كلمة "الديوان" هي النافذة، وإستطاع الإستحواذ على تسيير الشؤون العامة، وإتخاذ القرارات الهامة، كذلك القرار الصادر عنه في 1580، والخاص بتسريح جنود الزواوة البالغ عددهم حوالي 1500 جندي[5].

وبالرغم من وجود ديوان الباشا، المتكون من الموظفين السامين وأعيان البلاد، فإنه إبتداء من سنة 1618، أخذ ديوان الإنكشارية يسيطر على الدولة على حساب ديوان الباشا، إذ كان يجتمع أربع مرّات في الأسبوع لمناقشة القضايا التي يتكفل بتسجيلها وعرضها على الحضور خوجة خاص، لتتم مناقشتها والبت فيها في جلسات لاحقة[6]، وكانت أهم القضايا التي كان الديوان يناقشها بعد أن فرض الإنكشارية حضورهم في ديوان الباشا بفضل إنتخاب زملائهم لهم، هي قضايا الحرب والسلم[1].

ولقد بقي الديوان الذي سيطر عليه العسكر أهم هيئة للحكم في البلاد، مسيطرا على كل الأمور تقريبا خلال القرن السابع عشر[2]، وقد كان الضباط السامون، الآياباشية الأربعة وعشرون، والبلوكباشية هم أعضاء الديوان الفاعلون، خاصة وأن عدد هؤلاء قد

---

(3)– أ.و.ج.ع.2.د.م.07.ص 886.ح2431.

(4) – De Grammont.Op.cit.p p.119-120.
(5) – Idem.p.124.
(6) – Kaddache.Op.cit.p p.76-77.

*- يستعمل عادة في هذا الموضع لفظ "ميليشيا"، وهو لفظ لا وجود له في المصادر التاريخية المحلية، وإنما هو في الحقيقة لفظ خاص بحالة سادت أوروبا القرون الوسطى، أين كانت تشكل قوات دفاعية خاصة ببعض المدن، بعيدا عن سيطرة الدولة الرسمية، وهو على العموم لفظ يعني قوات مسلحة غير رسمية وبدون قاعدة قانونية وتنظيمية. أنظر:
→ Milice. in : Dictionnaire Hachette ed.2004. P.104
وأما اللفظ الذي يستعمله الأتراك العثمانيون هو "عسكر": أنظر م.و.ج.مج.ر.ر.3204.و.1و2. وأيضا: أ.و.ج.ع.06.د.م24.ص.91-92.ح.246.و.ع.8.د..م.30.ص.180.ح.422. ولقد أطلق لفظ ميليشيا، على عسكر الجزائر النظامي، من منطلق نظرة سلبية للدولة التركية في الجزائر.

(1) – Haëdo.Topographie.Op.cit.p.80.
(2) - Mascarenhas.Op.cit.p.97.

وصل في تلك الفترة إلى 800 بلوكباشي[3].

أما طريقة عمل الديوان، فقد كانت تتمثل في نقل الخوجات الأربعة الكبار وبصوت عال إقتراحات آغا الإنكشارية إلى المجلس، لتتم المشاورات بصفة جدّ منتظمة ، فكان يسبق في إبداء الآراء الضباط الأقدمون في الخدمة، وبعد المناقشات تتخذ القرارات حسب أغلبية الأصوات[4].

ومنذ إن إستحوذ العسكر على زمام الدّولة، أصبحت إجتماعات الديوان يغلب عليها الطابع العسكري، خصوصا حين كانت تطرح المسائل المتعلقة بالحرب أو السلم، فقد وصل عدد أعضائه أحيانا، كما حدث في سنة 1637 إلى 1200 مشارك في الإجتماعات، أي كل أفراد الإنكشارية الموجودين بمدينة الجزائر تقريبا[5]. وذلك المجلس هو الذي إتخذ قرار تغيير نظام الحكم في سنة 1659، حين عزل الباشا ممثل السلطان وإنتخب مكانه الآغا، الذي كان أعلى قائد عسكري في الخدمة، ليحكم البلاد ويتصرف في شؤونها، وذلك نتيجة لكثرة التجاوزات التي سجلت خلال عهد الباشاوات[6].

وقد أدى ذلك الإجراء إلى نقل مقر إنعقاد جلسات الديوان من القصبة بأعالي المدينة، إلى دار الإمارة بالجهة السفلى[7]، ومنذ ذلك الحين وبعد إعلان نهاية حكم الباشاوات، تم الإقرار بأن تكون كل المسائل المتعلقة بالإيالة من إختصاص الديوان وحده، والذي كان بمثابة مجلس الدولة العام الذي ترأسه الآغا[8] لفترة لا تزيد عن شهرين، وذلك للإسراع في التقدم في الرتب والترقيات العسكرية من جهة، وابقاء السلطة في أيدي الديوان من جهة أخرى، وكان ذلك إجراء غير عملي زاد في إتساع دائرة اللاإستقرار وتعقيد نظام الحكم[1].

تميز نظام حكم الآغوات بكثرة الخلافات مع طائفة الرياس، وبإنعدام الإستقرار السياسي، مما سمح لرجال البحرية بإستغلال تلك الظروف للإستيلاء على السلطة وتعيين

---

(3) – Knight.Op.cit.p.41.

(4) –Dan, Le Père: « Manière de délibérer du Divan », in la régence d'Alger et le Monde turc. 4ème n° spécial de l'école républicaine. ed. par le Syndicat National des Instituteurs. Alger.s.d.p.44.

(5) –Berbrugger, A. « Notes Relatives à la révolte de Ben Sakheri » in R.A.N°10.1866. p p.339-340.

(6) – Arvieux.Op.cit.p p.242-243.

(7) – Idem. p p.232-235.

(8) – Bontems.Op.cit.p.34.

(1) – De Grammont.Op.cit.p p. 179-180.

حاكم جديد بلقب "داي" سنة 1671، ومنذ تلك الفترة تراجع نفوذ العسكر، خصوصا بعد أن قلّت أعدادهم[2] نظرا لصعوبة التجنيد والتكاليف الباهضة التي كانت تتطلبها تلك العملية[3].

إنعكس الإنقسام السياسي الحاصل بين أفراد القوات المسلحة الجزائرية على هيكلة الدّولة، فظهر ديوانان، ديوان كبير غاب عليه الطابع الإنكشاري، إذ كان يتكون في غالبيته من ضباطهم، منهم 300 بلوكباشي و200 أوضباشي، زيادة على عدد من الآغوات المتقاعدين[4]. ومن شخصيات مدنية منهم القاضي والمفتي وشخصيات من مدينة الجزائر، زيادة على ممثلي طائفة الرياس[5].

أما الديوان الصغير –وإن كان موجودا في واقع الأمر منذ القرن السادس عشر- فقد آخذ صبغة خاصة منذ بداية القرن السابع عشر، فبقي يجتمع يوميا تحت رئاسة الآغا وهو مكون من الضباط والموظفين السامين والقاضي والمفتي وقد وصل عدد أعضاءه في 1681 إلى 30 عضو[6].

ولقد إستعاد العسكر بعض نفوذهم في نهاية القرن السابع عشر، إذ تمكنوا في 1695 من فرض أصواتهم لإنتخاب الداي على حساب طائفة الرياس، وأوكلت للحاكم الجديد صلاحيات واسعة وقوة سياسية معتبرة[7].

بقي العمل في الديوان بنسبة الأغلبية المطلقة فيما خص إتخاذ القرارات، وكان التصويت يتميز بإنحياز المصوتين إلى أراء القادة والوزراء الذين يشرفون عليهم[1]. كما كان يحضر في جلسات الديوان أيضا بعض الأغوات المتقاعدين للإفادة بخبراتهم وتجاربهم، حيث كانوا يُستشارون فقط في بعض المسائل دون أن يكون لهم حق

---

(2) – Idem.p p.192-193.
(3) –Colombe, M. « Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger, dans les dernières années de l'Histoire de la régence » in R.A.N° 87. 1943. p p. 176-177.
(4) – Kaddache.Op.cit.p.93.
(5) – Bontems.Op.cit.p.38.
(6) – Idem.p.38.
(7) - Kaddache.Op.cit.p p. 91-92.
(1) –Sacerdoti, A. « la Mission à Alger du Consul de Venise, Nicolas Rosalem. 1753-1754», in R.A.N°96. 1952. p.88.

التصويت[2].

وأما في الفترة الأخيرة خاصة القرن الثامن عشر، فإنه تميز بإنكماش دور الديوان وإستحواذ الداي ووزرائه على مجمل الصلاحيات[3] فقد أصبحت تولية الدّايات تتم في قصر الجنينة دون أي إجتماع للديوان، فتارة كان يقوم الداي المحتضر بجمع وإستشارة وزرائه وتعيين أحدهم مكانه قبل وفاته[4]. وتارة آخرى كان الإستيلاء على السلطة[5] يتم دون أن يكون للديوان كلمة في ذلك، بل أصبح يجتمع سوى لأداء البيعة وفروض الطاعة[6].

وفي حقيقة الأمر، لم يكن للديوان الصغير –وهو بمثابة حكومة موسعة- عدد معيّن من الأعضاء، فتارة كان عددهم يفوق الثلاثين شخصا[7] وتارة يصل إلى أربعين[8]، وقد تميز ذلك المجلس بتنوع تشكيلته، إذ نجد فيه العسكريين ورجال الدين وممثل السلطان(الباشا) والكتاب الأربعة والداي، وكان عمله منتظم إذ يجتمع كل يوم لدراسة المسائل العادية ومرة في الأسبوع (يوم السبت) لدراسة المسائل الهامة[9]. كما كان ذلك المجلس يتخذ القرارات بنسبة غالبية الأصوات، وإن كانت إعتراضات بخصوص بعض المسائل فإن المشاورات والنقاشات تستمر[10].

وقد بقيت طريقة عمل الديوان تتم حسب التقاليد، إذ يتدخل الأعضاء في المشاورات حسب أقدميتهم، وذلك بعد أن يطرح موضوع النقاش من طرف رئيس الكتاب وبصوت عال ليسمع الجميع، وبعد البت في المسألة يسجل القرار في الدفتر. وفي تلك الفترة كان يحضر الجلسات أقدم الآياباشية وعددهم24 ضابط، أما الضباط المرؤوسون من البلوكباشية والأوضباشية، فكانوا يتابعون مجريات الجلسات من البهو خارج قاعة

---

(2) –Leroy, M. Etat général et particulier du royaume et de la ville d'Alger, de son gouvernement, de ses forces, de terre et de mer, revenus, justice, police, commerce, politique,etc... la Haye 1750.p.38.

(3)– سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص ص26-27.

(4)– الزهار. سبق ذكره. ص23.

(5)–المصدر نفسه. ص ص.51-71.

(6)- نفسه. ص23.

(7)– قنان. سبق ذكره. ص ص106-107.

(8) –Elhassar- Zeghari.Op.cit.p p.102-103.

(9)– قنان. المرجع نفسه. ص ص 106-107.

(10) - Elhassar- Zeghari.Op.cit.p p.102-103.

الديوان[1].

وقد إزداد نفوذ ذلك الدّيوان على حساب المجلس العام، وزادت أهميته بدخول أعضاء جدد إليه إلى أن وصل عددهم إلى حوالي مائة عضو، وكانت تلك محاولة لتركيز السلطات في أيدي أقلية من الشخصيات والموظفين بهدف تحسين الأداء الإداري للدّولة، وهي المحاولة التي سبقت ظهور الوظائف الكبرى، والتي إحتكر فيها أصحابها جلّ السلطات التنفيذية والصلاحيات الحكومية[2].

وبالرغم من بقاء الديوان يجتمع في أيام معيّنة والمراسلات تتم بإسمه، إلاّ أن ذلك لم يكن سوى إجراء شكليا، وأما القرارات الفعلية فإنه لم يكن يستشار فيها مطلقا[3]. حيث كانت تتخذ في إطار ضيق ومنحصر في الديوان الخاص المتكون من الخزناجي وخوجة الخيل ووكيل حرج باب الجزيرة (البحرية) وآغا العرب المكلّف بإدارة إقليم دار السلطان[4]. وكانت اللغة المستعملة في الإجتماعات هي اللّغة التركية، مما إستجوب حضور ترجمان خاص للأهالي الذين كانوا يحضرون تلك الإجتماعات[5]، وهم بصفة خاصة أعيان المدينة والعلماء[6].

وأما الإنكشارية فقد إنحصر دور ديوانهم في المسائل المتعلقة بسلكهم فقط، بحيث داوم ديوانهم المتكون من 60 بلوكباشيا على الإجتماع كل صباح في المحلّ المخصص لهم، تحت رئاسة آغا العسكر الذي كان يحمل في قرابته قوانين الإيالة والتي لم يكن يحق له التخلي عنها ما دام في الخدمة[7].

فمن طابع جمهوري عسكري تميزت به الدولة الجزائرية أثناء سيطرة الديوان عليها[1]، إنتهى إلى التحول إلى نظام شبه ملكي حيث إستولى الداي في القرن التاسع عشر على صلاحيات واسعة، أهمها تلك المتعلقة بتعيين أعضاء الحكومة ورجال الدولة الكبار ومنهم الخزناجي وخوجة الخيل ووكيل حرج البحرية وآغا العرب وغيرهم، وهؤلاء كانوا

[1] - Arvieux.Op.cit.p p.261-262.
[2] - Bontems.Op.cit.p.38.
[3]– قنان. سبق ذكره. ص178.
[4] – Esterhazy.Op.cit.p.234
[5] – Arvieux.Op.cit.p p.232-235.
[6] – Tachrifat .Op.cit.p.24.
[7]– خوجة. سبق ذكره. ص ص 121-122.
[1]- قنان. سبق ذكره. ص ص 126-128.

يشكلون الحكومة الحقيقية المتحررة من كل سيطرة للديوان[2].

أما مهام الدّيوان الأساسية فكانت تخص التشريع الذي مسّ كل قطاعات الدولة، والذي كان يستند إلى الأوامر السلطانية التي كانت تناقش وتثرى في إطار مجلس الديوان[3]. فقد أصدر الديوان تحت إشراف الباشا مجموعة من القوانين عُرفت "بعهد أمان" في 1667[4]، ثم أجريت عليها تعديلات وزيادات في 1748، وخصت عدّة جوانب تهم الدّولة، منها صلاحيات وواجبات الآغا وما كان يخص المحلّة الشتوية ودورها، والحامية الخاصة بالقصبة وتحديد عدد أفراد الديوان ومهام عمال دار السكة[5].

ولقد حضر إبّان تحرير وتعديل تلك المجموعة من القوانين في 1748، 300 معزول آغا و600 بلوكباشي و424 أوضباشي، وبعد ذلك قُرأت على الجميع ثم سُلمت للآغا ليحتفظ بها، وقد إتفق على تشكيل لجنة مكّونة من الآغا والكاهية والآياباشية الأربعة وعشرون لإعادة صياغته في حالة ضياعه[6]. ولقد خص ذلك التشريع عمل النوبات وعمل المحلاّت وقطاع البحرية، وأوجب على كل قطاع أن يهتم الأعضاء العاملون فيه بشؤونهم دون أن يتدخلوا في شؤون القطاعات الأخرى، وأن تكون الأحداث التي تقع في موضع ما، لا تعرف إلا فيه[7]. ويبدو الهدف واضحا من سنّ تلك القوانين وهي إعطاء مرجعية قانونية لكل قطاعات الدولة لتفادي تداخل الصلاحيات وتصادم السلطات لتكون بمثابة دستور يرجع إليه الجميع.

---

[2]– شالر. سبق ذكره. ص43.

[4]- كشرود. سبق ذكره. ص 62.

[3] – Ahad Aman. Op.cit. p p.212-217.

[5] – Kaddache.Op.cit.p p.122-123.

[6] - Ahad Aman. Op.cit. p p. 217-219.

[7] – Idem.p p. 214-217.

مؤسسة بيت المال.

يعود أصل مؤسسة بيت المال من حيث الوجود القانوني إلى ذلك القرار الذي إتخذه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي ا عنه)، عندما رفض منح الأراضي التي إستولى عليها المسلمون ببلاد العراق والشام إلى أفراد الجيش المنتصر، مبررا قراره بأحقية الأجيال اللاحقة من المسلمين في ملكية تلك الأراضي، بمعنى أنها ستبقى ملكا للأمة الممثلة في الدولة الإسلامية[1].

وفي الفترة العثمانية، فإن مفهوم لفظ بيت المال أطلق على مجموعة من المداخيل والعائدات المالية ذات المصادر المحدّدة، وهي الأملاك المصادرة، والأملاك الشاغرة، والأملاك غير المطالب بها، ومنها تلك التي تركها الغائبون والأموات (مال الغائب، مال المفقود)، وكذلك المواريث غير المطالب بها أو الشاغرة (مخلفات، متروكات)، مثل العبيد الفارين أو الحيوانات الضائعة، وقد تم التمييز بين هذه الأموال والأموال العائدة للسلطان أو خزينة الدولة بصفة عامة، وهي الأموال التي عُرفت بأموال الميري، أي الدولة[2].

وأما القاعدة الشرعية لمؤسسة بيت المال، فكانت تستند إلى التشريعات الإسلامية، التي خصصت حقوقا وحصصا لفئة إجتماعية معينة، ومنهم: الأشراف من نسل الرسول (ص)، واليتامى والفقراء وعابرو السبيل. ونصيب كل فئة من هؤلاء محدّد في الخمس (5/1) العائد لبيت المال من الغنائم، وهو جزء فقط من عائدات الدولة الإجمالية، ولقد سمح المذهب الحنفي للحاكم بتوزيع الصدقات لأفراد الفئة المذكورين حسب إرادته، على أن يكون التمييز واضحا بين مال الصدقة ومال المسلمين[3].

ولقد عمل السلاطين العثمانيون على تحديد عائدات بيت المال وكيفية توزيعها بصفة دقيقة، كما عملوا على إصدار قوانين في ذلك الشأن، خصوصا في عهد السلطان "محمد الثاني" (1444- 1446، ثم 1451-1481)، الذي ميّز بين المخلفات العائدة لبيت المال بتحديد تلك الأموال والموظفين الذين كان لهم الحق في تحصيلها. فالمخلفات التي كانت تفوق قيمتها المالية 10.000 أقجة (درهم) كانت تعود إلى الدولة أي الخزينة المركزية،

---

(1) – E.I. Vol.I.A.B. « Bayt AlMal ». Op.cit. p.1176.
(2) – Idem..p.1181.
(3) – Ibid.p.1176.

أما تلك التي كان المبلغ المحصول منها يقل عن 10.000 أقجة، فقد كانت تمنح كإقطاعات للقائمين على تحصيل ضرائب تلك المناطق، سواء كانوا بايات سناجق أو صبايحية ملاك التيمارات، وإن كانت تلك المخلّفات واقعة على أراضي تابعة للأوقاف، فإنها كانت تُمنح لتلك المؤسسات، ومن أهمها مؤسسة الحرمين الشريفين[1].

مثلت مؤسسة بيت المال التي سميت "بالمواريث المخزنية" إلى غاية منتصف القرن السابع عشر[2] بالجزائر جناحا مميزا من الإدارة المركزية، بحيث أوكلت لها أمور تسيير أملاك الدولة وتحصيل عائدات الممتلكات الشاغرة، في إطار ما كانت تقتضيه الشريعة الإسلامية[3].

ولقد ساعد هذه المؤسسة على بلوغ أهميتها عاملان أساسيان: تمثل العامل الأول في شيوع حياة العزوبية وتشجيع الدّولة لها، خصوصا لدى الإنكشارية والأتراك العاملين في الوظائف الرسمية، فكانت تركاتهم ومخلفاتهم تعود إلى بيت المال، مع العلم أن الكثير منهم لم يكونوا يتوفون بصفة طبيعية (بسبب الحروب)، فعلى سبيل المثال لما توفي البايلرباي علج علي باشا –وقد كانت وفاته طبيعية- فإنه ترك ثلاثة ألاف أسير في الجزائر كانوا ملكا له، آل عدد كبير منهم إلى السلطان العثماني الذي كان يرث بنصيب معين كل الأموات الذين كانوا رعاياه في حياتهم[4].

أما العامل الثاني الذي أكسب أيضا بيت المال الأهمية البالغة التي حظي بها، فقد تمثل في كثرة الوفيات بسبب إنتشار الأوبئة بصفة متكررة مثل الطاعون والكوليرا والتيفوس وغيرها، وكانت تلك الوفيات تعدّ بآلالاف، كما كان الحال سنتي 1654 و 1664 حيث فاق فيها عدد الموتى ثلث سكان مدينة الجزائر. هذا من جهة[1]، أما من جهة ثانية فقد كانت الكوارث الطبيعية سواء ظاهرة الجفاف أو ظاهرة زحف الجراد، تأتي على المحاصيل الزراعية وتكون بذلك سببا في تفشي المجاعات مما كان يتسبب في أعداد هائلة من الوفيات[2]، ويجعل من مؤسسة بيت المال مؤسسة ذات مسؤوليات كبيرة سواء تجاه

---

[1] – E.I. Vol.I.A.B. « Bayt AlMal ». Op.cit. p.1182.
[2] – Merouche.Op.cit.p. 204.
[3] –Devoulx, A. « Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger ». in R.A.N°06. 1862. p.205.
[4] – « Euldj Ali vu par Cervantès » in la régence d'Alger et le monde turc. Op.cit. P.48.

[1]– سعيدوني . دراسات وأبحاث .سبق ذكره. ص ص124-127.
[2]– المرجع نفسه. ص ص 127-130.

السكان وعوائل الأموات أو تجاه الإدارة.

إشتغل بمؤسسة بيت المال عدّة موظفين تحت إشراف بيت المالجي، وهم: القاضي، العادلان، الآياباشي، الشاوش، الدلالين الأربعة، الحارس (عساس)، الغسال والغسالة (لغسل الأموات) وكانوا يأخذون أجورهم كل يوم جمعة بمعدل (04) بوجو تقريبا[3] وكان لبيت المال مقر إداري يعمل فيه الموظفون التابعون له، وبه أيضا كان الصندوق الخاص بالمؤسسة[4]، سمي بدكان بيت المال وبه أيضا خديم بيت المالجي والذي كان من جماعة البسكريين[5]. وكان من بين أعوان بيت المالجي أيضا حراس المقابر الواقعة خارج المدينة، والذين كانوا يقفون عند أبوابها لمراقبة عمليات الدفن التي لم تكن تتم إلا بعد إحضار تراخيص خاصة[6]. وكان من حق موظفي المؤسسة إقتطاع جزء من أموال الأملاك المصادرة كأجرة لهم، زيادة على ما كان يدفعه لهم الورثة الغائبون لتسيير أملاكهم الشاغرة[7].

مهام مؤسسة بيت المال

كانت مهام بيت المال تتمثل في السهر والمحافظة على حقوق الدولة والورثة، إذ كان موظفو هذه المؤسسة يقومون بتفتيش المنازل لتفادي التهرب المالي والتستر على أموال الموتى[8]. فكان على بيت المالجي بيع الأملاك والثروات بالمزايدة وعن طريق الإشهار العام، لينال الورثة حقوقهم وذلك بعد دفع نفقات القاضي وأعوان بيت المال، وهي المصاريف التي لم تكن تزيد عادة عن نسبة 7% من قيمة التركة الإجمالية [10].

كما كانت تتولى مؤسسة بيت المال إدارة بعض الممتلكات ومنها العقارات إن كانت شاغرة لغياب الورثة، أو لوفاة أصحابها دون عقب، كما تولت أيضا الإشراف على بعض الأملاك المصادرة، وكانت تلك العملية من مهام بيت المالجي والقاضي بصفة خاصة وكانت كل الأملاك الواقعة تحت إدارة تلك المؤسسة مآلها البيع بالمزاد العلني تحت

---

(3)– أ.و.ج.س.ب.م.18. (مك).

(4) – Venture de Paradis. Op.cit.p.162.

(5)– أ.و.ج.س.ب.م.14.(مك).

(6) – Shaw.Op.cit.p. 168. et De Tassy.Op.cit.p.236.

(7) – Aumerat. Op.cit .p.324.

(8) – Shaw.Op.cit. p p.168-169 et De Tassy.Op.cit.p.236.

(9)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص.223-225.

إشراف هذين الموظفين[1]. والنسبة التي كان يتحصل عليها بيت المال متفاوتة من حالة إلى آخرى حسب عدد الورثة، ففي حالة كراء دار صاحبها غائب يشترك فيها ثلاثة ورثة زيادة على بيت المال، كان يحصل هذا الأخير على الربع من قيمة الكراء وهي نفس القيمة التي يحصل عليها كل فرد من الورثة الثلاثة[2].

كانت مؤسسة بيت المال تقوم خصوصا عند حدوث أزمات الأوبئة وتكاثر الوفيات بعملية إحصاء للموتى وتتولى إدارة التركات المهملة، حيث كان موظفوها يستعملون ثلاث سجلات تقيّد فيها مقادير المبالغ الناتجة عن بيع التركات[3]. وكان يتكلف بتلك السجلات كل من الصايجي والعادل والخوجة[4]، والذين كانوا يقيدون ايضا أملاك العبيد والأسرى المفتدين والمحفوظة كوديعة، لتعاد لهم ممتلكاتهم عند تحريرهم حسب ما دوّن في تلك السجلات.[5]

كان أعوان هذه المؤسسة يقومون بتعيين حقوق الورثة، وإن كانوا غائبين فإن القاضي وبيت المالجي يعينان وكيلا يمثلهم، كما يعينان وصيا للقاصرين أيضا، وإذا كانت هناك وصيّة من المتوفى كان يتم التأكد من صحتها، حينئذ تسجل وينفذ محتواها، وبعد ذلك يأذن بحمل الميت إلى مثواه الأخير. ويذهب الموثقان إلى مسكن المتوفي لتسجيل جميع محتوياته، حيث تنقل الأشياء الثمينة منها إلى مكان آمن حتى يجتمع الورثة وذوي الحقوق، وإذا كان المتوفي أجنبيا أو الورثة متغيبين، فإن هذه الهيئة تنوب عنهم، فتبيع التركة بالمزاد العلني وتحتفظ بالقيمة كوديعة بعد خصم المصاريف التي لم تكن تتجاوز 7%، وهي أجور الموثقين وكاتب الضبط.[6]

وعند حدوث الوفيات، كان بيت المالجي يسجل إسم وعنوان المتوفى وكذا الورثة الذين كان لهم الحق في الميراث إلى جانب بيت المال، ثم يسجّل بشكل مفصّل ودقيق جميع متروكات الهالك من لباس وأثاث ومبالغ مالية وغيرها[1].

خضع لسلطة هذه المؤسسة ولقوانينها بيت المالجي نفسه فعند وفاته كانت محتويات

---

(1) - Aumerat. Op.cit. p.323.

(2)– أ.و.ج.س.ب.م.14. (مك).

(3)– خوجة. سبق ذكره. ص ص.135-136.

(4)– سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص106.

(5) – Venture de Paradis.Op.cit. p.162.

(6)– خوجة. المصدر نفسه. ص 134-135.

(1)– أ.و.ج.س.ب.م.1.(مك)

الصندوق الذي كان يسهر عليه تدفع للبايلك، زيادة على أملاكه الشخصية[2]، كما كان بيت المال يرث أفراد الأوجاق المتوفين دون عقب أو وريث، حيث يبلغ الباشا ويستشار الوزراء، لتضم أملاك المتوفي إلى أملاك الدولة، ومنها الحوانيت التي يعاد كراؤها لفائدة البايلك[3]. كما كان بيت المال يرث كل من كان يقع في الأسر إن لم يكن لديه ورثة، وإن تحرر تعاد له نسبة من تلك الممتلكات تصل إلى الربع أو الثلث[4]. وقد خضع لتلك القوانين أيضا موظفو المدينة الكبار مثل المزاور[5]. وكان لبيت المال أيضا نصيب من تركة الهالك إن كانت زوجته هي الوريث الوحيد، فنصيبها ربع المتروك، ولحصول كلا الوريثين (الزوجة وبيت المال) على حقوقهما كان بيت المالجي يقوم بعملية بيع بالمزايدة العلانية لتصل التركة إلى أقصى قيمتها[6]، كما كان لبيت المال نصيب ايضا من عائدات بعض الأنشطة التجارية مثل الرسم على مبيعات الخمور التي كان يتولى بيعها الأسرى المسيحيون[7]. وللمؤسسة أيضا مداخيل من النشاطات التجارية الخاصة والمتمثلة في إكتراء دكاكين ومخازن من الأشخاص لفائدتها[8].

كما كان بيت المال يستحوذ على عدّة ممتلكات عقارية منها الحوانيت والكوشات والمقاهي بنسب متفاوتة أي بصفة الشراكة[9]، مع ذوي الحقوق الآخرين، ومنها أيضا جنّات آلت إلى بيت المال بعد إنقراض ملاكها، حيث كان بيت المالجي يقوم بكرائها لفائدة المؤسسة[10].

وكانت مهام ووجبات بيت المال أيضا التكفل بالتنسيق مع أمناء الجماعات بجنازات أموات فئة البرّانية، إذا كان أهلهم غائبين[1]، وبمهمة دفن الموتى الفقراء وتقديم صدقات أسبوعية (كل يوم خميس) لمائتي فقير، بالإضافة إلى الهدايا الموسمية لرجال الدولة

---

[2] – Venture de Paradis.Op.cit.p.162.

[3]– م.و.ج.مج.ر.3205.م.2.و2.و7.

[4] - Venture de Paradis.Op.cit.p.188.

[5]– أ.و.ج.س.ب.م.18 .(مك).

[6]– .م.و.ج.مج.ر.3205.م.2.و.22.

[7]– مزاري، بديرة. "حياة اللّهو وخدمات الخمّارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن الثامن عشر". عن الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني. ج1و2. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسيكة والتوثيق والمعلومات. زغوان 1988. ص 98. .

[8]– أ.و.ج.س.ب.م.14 .(مك).

[9]– المصدر نفسه. س 20. (مك).

[10]– نفسه.س.14 .(مك).

[1]–أ.و.ج.س.ب.م.1. (مك).

وموظفي دار الإمارة[2]. كما كان بيت المال يتكفل بتكاليف نقل الميت وغسله، إذ يقيّد كل ذلك يوميا في سجل خاص[3].

ومن مهام بيت المال أيضا حفظ أمانات الناس من أموال وغيرها، بحيث كانت تسجل المبالغ بأسماء أصحابها حسب نوعية النقود، ومنها الدنانير والريالات وغيرها، ولم تقتصر تلك المهمة على سكان مدينة الجزائر فقط، بل كان بعض المسافرين من مدن آخرى مثل البليدة وذراع بن خدة يودعون أموالهم أيضا في صندوق بيت المال [4].

كما كانت مؤسسة بيت المال تساهم في تكاليف بعض الأشغال الواقعة في محيط الميناء بالإنفاق على بعض المستلزمات مثل الألواح والمسامير وأجور البنائين والنجارين، وغير ذلك، وكان تقييد كل ذلك يتم بصفة دقيقة أسبوعيا وشهريا[5]. ورغم كل الصلاحيات التي خولت لمؤسسة بيت المال إلا أنه لم يكن يحق للقائمين عليها حيازة أموال التركات إلا بعد تصفية الحقوق من ديون وأقساط الميراث ودفع تكاليف الدفن. كما لم يكن يحق لأي أحد التصرف في أموال صندوق بيت المال دون إذن شرعي، وإذا كان المتوفي دون وريث شرعي تدفع ديونه وتحسم مصاريف دفنه وتنفذ وصيته، شريطة ألاّ تتعدى ثلث التركة، أما الثلثان الباقيان فيعودان إلى الدولة، ومن أموال بيت المال كان يُنفق على دفن الفقراء والأجانب الذين لا مأوى لهم وكذا مساعدة المحتاجين، ودفع أجور الأساتذة العموميين ومساعدة الطلبة الفقراء[6].

ومن واجبات بيت المالجي تحويل إلى خزينة الدولة مبلغ محدد كان يقدر بـ 50.000 فرنك وهو مبلغ إلتزامه كلّما وصلت مداخيل صندوقه تلك النسبة[7]، وكان عليه المساهمة في صيانة بعض المؤسسات الدينية وإفتداء الأسرى المسلمين، والمساهمة في هدايا الحرمين الشريفين[1]، وكان ملزما أيضا مع أعضاء الهيئة التي يشرف عليها بتقديم نتائج تسييرهم لتلك الأملاك، للورثة الغائبين وإلى الخزناجي فيما خص الأملاك التي آلت

[2] – Aumerat.Op.cit. p 324.

[3]– أ.و.ج.س.ب.م.18.(مك).

[4]– المصدر نفسه.

[5]– نفسه.

[6]– خوجة. سبق ذكره. ص.135.

[7]– المصدر نفسه. ص ص 135-136.

[1]– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص. 223-225.

إلى بيت المال[2].

[2] – Aumerat.Op.cit. p p.323-324.

الجهاز الأمني

خضع أمن مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية إلى تنظيم محكم ودقيق. بحيث شاركت في تحقيقه عدة فعاليات إجتماعية. وقد كلّف الكاهية بالنيابة عن الخزناجي بالإشراف على أمن وشرطة المدينة[1] ، من دون تدخل آغا الإنكشارية[2]. والكاهية هو الضابط الذي كان يلقب بالباشي- بولكباشي، والذي خصص له مقر إداري بالقرب من دار الإمارة سمي بحانوت الكاهية، اين كان يترأس مجموعة من 24 ضابطا (أياباشي) من ذوي الخبرة والرأي [3].

كان الكاهية في مقره ينوب أيضا عن الآغا ويستقبل شكاوي العسكر ويبلغها له[4]. كما كان يستقبل ويفصل في بعض القضايا التي كان يحيلها إليه الدّاي[5]. وكان للمجلس الذي يرأسه الكاهية، ويشارك فيه بعض الأغوات االمتقاعدين صلاحيات النظر والبت في قضايا المخالفات والجنايات الواقعة داخل مدينة الجزائر[6] .

1- أمن الداي ودار الإمارة وبعض الأماكن الرسمية:

عهدت مهام الأمن والحراسة الخاصة بقصر الدّاي إلى نوبة من الإنكشارية قوامها أربعين جنديا. أشرف على إدارتها آغا وكاهية وخوجة. وهذا الأخير سمي بخوجة الباب وكلّف بحراسة مدخل القصر، وبإستقبال ونزع أسلحة الموظفين السامين والشخصيات الرسمية المتوجهة إلى حضرة الدّاي[1]. وكان عليه مداومة عمله في مكانه ليلا ونهارا[2].

أما جنود النوبة، فكانت فرقة منهم مكلفة بحراسة مدخل دار الإمارة[3]، وفرقة آخرى كلّفت بحراسة خزينة الدولة دون غيرها من المهام[4]، وإلى جانب نوبة الإنكشارية،

---

[1] – Tachrifat.Op.cit.p.20.
[2] – Venture de Paradis. Op.cit.p.165.
[3] – Shaw.Op.cit.p p.159-160.
[4] – Arvieux.Op.cit.p.256.
[5] – Laugier De Tassy.Op.cit.p. 227.
[6] – Esterhazy.Op.cit.p.236.

[1] –المدني. سبق ذكره. ص116.
[2] – Tachrifat.Op.cit.p.19.
[3] – Idem.p.19.
[4] – Venture de Paradis. Op.cit.p.168.

كانت للدّاي فرقة من الفرسان-وكانوا من قدماء الإنكشارية- المسلحين بالبنادق والسيوف، يسهرون على أمنه أثناء تواجده خارج مدينة الجزائر[5].

وأما مخازن البارود فكانت تحت إشراف أمني تولاه ضابط (بولكباشي) من سلاح المدفعية يسهر على أمنها ويحتفظ بمفاتيحها[6]. في حين كان يسند منصب الباشي حارس باشي (أي رئيس رؤساء الحراسة) إلى أحد رياس البحر المتقاعدين، للإشراف على إدراة السجون وتعيين الضباط المشرفين على الحراس[7]. وكان الباشي حارس باشي يقوم كل مساء بدوريات تفقدية يراقب فيها السجون ويوزع المهام على الأسرى فيما كان يخص الأشغال اليومية[8]. كما أوكلت مهام الحراسة في الأبراج المحيطة بمدينة الجزائر مقابل أجور، إلى بعض قبائل إقليم التيطري، مثل قبيلة أولاد علاّن، وكذلك بعض أفراد القبائل المخزنية التي كانت ملزمة بتقديم عدد من الأفراد لأغراض الحراسة[9].

2- الأمن الحضري:

كانت مسألة الأمن في الوسط الحضري تعالج بطريقتين: مراكز حراسة ثابتة، تولاها أفراد معينين من أعضاء الهيئات المهنية، ودوريات ليلية متنقلة أشرف عليها موظفون رسميون بمساعدة عدد من رجال الأمن، والكل كان يعمل تحت أوامر الدّاي وبإشراف من الضباط العسكريين[10].

كانت السلطات العليا (الدّاي وديوان الإنكشارية) في آواخر القرن السابع عشر مثلا، هي التي تحدد عدد أفراد الحراسة داخل مدينة الجزائر، فكان الدّاي يستدعي أعيان المدينة وكبارها ليحدد لهم ما كان على كل جماعة أن تقدمه من أفرادوقد حدّد عدد الأفراد بستين رجلا. تقدمهم الجماعات الحرفية (30 رجلا) والصبايحية (10 رجال) وجماعة الزواوة (10 رجال)، والحباجيا (كذا) (05 رجال) والعربجيا (كذا) (05 رجال) أيضا[1].

فعند غروب الشمس كانت أبواب المدينة تغلق ولا تفتح إلا عند طلوعها، كما كانت

---

(5) – Shaw.Op.cit.p.162.
(6) – Belhamissi. Alger ville aux milles cannons. Op.cit.p.33.
(7) – Leroy.Op.cit.p.59.
(8) - Shaw.Op.cit.p.172.
(9) – Federman et Aucapitaine. Op.cit. in RAN°11. p p. 299-300.
(10)– مخ 1378. سبق ذكره. ص ص 74-75.
(1)– مخ 1378. سبق ذكره. ص72.

تغلق نهارا أيضا وقت صلاة الجمعة[2] ، وتلك الإجراءات لم تكن تخص الشارع الرئيسي الذي كان يتوسط المدينة، إذ كان يترك مفتوحا[3]. فقد كان التجول في الشوارع ممنوعا ليلا بعد صلاة العشاء إلا فيما خص الحالات الطارئة والمستعجلة، فكان على الفرد المضطر للخروج حينئذ أن يتزود بمصباح، على عكس ما كان عليه قناصل الدول الأجنبية، حيث تركت لهم السلطات التمتع بحرية التنقل ليتمكنوا من اللقاءات فيما بينهم[4]. أما في ليالي شهر رمضان فكانت السلطات تبقي على أبواب المدينة الداخلية مفتوحة والتجول فيها مسموحا[5].

ولقد إزداد عدد الحراس مع الزمن إلى أن وصل 150 فردا، وكان معظمهم من جماعة البسكريين[6]، ولقد خصصتهم الدولة لحراسة المناطق التجارية، إذ كان أمينهم يوزعهم على الحوانيت التي سلمت لهم مفاتحيها[7]، بحيث كانوا يرقدون أمام أبوابها وعلى عاتقهم مسؤولية الحفاظ على أمن محتوياتها[8].

أما الطريقة الثانية في تحقيق الأمن وإقراره، فكانت طريقة التجول اللّيلي للحراس داخل الشوارع عن طريق دوريات منتظمة، ولم تكن تلك العملية واقعة على عاتق فئة واحدة أو مسؤول معين. فكان الكولجي باشي وهو من الأتراك يحظى بثقة السلطات[9]، ويتمتع بصلاحيات واسعة، حيث كان يقوم بدوريات ليلية عديدة، ويقبض فيها على المخالفين لحظر التجوال ليلا. كما كان يقبض أيضا على المتجمعين ليلا من دون أعذار أو أسباب (ما عدا حفلات الزواج، والمآتم) سواء كانوا من الأهالي أو من اليهود[1] أو من الأتراك، و كان يساعده في مهامه خمسة عشر عونا من الإنكشارية[2]. وإلى جانبه عمل أيضا الباش جراح –التركي- على إقرار الأمن فيما بين فئة الأتراك، حيث كان يفصل في الخلافات بينهم "إذا كان فيها جراح وسال دم"، بحيث كان يقدر حجم الضرر ويحكم

---

[2]– شالر.سبق ذكره. ص 98.

[3] – ElHassar-Zeghari.Op.cit.p.97.

[4] – Venture de Paradis.Op.cit. p.215.

[5] – Hees, T. “ Journal d’un voyage à Alger 1675-1676” trad. G.H.Bousquet et G.W.Bousquet-Mirandolle.in RAN°101. 1957. p.103.

[6] – Shuval.Op.cit.p.163.

[7] – Raymond.Op.cit.p.141.

[8] – Shaw.Op.cit.p.181.

[9]– بلحميسي، مولاي. "نظام الشرطة في الإسلام". مجلة الشرطة. عدد 19. الجزائر 1982. ص 5.

[1] - Venture de Paradis.Op.cit. p.222

[2] – Raymond.Op.cit.p.141.

بالتعويض أو بالعقاب[3].

وأما المزوار*، فكان خلال القرن السابع عشر يقوم هو أيضا على رأس مجموعة مكونة من 25 فردا بدوريات ليلية عبر شوارع المدينة[4]. لكن صلاحياته كانت محصورة في فئة الأهالي[5]، وكان يلقب أيضا بقايد الليل وأعوانه عُرفوا بـ "الحرس" ، وكان له نائب عُرف بالباش ساكجي[6]، كما لُقب ايضا بآغا القلّ أو "قول آغا" بمعنى أغا الرعايا، وكان في بدايات القرن التاسع عشر يشرف على مجموعة من أربعين حارسا مهمتهم إقرار الأمن خلال فترة الليل زيادة على مراقبته للحمامات ومنازل الدعارة[7].

وكان المزوار يلاحظ ويستخبر عن كل ما كان يحدث بالمدينة نهارا[8] ،زيادة على الدوريات الليلية التي كانت تبدأ بثلاث ساعات بعد غروب الشمس لتتوقف قبل حلول الفجر[9]. ويعود أصل وظيفة المزوار إلى عهد الموحدين الذين نظموها حسب الإنتماءات القبلية. فأنشأوا منصبا لعناصر القبيلة المحلية، ومنصبا ثانيا للعناصر الوافدة من القبائل الأخرى، وقد ضلت هذه الوظيفة قائمة رغم إندثار الدولة الموحدية إلى أن ظهر العثمانيون في بلاد المغرب في القرن السادس عشر[10]. وإلى جانب الكولجي باشي والمزوار، كان قايد الزواوة الملقب بالقلباشي وعلى راس فرقة الشرطة الزواوية[11]. يقوم بدوريات ليلية منتظمة[12].

وأما منطقة الميناء والساحل القريب من مدينة الجزائر، فكانت تحت الإشرا ف الأمني لقايد المرسى، الذي كان يقوم بتفتيش ومعاينة السواحل على متن غليوطة مجهزة ومسلحة طوال فصل الصيف، بهدف حراسة السواحل والتعرف على السفن الآتية بإتجاه المدينة قبل حلول الليل[1].

---

[3]- بلحميسي، مولاي. "نظام الشرطة في الإسلام". سبق ذكره. ص 5.

[4] – ElHassar-Zeghari.Op.cit.p.102.

[5]- Shuval.Op.cit.p.173.

[6]- Tachrifat.Op.cit.p.22.

[7]– غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص 69.

[8]- Shaw. Op.cit.p 175.

[9] – Haedo. Topographie. Op.cit. p p. 237-238.

[10] – غطاس. الحرف والحرفيون. المرجع نفسه. ص ص. 71-72.

[11]– سعد الله، ابو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال. ط2. دار نافع للطباعة. ب.ت. ص 55.

[12] – Venture de Paradis.Op.cit. p.218.

*- لفظ بربري معرب، يعني المقدم أو رئيس هيئة دينية مثل طريقة أو زاوية أو هيئة أشراف. أنظر: Mizwar في:

[1] – Laugier De Tassy.Op.cit.p. 242.

وكان الإشراف والتنسيق بين مجموع هذه المصالح الأمنية يعود إلى الكاهية[2] نائب آغا الإنكشارية، الذي كان يخضع كغيره من الموظفين لسلطة الدّاي، وكان هذا الأخير يحصل على تقارير شفوية مفصلة من الضباط القائمن على الأمن، ومنهم المسؤول على حراس السجون[3] ومن المزاور أيضا والذي كان يخبره عن كل الأحداث التي جرت بالليل[4].

3- الأمن الريفي.

كان الأمن خارج مدينة الجزائر من صلاحيات آغا العرب، الذي كان يستعين بقبائل المخزن المستقرة بمناطق إستراتيجية محددة، إذ كان يراقب الأهالي بواسطة أعوانه "المخزنيين" المتمركزين في كل من بوحلوان (الجنوب الغربي) وسباو (الشرق) بإشراف من القياد التابعين له[5]. وكان فرسان المخزن في الأصل من العبيد المحررين الذين إقتطع لهم الدّاي أراضي يستغلونها بالزراعة والفلاحة مقابل خدمتهم في المراقبة والحراسة، تحت رئاسة القياد[6]. أما منطقة الفحص وهي المنطقة القريبة من المدينة، فإن القايد الذي كان يشرف عليها هو الذي تولى الأمن بها ليلا بمساعدة الشواش[7]، وهو الذي لُقب بقايد الفحص وكانت له الرقابة أيضا على الحفلات والولائم الحاصلة في قطاعه[8].

أدت كل تلك الإجراءات الأمنية خصوصا بعد أن قرر الدّاي منع خروج الجند مسلحين من الثكنات[9]، إلى شعور أهالي المدينة بأمن أنفسهم وبأمن ممتلكاتهم، فالشرطة بالمدينة كانت نشيطة جدا فلم تكن الجرائم تفلت من رقابتها[1]، وكان لقلة العراقيل الإدارية ولسرعة تنفيذ الأحكام القضائية دور كبيرأيضا في تحقيق وإقرار الأمن بمدينة الجزائر[2].

شكلت تلك الهيئات الإدارية خصوصا بمدينة الجزائر، أُطرا قانونية ورسمية لتنظيم

---

(2) – Raymond.Op.cit.p p.125-126.
(3) – Shaw.Op.cit.p.172.
(4) –Leroy.Op.cit. p p.64-65.

(5)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص 229.
(6)- .الزهار. سبق ذكره. ص 48.

(7) – Saidouni. Op.cit.p.132.
(8) – Tachrifat.Op.cit.p.22.
(9)- De Grammont.Op.cit.p.254

(1)– شالر. سبق ذكره. ص ص77-78.
(2)- Emerit, M. « Le Voyage de la condamine à Alger (1731) » in RAN°98. 1954. p.380

العلاقات بين السلطات والأهالي بمختلف فئاتهم، وذلك في الجوانب السياسية والإقتصادية والأمنية بشكل خاص، وهي الهيئات الإدارية التي أشرفت عليها مجموعة من الموظفين السامين، والذين إقترنت وظائفهم بالسلطات الرسمية العليا وبجهاز الدولة المركزي.

الفصل الثالث:

الوظائف السامية: الحاكم والوزراء.

- وظيفة الباشا.
- وظيفة الخزناجي.
- وظيفة آغا العرب.
- وظيفة خوجة الخيل.
- وظيفة وكيل حرج البحرية.
- وظيفة بيت المالجي.

وظيفة الباشا

- طرق التعيين.

تميزت الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر خصوصا بعد تأسيس البايلربايلكية في 1533، بإنفراد السلطان العثماني، بصلاحيات تعيين حاكمها برتبة بايلرباي عن طريق إصدار مرسوم شريف[1]. وهو الحاكم الذي كان يشرف زيادة على الجزائر على ثلاث عشرة سنجقا واقعا في شواطىء وجزر البحر المتوسط ، كونه صاحب منصب القبودان دريا، أي القائد العام للأسطول العثماني، وبعد فتح كل طرابلس عام 1551، وتونس عام 1574، أسست بها بايلربايلكيات[2] وضمت إداريا إلى الجزائر ليتولى إدارتها المالية موظف سام سمي بالدفتردار[3].

وقد تقلد منصب القبودان دريا بعض بايلربايات الجزائر، من بينهم علج علي باشا، الذي أشرف على إدارة بايلربايلك الجزائر لمدة ثلاث سنين (1568-1671). ويرجع بعض الكتّاب قيام نظام الباشوات الثلاثيين، إلى ما بعد وفاته مباشرة (1587)، معللين ذلك بتخوف وزراء السلطان من إستقلال البايلربايلك (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) عن الدولة العثمانية مما إستوجب تقسيمه إلى ثلاث إيالات (وهو الإسم الذي حلّ محل البايلربايلك)، وتعيين باشا على رأس كل واحدة منها[4].

تبدو هذه الأسباب غير مقنعة بعض الشيء أمام الدوافع الفعلية التي أدّت إلى تقسيم بايلربايلك الجزائر، وهي إقامة إدارات محلية مستقلة لكل أوجاق (لا مركزية)، نظرا لبعد المسافة بين إيالات تونس وطرابلس والإدارة المركزية بالجزائر، مما دفع بالسلطان العثماني إلى فصل تلك الأوجاقات فيما بينها سنة 1580م (988هـ) [1] ، وكل ذلك جاء في سياق إعادة تقسيم إداري تدريجي بدأ مع مطلع القرن السادس عشر وواكب التوسع الجغرافي للدولة العثمانية، حيث إنتقل عدد البايلربايلكيات من 06 سنة 1520 إلى 16 في

---

[1]– أ.و.ج.ع.02.د.م.10.ح.179.
[2]– إينالجيك. سبق ذكره. ص ص.167-168.
[3]– أ. و.ج.ع.10.د.م.43.ح148.
[4] - De Grammont.Op.cit.p.119.

[1]– أ. و.ج.ع.10.د.م.43.ح148.

نهاية عهد سليمان الأول، ليصل إلى 32 إيالة في 1610[2] .

وما يلاحظ فيما خص مدة حكم الباشوات بعد عام 1580، أنها لم تكن تختلف عن مدة حكم البايلربايات. فمنذ سنة 1568 حين عُين علج علي باشا على راس إدارة بايلرباياك الجزائر لم تزد مدة حكم البايلربايات عن ثلاث سنين[3]، كما بقي لقب بايلرباي يطلق على حكام الجزائر حتى بعد خروج الإيالة عن إدارة الدولة العثمانية[4]، وبقيت العلاقات بين الدولتين تحت مسؤولية القبودان دريا[5]. مما يدفعنا في الأخير إلى التساؤل هل تغير النظام السياسي فعلا ؟ علما أن البايلربايات كانوا ايضا يلقبون بالباشوات ؟وعلى أي حال فإن طريقة التعيين بقيت تتبع نفس الأسلوب خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، إلى أن أعلن ديوان الإنكشارية تعديلا في هيكل الحكم بحيث عزل الباشا عن الحياة السياسية وإنتزع منه السلطة التنفيذية، وقام الديوان بإنتخاب ضابط عسكري (آغا) سنة 1659 ليتولى الحكم الفعلي للبلاد[6].

وبعد نجاح ذلك الإنقلاب وقع الإتفاق فيما بين العسكر على أن يكون المتولي للسلطة من أكفأ الضباط وأقدمهم، شريطة أن يلتزم بتوفير أجور الإنكشاريين وبتقديم منحة معتبرة للباشا المعزول[7]، وقد كانت أهم أسباب ذلك التغيير في السلطة، هي السياسة الإقتصادية والمالية التي إتبعها معظم الباشاوات[8]، والذين كانوا مضطرين لفرض ضرائب عديدة ومتنوعة لإسترجاع المبالغ التي صرفوها على عملية تعيينهم[9].

ومنذ تلك الفترة، وإن بقي السلطان يبعث بممثله، إلا أن دور الباشا إختفى عن الحياة السياسية والإدارية بعد أن أصرّ الديوان على تقييد نشاطه، بالرغم من أن كل الوثائق الرسمية كانت تُعقد وتُمضى بإسمه[1]. وبعد مقتل علي آغا ونفور ضباط الإنكشارية من منصب الحاكم، إجتمع الديوان مرة أخرى وقرّر تغيير نظام الحكم[2]، وهي

---

(2)– إينالجيك. سبق ذكره. ص. 167.
(3) - Haëdo. Histoire des rois.Op.cit.p p. 146-147.
(4)– م.و.ج.مج.ر.3204.م01.و.01.
(5)– حماش، خليفة." كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس". عن المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية. عدد 13و14. منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات. زغوان 1996. ص 355.
(6) - De Grammont.Op.cit.p p .179-180.
(7) – Laugier De Tassy.Op.cit.p p. 210-211.
(8) – Watbled. « Pachas, Pachas-Deys ». in R.A.N°17. 1973. p p. 439-440.
(9) – Kaddache.Op.cit.p.77.
(1) – Arvieux.Op.cit.p.244.
(2)– المدني. سبق ذكره. ص 41.

الفرصة التي سمحت لطائفة الرياس بالإستيلاء على السلطة، حيث أنتخبوا حاكما جديدا من بين صفوفهم بلقب داي سنة 1671، وألغي نظام الأغوات العسكري[3].

وبعد تأسيس نظام الدّايات، تم تقاسم السلطة فيما بين ممثلي القوات البرّية والقوات البحرية، فقد كان للآغا الإشراف على الشؤون البرية المتصلة بداخل البلاد، في حين كان الدّاي يتصرف في الأمور البحرية ذات الطابع الخارجي مع ممثلي البلدان المسيحية، مع إبقاء الأسبقية في الحكم لهذا الأخير، خصوصا أثناء فترة حكم الدّاي الأول الحاج محمد التريكي الذي كان من قدماء الرياس[4].

وفي عام 1689 تمكن الإنكشاريون من إنتخاب الدّاي من بين صفوفهم، وبقي الدّيوان بمثابة هيئة مراقبة سياسية على أدائه، بعدما منحت له صلاحيات واسعة[5]، وكان أسلوب الإنتخاب حينئذ هو طريقة التعيين، حيث كانت المداولات تتم في مجلس الديوان أين كان يُنتخب الدّاي من أقدم الأفراد في الأوجاق وأكفئهم[6]، وكان التنصيب يتم رسميا بعد وصول رموز السلطة الشرعية وهي السيف والقفطان من إسطنبول تأكيدا لذاك الإنتخاب[7].

وإبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر، عرفت إيالة الجزائر بطابعها الجمهوري[8]، ولكن ذلك لم يكن يعني أنه كان للأهالي حظ في تعيين الحاكم بالإنتخاب أو المشاركة بأصواتهم فيه، وإنما كان ذلك حكرا على الطبقة العسكرية الحاكمة[9]، سواء من فئة الرياس أو الإنكشارية.

بقيت طريقة التعيين الخاصة بالحاكم تتم بالإنتخاب، وبقي ممثل السلطان العثماني – الباشا- معزولا عن الحكم إلى غاية عام 1710، حين رفض الديوان إستقبال الباشا المبعوث من الأستانة[1]، ومنذ ذلك الحين تحصل الأوجاق على تنازل الدولة العثمانية عن

---

(3) – « Une Monarchie elective » in, la régence d’Alger et le monde turc. Op.cit. p.56.
(4) – Hees.Op.cit. p.120.
(5) – « Une Monarchie elective».Op.cit.p.56.
(6) – Arvieux.Op.cit.p.242-243.

(7)– شالر. سبق ذكره.ص 43.
(8) - المصدر نفسه. ص 42.

(9) – Laugier De Tassy.Op.cit.p p. 212-213.
(1) – De Grammont.Op.cit.p. 227.

لقب الباشا لفائدة الداي المنتخب[2]، فتقوى نفوذ هذا الأخير وتمكن من تقليص دور الديوان[3] وإقترب نمط الحكم في آواخر العهد العثماني من النمط الملكي[4]، بحيث كان الدّاي وهو على فراش الموت، يجمع وزرائه ليترك لهم وصيّته ويعين خليفته على رأس الدولة، وكان الخزناجي هو المرشح الأول لخلافته في أغلب الأحيان[5]. وقد زاد من نفوذ الدّاي وسلطته نقل مقر الحكم إلى القصبة بأعالي المدينة مع مساعديه بعيدا عن سيطرة الديوان[6].

- صلاحيات الباشا.

لقد إختلفت سلطات الباشا وصلاحياته بإختلاف فترات الحكم التي مرت بها الإيالة، فخلال قرابة قرن من الزمن (النصف الثاني للقرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر) تميز حكم الباشوات بإنحصاره في ميادين وقطاعات محدّدة، فكان أعضاء الديوان يستقبلون الباشا الجديد عند حضوره، فيقومون بتنصيبه رسميا أثناء إجتماع خاص، وحينئذ يبلغونه بإلتزاماته وحقوقه، ومن بينها دفع أجور الإنكشارية دون تأخير، وبأن تكون إجتماعاته علانية مع أي شخص، كما كان عليه طرح مسائل السلم والحرب للمناقشة في مجلس الديوان، وكان يتم إبلاغه أيضا بأن طائفة الأتراك لم يكونوا ضمن قضاءه[7]، كونهم عسكريين يتبعون لقضاء الآغا. وأما صلاحياته القضائية فكانت تخص الأهالي فقط، زيادة على صلاحياته في التعيين في بعض الوظائف وتولي الإشراف على العلاقات الخارجية[8].

وبعد ظهور نظام الدّايات، إستحوذ الحاكم على سلطات عديدة بصفة تدريجية، نظرا لما لقيه من دعم معنوي وسياسي لدى السلطان العثماني، والذي كان يخاطبه بلقب أمير الأمراء (باي بايلار)[1].

ولقد إكتسب الدّاي منذ اللحظات الأولى لتعيينه مكانة خاصة في هيكل الدولة، إذ

---

(2) – Watbled. « Pachas-¨Pachas- Deys » . Op.cit. p p. 441-442.
(3) – Kaddache.Op.cit.p.111.
(4) – Laugier De Tassy.Op.cit.p p. 210-211.

(5)- الزهار. سبق ذكره. ص51.
(6) - شالر. سبق ذكره. ص 43.

(7) – Mascarenhas.Op.cit.p p.91-93.
(8) – De Grammont.Op.cit.p.120.

(1)– م.و.ج.مج.ر. 3204. و.01.

أصبح أعلى قائد عسكري في البلاد، يُعين الوزراء والبايات وقراراته إكتسبت قوة القانون[2]، كما كان يعين آغوات النوبات المتمركزة في مختلف مدن الإيالة، يحدد مهامهم، ويعزل الموظفين الكبار بمن فيهم البايات ليسترجع أموالهم لفائدة الدولة[3]. وكان من صلاحياته أيضا تعيين القضاة في مختلف مدن الإيالة ومنحهم حصانة خاصة بحيث كان يأمر جميع عماله، من قياد وحكام ومتصرفين بالعمل على مساعدتهم وإحترامتهم[4]. كما إستحوذ الداي على الصلاحيات القضائية الخاصة بسلك الإنكشارية، فهو الوحيد الذي كان يحق له معاقبتهم[5].

وكان يراقب أولئك البايات فيما كان يخص واجباتهم تجاه نوبات الإنكشارية بحيث كانوا يرسلون إليه تقارير مفصلة حول المؤونة (العوايد) التي كانوا يزودون بها تلك النوبات[6]، كما مثلت مناسبات دفع ضرائب الدنوش الصغير التي كان يقوم بها خلفاء البايات مرتين في السنة، فرصة لمتابعة سياسة وإدارة البايات في أقاليمهم زيادة على المتابعة الدورية التي كان يقوم بها بواسطة الباش سيار المكلف بالبريد[7].

لم يكن الداي غافلا عن النشاط البحري للرياس، إذ كان آغوات الإنكشارية المشاركين في الغزوات البحرية ملزمين بتقديم تقارير عن كل الأحداث التي جرت في أعالي البحار[8]، كما إستحوذ الداي على صلاحية تسيير السياسة الخارجية للإيالة، إذ كان هو مفاوض الدول المسيحية فيما خص مسائل عقد معاهدات السلم معها، خصوصا فيما تعلق بالنشاط البحري للإيالة، لأن إيالات المغرب كلها لم تكن لتقبل بأن تنازعها الدول الأخرى في السيادة على البحر الأبيض المتوسط، لذلك لم تكن تسمح لأي بلد بالملاحة فيه

إلاّ على أساس معاهدة سلم[1]. ولقد إكتسب الدّاي صلاحياته وقوته السياسية بالإعتماد على

(2) – Kaddache.Op.cit.p.92.

(3)– م.و.ج.مج.ر. 3205. م 03. و.12.و15.و22.

(4)– المصدر نفسه. و44.و47.

(5) – Temimi. Op.cit .p 61.

(6)– م.و.ج.مج.ر. 1642 . و28.

(7) – Vayssettes. Op.cit. p. 10.

(8)- Laugier De Tassy.Op.cit.p p. 266-268.

(1)- العربي. إسماعيل. العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1816/1776). ترجمة عن الإنجليزية لكتاب The Diplomatic relations of the united states with the Barbary powers 1776/1816) by Ray. W.Irwin. the University of North Carolina press 1937, p p 67.104-109.136.

وزرائه وهم الخزناجي، وآغا العرب وخوجة الخيل ووكيل حرج البحرية وشيخ الإسلام والمفتي الحنفي وبيت المالجي ورئيس الكتّاب (المقطاعجي)، فأصبحت له سلطة شبه مطلقة في مجال التنفيذ(2).

ولتعزيز سلطته أحاط الداي نفسه ببعض المساعدين منهم خوجات الديوان الأربع، كمستشارين خاصين به، وأدخل إلى ديوانه الخاص موظفين من الأهالي(3). زيادة على رئيس شواشه وترجمانه، فكل هؤلاء كانوا ملزمين بالبقاء في وظائفهم مادام هو في موضع حكمه(4)، وإن كانت للداي صلاحيات واسعة فيما خص القضاء في الميدان المدني والجنائي(5)، إلا أنه كان يحيل بعض القضايا المعقدة إلى المجلس العلمي حرصا منه على أن لا يظلم أي طرف(6)، وكانت من صلاحياته أيضا سلطة إعفاء بعض الفئات الإجتماعية من بعض الضرائب، كالمرابطين والأشراف ببايلك التيطري مثلا والذين أعفوا من ضريبة 04 زياني بوجو التي كانت مفروضة على الخمّاسين العاملين لديهم، وبذلك أعفي الخمّاسون منها أيضا(7)، وكان من حقه أيضا إلغاء بعض الاحتكارات التجارية، مثل تحرير تجارة مادة الملح من ذلك النظام على يد الدّاي محمد بن عثمان باشا(8).

- إلتزامات الباشا وحقوقه:

كان على الباشا الوفاء ببعض الإلتزامات والواجبات بالرغم من السلطة والصلاحيات التي تمتع بها. فلم يكن يحق له تجاوزها، ومن تلك الواجبات السهر على تحقيق الأمن، والحفاظ على النظام وتوفير المداخيل المالية للإيالة(9)، بالإضافة إلى وجوب دفع رواتب الجند في أوقاتها المحددة، وكذا تحديد أسعار المنتوجات ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والحفاظ على التوازنات المالية بتقييم العملة الجزائرية والعملات الأجنبية الأخرى(1).

---

(2) – Pellissier, Op.cit. p p.10-11.

(3) –Missoum, S. Alger à l'époque ottomane, la Medina et la maison traditionnelle. Ed. Inas. Alger 2003. p.148.

(4) – Shaw.Op.cit.p.157.

(5) – Laugier De Tassy.Op.cit. p.210-211.

(6)– م.و.ج.مج.ر. 3205.م2.و.53

(7) – Federman et Aucapitaine.Op.cit.in R.A.N°11. p.213.

(8)– عبد القادر نور الدين. سبق ذكره. ص141

(9)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره . ص. 217.

(1)– سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص169.

كما كان عليه الإلتزام ببعض العادات والتقاليد، خصوصا تلك التي خصت تعيين وتثبيت الموظفين، فكان عليه إرسال القفاطين- وهي من رموز السلطة- إلى البايات الثلاثة وآغا العرب وقياد مقاطعة دار السلطان وخوجة مخزن الزرع [2].

وفي مقابل إلتزاماته وواجباته، كانت للباشا عدة حقوق مادية، أهمها نصيب هام من مداخيل الغنائم البحرية، وقد كان الجزء العائد له يمثل خمس(5/1) القيمة في القرن السادس عشر[3]، وأما في القرن السابع عشر، فقد تقلص ذلك الحق إلى نسبة السبع(7/1) من الغنائم، بما فيها الأسرى والأموال وهياكل البواخر، أما الأسلحة فكانت للأوجاق والديوان هو الذي كان يتسلمها[4]، وبعد مدة قصيرة تقلص حق الباشا من الغنائم البحرية لتصبح نسبته منها الثمن(8/1)[5] .

وكانت له أيضا مداخيل شخصية هامة منها ما كانت تدفعه له الدول الأجنبية، وبايات الأقاليم من أموال وغيرها[6]، زيادة على أجرته التي كانت أعلى أجرة في سلك الإنكشارية، وبالإضافة إلى المؤونة التي خصصت له لتأمين معيشته، كانت له مداخيل أخرى تمثلت في حقوق "بيع الوظائف"[7].

---

(2) – Venture De Paradis.Op.cit.p.146.

(3)– أ.و.ج.ع.10.د.م.48.ح.140.

(4) – Mascarenhas.Op.cit. p. 95.

(5) – ElHassar-Zeghari.Op.cit. p.33.

(6) – Venture De Paradis.Op.cit.p p.151-152.

(7) – Kaddache.Op.cit.p.92.

وظيفة الخزناجي.

مثلت وظيفة الخزناجي بإيالة الجزائرأهم منصب بعد منصب الداي. إذ كان يشتغل بالمحكمة إلى جانب الباشا في مهام أمين مالية الإيالة ووزيرا أولا للدولة[1]؛ وقد تطورت وظيفة الخزناجي من مجرد وظيفة بسيطة كان يشغلها أحد الخوجات تحت إشراف الكتّاب الكبار، حيث كان مكلفا بمهمة الإشراف على صندوق الدولة المالي، ومن ثمة أخذ يكتسب صلاحيات الكاهية، مساعد الداي الرئيسي، حتى أصبح الشخصية الثانية في هيكل النظام السياسي والإداري مما سمح له بأن يكون المرشح الأول لخلافته[2].

وأما مهام وصلاحيات الخزناجي فكانت واسعة، إذ شملت الإشراف على خزينة الدولة وعلى القضايا المدنية والتجارية زيادة على إشرافه على شرطة المدينة[3] ، كما كانت مهامه تسمح له بإستخلاف الدّاي أثناء مرضه أو تغيبه[4]، وسلطته شملت البايات والموظفين الكبار. فكان هو الذي يأخذ القفطان من أيدي كبير الخوجات ليقدمه إلى الباي[5]. وقد كان الخزناجي الشخصية الأولى في التشريف مما سمح له عند شغور منصب الدّاي بخلافته في أغلب الأحيان[6].

كما كان الخزناجي يشرف على الكتاب الأربعة الكبار، بمن فيهم رئيسهم المسمى بالباش دفتر، وكان يشرف أيضا على تحصيل الضرائب المدفوعة للدولة وعلى أجرة الإنكشارية والمصاريف الأخرى يفتح ويغلق الخزينة، كما كان يشرف أيضا على العمليات الجمركية التي كانت تخص بعض البضائع الآتية من دول غير إسلامية، والتي كانت تدفع الرسوم الجمركية في القصر ذاته[1].

وقد ساعد الخزناجي في مهامه عدد من الموظفين، كلفوا بمهام عديدة ومختلفة. منهم محاسبين من اليهود و الأهالي تمثلت مهامهم في تعداد النقود الداخلة إلى الخزينة أو

---

(1) – Tachrifat.Op.cit.p.19.

(2)–سعيدوني. النظام المالي.. سبق ذكره. ص ص.172 -173.

(3) – Esquer. Op.cit.p.128.

(4)– الميلي. سبق ذكره. ص. 183.

(5)– المدني. سبق ذكره. ص. 115.

(6) –Feraud, L.C.. « Ephemerides d'un secrétaire officiel, sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 ». in R.A. vol.18. 1874.ed. Klaus Reprint Nendln. Liechtensten. 1968. p.313.

(1) – Tachrifat.Op.cit.p.20.

الخارجة منها، ومنها تلك التي كانت تخصص لدفع رواتب الجند[2]. كما ساعد الخزناجي وكيل حرج الصوف ومحاسب واللّاذان كلفا بمآزرته في عمليات نقل أكياس النقود من وإلى الخزينة وهما على حافة بابها، لأن الخزناجي هو الوحيد الذي كان يحق له الدخول إلى الخزينة[3]. وكانت تلك العمليات كلها تتم بحضور كل من الدّاي والخوجات الكبار الذين كانوا يدوّنون كل العمليات المصرفية في حسابات دقيقة وشاملة[4].

وكان يساعد الخزناجي أيضا أمين السكة الذي كان مكلفا بمراقبة عمليات ضرب النقود وتقدير قيمة المجوهرات وذلك بوزنها وفحصها، كما ساعده أيضا العيّار والوزّان المكلفان بالتحقق من صحة النقود التي كانت تتسلمها الخزينة[5].

ومن مهام الخزناجي أيضا الإشراف على إدارة العقارات الكائنة بداخل مدينة الجزائر والعائدة ملكيتها للدولة، والتي كان عددها يصل إلى خمسة آلاف عقار، كما كان يهتم أيضا بشراء العقارات المعروضة للبيع بالمزاد العلني، إذا كانت الدولة في حاجة إليها[6].

---

(2) –.Hees. Op.cit. p.112.

(3) – Venture De Paradis. Op.cit.p p.149-150.

(4) –Leroy. Op.cit. p. 45.

(5)–سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص ص. 171-172.

(6) – Aumerat op.cit. p p321-323.

وظيفة آغا العرب:

كان آغا العرب الذي سمي أيضا بآغا الصبايحية، الوزير الثاني في نظام الحكم بعد الخزناجي[1] ، وهو الذي كان يشرف مباشرة على إدارة إقليم دار السلطان، بحيث ترأس فرقة من فرسان الصبايحية (أو المكاحلية)، والذين كانوا يلازمونه في خدمة مستمرة في كامل نطاق الضواحي المحيطة بمدينة الجزائر[2]. وقد ساعده في مهامه طاقم من الموظفين الكبار منهم كاهية وباش شاوش وباش علاّم وباش مكاحلي[3].

والجدير بالذكر أن لقب الآغا* في إقليم دار السلطان كان يطلق على عدد من الموظفين الكبار، منهم آغا الإنكشارية الذي كانت تعود إليه إدارة شؤون الجند الإنكشاري[4] وإلى جانبه كان ضابط محليّ خاص بجنود زواوه يحمل رتبة آغا أيضا، وهي نفس الرتبة التي إحتلها الضابط الذي أشرف على المدفعيين المحليين [5].

وعلى خلاف هؤلاء الآغوات الذين إنحصرت وظائفهم في القيادة العسكرية، تمتع آغا الصبايحية بصلاحيات أوسع، فكان يرأس الفرسان ويتكفل بإدارة شؤون أهالي إقليم دار السلطان زيادة على قيادته للحملات العسكرية ضد المتمردين[6]. والأرجح أن ظهور منصب "باش آغا الجزائر" في أواخر العهد العثماني[7]، كان الهدف منه تجميع القيادات العسكرية في منصب سام يحتله شخص واحد بسلطات واسعة ليكون بمثابة القائد العسكري الأعلى في الإيالة، وذلك عن طريق إلحاق قيادة الإنكشارية بمنصب آغا الصبايحية، والمرجح أن تلك العملية تمت بعد فشل نظام حكم الأغوات وإسترجاع طائفة الرياس لنفوذهم السياسي عام 1671.

---

[1] - الزهار. سبق ذكره. ص37

[2] – De Baudicour.Op.cit.p.288.

[3]– الزهار. المصدر نفسه. ص. 49.

[4] – Haëdo.Topographie.Op.cit. p p.68-69.

[5] – Tachrifat.Op.cit.p.43.

[6] - Idem .p.20.

[7] – Vayssettes.Op.cit.p.p.188-190.

*- لفظ تركي، كان يقصد به قائد، وهي رتبة خصت قياد الفرق العسكرية أو ضباط القصر العثماني، كما أطلق ايضا على كل شخص كانت له قيادة أو وظيفة معينة، وأطلق أحيانا على بعض الشخصيات تشريفا وتقديرا لهم. أنظر:
.(. Grand Dictionnaire Universel du XIX siècle par P. Larousse. Paris. S.d. p.125)

وما يشير إلى ذلك ويجعلنا نميل إلى هذا الرأي، هو ما جاء في كتابات بعض الديبلوماسيين الغربيين، ومن بينهم مبعوث الملك الفرنسي، القنصل "دارفيو" (Chevalier D'Arvieux) الذي وصف لنا أهم الشخصيات المتنفذة حينئذ ، ومن بين أولئك "بابا حسن" الذي كان من سلك الشواش[1] ، وهي نفس الشخصية التي وصفها طوماس هيز (T.Hees) الهولندي عندما حضر دخول "بابا حسن" إلى مدينة الجزائر، والإستقبال الذي حظي به بعد أن قاد محلّة عسكرية ضد أهالي تلمسان المتمردين، وكانت تلك المحلّة مكونة من فرسان ومن إنكشاريين مشاة كلهم تحت أوامره[2]، تلك كانت بدون شك وظيفة آغا المحلة (محلّة آغاسي)[3] زيادة على كون صاحب تلك الوظيفة لم يكن يخضع هو والدّاي الحاج محمد التريكي إلى القوانين العسكرية الخاصة بسلك الإنكشارية، فيما خص الحالات الشخصية للضباط، إذ كان الأول صهرا للثاني[4].

لقد وقعت الأحداث المذكورة أعلاه فيما بين عامي 1674 و1676. إذ نجد حالات مماثلة لها خلال القرن الثامن عشر، ففي عام 1707 عزم الدّاي محمد بكداش على تحرير مدينة وهران فأوكل قيادة الحملّة إلى صهره وخليفته "أوزون حسن"[5]، أي المشرف بدون شك على إدارة إقليم دار السلطان، كما أوكل الداي "محمد بن عثمان باشا" مهمة قمع ثورة أهالي فليسة في جبال جرجرة، إلى أحد الشواش ومنح له رتبة آغا المحلّة في عام 1767، ولقد بقي ذلك الآغا في وظيفته لمدة تزيد عن سنتين، وهو على رأس فرقة الصبايحية، يوظفهم مقابل 30 أو 40 سلطانيا ذهبيا، مع إمتياز إعفاء أراضيهم من الجبايات المخزنية[6]. مما يشير إلى أن آغا الصبايحية (أو آغا العرب) كان بمثابة القائد العسكري الأعلى الذي كان يقود الفرسان ومشاة الإنكشارية في آن واحد.

أما آغا الإنكشارية ذي المكانة العظيمة فيما قبل القرن الثامن عشر، فقد إنحصرت مهامه وصلاحياته في إدارة شؤون العسكر الإنكشاري، وكانت مدة عمله لا تتعدى

---

[1] – Arvieux.Op.cit.p p. 82-85. 110.
[2] – Hees. Op.cit. p.107.
[3] – Venture De Paradis.Op.cit.p.161.
[4] – Arvieux.Op.cit.p p.82-85.
[5]– إبن ميمون. سبق ذكره. ص ص.210-211.
[6] – Venture De Paradis.Op.cit. p p.156-157.

الشهرين، إذ يستبدل عند حلول كل موعد دفع الأجرة[1] وبقيت مهامه شرفية فقط، إذ كان ملزما بالبقاء بداخل مدينة الجزائر، حيث يتولى الإشراف على الحاميات المتواجدة بها، زيادة على إشرافه على أمن المدينة، إذ كانت تسلم له مفاتيح أبوابها عند حلول كل ليلة[2]، ولم يكن آغا العسكر في منتصف القرن الثامن عشر يعتبر من وزراء الدّاي، فلم يكن له دخل في أمور التولية، ولكنه كان يشرف على الديوان الذي يجمع أعيان البلاد وقضاتها، بغرض تنظيم مراسيم البيعة للدّاي الجديد[3].

وبتقلص نفوذ آغا الإنكشارية، تقلص دوره في الحياة السياسية. وكانت التنظيمات القانونية الخاصة بسلك الإنكشاريين سببا أيضا في إضعاف منصبه، إذ لم يكن ممكنا له أن يبقى في وظيفته أكثر من شهرين قمريين يحال بعدها إلى التقاعد، وكان بعض الأغوات المتقاعدين يتحصلون على وظائف مدنية تمثلت في تسيير بعض المؤسسات الخيرية التابعة لإدارة الأوقاف مثل مؤسسة الحرمين الشريفين[4]، حتى إختفى المنصب في بدايات القرن التاسع عشر، إذ لم يظهر له أي أثر إلى جانب آغا العرب قائد الفرسان عند نزول القوات الفرنسية بسيدي فرج عام 1830 [5].

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى إضعاف منصب آغا الإنكشارية وإختفائه في أواخر العهد العثماني، تقلص عدد الجنود الأتراك في الإيالة وصعوبة التجنيد من جهة، والتكاليف المرتفعة لتلك العملية من جهة أخرى[6]، زيادة على فرار أفراد من الإنكشارية إلى كل من تونس والمغرب ومصر، وإنقطاع الإمدادات من الشرق بسبب الحصار الفرنسي الذي بقي لمدة تقارب أربع سنوات[7]. دون أن ننسى أن قيمة العسكر الإنكشاري ومعنوياته تدهورت كثيرا خصوصا بعد الضربة القاسية التي حلّت به في 1817 ، حينما قام الدّاي علي خوجة بقتل أعداد كبيرة منهم[8]. وكان لبروز الأهمية الإقتصادية لأرياف إقليم دار السلطان –وهو مجال عمل آغا الصبايحية- عاملا زاد في تعاظم وظيفة هذا

---

(1) – Laugier De Tassy.Op.cit.p p.254-255.
(2) - Shaw.Op.cit .p p.158-159.

(3)– الزهار.سبق ذكره. ص23.
(4)– أ.و.ج.د.ب.س.ر259. ر.ق.169.و س. 300. ر.ق. 205. (مك).
(5)– الزهار. المصدر نفسه. ص171.
(6) – Colombe .Op.cit .p p.175-181.
(7)- بفايفر، سيمون. مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر. تقديم وتعريب أبو العيد دودو. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1974. ص 73.
(8)– سعد الله. محاضرات في تاريخ الجزائر. سبق ذكره.ص. 49.

الأخير، والذي أوكلت له مهام الإشراف على المحلاّت المتمركزة به و على أمن ذلك الإقليم وتحصيل الجبايات منه[1].

وفي تلك الفترة الأخيرة اصبح لآغا العرب مكانة سامية جدا، إذ كان الداي يكلفه بتنصيب البايات الجدد في وظائفهم، وبمساعدتهم في عملية تغيير الموظفين المحليين الكبار بهدف بسط سلطة الباي وتركيزها[2]، وأما في إقليم دار السلطان فكان يشرف على عمليات تعمير القلاع والحصون بالأسلحة والذخيرة والمؤونة وكل المستلزمات الحربية، في حين كان تجنيد جنود الزواوة وجرد أسمائهم في دفاتر العسكر، كان يؤدى تحت إشراف الدّاي نفسه وبتنفيذ من كتّاب القصر، وفي كل تلك الظروف والتنظيمات لم يظهر أي أثر لآغا الإنكشارية[3].

كانت مهام آغا الصبايحية تشبه إلى حدّ بعيد مهام البايات في أقاليمهم[4]، فكان يشرف على دار السلطان، حيث يعين على رأس مقاطعاتها القياد[5] زيادة على تصرفه في حكام المدن التابعة لإختصاصه الإداري[6]. وقد تعدت صلاحياته مجال التعيين، إذ كان المشرف الأول في الإقليم على الأمن وخدمات الشرطة خارج مدينة الجزائر، والقاضي الأول في الإقليم كذلك، بحيث كان يفصل في المواد الجنائية، وأحكامه كانت غير قابلة للإستئناف[7]، فكانت أحكام الإعدام التي يصدرها تنفذ تحت إشرافه وبشكل خاص أثناء خروجه بالمحلة، حيث كان يُعدم كل من أدين بقتل نفس أو بسبب تزوير العملة أو السرقة أو حيازة مواد ممنوعة مثل البارود[8]. وكان يصدر أيضا "تذكرات" لفائدة القوافل المتنقلة في البلاد بهدف إبعاد الأخطار عليها وجعلها تحت حماية رسمية[9]. وكان على آغوات العرب أن يعرفوا ويحسنوا اللغة العربية لأن أعوانهم كانوا من أهالي البلاد الأصليين[10].

---

(1) – Saidouni.Op.cit. p.p.128-129.

(2)– الزهار. سبق ذكره. ص ص.160-162.

(3)- المصدر نفسه. ص ص. 163-166.

(4) – Kaddache.Op.cit. p p.92-93.

(5)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره.ص ص. 228-229.

(6) – De Baudicour.Op.cit.p.270.

(7) – Esquer. Op.cit. p.128.

(8)– أ.و.ج.د.ب.س.ر 101. ر.ق 25 (مك).

(9)– م.و.ج.مج.ر.3204.م2.و.2.

(10)– خوجة. سبق ذكره. ص 128.

وظيفة خوجة الخيل.

مثل خوجة الخيل والذي كان يلقب بخوجة الديوان أو خوجة الدولاتلي[1]، الوزير الثالث في نظام الحكم الجزائري[2]، وكانت تلك الوظيفة قبل القرن الثامن عشر يحتلها خوجة متواضع كاف بحراسة أملاك الدولة ورعاية ثروتها الحيوانية لتتوسع صلاحياته فيما بعد حتى أصبح في آواخر العهد العثماني الرجل الثالث في حكومة الداي، حيث كان يباشر مهامه من سقيفة دار الإمارة وكان له نصيب من العوايد التي كان البايات يقدمونها لرجال الدولة الكبار[3].

وكانت تنحصر مهامه في الفترة الأولى في تعداد ورعاية الخيول المدفوعة كضريبة للبايلك. ثم توسعت صلاحياته لتشمل مراقبة مداخيل جزء كبير من الضرائب المفروضة على الحبوب والحيوانات والمواد الأخرى مثل الصوف، وكان هو من جهته ملتزما بتقديم جزء محدد من المؤونة المخصصة لجند الإنكشارية مع إمتياز الإحتفاظ بفائض تلك المؤونة لبيعها لفائدته [4]. وكانت له صلاحيات قضائية على القبائل التابعة له، إذ كان يفصل في خلافاتهم، وكان يساعده في أداء مهامه مجموعة من الفرسان المحليين الملقبين بالسرارجة والذين كانوا تحت الإشراف المباشر "للمقاديم"، إذ كانوا يكلفون بإحضار المتخاصمين إلى حضرته وبحمل رسائله إلى شيوخ القبائل[5].

وكانت لخوجة الخيل إقطاعات كبيرة في المناطق الصحراوية لإقليم التيطري. تمثلت في قبائل الرحمان والزناخرة والبواعيش والتي كانت تدفع الضرائب المفروضة عليها بواسطة شيوخها إلى "قائد العرب" المقيم بمتيجة والذي كان يتبع إداريا إلى خوجة الخيل[1]، كما كانت تلك القبائل ملزمة بتقديم الأيدي العاملة المجانية (السخرة) للإشتغال في حقول ومزارع البايلك زيادة على إلزامها بشراء حيوانات الدولة التي كان الناس

---

[1]– كشرود. سبق ذكره. ص. 158.

[2]– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص. 226-227.

[3]– الزهار. سبق ذكره. ص ص. 41-45.

[4] –Bontems. Op.cit. p. 45.

[5]– الزهار. المصدر نفسه. ص 49.

[1] الزهار. سبق ذكره. ص49.

يعزفون عن شرائها، كل ذلك في مقابل إنتفاعها بالأراضي التي كانت تقيم بها[2].

وكان خوجة الخيل ملتزما أيضا بتوفير المعدات ووسائل النقل للجيش لذلك كان هو الذي يشرف على توزيع جمال وخيول البايلك على بعض القبائل للعناية بها وهي الدواب التي كانت مختومة بخاتم الدولة، لتبقى لدى تلك القبائل إلى أن يحتاج إليها الداي[3]. كما كان خوجة الخيل يعتني أيضا بخيول الداي ويشرف علي الإتصالات والعلاقات مع بعض القبائل الداخلية[4]، وقد ألحق به الكاتب التركي الرابع بقصر الإمارة لمساعدته في ضبط شؤون البايلك التي كان يشرف عليها[5]، وإن كان يقود بعض الحملات العسكرية[6]، فإن ذلك كان أمرا نادرا[7].

كما أشرف خوجة الخيل على بعض أحواش البايلك الواقعة في سهل متيجة حيث كانت تقطن القبائل المكلفة بتوفير الحيوانات (بغال وخيول) المخصصة لنقل المنتوجات الزراعية[8]، وكان يشرف ايضا على كراء أراضي زراعية بحيث كان يقبض مقابل ذلك مبلغ 13 بوجو عن كل جابدة وذلك حسب نوعية الأراضي المحروثة[9] .

---

(2)- سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص226-227.
(3)- خوجة. سبق ذكره. ص. 128.

(4)- Kaddache. Op.cit. p p. 92-93.
(5)- Venture De Paradis. Op.cit. p. 163.
(6)- Tachrifat. Op.cit. p. 20.
(7)- Esquer. Op.cit. p.128.
(8) - Saidouni. Op.cit.p.131.
(9) – Idem. p. 154.

وظيفة وكيل حرج البحرية

تميزت وظيفة وكيل حرج البحرية بإنتمائها في الأصل إلى هيئة وكلاء الحرج. وهي الهيئة التي تعددت فيها المناصب والوظائف. فكانت كل محلّة يلحق بها عدد من وكلاء الحرج مهمتهم الإشراف والحفاظ على المؤونة الغذائية، وتقديمها للمكلفين بإعداد مائدة الجنود، زيادة على إشرافهم على نقل وإقامة خباء جنود الإنكشارية[1].

يتضح لنا مما سبق أن وظيفة وكيل الحرج البحرية كانت في أصلها مجرد وظيفة عادية تولى صاحبها الإشراف على حراسة مخازن الميناء وعتاد البحرية ودار الصناعة. إلى أن تطورت، نظرا لنشاط الإيالة البحري، وأصبح صاحب المنصب بمثابة وزير لكل قطاع البحرية، يشرف على إثنا عشر بلوكباشيا من الإنكشارية مكلفين بدورهم بالإشراف على حراسة مخازن عتاد البحرية[2]، كما أشرف ايضا وكيل حرج البحرية على كل الضباط والموظفين العاملين في ذلك القطاع وأهمهم كان قايد المرسى والقبطان رايس وقائد الأسطول والرياس وغيرهم[3].

هكذا فقد تولى وكيل حرج البحرية تلك الوزارة بصفة تدريجية، إذ اصبح يشرف أيضا على الأشغال الجارية بالميناء وعلى الأسرى المكلفين بالتجديف على البواخر(la chiourme) ، كما شملت صلاحياته الفصل في النزاعات فيا بين ملاك السفن والبحارة وكذا النزاعات التجارية، ولقد ترأس وكيل حرج البحرية "طائفة الرياس" ومثّل مصالحها أمام الدّاي[4].

كما أشرف على تسليح البحارة [1]، وعلى ديوان البحرية المتكون من الرياس وقايد المرسى وغيرهم، وهو الديوان الذي كان يشارك فيه أحيانا قناصل الدول الأوروبية[2]. كما شملت صلاحياته الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية[3] في الزمن الذي كانت فيه

---

[1] – Haëdo. Topographie. p p.76-77.

[2]- الميلي. سبق ذكره. ص 291.

[3] – Venture De Paradis.Op.cit.p.165.

[4] – Belhamissi, M. Marine et marins d'Alger (1518-1830), tome1. les navires et les hommes. Ed. B.N.A. Alger 1996. p. 157.

[1] – Esquer. Op.cit. p. 129.

[2] – Idem. p. 131.

[3]- سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص. 227.

الشؤون الخارجية تغلب عليها المسائل والنزاعات المرتبطة بعالم البحر[4].

وكانت مكانة وكيل حرج البحرية ذي شأن كبير ونفوذه كان واسعا في مجال العلاقات الخارجية، وكان يحظى بإحترام كبير بين مختلف الشخصيات والموظفين العاملين تحت إشرافه، مما جعل من قناصل الدول الأوروبية يدركون قيمة المنصب والصلاحيات التي خولت لصاحبه، مما كان يجعلهم لا يترددون في تقديم الهدايا المختلفة له، ولكن بالرغم من كل ما كان يتمتع به وزير البحرية من مكانة وسلطة إلا أنه كان يتعرض أحيانا إلى عمليات عزل عنيفة تتبعها مصادرة بعض أملاكه[5].

وقد تولى وظيفة وكيل حرج البحرية في غالب الأحيان عناصر من الطائفة التركية أو من المهتدين الذين تحولوا من المسيحية إلى الإسلام. وقد شغل وكيل الحرج وظيفته بمقره الإداري المقابل لثكنة الإنكشارية، حيث كان يمكث فيها طيلة اليوم إلى غاية صلاة العصر وهو الوقت الذي كان ينقطع فيه عن العمل ليتوجه إلى قصر الدّاي حيث يفيده بتقرير مفصل عن كل النشاطات المرتبطة بقطاعه، وليحصل أيضا على التعليمات الخاصة باليوم الموالي[6].

وقد سمي أيضا بوكيل حرج باب الجزيرة، إذ ترأس أيضا القبطان رايس الذي كان مسؤولا عن البحرية التجارية والحربية[7]، كما ترأس وتولى الإشراف على عمليات بناء السفن وهي العمليات التي كانت تحت قيادة معلم السفاين[8]. وقد ساعد وكيل حرج البحرية في مهامه وكيل حرج صغير لإستقبال ما كان يُدفع للدولة من الضرائب المفروضة على مادة الزيت، فكان هو الذي يتولى تخزينها[1]، وتوسعت مهامه إلى الإشراف على تسليح الميناء وإقامة التحصينات وصيانتها[2]. بل كانت له صلاحيات عديدة ومختلفة، إذ حدث أن تولى بنفسه وعلى رأس أفراد البحرية مهام إعادة الهدوء

---

[4] – Bontems. Op.cit. p. 46.
[5] - Belhamissi, M.Histoire de la Marine Algérienne.(1516-1830), 2ème Ed. E.N.A.L. Alger. 1986. p p. 92-93.
[6] – Belhamissi. Marine et marins. Op.cit. p p. 158-160.
[7] – Tachrifat.Op.cit.p.20.
[8]– المدني. سبق ذكره. ص106.

[1] - Venture De Paradis.Op.cit p.163.
[2] - Kaddache.Op.cit.p.111.

والإستقرار داخل مدينة الجزائر بقمع بعض تمردات الجند الإنكشاري[3] .

ومن صلاحياته أيضا البحث والتحري عن بعض ممتلكات البايلك، مثل مخزونات الملح المحفوظة في بعض موانىء الإيالة، وكذا جمع الأخبار والمعلومات بخصوص ما كان يدور في باقي الدّول وذلك عن طريق وكلاء الإيالة المتواجدين في عدد من المدن الأجنبية[4] وقد أوكلت له أحيانا إلى جانب آغا الصبايحية قيادة الجيش المرافق للبايات عند تنصيبهم رسميا[5]. كما أوكلت له أيضا بعض السفارات، إذ كان يوفد إلى الأستانة حاملا هدايا الإيالة إلى السلطان العثماني، حيث كان يحصل بدوره على بعض العتاد الحربي الموجه للإيالة، ويشرف على تكاليف نقله إلى الجزائر.[6]

وفي هذه الفترة أي نهاية القرن الثامن عشر ورغم مكانة وكيل الحرج السامية، فإنه لم يكن بإمكانه تقلّد منصب الدّاي، إلا إذا إرتقى إلى منصب الخزناجي أو آغا المحلّة أو خوجة الخيل[7] مما جعل مرتبته أقل من مراتب هؤلاء.

---

[3] - De Grammont.Op.cit.p.280.

[4] م.و.ج.مج.ر.1903. و01 و03 و05 و12.

[5] – De Grammont.Op.cit.p.275.

[6] – Tachrifat.Op.cit. p p. 40-41.

[7] – Venture De Paradis.Op.cit.p.148.

وظيفة بيت المالجي.

من أهم الوظائف الإدارية وظيفة بيت المالجي، والتي خضعت كباقي الوظائف إلى نظام الإلتزام، إذ كان على المترشح لها أن يدفع للدولة مبلغا ماليا كبيرا، يفوق أحيانا المبالغ المفروضة على البايات، وقد تمتع بيت المالحي بإستقلال إداري، إذ كان يتكفل بأجور أعوانه وأجور بعض العلماء التابعين لبيت المال[1]. وأما إختصاصاته فكانت تتمثل في تحصيل مخلفات جميع الأشخاص المتوفين دون ترك وصية أو عقب[2]، سواء كانوا من قدماء الريّاس أو من الإنكشاريين أو من جماعة الحرفين أو طلاب الزوايا أو النساء المتوفيات عن أزواجهن[3].

كان بيت المالجي يباشر وظيفته بتفويض من الدّاي، فكان عليه تقديم حسابات دقيقة[4]، وقد تولى هذه الوظيفة في أغلب الأحيان الآغوات والبولكباشية[5]، وهي الوظيفة التي خضعت لنفس قوانين التوظيف السارية في البلاد، إذ كان يتحصل عليها صاحبها بالإلتزام بدفع مبالغ مالية محدّدة وبصفة دورية، فكان عليه دفع ما قيمته 170 ريال (Piastre) أسبوعيا[6]، أما الإلتزام السنوي الذي كان محسوبا عليه لفائدة الخزينة فكان يصل إلى 60.000 ريال[7].

تمتع بيت المالجي بصلاحيات واسعة، إذ كان من حقه فتح وصايا الأموات والإطلاع على محتواها، وكانت له سلطة البت في القضايا المتعلقة بتنفيذها، وكانت له صفة تمثيل الورثة في حالة غيابهم، فكان يسهر على جمع المداخيل التي تعود للبايلك بعد أن يقتطع منها الحقوق العائدة للفقراء وبعض المصاريف الخاصة[1]، إضافة إلى إشرافه على خدمات الدفن ومراقبة وصيانة المقابر[2]، وتقديم رخص الدفن[3]. كما كان ملزما

---

[1]– سعيدوني. دراسات في الملكية العقارية. سبق ذكره. ص.95.
[2]– شالر. سبق ذكره. ص49.
[3]– أ.و.ج.د.ب.م.س.ر 1 (مك).
[4] – Shaw.Op.cit.p p.168-169.
[5]– غطاس. الحرف و الحرفيون. سبق ذكره. ص.81.
[6] - Venture De Paradis.Op.cit p.206.
[7] – Laugier De Tassy.Op.cit. p.299.
[1] – Pellissier. Op.cit.p.12.
[2] – Tachrifat.Op.cit.p.20.
[3] – Shaw.Op.cit.p p.168-169.

بجمع ممتلكات المفقودين سواء كانت ممتلكات عقارية أو منقولة[4]، فهو الذي كان يسهر على تسجيل العقود والمواريث للحيلولة دون وقوع تزوير[5]، لكن لم تكن مهامه مقتصرة على ذلك الجانب فقط، بل كان يحتفظ للناس بالأمانات التي يقدمونها له، وهي في الغالب نقود مختلفة الضرب، تبقى في صندوقه لعدة سنين [6].

ومن مهامه أيضا تصفية بعض الأملاك المصادرة من طرف السلطة، والإشراف على كل التركات التي لا وارث لها، وذلك عن طريق الإشهار العام وبالمزايدة العلانية، وقبل دفع منتوج بيع التركات كانت تأخذ بعض المصاريف التي تعود إلى أعوانه، بعد دفع حقوق الورثة وتصفية الديون إن كانت، كما كان يساهم في صيانة بعض المؤسسات الدينية وإفتداء الأسرى المسلمين وساهم أيضا في تكاليف هدايا الحرمين الشريفين[7].

مارس بيت المالجي مهامه داخل وخارج المدينة[8] وهو الشخصية التي كان يلجأ إليها جنود الإنكشارية عند وفاة أحدهم، حيث كانوا يطلبون منه تصفية تركته وصرف تلك المبالغ في مصالحهم وتزويدهم بمرتباتهم[9].

إستعمل بيت المالجي عددا من السجلات لتدوّين فيها تقريبا كل المعلومات التي كانت تخص المتوفي، من إسم وعنوان المسكن وأسماء ورثته، كما كان يدوّن فيها بمساعدة أعوانه كل متروكات المتوفي بما فيها ألبسته وأمواله النقدية وفراشه والأثاث والمواد الغذائية وأدوات العمل وغيرها [10].

كما كان بيت المالجي يستعين بأمين البنائين وأعوانه، لتحديد قيمة بعض العقارات والبنايات، ومن ذلك الحوانيت أو المساكن[1] التي كان يمتلك بيت المال منها الكثير بمدينة الجزائر بالخصوص[2] ، سواء ملكية كاملة أو مشتركة مع الورثة[3]. وكان بإمكان بيت المالجي الترقي إلى منصب آغا العرب[4] أي قائد القوات المسلحة، وهي وظيفة مغايرة

---

[4] – Leroy. Op.cit. p.46.

[5]- الميلي. سبق ذكره. ص 184.

[6]– أ.و.ج.د.ب.م.س.ر 18 (مك).

[7]- سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص ص. 223-225.

[8] – م.و.ج.مج.ر.3205. و36.

[9]–المصدر نفسه. و.51.

[10]– أ.و.ج.د.ب.م.س.ر.1.(مك)

[1]– م.و.ج.مج.ر.3205.م 02. و34.

[2]- أ.و.ج.د.ب.م.س.ر 20 (مك).

[3]- المصدر نفسه.س.ر 22 (مك).

[4] –Feraud. « Ephemerides d’un secrétaire officiel. ».Op.cit p. 313.

تماما لوظيفته الأصلية.

مثلت هذه المجموعة من الموظفين السامين أقطاب المصالح والمؤسسات الإدارية المركزية، وهي المجموعة التي لقبها الأوروبيون "بالسلطات" (Les puissances)، نظرا لما تمتعت به فعلا من نفوذ وهيمنة على شؤون الإيالة، ولكن أولئك المسؤولين الكبار لم يكونوا ليتمكنوا من أداء واجباتهم ولا تحصيل نفوذهم الكبير لولا وجود مجموعة آخرى من الموظفين المساعدين لهم، وهم الأعوان الإداريين المشتغلين في شتى المجالات والمؤطرين ضمن هيئات مهنية منظمة.

الفصل الرابع:

الوظائف الثانوية:
الأعوان.

- هيئة الخوجات.
- هيئة الشواش.
- هيئة التراجمة.
- هيئة وكلاء الحرج.

هيئة الخوجات.

أعتبر الخوجات على إختلاف وظائفهم، أهم أعوان الدولة في تلك الفترة، إذ كانوا يشرفون على مصالح حيوية ومختلفة، منهم من كان مكلفا على رأس قوات عسكرية بأمن دار الإمارة، ومنهم من كانوا مكلفين بوظائف إدارية، ومنهم آخرون كلفوا بالإشراف على قطاعات إقتصادية وجبائية محدّدة، وكلهم كانوا ملزمين بمعرفة القراءة والكتابة والحساب، والقوانين والمعارف الإدارية[1].

تميز سلك الخوجات بتنظيمه وإختصاصه، إذ كان عدد المناصب الوظيفية به محدّدا، فكان على المترشح لأي وظيفة من وظائف الخوجات دفع مبلغ مالي محدّد للدخول إليه، يسلمه إلى خوجة باب القصر. وللوصول إلى أعلى درجة في ذلك السلك، وهي درجة الباش-خوجة، كان على المترشح إجتياز إمتحان خاص بذلك المنصب شرط أن يكون شاعرا. ومن ذلك السلك كان الباشا يختار كتّاب الدولة المكلفين بمساعدته[2]. وكان بإمكان الخوجات الإرتقاء إلى أعلى المناصب، فالدّاي محمد بن عثمان عمل في شبابه ولسنين عديدة في منصب خوجة المحلّة ثم خوجة النوبة إلى أن إرتقى إلى منصب خوجة باب القصر ومنه إلى الخزناجي، ولكن قبل ذلك كان عليه دفع مبلغ 1000 بطاك شيك (232.000 درهم) للدخول إلى هيئة الخوجات[3].

وكان عدد الخوجات العاملين لفائدة البايلك كبيرا، يتراوح فيما بين ثمانين[4] ومائتي خوجة، ولكن مراتبهم كانت متفاوتة ووظائفهم مختلفة، فبعضهم كان مختصا في الكتابة والتوثيق والبعض الآخر إختص في قبض الضرائب المفروضة على منتوجات البلاد[1]، في حين كان البعض الآخر مكلفا بجمع الرسوم الخاصة بالحوانيت والمزارع والأحواش، زيادة على أولئك القائمين على أبواب المدينة والذين إختصوا في قبض الرسوم الجمركية المفروضة على السلّع [2] الداخلة أو الخارجة منها.

---

(1) – Merouche.Op.cit.p 227.
(2) – Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.
(3) – Venture De Paradis.Op.cit. p p. 136-137.
(4) – Laugier De Tassy.Op.cit p p.237-238.
(1) – De Grammont.Op.cit p. 193.
(2) – Shaw. Op.cit. p p. 169-170.

إلى جانب هؤلاء الخوجات إشتغل عدد منهم لحساب الخواص، وكان ذلك التوظيف مرتبطا بعمليات الجهاد البحري، إذ كانت تجهز البواخر ويوظف طاقم (Equipage) لها، حينئذ كان شركاء الباخرة يوظفون أحد الخوجات، وهو الذي سمي بخوجة السفينة، ليقوم بضبط الحسابات والحصص التي شارك بها كل واحد منهم، لتتم عملية تقسيم الغنائم على ذلك الأساس[3].

- كتّاب القصر الكبار.

شكل كتّاب القصر الأربعة أمانة الدّولة وهيئتها الإستشارية، فآرائهم كانت مسموعة بكل إهتمام ونفوذهم كان كبيرا[4]، وهم الذين عُرفوا بـ"خوجات الديوان"، ومنهم كان المقطاعجي وخوجات الدفتر وخوجة الرقامجي[5]، ولقد ساعدهم موظفان من نفس السلك، أحدهم كان يكتب باللغة التركية والثاني باللغة العربية، ومناصبهم كانت معتبرة ومربحة[6].

عمل هؤلاء الكتّاب تحت إشراف الخزناجي، الوزير المكلف بالخزينة[7]، وإلى جانب الدّاي، حيث كانوا يجلسون إلى يمينه ويسجلون على الأوراق والسجلات الموضوعة أمامهم على الطاولة المخصصة لذلك[8]. فكان لكل واحد منهم مفتاح من مفاتيح الخزنات التي إحتوت على كنوز الخزينة العامة[9]، وكانت مهامهم تشمل تدوين الرسائل والأوامر والجوازات الصادرة عن الداي والتسجيل والإحتفاظ بالوثائق المتعلقة بشؤون الدّولة[1]. وكان الدّاي أحيانا يستدعيهم لضبط كل حسابات الضرائب المقبوضة وتحديد آجال لتلك التي لم يتم دفعها[2].

[3] – Haëdo. Topographie. Op.cit. p p.89-90.
[4] – Shaw.Op.cit. p p.165-166.
[5] – Tachrifat.Op.cit. p.59.
[6]– قنان. سبق ذكره. ص179.
[7]– نور الدين عبد القادر. سبق ذكره..ص ص72-75.
[8] - Emerit. « le voyage de la condamine. » . Op.cit.p. 358.
[9] – Esquer. Op.cit. p.130.
[1] – Pellissier.Op.cit.p.11.
[2] - Tachrifat. Op.cit p.52.

وللحصول على وظيفة كاتب الدولة، كان يشترط على المترشح أن يكون عارفا بالقراءة وبالكتابة[3] وبشكل خاص الخوجة باشي الذي كان عليه الإلمام، زيادة على ذلك بمسائل الفقه، وبعلم الحساب، لذلك غالبا ما كانت تلك الوظيفة يختص بها أعيان من حضر مدينة الجزائر أو من الكراغلة[4] العارفين باللغة التركية المستعملة في الإدارة [5].

فكان رئيس الكتّاب المسمى أيضا بالمقطاعجي، والذي إحتل منصب الخوجة باشي، يشرف على سجل محاسبات الدّولة وسجل القوانين العسكرية المحتوية على أسماء وألقاب ودرجات كل عسكري، وكان يرأس الكتّاب الثلاثة الآخرين، وكان عليه معرفة القوانين الأساسية والتاريخ وحقوق الناس الشرعية، مما جعله في مرتبة مستشار الدّاي الأول [6].

كما كان يحتفظ بسجل المعاهدات ويجيب بإذن من الدّاي عن تساؤلات القناصل، حيث كان يقوم بقراءة المادة المتعلقة بالقضية التي إشتكى حولها القنصل، فإن كان محقا كان يتم القضاء لصالحه، وإن كان غير ذلك فلم يكن يحصل على شيء[7]. لذلك كان للخوجة باشي- دور هام في المشاورات والمفاوضات مع الدّول الأجنبية، إذ كان أعضاء الوفود الأجنبية يكلّمونه شخصيا بحضور الدّاي[8].

وقد تعدّت مسؤولياته ذلك الميدان، إذ إهتم أيضا بتوزيع الحقوق المخصصة للأضرحة وهي الحقوق المستخلصة من الغنائم البحرية، والتي كانت تحفظ في صندوق خاص موضوع عند خوجة الدفتر[9]، إلى جانب الأموال التي كانت تخصص لإفتداء الأسرى المسلمين، وأما الكاتب الثاني كان يدعي الباش دفترجي ومهمته تمثلت في الإعتناء بنسخة ثانية من سجل أجور العسكر[1]، على غرار ما كان يقوم به الكاتب الثالث، الذي كان يسجل مداخيل البايلك في نسخة ثانية لسجل المحاسبات، في حين كان الكاتب الرابع يعتني بالسجل الخاص بالمداخيل الجمركية، وكان يساعد المقطاعجي في

---

(3) - Esquer. Op.cit p.130.

(4)– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره. ص231.

(5)– شالر. سبق ذكره. ص39.

(6)– خوجة. سبق ذكره. ص 129.

(7) - Shaw.Op.cit. p p.165-166.

(8) –Hees .Op.cit. p.118.

(9) – Tachrifat.Op.cit. p p. 47-48.

(1) – Venture De Paradis.Op.cit. p p.162-163.

عملية الجمركة الخاصة بالسلع الداخلة من البلدان المسيحية[2] .

وأما الكاتبان العربيان فكانا متخصصان في المراسلات مع البايات والقياد وحكام الدول المجاورة، مثل تونس وطرابلس والمملكة المغربية، زيادة على مهامهم المتعلقة بإصدار التذكرات اليومية المتعلقة بشتى المسائل[3]، فالكاتب الأول كان يسمى بخوجة السر، وهو الذي كان يحرّر رسائل الدّاي ويقرأ تلك الواردة إليه، وقد أُعتبر الأمين الشخصي له[4]. أما الكاتب الثاني فكان ملحقا بخوجة الخيل[5].

وأما المراسلات الخاصة مع الدول الأوروبية والدّولة العثمانية فقد كانت من إختصاص كتّاب الديوان الأربعة[6] ، الذين كانوا يقدمون أيضا وصولات إستلام في مقابل الضرائب المفروضة على بيع الخمور والمدفوعة للبايلك، زيادة على إعتنائهم بالسجلات الرسمية. وكانوا يأخذون أجرتهم من الأموال المدفوعة وحسب عدد الوصولات التي كانوا يصدرونها [7].

وكان لكتّاب الدّولة الكبار شرف وإحترام كبيرين، بحيث كان القادة العسكريون يقفون عند حضورهم إحتراما وتقديرا لهم، ومرتبتهم كانت مثل مرتبة الخزناجي، سوى أن هذا الأخير كان يحظى بقدر مميز من الإحترام لكونه مرشحا لمنصب الدّاي[8].

- خوجات الإحتكارات التجارية:

تميزت بعض القطاعات بأهميتها البالغة بالنسبة للدولة، حيث نظمت في إطارالإحتكارات التجارية، (monopoles commerciaux) ، وقد منحت حقوق إستغلال تلك الإحتكارات التجارية إلى الخوجات عن طريق المزايدة العلانية، حيث كان يرسو شراء الإحتكار إلى أولئك الذين كانوا يتقدمون بأحسن العروض المالية[1]، وذلك في إطار نظام الإلتزام، الذي كان يقضي بتعهد الموظف –الخوجة- بدفع مبالغ مالية محدّدة بصفة

---

[2] – Idem. p p.162-163.
[3] – Ibid .p.163.
[4] – Tachrifat.Op.cit. p.20.
[5] – Venture De Paradis.Op.cit .p p. 162-163.
[6] – Idem. p. 163.
[7] – Tachrifat. Op.cit. p. 53.

[8]– خوجة. سبق ذكره. ص 129.
[1]– شالر. سبق ذكره. ص101.

دورية[2]، زيادة على بعض الإلتزامات الأخرى، ومن أهم موظفي هذه الإحتكارات كان:

خوجة الجلد.

كان هو المالك لحقوق تجارة مادة الجلد، يشتريها من الخواص ويعيد بيعها بالسعر الذي يحدده، ولكن إحتكاره كان يمس فقط الثيران المذبوحة خارج مدينة الجزائر والخرفان المذبوحة بداخلها فقط، أما جلود الثيران المذبوحة داخل المدينة فكانت حكرا للبايلك، يستغلها لصناعة النعال العسكرية، وكان لذلك الخوجة أيضا إحتكار مادة الصوف لكن تلك التي كانت مستخلصة بداخل المدينة فقط[3].

وللحصول على ذلك الإحتكار كان على الخوجة الإلتزام بدفع مبلغ 1000 ريال للبايلك شهريا[4]، زيادة على إلتزامه بتوفير غطاء واحد لكل جندي جديد ولكل أسير مسيحي[5] تابع للدولة، وكان لخوجة الجلد مكتب –فندق- يعمل به، يدفع مفاتيحه كل مساء إلى دار الإمارة، وكان يساعده العديد من الأعوان، منهم وكيل حرج واحد وصايجي[6] وكان يباشر عمله بباب عزّون حيث كان يراقب تجار الحيوانات ويمنح لهم تذكرات الدخول إلى المدينة[7].

خوجة الملح.

تكفل خوجة الملح بشراء كل الملح الذي كان يُنتج بالمنطقة بسعر بطاك واحد للكيلة (تساوي قنطارين من ميزان مارسيليا)، وكان يعيد بيعه ضعف ذلك السعر[8]، فكان يشتري تلك المادة بالجملة ويعيد بيعها بالتجزئة، وقد ساعده في عمله وكيل حرج وصايجي وأعوان مختصين في عمليات الوزن، وكان مثل خوجة الجلد يدفع بمفاتيح مخازنه إلى دار الإمارة كل مساء[1].

- خوجات الإحتكارت الجبائية.

تميز هؤلاء الخوجات بكونهم متحصلين على إحتكار تحصيل ضرائب معينة

---

[2]– سعيدوني. ورقات جزائرية. سبق ذكره .ص ص 232-233.

[3] - Venture De Paradis.Op.cit .p p. 40-42.
[4] – Idem.p.204.
[5] – Ibid. p p.41-42.
[6] -– Tachrifat.Op.cit. p.21.
[7] - Venture De Paradis.Op.cit . p p. 41-42.
[8] – Idem.p.205.
[1] – Tachrifat.Op.cit. p.21.

(monopoles fiscaux)على مواد أو قطاعات محدّدة، وليس المتاجرة فيها، ومن هؤلاء نذكر منهم خوجة الرحبة وخوجة الفحم وخوجة الزوايل[2].

وكان إحتكار تحصيل الرسوم الجبائية على أبواب المدن، نظاما يعود إلى القرن السادس عشر، مثله مثل تحصيل ضرائب الألوية (السناجق)[3] ومن أولئك الخوجات نذكر:

خوجة جمارك باب عزون.

كان له إحتكار تحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على السلع الداخلة، أو الخارجة- من المدينة، ساعده عدد من الأعوان ووكيل حرج وصايجي وكان له مكتب خاص، حيث يدفع مفاتيحه كل مساء إلى دار الإمارة[4]، وكان يتحصل على تلك الوظيفة طبقا للنظام المعمول به منذ القرن السادس عشر، حيث كان يتم بيع الوظيفة أو حقوق الإستغلال لمن كان يقدم أحسن عرض مالي[5].

خوجة الفحم.

هو الموظف الذي كان متحصلا على إحتكار إستخلاص الضرائب المفروضة على مادة الفحم الحيوية، فكانت كل حمولة تدخل المدينة تدفع قدرا محددا من الرسوم، وكان مكان عمله بسوق الفحم خارج باب عزون بالمكان المخصص لتسويق تلك المادة، وكان يساعده عون واحد وصايجي[6].

خوجة التوت.

كان هو المتعهد بإستخلاص الضرائب الخاصة بأشجار التوت[1]، وهي الأشجار ذات الدّورالإقتصادي الهام، والتي كانت أوراقها لوحدها دون غيرها تقدم كتغذية لديدان القز المنتجة لمادة الحرير[2].

---

(2) - Venture De Paradis.Op.cit .p.207.

(3)– أ.و.ج.ع3.د.م12.ص 427.ح 828.

(4) - Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.

(5) – Haëdo. Topographie.Op.cit. p.241.

(6) - Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.

(1) – Tachrifat.Op.cit.p p.21-22.

(2) – Dictionnaire Hachette. ed. 2004. p. 1084.

خوجة الجمارك (باب الجزيرة).

هو الموظف الذي تحصل على إحتكار تحصيل الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية الآتية من المشرق أي البلدان الإسلامية، حيث كان يوظف لمدة سنتين، وكان يفرض رسما قدره 30 صول على كل قنطار من السلّع دون فتح الأحزمة، وكانت له 10% من تلك الحقوق[3]، أما السلع التي كانت آتية من أوروبا فإن عملية جمركتها كانت تتم بدار الإمارة، حيث تدفع الحقوق المفروضة عليها هناك[4].

خوجة الرحبة.

هو المحتكر لتحصيل الرسوم التي كانت مفروضة على الحبوب، التي كانت تدخل مدينة الجزائر بغرض التجارة[5]، كان يساعده وكيل حرج و صايجي وأعوان مختصين في الوزن، يحتفظ بمفاتيح سوق الحبوب نهارا ويدفعها كل مساء إلى دار الإمارة[6]. وفي 1830 كان آخر من مارس تلك الوظيفة هو السيد بوضربة خوجة الرحبة، والذي كان يدفع للدولة أكثر من 28.000 ريال بوجو سنويا (52.000 فرنك)[7] .

- خوجات الرقابة.

خوجة الغنائم.

كان هو المراقب العام لغنائم البحر، وكان يحرص على الحسابات وعلى الحصة العائدة للبايلك[8]، فكان مكلفا ببيع الغنائم وتوزيع عائداتها على أصحابها، حسب حقوق كل واحد بعد أن تطرح تكاليف وحقوق البايلك، مقر عمله كان بالميناء، وكان يساعده كاتب من الأهالي وشاوش من شواش القصر، ومجموعة من الحمّالين الذين كان يستخدمهم كأجراء يوميين[1]. كان الخوجة يبيع الغنائم بالمزاد أو مباشرة حسب إرادة الدّاي ليتصل بعد ذلك بكتّاب القصر لتصفية الحسابات[2]. وكان خوجة الغنائم يشرف إلى جانب خوجة السفينة، على عملية إنزال السلع والمواد المغنومة، وكان لكل واحد منهما حساب دقيق

[3] - Venture De Paradis.Op.cit . p p.60-61.
[4] - Idem .p p.60-61.
[5] – Saidouni. Op.cit. p.133.
[6] - Tachrifat.Op.cit. p. 21.
[7] –Klein. Op.cit. p.31.
[8 –Laugier De Tassy. Op.cit. p p.237-238.
[1] - Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.
[2] –Laugier De Tassy. Op.cit. p p.237-238.

عن محتويات الغنيمة، فكان خوجة الغنائم يقوم بإقتطاع الجزء التابع للدّاي (8/1)، وكان يتم الإقتسام بتلك النسبة فيما كان يخص كل الغنيمة، بما فيها هيكل الباخرة، حيث كان يعود جزء منها إلى البايلك وأجزاء أخرى ومنها التجهيزات خاصة، إلى البحارة[3].

وكان يسمى خوجة الغنائم بالخوجة بينجي أيضا، فهو الذي كان مكلفا بمراقبة وضمان حقوق البايلك على كل غنائم البحر، وحساباته كانت تصفى مع كتّاب الدّولة الكبار[4]. وكان له سجل خاص يدون فيه كل حساباته والحصص العائدة للبحارة، وكان له أيضا أن يشرف على توجيه وتقسيم الأموال العائدة للبحارة، والتي كان الباشا يقدمها لهم عند دفعه لقيمة الباخرة التي غنموها وقيمة العتاد الحربي الذي كانت تحتاجه الدّولة[5].

خوجة الوزن.

هو الموظف الذي كان مكلفا بمراقبة الموازين، كان يساعده أعوان وصايجي ووكيل حرج[6]، وكان معظم هؤلاء الخوجات التابعين للقطاع التجاري أو الجبائي أو أولئك المكلفين بالرقابة، يأخذون أجورهم من منتوج وظائفهم، فخوجة الوزن كان يستخلص أجره من المواد التي كانت تباع في الأسواق والتي كان عليه مراقبة صحة وزنها[7]. وكان هؤلاء الخوجات ملزمين بدفع مداخيل وظائفهم بصفة دورية (كل شهرين) إلى البايلك[8] كما كان عليهم تقديم التذكرات (الوصولات) للتجار مقابل دفعهم للرسوم المفروضة عليهم[9].

---

(3) – Idem. p p.271-273.
(4) – Shaw.Op.cit. p p. 169-170.
(5)– ألبير دوفو. الرايس حميدو. تعريب محمد العربي الزبيري. المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر. ب.ت. ص8. و59-60.
(6) - Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.
(7) - Venture De Paradis.Op.cit .p. 206
(8) - Tachrifat.Op.cit. p p. 21-22.
(9) - Venture De Paradis.Op.cit .p.207

- الخوجات الأخرون.

خوجة مخزن الزرع، أو قائد العشور.

كانت وظيفته تختلف عن وظيفة خوجة الرحبة، إذ كان مكلفا بالإشراف على تموين موظفي الدولة والعسكر بالحبوب والخبز وبإدارة مخازن الحبوب[1]، وبتعداد المساحات المهيئة للزرع وتحصيل العشور في الأوطان، وذلك بواسطة قياد العشور التابعين له والمتواجدين في كل وطن من أوطان دار السلطان، حيث كانوا يجمعون القمح والشعير لفائدة البايلك، وكان يساعده كاتبان، واحد من الأهالي وآخر من الأتراك، زيادة على صايجي وأعوان مختصين في الوزن[2].

خوجة نوبة القصر:

وكانت من الوظائف التي إستحق صاحبها ثقة كاملة، إذ كان مسؤولا عن أمن القصر الحكومي، وبيده كان مفتاح باب دار الإمارة، وكانت وظيفة صعبة فصاحبها كان ملزما بالإستقرار مكانه في السقيفة ليلا ونهارا[3]، يسهر على أن لا يدخل أحد إلى دار الإمارة دون تفتيش، ماعدا الضباط الكبار[4].

(1) - Esquer.Op.cit .p129.
(2) - Tachrifat.Op.cit. p. 20.
(3) - Venture De Paradis.Op.cit .p .25
(4) – Idem.p.140.

هيئة الشواش.

مثل الشواش القوة العمومية المكلفة بتنفيذ الأوامر المباشرة للدولة. وقد عرفوا بلباسهم الأخضر وبقوتهم البدنية وببأسهم الشديد"[1]، وكان يتم إختيارهم وتوظيفهم من سلك الإنكشارية، بحيث كانوا يترقون من رتبة جندي إلى شاوش"[2]، وقد كانوا في الدولة العثمانية يتولون حفظ النظام والمراسيم، ويسهرون على النظام العسكري أثناء الحملات، كما كانوا يعملون كسفراء وموفدين، حيث كانوا يحملون الأوامر إلى الولايات ويطبقون الأحكام بما فيها عزل الولاة[3].

ونظرا للمهام المنوطة بهم، فإنهم كانوا يوزعون على المصالح الإدارية المركزية، فكانوا يعملون في دار الإمارة وفي القصبة وفي المحلات الثلاث، كما كان لآغا العسكر أيضا عنصر من الشواش ينفذ أوامره. وكل هؤلاء كانوا تحت رئاسة الباش شاوش[4]. وقد إنتمى إلى ذلك السلك أيضا البرّاح الذي كان يعمل في شوارع المدينة والذي كُلف بالإعلانات العمومية الصادرة عن الباشا والديوان والعسكر[5]. وعدد الشواش الأتراك العاملين كان محددا بإثنا عشر فردا يرتكز عملهم مع فئة الجند، و كان يتم إختيارهم من ذوي الصحة البدنية الجيدة، ولم يكونوا يحملون أي سلاح[6] .

وإلى جانب الشواش الأتراك عمل إثنا عشر شاوشا من الأهالي، ترأسهم باش شاوش، كانوا مكلفين بالقضايا المرتبطة بشؤون الدولة فقط، ومنها إحضار المطلوبين إلى المحكمة"[1] . ولم تكن صلاحياتهم تتعدى مجال المدينة[2]. وقد تمتع الشواش الأتراك بصلاحيات واسعة، إذ لم يكن يجرأ أحد على التمرد عليهم، ولو كان عضوا من أعضاء الديوان، فإن حضروا للقبض على أحدهم فإنه لم يكن بوسعه المقاومة[3] .

---

[1]– بلحميسي. نظام الشرطة. سبق ذكره. ص.5.
[2]- أ.و..ج. ع.04. د.م.18.ص 132. ح. 280.
[3]– إينالجيك. سبق ذكره . ص 130.
[4]– الزهار. سبق ذكره. ص ص 44-45.

[5] – Arvieux.Op.cit.p.250.
[6] –Laugier De Tassy. Op.cit. p p.239-240.
[1] –Elhassar-Zeghari.Op.cit. p.162.
[2] - Venture De Paradis.Op.cit .p p. 158- 159.
[3] – Knight.Op. cit.p.42.

كان الشواش يتقدمون في رتبهم سنويا، إذ كان الباش شاوش ينعزل كل عام ليخلفه كاهيته، وليتقدم الشواش الآخرون بدرجة، حينئذ يتوجه الباش شاوش الجديد إلى قصر الإمارة لملاقاة الداي، أما شاوش آغا العسكر والذي سمي ايضا بوكيل حرج دار سركاجي فإنه كان يترقى إلى منصب شاوش السلام، ليعمل إلى جانب الداي ويلازمه بإستمرار[4].

وكان رؤساء الشواش يبقون أيضا إلى جانب الدّاي لتنفيذ أي أمر كان يصدر عنه، وهو الأمر الذي كان الشواش ينفذونه مهما حدث[5]. ورغم الصلاحيات المخولة لهم إلا أنهم لم يكونوا يتدخلون في الصلاحيات التي إختص بها غيرهم، فشواش الأهالي لم يكن من مهامهم القبض على المخالفين وإن حضروا تلك المخالفة، بل كان ذلك من صلاحية المزوار وشواشه، فعملهم لم يكن يتم إلا بعد إصدار الأوامر بصفة واضحة[6]. وكانت صلاحياتهم أيضا تصل حتى إلى مقرات القناصل الأجانب، فشواش المزاور كان بإمكانهم دخول منازل القناصل، والقبض على النساء –من غير أهل القناصل- اللاتي يتواجدن هناك بدون عذر، وذلك مراعاة للسلوك والأخلاق العامة[7]. وأما مرتب الشواش فكان محددا مع طبيعة الوظيفة التي كانوا ينفذونها[8].

[4]– الزهار. سبق ذكره. ص ص44-45.

[5] –Laugier De Tassy. Op.cit. p.240.
[6] – Mascarenhas.Op.cit.p p. 96-97.
[7] – De Grammont.Op.cit.p.283.
[8] - Venture De Paradis.Op.cit .p. 159.

هيئة التراجمة.

تميزت وظيفة التراجمة بأهمية خاصة، نظرا لكون العناصر الحاكمة بالإيالة كانوا من طائفة الأتراك، زيادة على وجود عدد كبير من المهتدين (وهم الذين كانوا على ملّة المسيحيين ثم تحولوا إلى الإسلام)[1]، وقد نشطوا بشكل خاص في قطاع البحرية، بالإضافة إلى حوالي عشرين ألف أسير مسيحي من مختلف الجنسيات الأوروبية كانوا بمدينة الجزائر في بداية القرن السابع عشر[2]، فكان من الطبيعي أن يوظف تراجمة كثيرون بغية تجاوز العقبات اللغوية وتحقيق التواصل لقضاء مختلف حاجات الطوائف المتمايزة والقاطنة بمدينة الجزائر.

كانت فرنسا وإنكلترا من أهم الدول التي حظيت بعلاقات كثيفة مع إيالة الجزائر. وقد إمتلكت كل منهما قنصلية بمدينة الجزائر، حيث وظفت كل دولة ترجمانا خاصا بها[3]. وكان معظم التراجمة يوظفون من طائفة الرياس أو من هيئة الخوجات، والدّيوان هو الذي كان يلحق بكل قنصلية ترجمانا، لمرافقة القناصل في تنقلاتهم ولتسهيل إتصالاتهم[4]. وكان أولئك التراجمة ومنذ القرن السابع عشر يتمتعون بمستوى لغوي عال، إذ لم يكونوا يحسنون الترجمة الشفوية فحسب بل كانت كتاباتهم باللغات الأجنبية تتمتع بنفس المستوى[5] بل كان بعض المترجمين العاملين بالجزائر، يطلبهم السلطان العثماني لتوظيفهم عنده[6]. وأما المترجمون الرسميون التابعون لدار الإمارة، فإن إختيارهم لتلك الوظيفة لم يكن يتم من فئة أو طائفة أو جنسية محددة. إذ كانوا أحيانا من جنسية أو من أصول فرنسية"[1]، وأحيانا أخرى كانوا من الأهالي الجزائريين"[2]، بل نجد بعضهم كان من جنسية ألمانية ويعمل لحساب الباشا"[3].

---

(1) – Haëdo. Topographie. Op.cit. p.57.

(2)– قنان. سبق ذكره. ص75.

(3) - Laugier De Tassy. Op.cit. p. p. 286-287.

(4) - Venture De Paradis.Op.cit .p. 197.

(5)– قنان. المرجع نفسه. ص 120.

(6)– أ.و.ج.ع02.د.م.10.ص70. ح106.

(1) – Emerit. « Le voyage de la condamine ». Op.cit. p.361.

(2) - Venture De Paradis.Op.cit .p. 158.

(3) - Hees. Op.cit.p.98.

وقد كان ترجمان القصر من الشخصيات التي تمتعت بثقة الدّاي، فقد تولى مهام الحجابة، حيث كُلف بنظام التشريفات وكان مسؤولا عن المصالح الداخلية للقصر، لذلك لقب بناظر القصر(4)، فهو الذي كان يسلّم الرسائل للدّاي حيث ما وجد، في المحكمة أو في السّراي، كما كان ينظم دخول أولئك الراغبين في مقابلته، زيادة على نقله لأوامر الداي إلى أصحابها(5).

وقد كانت مكانة ناظر القصر مهمة، حيث كان الدّاي يسلم له خاتمه ليحتفظ به وليؤشر على الرسائل بحضوره، وكان يلازمه بإستمرار، لأن الدّاي كان في حاجة إليه ما دام الناس يتوافدون لمقابلته(6) ، وكان على الترجمان أن يحسن اللّغات الأجنبية خصوصا الفرنسية والإنكليزية، زيادة على العربية والتركية(7). لذلك كان الدّاي يكلفه بإستقبال ممثلي الدول الأجنبية قبل نزولهم إلى البّر وبمرافقتهم إلى مقر الحكم حيث يستقبلهم(8). كما كان يكلفه أحيانا في الشهادة أمام القضاة نيابة عنه، في بعض المسائل والقضايا المتعلقة بالشأن العام وفي المعاملات التجارية ذات المنفعة العامة(9).

وكان التراجمة يعملون لحساب الخواص أيضا، حيث كانوا يوظفون بشكل خاص في عمليات إفتداء الأسرى، إذ كانوا همزة وصل بين المسيحيين الراغبين في إفتداء أسراهم وبين ملاكهم القاطنين بالإيالة، إذ لم يكن الإستغناء عنهم أثناء المفاوضات بخصوص قيمة الفدية ممكنا، وقد كان ترجمان فرنسا يحظى بمكانة خاصة في ذلك الميدان، وكان له دخل كبير بتوسطه في تلك المعاملات(10).

(4) – Kaddache.Op.cit.p.112.
(5) - Tachrifat.Op.cit. p. 19.
(6) – Shaw.Op.cit.p.170.
(7) – Kaddache.Op.cit.p.112.
(8) – Hees.Op.cit.p.p.92-93.
(9) – م.و.ج.مج.ر.3205.م.2.و49.
(10) – Arvieux.Op.cit. p p. 271-272.

هيئة وكلاء الحرج.

كان وكلاء الحرج يتبعون لسلك العسكريين لكنهم كانوا مصنفين ضمن مرتبة الأعوان المكلفين بالخدمات، مهمتهم كانت تتمثل في تأمين المؤونة، زيادة على تكليفهم بنقل الخيم وبإشرافهم على الطباخين[1]. ومرتبتهم كانت تفوق مرتبة الجندي البسيط، فكانوا مكلفين بالتموين في المحلات أو في الثكنات أو في النوبات وأحيانا كانوا يكلفون بمهام الطبخ للضباط[2]. كما كانوا يعملون أيضا في المجال البحري، إذ كان يلحق لكل باخرة، ضمن العاملين بها وكيل حرج مكلف بمهام محدّدة[3]. كما نجدهم ضمن طاقم الأعوان الإداريين، إذ ألحق منهم فرد بدار السكة إلى جانب أمين السكة للإشراف على عملية سك النقود[4].

شكل الموظفون التابعون لهيئات الخوجات والشواش ووكلاء الحرج بشكل خاص، أعوان الدولة التنفيذيين، وما ميّزهم كونهم كانوا ملحقين بسلك العسكريين (الإنكشارية) بصفة إدارية وقانونية مع تكليفهم بمهام غير عسكرية، وإلى جانب هؤلاء وُجد عدد آخر من الموظفين كانوا يعملون في المجال الحضري والريفي وقد مثلوا الإدارة المدنية بشكل عام، وهم الموظفون الذين غلب فيهم العنصر المحلّي.

---

(1) - Shaw.Op.cit.p.162.
(2) – Arvieux.Op.cit. p.254.
(3) - Laugier De Tassy. Op.cit. p.269.
(4) - Tachrifat.Op.cit. p. 82.

الفصل الخامس:

الإدارة المدنية.

1. الوظائف الحضرية

- وظيفة شيخ البلد.
- وظيفة أمين الأمناء.
- وظيفة الأمناء.
- وظيفة المحتسب.
- وظيفة حاكم المدينة.
- قطاع الخدمات في مدينة الجزائر.

2. الوظائف الريفية:

- وظيفة القايد.
- وظيفة شيخ القبيلة.

I- الوظائف الحضرية

- وظيفة شيخ البلد:

نشطت بمدينة الجزائر هيئة ادارية محلية حيث تولت فيها الرقابة على الحمامات وبيوت الدعارة وشرطة المدينة، وكان من أهم موظفي تلك الإدارة شيخ البلد والكاهية والمزاور الذي سمي أيضا بـ آغا القول أو القول آغا[1].

كان لشيخ البلد الإشراف على النقابات المهنية والنظافة وصيانة البنايات، زيادة على مهامه الخاصة بالشرطة، وكان له مكتب بوسط المدينة[2]. تبع شيخ البلد وكل الموظفين الحضريين إلى سلطة الخزناجي ، الذي كان يقترحهم للباشا لتعيينهم في وظائفهم[3]. وكان شيخ البلد رئيسا للإدارة الحضرية تحت أوامره نواب مساعدون وأمناء الجماعات المهنية[4].

وكانت هيئة إدارة المدينة المتكونة من شيخ البلد ونقيب الأشراف وأمناء الحرف تجتمع في بيت شيخ البلد، للتشاور في كل ما كان يخص المدينة، منها الحفاظ على الأمن في أوساط الجماعات المهنية، ومراقبة الشرطة والسهر على نظافة المدينة وعلى المؤسسات العمومية، وإليهم كانت تلجأ السلطة في جميع الحالات[5].

وكان شيخ البلد ملتزما بجمع الضرائب المفروضة على الحوانيت[6]، وكان يرأس الإجتماعات المخصصة لفض النزاعات الواقعة فيما بين الحرف، وهي الإجتماعات التي كان يحضرها كل من شيخ البلد وأمين الأمناء والأمناء المعنيين بالقضايا وكاتب لتدوين الصلح بما إحتواه من نسب العمل و الفوائد والأسعار المتفق عليها[1]. ولشيخ البلد صلاحيات على كل سكان المدينة تقريبا، من كراغلة وحضر، أما القبائل والزنوج فكانوا

---

[1]– شالر. سبق ذكره. ص ص77-78.

[2] – Raymond. Op.cit.p p. 123-124.

[3] – De Baudicour.Op.cit. p.270.

[4] – Shuval.Op.cit. p.172.

[5]–خوجة سبق ذكره. ص ص. 125-126.

[6]–المصدر نفسه. ص. 109.

[1]– مخ 1378. سبق ذكره. ص48.

يخضعون لأمنائهم الذين كانوا يتصرفون في شؤونهم حسب عاداتهم[2].

وكان على شيخ البلد الإلتزام بتخصيص بيته كإقامة للآسيرات التابعات للبايلك في إنتظار فديتهن[3]، كما كان الباشا يكلفه أيضا بضبط بعض الحوانيت وتحديد مقدار كرائها مشاهرة، كتلك الحوانيت التي رممت في 1764 من مال الخزينة والتي طالب فيها الباشا المجلس العلمي بحضور شهيديه وشيخ البلد الموافقة على تلك الإجراءات فكان له ذلك[4].

وكانت إلتزامات شيخ البلد أيضا تتمثل في تزويد قصر الداي أسبوعيا بالحطب المخصص للمطابخ بما كانت قيمته أربع ريالات ونصف الريال، والقصبة كل شهرين بما كانت قيمته 13 ريالا [5].

وكان لشيخ البلد نشاط رقابي على الجماعات المهنية وقد ساعده في ذلك كاتب مزود بسجل، لقبض الرسوم والضرائب المفروضة على الحوانيت، وهي الرسوم التي كان يدفعها كل شهرين إلى خزينة البايلك بعد إقتطاع حقوقه[6] . مع إلتزامه بدفع مبلغ 500 صايمة للدولة· وهو المبلغ المعروف بحق البشماق في مقابل حصوله على حق ممارسة وظيفته[7].

- أمين الأمناء:

أعتبر أمين الأمناء الواسطة فيما بين السلطات الرسمية وممثلي الجماعات الحرفية، وبفعل الممارسة الإدارية في القضايا الحضرية وبشكل خاص في الميدان الإقتصادي والتجاري، وتحت سلطة الداي والدولة، أصبح بمثابة كاتب تابع للبايلك[8]، إذ لم تكن مهمته تخلو من النشاط، وقد ساعده كاتب لتدوين الإتفاقيات التي كانت تحصل فيما بين الجماعات المهنية، لتكون بمثابة القانون الداخلي الخاص ببعض القطاعات الإقتصادية، كإستغلال الحمامات[1]. وكان أمين الأمناء يحتفظ بدفاتر القوانين والرسوم

---

(2) – De Baudicour. Op.cit. p.268.
(3) - Shuval.Op.cit. p.172.
(4)– م.و.ج. مج.ر. 3205.م.2. و15.
(5) – Tachrifat.Op.cit. p. 52.
(6) – Idem. p.23.
(7) – Ibid. p.43.
(8)– مخ 1378. المصدر نفسه. ص ص. 59-60، وغطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص. 135.
(1)– مخ 1378. سبق ذكره. ص ص. 56-57.

المسطرة على الحرف والصنائع بداخل المدينة[2].

وكان دور أمين الأمناء يتمثل في إدارة بعض قطاعات إقتصاد مدينة الجزائر، بالتوازي مع المحتسب وشيخ البلد، ولم يكن منتخبا من طرف الجماعات الحرفية بل معينا من قبل السلطات وبرضا الجماعات المهنية[3]. وكثيرا ما كان يقوم –عند حدوث أزمات إقتصادية بين مختلف الحرف- بدور الوسيط ليشرف على المصالحات والإتفاقيات فيما بين الجماعات المهنية وتحت إشراف الشيخ المفتي[4]، وقد تولى تلك الوظيفة شخصيات معروفة حينئذ عن طريق التوارث[5]. وقد إشتهرت بها ثلاث عائلات وهي عائلة الشويهد وعائلة إبن حساين وعائلة إبن عمر[6].

- الأمناء.

هم رؤساء الجماعات الحرفية وجماعات البرانية القاطنة بمدينة الجزائر[7]، كان يساعدهم في مهامهم موظفون من مختلف الهيئات. منهم خوجات مكلفون بمآزرتهم في عمليات الرقابة وقبض الرسوم[8]. وعدّادون (صايجي) أشرفوا على الحسابات المالية وعلى صندوق الجماعة بالإضافة إلى شواش أوكلت لهم مهام الشرطة في إطار الجماعة[9]، حيث كان أفراد الجماعة المخالفين يتعرضون للغرامات المالية وللعقوبات الجسدية بل وأحيانا كانوا يحبسون في السجن الذي كان يشرف عليه أمين الجماعة[10].

وكان إختيار الشخص لمنصب الأمين يتم من بين أفراد الهيئة المساعدة له، منهم الشواش أو النواب أو الخوجات، وكان ذلك الإختيار لا يصبح نافذا ولا رسميا إلا بموافقة أعلى سلطة عليه والممثلة في الباشا أو الداي وبإقرارها أمام القاضي، ولم يكن يشترط على الأمين أن يكون متقدما في السن أو ذي ثروة معتبرة[1]. لكن في المقابل كان عليه

---

(2)- غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص. 136.

(3) - Merouche. Op.cit. p. 239.

(4)– مخ. 1378. المصدر نفسه.ص ص . 56-57.

(5)–المصدر نفسه. ص ص. 42-43. و 78-79.

(6)- غطاس. الحرف والحرفيون. المرجع نفسه. ص ص. 136-141.

(7) - Tachrifat. Op.cit. p. 23.

(8) - Merouche. Op.cit. p.43.

(9)- غطاس. الحرف والحرفيون. المرجع نفسه. ص ص . 156-158.

(10) - De Baudicour. Op.cit. p p .268-269

(1)- غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص. 143.

دفع مبلغ مالي محدد إلى خزينة الدولة، وهو المبلغ الذي كان يختلف بإختلاف الحرف[2].

لقد كان ضروريا تنظيم العمل داخل الجماعات الحرفية نفسها. بحيث قسمت النشاطات فيما بين الحرفيين من أجل ضمان الشغل والحقوق لأفراد الجماعات. ومن ذلك التنظيم منع إزدواجية المهنة، فالدلالون والحمالون مثلا لم يكن يحق له ممارسة التجارة لفائدتهم وإلا خضعوا لأحكام القانون. كما إنقسمت الجماعات المهنية على أساس جغرافي إلى جماعات فرعية وإختصت بجانب محدد من نشاط الجماعة الأصلية، مثل جماعة الحمّالين التي إنقسمت إلى جماعة الرمانة التي تخصصت في نقل البضائع والسلع الخارجة من باب الجزيرة ومخزن الجمارك، وجماعة باب البحر التي تخصصت بدورها في نقل البضائع المستوردة من بلدان النصارى والداخلة من باب البحر، إلى دار الإمارة لعملية الجمركة. أما السلع التي كان يستوردها الأهالي أو اليهود أو النصارى فقد قسمت فيما بين هاتين الجماعتين[3].

وكان تنظيم شؤون تلك الجماعات واقعا على عاتق أمين الأمناء وشيخ البلد والأمناء. بحيث كان هؤلاء يتوجهون لدى القاضي عند ظهور الخلافات فيما بين الجماعات المهنية، لتحل هناك المسائل الخلافية وتعقد الإتفاقات فيما كان يخص أسعار الشراء والبيع والوحدات الحسابية وإحتكار المواد الأولية، وما كان يخص ايضا التكوين الحرفي للأطفال وكذا إلحاق أعوان بالأمناء لمعاضدتهم في مهامهم[4].

بالإضافة إلى ذلك، كانت تلك الهيئة المتكونة من شيخ البلد وأمين الأمناء وكاتبه والأمناء والمحتسب تقوم بتولي تنفيذ ما كان يحكم به القاضي بحضور الشهود والجماعة الحرفية المعنية، مثلما حدث عندما إشتكت جماعة البحارين إلى الدّاي بخصوص توزيع الرسوم عليها[5].

كما تولت ايضا تلك الهيئة تنظيم التجارة بالحوانيت وكيفيات عمل الجماعات المهنية وكذا دفع الرسوم المفروضة عليها للدولة. وهي الهيئة التي كان الداي يكلفها أيضا بجمع الضرائب الإستثنائية بغرض تمويل جانب من المستلزمات العسكرية –كشراء

---

(2) - Tachrifat. Op.cit. p p.45-46.

(3)– مخ 1378. سبق ذكره. ص 34- 36.

(4)– المصدر نفسه. ص ص 64 -66.

(5)– نفسه. ص ص. 63-64، وص ص. 41-42.

الخيول مثلا- عند التحظير للحملات العسكرية[1]. وكان الدّاي يكلفها أيضا بتحديد سعر الحبوب بالتشاور مع القاضي ليحدد سعر الخبز ووزنه بعد ذلك طبقا لسعر الحبوب[2]، وأما مادة التمر فسعرها كان يحدد بدار الإمارة على يد الكاهية والآياباشي والشاوش والمحتسب[3].

- **وظيفة المحتسب:**

كان المحتسب قبل العهد العثماني يتمتع بصلاحيات واسعة، منها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما كان يستخلف القاضي ويساعده، إذ يحكم مكانه إن كان غائبا[4]، كما كان له الإشراف والرقابة على الجماعات المهنية زيادة على رقابته للمكاييل والأسعار والمنشآت والمباني، ولكن في الفترة العثمانية تقلصت صلاحياته لفائدة موظفين آخرين[5].

ففي الفترة العثمانية كان المحتسب مكلّفا بصيانة الشوارع وتهديم البنايات المهددة بالإنهيار وبإنارة المدينة[6]، وكان بشكل اساسي مكلفا بمراقبة المكاييل والموازين وأسعار المواد المعروضة في الأسواق[7]، ساعده أعوان كانوا يتجولون في المدينة والميزان في أيديهم لغرض المراقبة، حيث كانت المواد غير المطابقة للمكاييل أو غير المحفوظة جيدا تصادر وتوزع على الفقراء ويعاقب صاحب المحلّ[8].

كما كان المحتسب يراقب المخابز أيضا، حيث يحصل منها الضرائب ومن الأسواق كذلك، ويقبض رسوما عينية عن الخضر والفواكه والحليب والمواد الأخرى ليتم بيع تلك المواد المحصولة (وهي عُشر المواد الداخلة إلى السوق)، فيأخذ المحتسب قسطا من تلك الأموال كأجرة له، أما الزيادة فكان يدفعها إلى الخزينة[9].

- **وظيفة حاكم المدينة.**

---

[1]- مخ 1378. سبق ذكره. ص ص 38. 110-112.
[2]– المصدر نفسه. ص ص 29-31.
[3]– نفسه. ص ص27-28.
[4]- غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص ص. 69-70.
[5] –Raymond.Op.cit. p.122.
[6]- غطاس. الحرف والحرفيون. المرجع نفسه. ص. 71.
[7] – Mascarenhas.Op.cit. p p. 96-97.
[8] –De la Mercy, R.P.Fau. « Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui y arriva le 13 février 1729 ». in R.A.N° 84. 1940. p. 255.
[9] – Tachrifat. Op.cit. p p. 22-23.

أسندت إدارة بعض المدن خصوصا في إقليم دار السلطان والقيادات المجاورة له، مثلما كان الحال في مدن البليدة ومليانة والقليعة وشرشال إلى بعض الموظفين الكبار، بهدف الإشراف على المؤسسات والنشاطات المحلية، وقد حمل أولئك الموظفون لقب "حاكم"، وكانت مهامهم مشابهة لتلك التي كلف بها القيّاد في الأوطان[1].

عين حكام تلك المدن بعد إختيارهم بدقة من طرف الدّاي، كما كان الحال لحاكم مليانة وحاكم المدية- اللذان لم يكونا يتبعان للبايات بل للإدارة المركزية- بهدف مراقبة تحصيل الضرائب ومختلف الرسوم[2].

وكان لأولئك الحكام عدد من الموظفين والأعوان الذين كانوا يساعدونهم على أداء مهامهم، منهم الكاهية الذي كان يرأس القوة العمومية الحضرية، والمزاور الذي كُلّف بالشرطة ورقابة نشاط العاهرات، وكذا بتنفيذ أحكام الإعدام وإلى جانب هؤلاء عمل أمين العيون على توفير المياه بالمدينة، وأما المحتسب فمهامه إنحصرت في الرقابة على الأسواق والعمليات التجارية الجارية به، وفي بعض المدن تولى الإشراف على الإدارة الحضرية شيخ البلد مكان الحاكم[3].

وكانت وظيفة الحاكم في مدن البليدة والمدية ومليانة، يحظى صاحبها بثقة السلطة، حيث منحت له صلاحيات سياسية وتنفيذية كبيرة، إذ كان يتلقى الأوامر مباشرة من آغا العرب، لتنفيذ بعض القرارات السياسية مثل النفي أو القبض على بعض الموظفين الكبار، أمثال البايات أو القياد، زيادة على إشرافهم على مهام التحري والبحث عن الأموال المحولة وإسترجاعها لفائدة خزينة البايلك، والقبض على المطلوبين[4].

---

(1) – Saidouni.Op.cit. p.133.
(2) – Bontems.Op.cit. p p. 58-59.
(3) – Idem. p.59.
(4) – Feraud. « Ephemerides d’un secrétaire officiel. ». Op.cit p p.305-311.

قطاع الخدمات في مدينة الجزائر.

كان قطاع الخدمات بمدينة الجزائر، والذي شمل التعليم ودور العبادات والطرقات، والعيون والسواقي، يتميز بإستقلاله الإداري، إذ كان لكل مصلحة تسيير ذاتي وإدارة خاصة بها، وأما الأموال التي كانت تسمح لها بمواصلة نشاطاتها فكانت تحصل عليها من عائدات المؤسسات الوقفية المخصصة لها[1].

- توفير المياه.

لم تكن مدينة الجزائر مجهزة بنظام توفير وتوزيع المياه الصالحة للشرب، قبل أن ينشأ حسن بن خير الدين أولى القنوات الناقلة للماء إليها[2]، وقد كان للأندلسيين أيضا دور بارز في تطوير تقنيات البناء وتكثيف شبكة الماء الشروب، وكذا شبكة الصرف الصحي[3]، فأصبحت المياه الصالحة للشرب تدخل إلى المدينة عن طريق السواقي، تجتمع فيها مياه الينابيع الواقعة خارج أسوارها لتوزع على العيون العمومية[4]، ونظرا لأن تلك الخدمات إحتاجت إلى رؤوس أموال كبيرة، فإن الدولة هي التي تكلفت بالأشغال الكبرى ذات التكلفة العالية، وإن إقتضت الضرورة فإن السلطات كانت تفرض ضرائب إضافية لتحصيل المبالغ اللازمة لتحقيق ذلك الغرض[5]، لأن خزينة الدولة كثيرا ما كانت عاجزة حتى عن دفع أجور العسكر بصفة منتظمة[6].

وزيادة عن مياه العيون الطبيعية التي كانت موجودة بداخل المدينة، فقد زودت أيضا من الجهات الشرقية والجنوبية عن طريق أربع سواقي، تراوح طولها فيما بين 09 كيلومترات و1700متر[1].

وأما عدد العيون بالمدينة فإنه كان كبيرا، إذ كان يصل في القرن السابع عشر إلى

---

(1) – Aumerat .Op.cit. in R.A.N°42. 1898. p p.170-178.

(2)- غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص 74.

(3) – Merouche. Op.cit. p. 205.

(4) – Laugier De Tassy.Op.cit. p p.157-158.

(5) –Missoun, Op.cit. p p.109-110.

(6)– التميمي، عبد الجليل. بحوث ووثائق في التاريخ المغربي. الجزائر وتونس وليبيا. 1816-1871. ط2. منشورات ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1985. ومركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني. زغوان 1985. ص60.

(1) – Raymond. Op.cit. p p.164-166.

125 عين[2]، وهي العيون التي بُني أغلبها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم تكن المنازل موصولة بشبكة المياه، وهي العملية التي كانت مكلفة جدا، حيث كان الراغب في ذلك ملزما بتحبيس ملكية خاصة على قطاع المياه[3]، وزيادة على العيون، فإن السلطة أوجبت على سكان المدينة إنشاء خزّانات مائية خاصة، كانت سعة بعضها تصل إلى 70 م3 وذلك للإحتفاظ بكميات كبيرة من مياه الأمطار، خوفا من أي حصار قد تتعرض له المدينة، أما معدل توزيع المياه فكان يفوق بكثير إحتياجات السكان، حيث كان معدل التوزيع يصل إلى 50 لترا يوميا لكل فرد[4]. وأما عددها العيون في 1830 فقد كان يبلغ 150 عين[5].

وكان جزء من المياه التي كانت تدخل إلى المدينة يُجمع في أنابيب ليتم إيصالها إلى الميناء حيث كانت تتزود منها السفن، أما الجزء الذي كان يفيض إلى الأرض، فلم يكن يضيع بل كان يمرر عبر قنوات تسير تحت المساكن، لتستعمل كقنوات للصرف الصحي لتصب المياه المستعملة في البحر[6].

وأما الموظف الذي كان قائما على قطاع المياه فهو الذي عُرف بقايد العيون أو خوجة العيون، بحيث كان يشرف على بناء السواقي، وعلى إنشاء وصيانة شبكة القنوات الموزعة للمياه، كما أشرف أيضا على بناء وصيانة العيون، زيادة على إشرافه على إدارة الأملاك المحبسة على قطاع المياه، والتي كانت تمثل أهم مصدر للمداخيل التي كانت توجه لميزانية ذلك القطاع[7]. وكان يساعده في مهامه وكلاء وحرفيون وشواش[8]، كما كانت بعض العقارات المحبسة على قطاع المياه تحت إشراف وإدارة شيخ البلد في حين كانت أخرى محبسة خصيصا لصيانة بعض العيون والسواقي وقد تولى إدارتها وكلاء [1].

وكان تصرف خوجة العيون يشمل تجديد وصيانة خزّانات المياه وكذا تمويل تلك الأشغال، حيث كانت بعض الحالات تشترط على قائد العيون وتحت نظر وترخيص من الدّاي عقد إتفاقيات لدى القاضي مع ناظر الأوقاف المخصصة لقطاع المياه وذلك لتوفير

---

(2) – Arvieux. Op.cit. p p. 222-223.
(3) – Raymond.Op.cit. p.166.
(4) – Idem. p p.164-166.
(5) –Belhamissi, M. Alger ville aux 1000 canons. Ed E.N.A.L. Alger 1990. p.33.
(6) – Klein. Op.cit.p.25.
(7) – Missoum. Op.cit. p p.109-110.
(8) – Saidouni. Op.cit. p.133.
(1) – Aumerat.Op.cit. in R.A.N° 41. p p. 328-329.

التمويل اللازم لتلك الأشغال[2] .

أما قايد الشوارع فكان مكلفا بصيانة قنوات صرف المياه وبتبليط شوارع المدينة[3]. في حين كان قايد الزبل وهو موظف تركي في أغلب الأحيان يشرف على مجموعة من الأعوان يصل عددهم إلى الثلاثين فردا، مكلفين بتنظيف الشوارع يوميا[4]. وبرفع الفضلات التي كان يضعها السكان أمام أبواب بيوتهم[5]، لتنقل إلى خارج المدينة على ظهور الدواب، وكانت السلطات لا تتردد في معاقبة المخالفين للتعليمات الخاصة بالنظافة سواء بالغرامات المالية أو بالعقوبات الجسدية [6].

---

[2]– م.و.ج.مج.ر.3205.م.2 .و40.

[3] – Tachrifat.Op.cit . p.22.

[4]- غطاس. الحرف والحرفيون. سبق ذكره. ص. 73.

[5] – Tachrifat.Op.cit . p.22.

[6]- غطاس. الحرف والحرفيون. المرجع نفسه. ص. 73.

الوظائف الريفية.

- وظيفة القايد*

تمثلت وظيفة القايد في كونه شغل منصب حاكم مقاطعة إدارية إشتملت على عدد من الدواوير، مع تمتعه بصلاحيات تحصيل الضرائب المفروضة عليها، وهي الوظيفة التي كان يتولاها في الغالب عناصر من الأتراك[1]. وتلك الوظيفة قديمة وأصيلة بمنطقة المغرب، إذ كانت موجودة قبل مجيء الأتراك العثمانيين، حيث كان حاكم مقاطعة قسنطينة الحفصي مثلا يحمل لقب "قايد"[2].

وفيما خصّ الإدارة المركزية في العهد العثماني، فقد كانت مماثلة للأدارات المحلية الأخرى، حيث خضعت مقاطعات إقليم دار السلطان إلى حكم القياد، وهم بدورهم كانوا تحت إشراف إداري تولاه آغا العرب، وكانت مكانتهم محترمة جدا، إذ كان الدّاي يشرفهم بمنحهم القفطان أيام عيد الأضحى[3]. و كان القياد خلال القرن السادس عشر يتولون حكم مقاطعات كبيرة، عرفت حينئذ بالألوية[4]. وهي المقاطعات التي كانت تتمركز بها كبريات مدن البلاد، مثل تلمسان ومستغانم وشرشال وقسنطينة وبونة (عنابة) وغيرها[5].

وكان القايد في تلك الفترة يتمتع بصلاحيات عسكرية وإدارية واسعة، فهو ضابط كان يقود الجنود الأتراك المتواجدين في مقاطعته، زيادة على ترأسه للمصالح الجبائية الخاصة بها، إذ كان يأخذ الرسوم الجمركية المستخلصة على كل السلع الداخلة أو الخارجة وعلى كل البواخر في الميناء، إن كانت مقاطعته مطلّة على البحر مثل قيادة مستغانم[1] .

---

[1] – Leroy. Op.cit. p p. 59-60.
[2] – Berbrugger. « Epoque de l’etablissemnt des turcs a constantine » Op.cit .p p. 399-402.
[3]– الزهار. سبق ذكره. ص 48.
[4] - أ.و.ج.ع.01. د.م.02.ص 63. ح563 564 و565 و566.
[5] – Haëdo. Topographie. Op.cit. p.61.
*- قايد، لقب أطلق على الكثير من الموظفين ذوي المناصب المختلفة، فمهم من كان يحرس باب المدينة ويأخذ رسوما على السلع الداخلة والخارجة، ومنهم من كان مكلفا بجمع محاصيل القمح، و منهم ذلك الذي كان له إحتكار تجارة مادة الجلد، وكان اللقب يبقى لهم مدى الحياة.أنظر: Haëdo. Topographie. P.p. 61-63.
[1] – Belhamissi. Histoire de Mostaganem. Op.cit. p.101.

وبعد إستقرار التقسيم الإداري في الفترة المتأخرة من العهد العثماني، أصبح إقليم دار السلطان مثله مثل البياليك، مقسما إلى أوطان، وعلى رأس كل وطن عُيِّن قايد تحت إشراف آغا العرب، وكانوا في العادة من الأتراك أو من الكراغلة أو من العائلات الكبرى. وآغا العرب هو الذي كان يجدد لهم مهامهم بصفة دورية. إذ كان يمنح لهم البرنوس الأحمر رمزا لسلطتهم، وهم من جهتهم كانوا يقدمون المساندة للفرق العسكرية المتمركزة في مقاطعاتهم، ويسهرون على الأمن والشرطة في الأرياف[2]، وللحصول على وظائفهم كان عليهم، في أواخر العهد العثماني دفع مبلغ إجمالي قُدر بـ 50.000 ريال للبايلك[3].

ولأداء مهامهم كانت تساند القياد فرق صغيرة من الفرسان التابعين لقبائل المخزن، لا يتجاوز عددهم الثمانية أفراد، وقد تمثلت تلك المهام أساسا في تأمين تحصيل الضرائب العائدة للدولة[4]، والقيام بمهام الشرطة في الأسواق، وفي بعض المناطق كان القياد يتشاورون فيما بينهم لتنسيق سياساتهم وجهودهم[5]، وكانوا ملزمين بتزويد المحلات بالمؤونة حين تعبر مقاطعاتهم[6].

وكانت للقياد أيضا صلاحيات قضائية، حيث كانوا يحكمون في قضايا الشجارات والجنايات، ويفرضون الغرامات وبعض الأشغال في الأحواش التابعة للبايلك، بصفة مجانية أي كنوع من العقوبة[7]. كما ترأسوا عمليات التحري على الأشياء المسروقة وفرضوا الخطايا والغرامات على المخالفين[8].

وتمثل عمل القايد أيضا في إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث، حيث كان يسلم نسخة صحيحة من ذلك الإحصاء لقايد العشور الذي كان يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء، ويعطي الوصولات لكل فرد، ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من المحاسبة مع القابض الرئيسي في الدولة، وإن لم تنتج الأراضي شيئا فإن الفلاحين كانوا

---

[2] –Saidouni. Op.cit. p.131.
[3] – Idem. p.156.
[4] – Ibid. p p. 131-132.
[5] –Bontems. Op.cit. p.58.
[6] – م.و.ج.مج.ر. 3205. م.3.و49.
[7] – Saidouni. Op.cit. p p.131-132.
[8] –قنان. سبق ذكره. ص 181.

يعفون من تلك الضرائب[1].

وإلى جانب هؤلاء القياد، إشتغل قايد الفحص في المحيط المباشر لمدينة الجزائر وتمتع بنفس الصلاحيات التي كانت للقياد الأخرين، لكن قربه من مركز القيادة جعله في وضع إداري مختلف نسبيا، إذ كان تحت أوامر آغا العرب مباشرة، وكان يساعده أعوان عُرفوا بشرطة الأعياد، كانوا مكلفين بتنفيذ عقوبات الإعدام التي كان يأمر بها الآغا، عند باب عزون[2]، وكان أولئك الأعوان يقومون بدوريات ليلية، إلى جانب قايد الفحص الذي كان يراقب الحفلات والولائم المقامة في الأرياف[3].

كما تمتع قايد العرب التابع لخوجة الخيل، والذي كان يشرف على إدارة بعض القبائل ببايلك التيطري[4]، على صلاحيات مماثلة لتلك التي كان يحوزها حكام المدن، فهو أيضا كان يقبض على البايات المدانين بمساعدة الحاكم، وينصب آخرين في مكان أولئك المعزولين، وإن كانت تلك المهام خارج نطاقه الجغرافي[5]، إلا أن تفويض سلطات الإيالة العليا له بتلك المهام، أكسبته صلاحيات على كل تراب الإيالة.

- وظيفة شيخ القبيلة:

تولى شيخ القبيلة رئاسة مجلس الأعيان، الذي كان يمتلك القرار الأخير في بعض المسائل وبصفة أغلبية الأعضاء، وكانت للشيخ سلطة فعلية يستمدها من فرقة من القبيلة، تدعمه وتسانده بصفة كاملة، حيث شملت تلك السلطة توزيع المياه المخصصة للرّي، وتنظيم الأسواق، وتوزيع المراعي وتنقل الدواوير والدشور، وكذا توزيع المهام بين العائلات. ومن صلاحياته أيضا إقرار الأمن فيما بين القبائل وإستخلاص الضرائب المحددة. فشيوخ الدواوير كانوا يدفعونها لشيوخ القبائل، وهؤلاء كانوا يدفعونها بدورهم للقايد، ومن إمتيازاتهم تمتعهم بالحصانة، وبعض أولئك الشيوخ كانت مرتبتهم سامية، إذ ترأسوا شيوخ آخرين، لذاك لقبوا بشيوخ الشيوخ، وهم الذين كانوا يترأسون قبائل ذات أهمية من حيث عدد الأفراد والقوة الإقتصادية[1]. وكان شيوخ إقليم دار السلطان يعينون

---

(1)– خوجة. سبق ذكره. ص 144.
(2)– سعيدوني. دراسات وأبحاث. سبق ذكره. ج2. ص 147.
(3) – Tachrifat. Op.cit. p.22.
(4)– الزهار. سبق ذكره. ص49.
(5) - Feraud. « Ephemerides d'un secrétaire officiel. ». Op.cit. p p. 306 et 315.
(1) – Saidouni.Op.cit. p.134.

بصفة دورية، بمعدل تعيين كل سنة، مناصفة بين العائلات ذات النفوذ الكبير. وكان آغا العرب هو قابض تلك التعيينات حيث كان الشيوخ يدفعون له حصة من الضرائب المجباة ويحتفظون بنصيب لأنفسهم ليكون بمثابة أجرة لهم[2].

تمتع شيوخ القبائل بصلاحيات مشابهة لتلك التي تمتع بها القياد، ولكن بمستوى أقل (أي على مستوى الفرقة)، وكان توظيف الشيوخ يحظى بإعتبارات مميزة لكونهم كانوا يتعاملون بصفة مباشرة مع الأهالي الخاضعين للسلطة، لذلك كان عليهم أن يتمتعوا بثقة مزدوجة ثقة السلطة (الأتراك) فيهم، وثقة ذويهم (أفراد قبيلتهم)، لذلك كان القياد الذين كانوا يعينونهم يتفهمون الوضع الإجتماعي المحلي بشكل جيد، فكانوا يكرسون وضعا إجتماعيا موجودا من قبل فقط، لأن أولئك الشيوخ تمتعوا بين ذويهم بمكانة مهمة نظرا لإنتمائهم لعائلات كبرى ذات نفوذ واسع[3].

وأما فيما خص الأمن، فإن القوانين الخاصة بذلك كانت جدّ ملائمة لطبيعة الحياة الريفية، إذ كان لكل دوّار المسؤولية الكاملة فيما تعلق بالأمن في محيطه، ولكن ذلك أثناء فترة النهار فقط، وأما مسؤوليته تلك فكانت تسقط عنه في فترة الليل[4]. وأماالقضايا العامة المتعلقة بسكان الدّوار، فإنها كانت تناقش في إطار الجماعة التي كانت تعقد جلسات مسائية تضم أرباب العائلات تحت رئاسة شيخ الدّوار[5].

مثل موظفو الإدارة المدنية الركائز التي إعتمدت عليها سلطات الإيالة لتسيير وإدارة شؤون الأهالي، إذ كانوا يسهرون على تسيير مختلف النشاطات الإقتصادية والجبائية والإجتماعية، مما يدل على الأهمية التي كانت توليها الدولة للإدارة المالية، وهو الموضوع الذي نتناوله في الفصل الموالي.

[2] – Idem.p.156.
[3] – Bontems.Op.cit. p.59.
[4] – Pananti. Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'etat actuel de cette régence. Les rapports des Etats Barbaresques avec les puissances chrétiennes et l'importance pour celle-ci de les subjuguer par Pananti, traduit de l'Anglais par M.Blaquière. Paris. M.D.C.C.CXX.. P.278.
[5] – Idem.p.279.

الفصل السادس:

الإدارة المالية.

- مرجعيات النظام المالي الجزائري
- الضرائب والرسوم في المدينة.
- الضرائب والرسوم على السلع في الميناء.
- الضرائب في الأرياف.
- كيفية تحديد الأسعار بمدينة الجزائر.

كانت الشريعة الإسلامية هي الأساس القانوني للنظام المالي والجبائي في إيالة الجزائر[1]. وذلك ضمن إطار نظام وقوانين التيمار العثماني الذي كان يحدد إدارة الولايات العثمانية وسياساتها المالية والإجتماعية والزراعية، والتي كانت تهدف كلّها إلى تلبية الإحتياجات العسكرية للدّولة[2].

وكان الدفتردار هو المسؤول الأول عن التنظيمات المالية والجبائية وعن تحصيل الأموال الضريبية زيادة على إشرافه على مصالح التحرير وتنظيم الشؤون الإدارية. ولقد حرص السلطان العثماني على أن يكون المتولي لذلك المنصب بإيالة الجزائر، من طائفة الكراغلة[3].

وكانت عائدات الدولة من الضرائب –الأموال الميرية- تجبى حسب قوانين التيمار والإلتزام والمقاطعة، والمتمثلة بشكل عام في "بيع الوظائف" على شكل إقطاعات، مثل إقطاع الضرائب المفروضة على الجلود والعسل والشمع والصوف وجمارك السفن التجارية[4] أو إقطاع إستخلاص الضرائب من مقاطعات إدارية للأمراء (البايات) مقابل مبالغ محددة[5]، أو إقطاع وظائف مثل حاملي الأعلام والشواش والبوابين[6]، وهي الوظائف التي كان أصحابها ملتزمين بدفع رسوم تلك الإقطاعات حسب التسجيلات التي دوّنها الدفتردار[1] .

ولقد بقي ذلك النظام قائما طيلة فترة الحكم العثماني للجزائر، حيث مسّ جميع القطاعات الإقتصادية تقريبا، فخلال القرن السابع عشر مثلا، كان الحمّالون العاملون بالميناء ملتزمين بدفع مبالغ مالية محددة لدار الإمارة مقابل حصولهم على حق نقل البضائع من الميناء إلى المدينة[2]، وكان البوابون ملتزمين ايضا بدفع مبلغ قدره 40.000

---

[1]– شالر. سبق ذكره. ص 58.
[2]– إينالجيك. سبق ذكره. ص ص 169-170.
[3]– أ.و.ج.ع 10. د.م. 43.ح 148.
[4]- المصدر نفسه. ع06. د.م 28. ص 232. ح 549.
[5]– نفسه. ع 09. د م 39. ح 438.
[6]– نفسه. ع 03. د.م 12. ص 427. ح 828.و ص 334. ح 679.
[1]– أ.و.ج. ع 09. د.م. 39. ح 438.

[2] – Hees.Op.cit. p p. 98-99.

ضبلون للدولة[3] مقابل إحتكار جمع الرسوم المفروضة على السلع الداخلة والخارجة من المدينة.

كما تنازلت الدولة بخصوص تجارة زيت الزيتون لقايد فندق الزيت مقابل مبلغ 4640 صايمة سنويا، وعن جمع الرسوم المفروضة على مادة الفحم لقايد الفحم مقابل 300 صايمة، وعن تلك المفروضة على بعض المواد التجارية بأسواق المدينة للمحتسب مقابل مبلغ 4800 صايمة[4]. كما كان أمناء الحرف، يدفعون ضريبة سنوية تعرف بالبشماق مقابل حق ممارسة وظيفة "الأمين"، وهي الضريبة التي كانت تختلف من مهنة إلى آخرى. وكان أغلب الأمناء يدفعون ما قيمته مائة صايمة، مثل أمين السّباغين وأمين الفخارين وغيرهم، لكن بعضهم كان يدفع ما يعادل 500 صايمة، مثل أمين سوق القبايل وأمين الخياطين، بل كان آخرون يدفعون 600 صايمة مثل أمين الشوّاشين[5].

ولقد مسّ ذلك النظام أيضا حكام المقاطعات الإدارية المركزية، كما مسّ التجار الأجانب أيضا، فقيّاد دار السلطان السبعة كانوا يوظفون على أساس إلتزامهم بدفع مبلغ سنوي إجمالي للدولة قدره بـ 16000 دولار إسباني[6]، أما الشركة المكلية لإفريقيا والتي نشطت على الساحل الشرقي للإيالة فقد كانت ملتزمة بدفع مبلغ سنوي قدره 30.000 دولار إسباني للحصول على حق إحتكار تجارة الصوف والجلود و16000 كيلة من القمح، زيادة على إحتكار صيد وتجارة المرجان[7].

(3) – Knight. Op.cit. p. 44.
(4) – Tachrifat.Op.cit. p p. 44-45.
(5) – Idem. p p.44-45.

(6)– شالر. سبق ذكره. ص ص 59-60.
(7)–المصدر نفسه. ص 101.

الضرائب والرسوم في المدينة

إنقسم النشاط الإقتصادي في إقليم دار السلطان على ثلاث مناطق متميزة، أولها كانت المنطقة الحضرية المتمثلة في مدينة الجزائر، وما إحتوته من أسواق وحوانيت وجماعات مهنية متخصصة، ثانيها كان الميناء المتميز بنشاطه، نظرا لإستقباله سلع وبواخر أجنبية، وأما المنطقة الثالثة فكانت أرياف المدينة التي عُرفت بمنتوجاتها الزراعية والحيوانية المختلفة، والتي تميزت بإدارتها المختلفة أيضا عن الإدارة القائمة في المدينة.

خضعت عملية فرض الضرائب في مدينة الجزائر إلى عدة عوامل، منها العامل الأساسي المتمثل في مطالب الخزينة العمومية، مما إستلزم إشراك جميع الفئات الناشطة في تمويلها، إلى جانب العوامل الإقتصادية والسياسية التي فرضت على الدولة إعادة تقييم مقادير تلك الضرائب أو فرض أخرى جديدة لأسباب عديدة. ومن الضرائب العادية التي كانت مفروضة في المدينة، تلك المعروفة بالعوايد، وهي مختلفة. فمنها تلك التي كانت تعود إلى بعض الموظفين أمثال المحتسب وأمين الأمناء على بعض المواد المعينة[1] ومنها تلك التي كانت تدفع إلى الدولة والمسمّاة بـ "العادة"، يجمعها بأمر من الدّاي أمين الأمناء من مختلف المهن حسب القدّرات الإقتصادية لكل جماعة مهنية[2]. ومنها أيضا ذلك الرسم الذي كان يأخذه بعض المحتكرين لتجارة بعض السلع مثل قايد الفحم، الذي كان يأخذ رسوما يومية وشهرية على حمولات الفحم المختلفة[3]، أو تلك التي كان يأخذها المحتسب وأمين الأمناء من المواد الغذائية الآتية من الغنائم البحرية[4]، كما فرضت ضريبة الضيفة على الجماعات الحرفية والتجار، والتي كانت محدّدة القيمة حيث كانت تحصل كل بداية سنة جديدة من طرف أمين الأمناء بالتشاور مع أمناء الجماعات[1]

كما كانت السلع الداخلة إلى المدينة أو الخارجة منها، خاضعة للضريبة ايضا، وهي الضرائب التي عُرفت بالكمرك (الجمارك)[2] ، وكان أهم مركز جمركي بالمدينة بـ

---

[1]– مخ 1378. ص ص 4-5.
[2]–المصدر نفسه. ص ص 52-54.
[3]– نفسه. ص 71.
[4]– نفسه. ص ص 12-14..
[1]- مخ 1378. سبق ذكره. ص ص 75-78.
[2]– المصدر نفسه. ص ص 6-11.

"باب عزون"، حيث كانت تخرج منه السلع المنتوجة بالمدينة إلى معظم نواحي الإيالة[3]، وكان لحانوت الوزّان نصيب من الرسوم المفروضة على تلك السلع، في حين كانت رسوم آخرى تدفع مناصفة للوزّان ولدار الإمارة[4]. وكان الأسرى المفتدون يدفعون حق الخروج أيضا والذي كان يقدر بـ 10% من قيمة الفدية التي تحرروّا بفضلها[5].

إلى جانب تلك الضرائب كان هناك نوع آخر عُرف بالغرامات، وهي ضرائب إستثنائية تمثلت في مبالغ مالية كان يحدّدها الدّاي حسب إحتياجات الدولة. إذ كان يكلف الخوجات، بتقسيمها على أصحاب الحوانيت، بعد ذلك تعين كل جماعة مهنية ممثلا عنها ليتقدم بتلك الغرامة للدولة نيابة عن جماعته[6]، وقد خضعت لتلك الضرائب أيضا الجماعات التي كانت عاملة خارج المدينة كالجلابين (الرعاة)، إذ كان الدّاي يكلف فرسان الصبايحية بإحضارهم للمحاسبة مع شيخ البلد[7].

وأما فرض تلك الغرامات فكان لأسباب سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى، إما لتمويل عملية تجنيد من برّ الترك[8]، أو لنقل قوات الخيالة على ظهر السفن إلى مناطق العمليات العسكرية لمواجهة القوات الغازية[9]، أو لشراء الخيول للمحلة العسكرية، وكل تلك العمليات الجبائية كانت تقع على عاتق الأمناء وشيوخ البلد والأعيان[10]. وعلى العموم فإن تلك الغرامات وإن كانت ثقيلة، كانت إستثنائية ومرتبطة بظروف خاصة مثل الحرب[11].

---

[3]– نفسه. ص ص 69-70.

[4]– نفسه. ص ص 34-38.

[5] – Laugier De Tassy. Op.cit. p.281.

[6]- مخ 1378. المصدر نفسه. ص ص. 110-111.

[7]–المصدر نفسه. ص ص 92-94.

[8]– نفسه. ص ص 84-97.

[9]– نفسه. ص ص 85 و87-99.

[10]– نفسه. ص ص 86-89.

[11] – Merouche. Op.cit. p p. 44-45.

الضرائب والرسوم على السلع في الميناء

- حقوق الإرساء:

كان ميناء مدينة الجزائر من أهم الموانىء التي كان يرتادها التجار المسيحيون على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فكانت البواخر تأتي من إنكلترا وإسبانيا ومن الموانىء الفرنسية والإيطالية زيادة على موانىء البلدان الإسلامية مثل إسطنبول والإسكندرية وغيرها[1]. وكانت السلع الداخلة إلى ميناء الجزائر مختلفة ومتنوعة، فمنها المعادن (الحديد، النحاس، الرصاص...) والأقمشة المتنوعة، والمواد الغذائية، والصابون والمرايا وصناديق وسكاكين منزلية وغيرها[2].

وقد إحتوى الميناء على بوابتين في غاية الأهمية الإقتصادية، البوابة الأولى كانت تسمى ببوابة الجمارك، حيث وُجد بها مكتب يشرف عليه خوجة الجمارك، خاص لعملية جمركة السلع التي كان يأتي بها التجار المسيحيون، إذ كانت تدخل عبرها السلع وتسجل قبل دخولها إلى المدينة، وأما البوابة الثانية فقد سميت باب الجزيرة، تميزت بكثرة المعتادين عليها من مختلف الفئات (الصيادين، البحارة)، وخصوصا التجار الأهالي[3].

وكان أول ما يفرض في الميناء، الرسوم الخاصة بحقوق إرساء البواخر، وكان التمييز بين تلك البواخر وجنسيتها واضحا من خلال تلك الرسوم، فالبواخر التي كانت تأتي من بلدان إسلامية كانت تدفع نصف ما كانت تدفعه بواخر البلدان المسيحية الصديقة، وهذه الأخيرة كانت تدفع أيضا نصف الرسوم التي كانت تدفعها البواخر التي إنتمت إلى دول معادية، وذلك إن تمكنت من الوصول إلى الميناء بأمان، وتلك الرسوم كان قدرها 20 و40 و80 ريال (بياستر) على التوالي[1].

ولقد عرفت حقوق الإرساء إرتفاعا متتاليا عبر الزمن، ففي حدود منتصف القرن الثامن عشر، كانت البواخر التابعة للدول المسيحية مجبرة على دفع 15 ريال للخزينة، لترتفع فيما بعد إلى 30 ريال في حدود عام 1760، وأما الباخرة التجارية التابعة لدولة

---

(1) – Haëdo. Topographie. Op.cit. p p. 103-104.
(2) – Idem. p. 103.
(3) – Ibid. p p. 32-33.
(1) – Laugier De Tassy.Op.cit. p. 292.

معادية فإن دخلت ميناء الجزائر -وهي المزودة بجواز عبور- كانت تدفع 35 ريال للخزينة، وفي المقابل كانت البواخر تتحصل على وصل يثبت دفع تلك الرسوم[2].

وأما في نهاية القرن الثامن عشر، كانت البواخر- الفرنسية بالخصوص- تدفع 7 سكات إن أرست فارغة وعادت كذلك، قبل أن يعدل ذلك الإجراء من قبل الحكومة الجزائرية في عام 1789 لتصبح حقوق الإرساء لكل الأمم بحمولة أو بدونها لا يقل عن 14 سكة[3]. وفي بداية القرن التاسع عشر (1812) إرتفع ذلك الرسم ليصبح قدره 23 ريال عن كل باخرة أجنبية مشحونة دون تحديد سعتها، و16 ريال للباخرة غير المشحونة[4]، وذلك دون حساب الرسم اليومي (ريال واحد)، الذي كان يدفعه التجار عن كل يوم كانت تقضيه السفينة في الميناء إلى أن يتم إنزال كل السلع منها[5].

- الرسوم على السلع:

وأما الرسوم على السلع فكانت مختلفة حسب الفترات وحسب العلاقات السياسية الثنائية مع الأمم التي كان ينتمي إليها التجار، ففي القرن السادس عشر، كانت كل السلع الآتية من البلدان المسيحية يفرض عليها رسم قدره 11%[6]، ليرتفع في منتصف القرن السابع عشر إلى 12,5% من قيمة السلعة[7]، وهي النسبة التي بقيت مفروضة إلى غاية القرن التاسع عشر، حيث كانت تدفع تلك الرسوم مقسمة بين دار الإمارة (10%) والملتزم على جمارك باب البحر (1%) وللأمين (1.5%)، في حين كانت بلدان معادية مثل إسبانيا، جنوة، مالطة، هولندة، تدفع رسوما للخزينة قدرت بنسبة 5% (50 ريال لكل ألف ريال) وذلك على كل السلع التي كان يأتي بها التجار التابعون لها[1]، وتبدو تلك النسبة ضئيلة، لكن علينا أن لا ننسى أن البلدان المعادية كانت ملزمة بدفع مبالغ كبيرة في إطار إتفاقيات السلم مع سلطات الإيالة، كشرط للملاحة في البحر الأبيض المتوسط بأمان. وكانت معظم الأمم مثل فرنسا وإنكلترا تستفيد من بعض الإمتيازات في ذلك المجال، فتجارها لم يكونوا يدفعون سوى 5% من قيمة السلع الداخلة إلى الإيالة و2,5% عن السلع

---

(2) – Tachrifat. Op.cit. p. 48.
(3) – Venture de Paradis.Op.cit. p. 154.
(4) – Tachrifat. Op.cit. p. 54.
(5)- قنان. سبق ذكره. ص 150.
(6) – Haëdo. Topographie. Op.cit. p. 240.
(7) – Hees.Op.cit. p. 99.
(1) – Tachrifat. Op.cit. p. 49.

التي كانوا يصدرونها إلى بلدانهم[2] .

وأما جمركة السلع التي كانت تأتي من المشرق، فقد كانت تقام بمكتب الجمارك بباب البحر والذي كان يشرف عليه خوجة الجمارك، وأما جزء من السلع التي كانت تأتي من البلدان المسيحية، فجمركتها كانت تقام بدار الإمارة، ولكن بما أن المراقبة كانت غير دقيقة والأعوان القائمين عليها كانوا غير متشددين، فإن الرسوم التي كانت تدفع بقيمة 12,5% والتي كان يدفعها اليهود أيضا لم تكن تمثل في الحقيقة سوى نسبة 4%، وأما تلك التي كانت مفروضة على المسلمين والمسيحيين وقيمتها 5%، فإنها لم تكن تمثل سوى 1% من قيمة السلعة[3]، إذ كانت السلع تقدر بالميزان، فكان القماش الهندي الآتي من أسطنبول مثلا يدفع عليه 21 صايمة للقنطار، وأما ذلك الذي كان يأتي من مصر فـ 16 صايمة للقنطار، وأما مادة الأرز فكان الرسم عليها يقدر بـ 25 درهم على كل قنطار[4]. في حين كانت السلع التي لم يتم بيعها، يُسمح بإعادة شحنها دون أن يُدفع عليها أي رسم[5].

وكان يفرض أيضا رسم بنسبة 5% على المبالغ المالية، فتلك التي كانت موجهة لإفتداء الأسرى المسيحيين قدّر الرسم عليها بـ 3% [6]، ولقد تقلصت تلك الرسوم في بداية القرن التاسع عشر بنسبة كبيرة، وذلك دون شك لتشجيع دخول رؤوس الأموال إلى الإيالة، فلم تكن تُفرض إلا ثلاث ريالات لكل ألف ريال (أي 0,3%) في دار الإمارة، وهي الأموال التي كانت توجه إلى مختلف الفئات من يهود وأسرى وغيرهم[7].

---

(2) - Laugier De Tassy.Op.cit. p. 293.
(3) – Venture de Paradis.Op.cit. p. 61.

(4)– مخ 1378. سبق ذكره. ص 7
(5)– قنان. سبق ذكره. ص 149.

(6) – Laugier De Tassy.Op.cit. p. 293.
(7) – Tachrifat. Op.cit. p. 49.

الضرائب في الأرياف

لقد كانت أرياف مدينة الجزائر سواء الضواحي المحيطة بها أو سهل متيجة، ومنذ القرن السادس عشر، مناطق زراعية ذات إنتاج متنوع ووفير نظرا لخصوبة أراضيها، فقد كان عدد البساتين المحيطة بالمدينة يقارب 10.000 بستان، حيث ينتج فيها أنواع كثيرة من الخضر والفواكه إعتمادا على أيادٍ عاملة وفيرة وغير مكلفة، تمثلت في آلاف الآسرى المسيحيين[1]. وأما سهل متيجة، فقد كان يُستغل لإنتاج القمح والشعير والفول والخضر ولرعاية قطعان كبيرة من الماشية والأبقار، زيادة على المنتوجات الأخرى مثل السمن والعسل والطيور الداجنة بالإضافة إلى تربية ديدان القز المنتجة لمادة الحرير[2].

وكان للدولة العثمانية نصيب وافر من تلك الأراضي وهي التي كانت معروفة بإسم أراضي الميري[3]، تمنح لمن كان يلتزم بإستغلالها حيث تفرض عليها ضريبة العشور سواء كان صاحب الإلتزام عسكريا أو أميرا أو من الأهالي، وهي الأراضي التي مُنع بيعها لتبقى ملكية للميري[4]. وكانت ضريبة العشور في تلك الفترة تُدفع نقدا وعينا حيث كانت كل ضريبة تستخلص، تُوضع في كيس مستقل مختوم لتوجه إلى العاصمة العثمانية[5].

وقد كانت ضريبتي العشور الخاصة بمنتوج الحبوب، والزكاة الخاصة بالمواشي أهم الضرائب المفروضة على أهالي الأرياف[6] طيلة الحكم العثماني، إذ كانت تُفرض على جميع الأراضي المستغلة التي خضعت مباشرة للدولة أو الأراضي التي كانت تابعة للأعراش والقبائل. أو تلك التي كانت ملكيات للخواص [1].

فالأراضي التي كانت تابعة مباشرة للدولة تمثلت في ضيعات فلاحية (أحواش) وكانت تحت إشراف وإدارة وكلاء، أشرفوا على مجموعة من عمال الأرض عُرفوا

---

(1) - Haëdo. Topographie. Op.cit. p p. 230-231.

(2) – Idem. p. 231.

(3)– أ.و.ج.ع 08. د.م. 30. ص 180. ح 423.

(4)–المصدر نفسه. ع 06. د.م 24. ص 87. ح 233.

(5)– نفسه.ع 03. د.م. 12. ص 334. ح 679.

(6) – Saidouni.Op.cit. p p. 149-150.

(1)– سعيدوني. النظام المالي. سبق ذكره. ص87.

بالخماسين[2]، وتلك الضيعات إحتوت على أدوات ووسائل عمل فلاحية منها السكك وثيران الحراثة[3]، زيادة على قطعان من الدواب والأبقار ومعظم تلك الحيوانات كانت مختومة بطابع البايلك[4]، وتمثلت منتوجات تلك الأحواش بشكل أساسي في الحبوب المختلفة وهي القمح والشعير والفول والجلبانة والحمص[5].

وكانت تلك الأحواش بمثابة مؤسسات إقتصادية قائمة بذاتها، حيث كانت خاضعة لتسيير إداري ومالي محكم تولاه الوكيل الذي كان يقوم بتقييد كل محتويات الحوش المختلفة من أدوات دفاعية (بنادق ويطاغانات) وغيرها، زيادة على تقييده لديون الفلاحين العاملين بالحوش، والذين تراوح عددهم بين 4 و30 رجلا[6]، وكانت أسمائهم تُقيّد في سجلات البايلك حسب الأحواش، حيث كانوا يتلقون كميات من الحبوب كبذور زراعية عن طريق تسبيقات من إحتياطي الحبوب الموجودة بالحوش[7] .

وقد عاد الإشراف العام على تلك الأحواش وإدارتها على المستوى المركزي إلى آغا العرب، الذي كان يجدد منحها للوكلاء[8]، وأما الحسابات فكانت تتم على مستويين، الأول عند تغيير الوكلاء، حيث يتحاسب الوكيل الجديد مع الوكيل الذي سُلم له إدارة ذلك الحوش، وخصّت محتويات الحوش سواء مخزونات الحبوب أو قطعان حيوانات وعلى ديون الفلاحين بالدرجة الأولى[9]، وأما المحاسبة الثانية فكانت محاسبة إدارية-مالية مركزية يقوم بها خوجة العشور الذي كان يتنقل إليها للمراقبة ولتدقيق الحسابات على كل محتويات الحوش[1]. ونفس النظام كان متبعا في الأراضي التابعة للخواص، إذ كانوا يستخدمون فلاحين بعوائلهم لإنتاج محاصيل زراعية ومنتوجات حيوانية مقابل خُمس الغلّة بعد إقتطاع الديون إن كانت[2]. وأما أراضي الأعراش الخاضعة لضريبة العشور فكانت تحت إشراف شيوخ القبائل، حيث كانوا يدفعونها بالمقادير المحددة من صاعات وحمولات

---

[2]– أ.و.ج.د.ب.س.ر.102.ر.ق 26. جزء 01 (مك).
[3]–المصدر نفسه. س.ر. 99. ر.ق. 23. (مك).
[4]– نفسه. س.ر. 103. ر.ق. 27 (مك).
[5]– نفسه.س.ر. 102. ر.ق. 26 (مك).
[6]- نفسه.س.ر 121. ر.ق 39. (مك).
[7]–نفسه. س. ر. 102. ر.ق 26. جزء 1. (مك).
[8]– المصدر نفسه.
[9]– نفسه.
[1]– أ.و.ج.د.ب.س.ر.102.ر.ق 26. جزء 01. (مك).
[2]– خوجة. سبق ذكره. ص ص 70-73.

إبل[3]. فكان فلاحو كل دوّار من الدواوير التابعة لدار السلطان يدفعون مستحقات البايلك حسب عدد الزويجات المستغلة، وكان أغلب الفلاحين يمتلكون زويجة واحدة، حيث يدفعون على كل واحدة منها عشر كيلات قمحا ومثلها شعيرا[4]، وإن لم تنتج الأرض شيئا فإنهم كانوا يعفون من دفعها[5].

وأما فيما خص كيفية تحديد ضريبة العشور، فإن قايد العشور الملقب أيضا بخوجة مخزن الزرع، كان مكلفا بتعداد الأراضي المزروعة وبتحصيل تلك الضريبة بالإعتماد على قيّاد العشور التابعين له والذين كانوا متواجدين على مستوى كل وطن، كما إعتمد على كاتبيه (التركي والعربي) ومحاسب ووزّانين[6].

فقايد العشور كان عليه القيام سنويا بجولات تفقدية ليقدر أهمية المساحات المحروثة وتعداد الجابدات المزروعة وفي تلك المهمة كان يرافقه قايد الوطن وشيخ الجماعة (أو الفرقة) والفلاح المعني، حينئذ يصدر تذكرة مكونة من قوائم – جريدة- كل واحدة منها إحتوت على إسم شيخ الجماعة (أو الفرقة) والفلاحين التابعين له ومقدار كل واحد منهم، والجريدة كان يخطّها كاتب قايد العشور، وكانت تلك القوائم تُدفع إلى آغا العرب للملاحظة والمراقبة، ثم تحفظ نسخة منها لدى الشيوخ، وقبل عملية الحصاد كان قايد العرش يقوم بجولة تفقدية أخرى، ليلاحظ أهمية المنتوج وليصادق على الحسابات السابقة[7].

وعند إنتهاء عملية الحصاد كان شيخ الفرقة يقوم بإستدعاء الفلاحين التابعين له ليقدم لهم حصص المنتوج المفروضة على كل واحد منهم، حسب ما تم تقييده في التذكرة، وعندما يتحصل الشيخ على الكمية التي حدّدت مسبقا، كان يسلمها لقايد العشور[1]. وكان يساعد هذا الأخير كاتب وفرقة من فرسان المخزن مهمتهم الأساسية تمثلت في تحصيل ذلك المنتوج ونقله إلى مخازن البايلك تحت مراقبة آغا العرب، الذي كان يتنقل للمعاينة[2]. وكان الفلاحون يدفعون تلك الضريبة حسب مقدرتهم، بحيث كان الكثير منهم

---

[3]– أ.و.ج.د.ب.س.ر121.ر.ق. 39 (مك).
[4]–المصدر نفسه. س.ر. 123. ر.ق. 41. (مك).
[5]– خوجة. المصدر نفسه. ص 144.

[6] – Tachrifat. Op.cit. p. 20.
[7] – Saidouni .Op.cit. p p. 161-162.
[1] – Saidouni .Op.cit. p.162.
[2] – Idem. p.162.

يدفعها بالتقسيط وعلى دفوعات متتالية[3]، ولم يكن يُستثنى منها الأفراد التابعون للبايلك مثل أفراد الزمول المستغلين للزويجات[4].

بالإضافة إلى ضريبة العشور كانت هناك ضريبة المعونة، وهي ضريبة إستثنائية كانت تفرض على منتوج القمح والشعير وكانت تدفع نقدا أحيانا من طرف قبائل الرعية لأسباب قاهرة مثل حالة الحرب أو صيانة المنشآت العسكرية أو لضمان مؤونة أفراد العسكر[5].

وإلى جانب تلك الضرائب المفروضة على إنتاج الحبوب، فإن الفلاحين والقبائل كانوا يدفعون ضرائب آخرى خصت المواشي والدواب المختلفة، وهي التي تمثلت في الزكاة، إذ كانت تُفرض على الأبقار بنسبة 30/1 والجمال 40/1 والخرفان 1%، زيادة على مواد أخرى منها الصوف والزبدة والعسل والشمع. وكان قياد الأوطان هم المكلفون بتحصيل تلك الضرائب بمساعدة فرسان المخزن. حيث كانت تتم كل سنة عملية حساب للقطعان الحيوانية، وذلك بإشراف من شيخ الفرقة أو الدشرة مع أعضاءها، لتحديد مقدار الضريبة المفروضة (الزكاة) على كل عائلة[6]. فكان أهالي قيادة عريب وأهالي الديرة وأولادي سيدي مبارك وأولاد سيدي عبد العزيز وغيرهم يدفعونها في شكل دواب (بغال) للبايلك[7]، أما قبيلة أولاد علي فكان عليهم دفع 50 جمل، لكن البايلك كان يتقبل منهم حيوانات آخرى (بغال) عوض تلك الجمال، إن لم يكن في إستطاعة تلك القبيلة تقديم الضريبة من النوعية المطلوبة[8].

وأما المدفوعات الأخرى فكانت جد مختلفة، فأهالي سباو وبوغني كانوا يدفعون بواسطة قيادهم، أهم منتوج محلي والذي تمثل في زيت الزيتون[1]. أما أهالي بوسعادة فكانوا يدفعون ضرائبهم بما كانوا ينتجونه من بنادق، وأولاد نايل كانوا يدفعون إبل وخرفان وسمن وغراير بشكل خاص[2]. كما كانت الدولة تستخلص ضرائب عينية أخرى

---

[3]– أ.و.ج.د.ب.س.ر.127.ر.ق 45. (مك).

[4]–المصدر نفسه. س.ر. 123.ر.ق 41. (مك).

[5] – Saidouni.Op.cit. p. p. 151-152.

[6] – Idem. p. 150.

[7]- أ.و.ج.د.ب.س. ر100.ر.ق 24. (مك).

[8]– المصدر نفسه. س.ر104 .ر.ق 28. (مك).

[1]– أ.و.ج.د.ب.س.ر 101 . ر.ق.25 (مك) .

[2]- المصدر نفسه.101 ر.ق.25 (مك) .

مختلفة منها السمن[3] والمكاحل (البنادق) والسيوف الفضية، والمجوهرات وغيرها[4].

وأما الضرائب النقدية وهي التي سميت باللزمة كانت تُدفع بعملة ريال بوجه (أو بوجو)، يدفعها القياد والأعراش ومقدارها بشكل عام كان محددا فيما بين 30 و50 ريال بوجو لكل عرش، ولم يكن يستثنى منها المرابطون التابعون مباشرة للإدارة المركزية، كأولئك المتمركزين بنواحي شلف والذين فرضت عليهم لزمة يؤدون نصفها (100 بوجو) في الربيع والنصف الآخر يؤدونه في الخريف، زيادة على مبلغ 50 دراهم صغار كانت ضريبة تؤدى لفائدة آغا العرب وسميت بالضيفة[5]. كما كانت تُفرض أيضا على شيوخ الأعراش والقبائل، ضرائب نقدية يؤدونها بالدنانير[6]، وسميت أيضا بالغرامة وكانت تُستخاص من الأوطان حيث كانت تقيد اسماء الأفراد المفروضة عليهم في سجلات البايلك حسب الفرق والقبائل والأوطان[7]. وكان آغا العرب هو القائم على إدارة إقليم دار السلطان، حيث كان يراسل شخصيا القبائل التابعة للحكومة المركزية لأداء الضرائب المفروضة عليها دون تأخير، مع تكليف فرسان الصبايحية بجمعها[8].

وإلى جانب تلك الضرائب كانت هناك ضرائب أخرى سميت باللّزمة وخصّت الرجال القادرين على حمل السلاح من أفراد القبائل ذات الوضعية الإدارية المختلفة، أي التابعة أو المتحالفة (Alliee ou vassale) [9]، وكانت تُستخاص ايضا من الأسواق الريفية، ضرائب آخرى كانت تدفع نقدا وعينا وكانت متناسبة مع حجم وكميات المواد المتاجر بها، إذ كان يفرض عليها رسم قدره 10% من قيمتها بصفة عامة[10].

---

(3)- نفس المصدر.س.ر 100 ر.ق.24 (مك) .
(4)– نفسه. س.ر.104. ر.ق.28 (مك) .
(5)– نفسه. س.ر. 101. ر.ق. 25 (مك).
(6)– نفسه. س.121 .رق.39. (مك).
(7)– نفسه س.ر 112. ر.ق.33.(مك).
(8)– م.و.ج.مج.ر. 3204. م.2.و 07.

(9) – Saidouni.Op.cit. p p. 150-151.
(10) – Idem. p.155.

كيفية تحديد الأسعار بمدينة الجزائر

كانت أسعار المواد بمدينة الجزائر، تخضع لعدة عوامل أساسية، أهمها العوامل الإقتصادية التي كانت تتمثل في الرسّوم الجمركية المفروضة على المواد عند دخولها إلى المدينة، وتطبيق نظام الإحتكار الذي خصّ المواد الأساسية مثل زيت الزيتون والفحم والقمح وغيرها، كما كان لتكاليف الإنتاج دور مهم في تحديد الأسعار، زيادة على العوامل المهنية- الإجتماعية- السياسية، التي كانت تتمثل في المشاورات والإتفاقيات بين أصحاب المهن المعنية والسلطات المختلفة من الداي والقاضي.

ومن المواد التي فُرضت عليها، رسوم الدخول إلى أسواق المدينة، التمر الذي كان يُحدد سعره من طرف هيئة متكونة من الآياباشي والكاهية والمحتسب وأمين الأمناء[1]. كما كانت تُفرض الرسوم الجمركية أيضا على الأقمشة بمختلف أنواعها[2]، وعلى المواد الغذائية المستوردة كالقهوة والأرز وغيرها[3]، مما كان يترتب على تحديد سعرها النهائي.

وكانت السلطة حريصة على أن يكون للأسعار سند شرعي، لتكون قانونية ورسمية، إذ كان الدّاي كثيرا ما يحيل أعضاء الإدارة الحضرية (شيخ البلد والمحتسب وأمين الأمناء) إلى المحكمة[4]، حيث كان يتم تحديد أسعار بعض المواد الأساسية مثل الصابون والخبز بصفة دقيقة أمام القاضي وبالتشاور معه، مع أخذ بعين الإعتبار أسعار المواد الأولية التي كانت تصنع منها تلك المواد[5]. وكانت أسعار المواد بشكل عام تحدد من طرف الداي بالتشاور مع أمناء الجماعات حفاظا على حقوق أصحاب المهن وعلى مستوى الأسعار، وكان ذلك كله يدّون بالمحكمة في عقود رسمية[1].

(1)– مخ 1378. سبق ذكره. ص ص 4-5.
(2)–المصدر نفسه. ص 7.
(3)– أ.و.ج.د.ب.س.ر. 87. ر.ق. 20. (مك).
(4)– مخ 1378. المصدر نفسه. ص 39-43.
(5)– المصدر نفسه. ص ص 24-25.
(1)– مخ 1378. سبق ذكره. ص ص 64-65.

خاتمة.

يتضح لنا من خلال دراسة مختلف جوانب الإدارة الجزائرية في الفترة العثمانية، أن تلك الإدارة نفسها كانت قائمة على أسس وقوانين تنظيمية محددة. وهي القوانين التي إنبثقت عن النظم العثمانية المتمثلة في التيمار، والإلتزام والمقاطعة، والتي إرتبطت بالحياة العسكرية وبالخدمات الحربية، وهي النظم التي لا يمكن بدون دراستها فهم وإستيعاب الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي لإيالة الجزائر فحسب، بل لكامل الدولة العثمانية.

وأهم ما يمكن إستخلاصه من هذه الدراسة_ بغض النظر عن السياسة الإدارية المتبعة من قبل الأتراك_ هو أولا وقبل كل شيء تأسيس دولة الجزائر الحديثة وتوحيد مختلف الكيانات السياسية المتواجدة بها، مع تحديدها سياسيا وإداريا من جهة، وتحويل البلاد الجزائرية إلى قلعة منيعة حالت دون إستيلاء الأوروبيين على المدن والسواحل الجزائرية رغم اعتداءاتهم طوال فترة الوجود العثماني بالجزائر من جهة أخرى.

ولقد عمل الأتراك بعد إستقرارهم، على تجديد بعض المؤسسات الإدارية وإحياءها مثل مؤسسة المخزن التي كانت معروفة ببلاد المغرب في الفترات السابقة، وقد شكلت تلك المؤسسة وعلى النحو الذي عرفته خلال الفترة العثمانية، أهم سند سياسي وعسكري للحكومة التركية على مختلف مستوياتها المحلية والمركزية، كما أعاد الأتراك تشكيل المحلة على طريقتهم مع إخضاعها للقوانين العثمانية وهي المؤسسة التي سمحت لهم بتأمين المداخيل الضريبية للخزينة مع تفعيل إدارتهم بالمناطق الواقعة في طريق المحلّة.

ولقد إستحدث الأتراك مؤسسات إدارية جديدة لم تكن موجودة قبل مجيئهم، ومنها مؤسسة الديوان، والتي إختص بها العنصر التركي في الإطار العسكري خصوصا، حيث كانت تلك المؤسسة بمثابة هيئة قيادة وتشاور سواء في نوبات الإنكشارية المرابطة بالمدن، أو في المحلات المتجولة أو على المستوى المركزي، أين كان الديوان أي مجلس الدولة، يمثل الجهاز السياسي والإداري الأول في الإيالة لمدة طويلة. وهو على العموم كان نوعا من الحكم والإدارة الجماعية ووسيلة للرقابة الإدارية.

كما إستحدث الأتراك أيضا مؤسسة بيت المال بشكل جديد، وهي المؤسسة التي كانت موجودة منذ العصور الإسلامية الأولى، مع إخضاعها لنفس النظم والقوانين المعروفة لدى الأتراك، بحيث حددوا لها إختصاصها القانوني وأنواع المداخيل العائدة إليها، وقد أوكلت إلى موظف سام أشرف على إدارتها.

إلى جانب المؤسسات إستحدث الأتراك بالجزائر وظائف سامية، ومنها وظيفة البايلرباي والباي وآغه العرب وغيرها، وهي الوظائف القيادية التي سمحت لأصحابها بإمتلاك الوسائل القانونية والفعلية والتنفيذية للحكم وللتسيير الإداري، ومنها الإشراف على الأعوان الإداريين التابعين للأوجاق من خوجات وشواش وغيرهم، وأما الوظائف الثانوية فقد كان منها نصيب للأهالي سواء في الأجهزة الأمنية مثل المخزن أو في الوظائف الحضرية مثل شيخ البلد والمزوار والمحتسب وغيرها، وقد نظمت تلك الوظائف على إختلافها طبقا للقوانين العثمانية أيضا، بحيث كانت تقتطع الوظائف لمدة محددة مقابل مبلغ محدد، وذلك حسب مجالات الحياة من إقتصاد وتسيير وجبايات وتنظيم حرفي وما إلى ذلك.

لم تكن الإدارة المالية لإيالة الجزائر لتخرج عن إطار النظم والقوانين العثمانية، فقد كانت الجبايات والضرائب بشكل عام محددة بصفة مسبقة في نفس الوقت الذي كان يتم فيه منح الوظائف والتعيينات في المناصب، بحيث إرتبطت بها وخصت جميع المجالات تقريبا، سواء الضرائب التي خصت الأقاليم (البياليك أو القيادات) أو تلك التي خصت الإقطاعات الإقتصادية مثل الإحتكارات، والتي إرتبطت بدورها بالحياة الإقتصادية للأهالي العاملين في مختلف الحرف بالمدن أو الفلاحين بالأرياف.

ولقد كان تدخل الدولة في عمليات تحديد الأسعار بصفة مستمرة وفعلية، فقد كان النظام الإقتصادي بصفة عامة، خاضعا لقوانين العرض والطلب مع إحتفاظ السلطات بحق التدخل لمنع الإختلالات المالية وللحفاظ على حقوق الدولة كلما إستلزم الأمر ذلك، كما أوكلت السلطات عمليات المراقبة إلى بعض الموظفين للسهر على عدم تجاوز القوانين، مع الإبقاء على خطوط الإتصال مع ممثلي مختلف الفئات الإجتماعية والحرفية في عملية تقييم الأسعار ودفع الضرائب، وذلك حفاظا على المصالح العامة للدولة وحقوق الناس تفاديا للإضطرابات الإجتماعية.

وفي الختام، أريد أن أشير إلى أهمية دراسة الأنظمة الإقتصادية والإدارية للعالم الإسلامي خلال هذه الفترة، لأنها المفتاح الذي بدونه لا يمكن فهم تاريخ الدول والشعوب الإسلامية، لرفع الكثير من الإلتباسات وسوء الفهم، عوض إصدار أحكام وأراء لا تستند إلى معطيات حقيقية، كما فعله معظم الكتاب الأوروبيون عموما، والذين تناسوا أن النظام الرأسمالي الأوروبي الذي فجّر الثورة الصناعية وسمح لأوروبا بالتفوق على بقية العالم لم يكن سوى وليد النظام الإقطاعي الأوروبي الذي كان فيه الأمراء (les princes) يرثون الأرض والفلاحين العاملين بها عن آبائهم، ليحكموا فيها ويفرضون الضرائب عليها دون أي رقيب.

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيـ ـا

I.الوثائق:

01.وثائق الارشيف الوطني الجزائري.

ا.مجموعة دفتر مهمه.

ب.دفاتر بيت المال.

ج.دفاتر البايلك.

02.وثائق المكتبة الوطنية .

ا.مخطوط رقم 1378.

ب.مجموعات رسائل مخطوطة تحمل الارقام :

.3216.3205.3204.3190.1903.1642.1641

II.المصادر المتخصصة:

ا. باللغة العربية .

ب.باللغة الاجنبية .

III.الدراسات و البحوث.

ا.باللغة العربية .

ب. باللغة الاجنبية .

IV.المجلات و الدوريات و القواميس.

البيبليوغرافيا

I- الوثائق:

1- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري.

أ- مجموعة دفتر مهم:

✶ **علبة رقم 01:**

دفتر مهم رقم 02:

- صحيفة رقم 59: الأحكام:538، 539، 540، 541،543، 544، 545، 546.
- صحيفة رقم 63: الأحكام: 563، 564، 565،566.
- صحيفة رقم 210: حكم رقم: 1899.

- دفتر مهم رقم 03: صحيفة رقم: 108، حكم رقم: 1084.
- دفتر مهم رقم 04: صحيفة رقم: 175، حكم رقم: 1824.

صحيفة رقم: 187، حكم رقم: 1959.

- دفتر مهم رقم 06: صحيفة رقم: 451، حكم رقم: 973.

✶ **علبة رقم 02:**

- دفتر مهم رقم 07: صحيفة رقم: 578، حكم رقم: 1625.

صحيفة رقم: 886، حكم رقم: 2431.

صحيفة رقم: 889، حكم رقم: 2439.

- دفتر مهم رقم 10: صحيفة رقم: 70، حكم رقم: 106.

صحيفة رقم: 103/102، حكم رقم: 164.

صحيفة رقم: 103/102، حكم رقم: 179.

حكم رقم: 170.

حكم رقم: 179.

- ✶ **علبة رقم 03:**

- دفتر مهم رقم 12: صحيفة رقم: 334، حكم رقم: 679.

صحيفة رقم: 427، حكم رقم: 828.

صحيفة رقم: 571، حكم رقم: 1088.

- ✶ **علبة رقم 04:**

- دفتر مهم رقم 14: صحيفة رقم: 71، حكم رقم: 87.
- دفتر مهم رقم 15: صحيفة رقم: 12، حكم رقم: 102.
- دفتر مهم رقم 16: صحيفة رقم: 368، حكم رقم: 347.
- دفتر مهم رقم 18: صحيفة رقم: 15، حكم رقم: 25.

صحيفة رقم: 132، حكم رقم: 280.

- ✶ **علبة رقم 06:**

- دفتر مهم رقم 22: صحيفة رقم: 124، حكم رقم: 252.

صحيفة رقم: 339، حكم رقم: 671.

- دفتر مهم رقم 23: صحيفة رقم: 294، حكم رقم: 633.
- دفتر مهم رقم 24: صحيفة رقم: 76، حكم رقم: 199.

صحيفة رقم: 82، حكم رقم: 222.

صحيفة رقم: 87، حكم رقم: 233.

- دفتر مهم رقم 25: صحيفة رقم: 105، حكم رقم: 1164 وحكم رقم 1165.

صحيفة رقم: 303، حكم رقم: 2800.

- دفتر مهم رقم 28: صحيفة رقم: 232، حكم رقم: 549.

- ✶ **علبة رقم 08:**

- دفتر مهم رقم 30: صحيفة رقم: 180، حكم رقم: 423..

* **علبة رقم 09:**

- دفتر مهم رقم 39: صحيفة رقم: 213، حكم رقم: 433 وحكم رقم 438.

* **علبة رقم 10:**

- دفتر مهم رقم 43: حكم رقم: 148
- دفتر مهم رقم 48: . حكم رقم: 140.

* **علبة رقم 11:**

- دفتر مهم رقم 52: صحيفة رقم: 227.

ب- دفاتر بيت المال: (مكروفيلم).:

- السجلات رقم 01، 14، 18، 20، 22.

ج- دفاتر البايلك: (مكروفيلم).:

- سجل رقم 87 الرقم القديم 20،
- سجل رقم 99 الرقم القديم 23،
- سجل رقم 100 الرقم القديم 24،
- سجل رقم 101 الرقم القديم 25،
- سجل رقم 102 الرقم القديم 26،
- سجل رقم 103 الرقم القديم 27،
- سجل رقم 104 الرقم القديم 28،
- سجل رقم 112 الرقم القديم 33،
- سجل رقم 121 الرقم القديم 39،
- سجل رقم 123 الرقم القديم 41،
- سجل رقم 124 الرقم القديم 42،
- سجل رقم 125 الرقم القديم 43،

- سجل رقم 127 الرقم القديم 45،

- سجل رقم 128 الرقم القديم 46.

- سجل رقم 259 الرقم القديم 169.

- سجل رقم 300 الرقم القديم .205

2- وثائق المكتبة الوطنية.

✶ مخطوط رقم 1378 بعنوان قانون أسواق مدينة الجزائر.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 1641.

- الوثائق رقم:20، 30، 58، 61، 65، 69، 71، 109، 121، 122، 124، 125.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 1642:

- الوثائق رقم:05، 06، 17، 28.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 1903:

- الوثائق رقم:01، 03، 05، 10، 12، 19، 32، 57.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 3190:

- وثيقة:01، 02، 119.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 3204:

- الملف رقم 01: وثيقة رقم 01.

- الملف رقم 02: وثيقة رقم 2 والوثيقة رقم 7.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 3205:

- الملف رقم 02: الوثائق رقم 02، 04، 07، 15، 22، 36، 40، 49، 51، 53.

- الملف رقم 03: الوثائق رقم 12، 15، 22، 24، 31، 44، 47، 49، 51، 53.

✶ مجموعة رسائل مخطوطة تحت رقم 3216:

- الوثائق رقم:08، 35، 45، 46.

II- المصادر المطبوعة:

أ- باللغة العربية:

1. **ابن رقية التلمساني**، محمد بن عبد الرحمان الجيلاني، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تحقيق وشرح سليم بابا عمر. نشر بمجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 3، سنة 1967.
2. **ابن ميمون**، أبو عبد ا محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية. تحقيق محمد بن عبد الكريم. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1981.
3. **ابن المبارك**، أحمد، تاريخ قسنطينة، تحقيق رابح بونار. منشورات المكتبة العصرية. بيروت.ب.ت.
4. **بن العنتري**، محمد الصالح، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة. مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ب.ت.
5. **خوجة**، حمدان بن عثمان، المرآة، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1982.
6. **الراشدي**، أحمد بن محمد بن علي بن سحنون. الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني. تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي. منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية. مطبعة البعث. قسنطينة-الجزائر. 1973.
7. **الزهار**، أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر. تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1980.
8. **الزياني**، محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم وتعليق المهدي البو عبدلي. الجزائر 1979.

9. **شالر،** وليام، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824) تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1982.

10. **مجهول،** كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر. المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية. الجزائر 1934.

11. **المزاري،** الآغا بن عودة. طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، الجزء الأول والثاني. دار الغرب الإسلامي. ط1. بيروت.1990.

ب- باللغة الأجنبية:

1. **Arvieux** (chevalier D') Mémoires du chevalier d'Arvieux, envoyé extraordinaire du Roy, à la porte, consul d'Alep, d'Alger et de Tripoli et autres échelles du levant. Tome 5ème Paris. M.D.C.C.X.X.X.V. (1737).

2. **Elhassar- Zeghari**, L les captifs d'Alger, d'après la relation de Emmanuel D'Aranda, jadis escale à Alger (17ème siéce). ed, Casbah édition. Alger 2004.

3. **Haëdo**, D.De. Histoire des Rois d'Alger, traduit de l'Espagnol par H.D DeGrammont. présentation de Abderrahmane Rebahi. Ed. G.A.L. Alger 2004.

4. **Haedo** (D.De) Topographie et Histoire générale d'Alger. la vie à Alger au seizième siecle, trad. De A Berbrugger et Dr. Monnereau. ed GAL. 2ème ed. Alger 2004,

5. **Knight** (F.). A Relation of seaven yeares of slaverie under the Turks of Argeire, Suffered by an english merchant. London 1640 .

6. **Laugier** de Tassy. Histoire du Royaume d'Alger, avec l'état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce. Amsterdam 1724.

7. **Leroy** (M.). Etat général et particulier du royaume et de la ville d'Alger, de son gouvernement, de ses forces, de terre et de mer, revenus, justice, police, commerce, politique, etc... la Haye 1750.

8. **Mascarenhas** (J), Esclave à Alger, récit de captivité de Joao Mascarenhas (1621/1626) traduit du portugais est présenté par Paul Tessier. Ed Chandeigne. 2ème ed. 1999.

9. **Pananti**. Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'etat actuel de cette régence. Les rapports des Etats Barbaresques avec les puissances chrétiennes et l'importance pour celle-ci de les subjuguer par Pananti, traduit de l'Anglais par M.Blaquière. Paris. M.D.C.C.CXX. (1820).

10. **Shaw** (Th.). Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc. de cet Etat. Trad. de l'Anglais par J.Mac Carthy ed. Bouslama. Tunis 1980.

11. **Tachrifat**. Recueil de Notes Historiques sur l'Administration de l'ancienne Régence d'Alger. Par Albert Devoulx Alger 1852.

12. **Venture de Paradis** (J.M). Alger au XVIIIeme siècle (1788-1790). Mémoires , notes et observations d'un diplomate-espion. Ed G.A.L. Alger 2006 .

III- الدراسات والبحوث:

1. باللغة العربية:

1. إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية، من النشوء إلى الانحدار. ترجمة م. محمد الأرناؤوط. دار المدار الإسلامي. بيروت 2002.

2. بالحميسي، مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة، في العهد العثماني تحت إشراف المركز الوطني للدراسات التاريخية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1979.

3. بفايفر، سيمون. مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر. تقديم وتعريب أبو العيد دودو. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1974.

4. بن حموش، مصطفى أحمد. المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1. دمشق 1999.

5. بوعزيز، يحي. وهران. منشورات وزارة الثقافة والسياحة. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الجزائر 1985.

6. التميمي، عبد الجليل. بحوث ووثائق في التاريخ المغربي. الجزائر وتونس وليبيا. 1816-1871. ط2. منشورات ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1985. ومركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني. زغوان 1985.

7. جوليان، شارل أندري. تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830 م. تعريب محمد مزالي، البشير بن سلامه، الدار التونسية لنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تونس، الجزائر. 1978.

8. حماش، خليفة." كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس". عن المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية. عدد 13و14. منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات. زغوان 1996.

9. ألبير دوفو. الرايس حميدو. تعريب محمد العربي الزبيري. المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر. ب.ت.

10. سعد ا . أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي. من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م). الجزء الثاني. وهو يدرس الإنتاج الديني والأدبي والتاريخي والعلمي خلال العهد العثماني. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1981.

11. سعد ا ، ابو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال. ط2. دار نافع للطباعة. ب.ت.

12. سعيدوني، ناصر الدين. دراسات في الملكية العقارية. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1986.

13. ناصر الدين سعيدوني. . دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة الجزء الثاني. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988.

14. سعيدوني، ناصر الدين، ورقات جزائرية. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. دار الغرب الإسلامي. بيروت 2000.

15. سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني. (1792-1830). المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1985.

16. شويتام، أرزقي. المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ/1519-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة الجزائر 2005-2006.

17. عبد القادر، نور الدين. صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي نشر كلية الآداب الجزائرية. مطبعة البعث. قسنطينة 1965.

18. العزيزي، محمد الحبيب. ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث: المحلة التونسية نموذجا. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث . قسم التاريخ. جامعة الجزائر. 2006/2007.

19. العربي، إسماعيل. العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776/1816). ترجمة عن الإنجليزية لكتاب

The Diplomatic relations of the united states with the Barbary powers 1776/1816) by Ray. W.Irwin. the University of North Carolina press 1937 .

20. غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة إجتماعية إقتصادية. منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار. الجزائر 2007.

21. غطاس، عائشة. زهرة، زكية . سرقين، سعدية . بوحمشوش، نعيمة. الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر ب.ت.

22. فالانسي، لوسيت. المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر. 1790-1830. ترجمة عن الفرنسية إلياس مرقص. دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت ط. الأولى. 1980.

23. القشاعي- موساوي، فلة. النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث. معهد التاريخ جامعة الجزائر 1989-1990.

24. قشي، فاطمة الزهراء. قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا- بلوس. قسنطينة 2005.

25. قنان، جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830 المؤسسة الجزائرية للطباعة. 1987.

26. كشرود، حسان. رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية. من 1659 إلى 1830م. مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث. جامعة قسنطينة. 2007/2008.

27. المدني، أحمد توفيق. محمد عثمان باشا. داي الجزائر 1766/1791 ، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986.

28. الميلي. مبارك الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث . الجزء الثالث. مكتبة النهضة الجزائرية.ب.ت.

ب- باللغة الأجنبية:

1. **Belhamissi**, M. Alger ville aux 1000 canons. Ed E.N.A.L. Alger 1990.

2. **Belhamissi** (M), Histoire de Mostaganem, des origines à l'occupation Française. Centre National d'Etudes Historiques. Alger 1976.

3. **Belhamissi** (M), Histoire de la Marine Algérinne. (1516-1830). 2ème ed. E.N.A.L. Alger 1986.

4. **Belhamissi** (M), Marine et Marins d'Alger (1518-1830), tome1. les navires et les hoommes. Ed. B.N.A. Alger 1996.

5. **Bontems** (C). Manuel des institutions Algériennes. De la domination turque à l'indépendance. Tome1. la domination turque et le régime militaire 1518-1870. ed. Cujas 1ère ed.1976.

6. **D'hina** (A). Les Etats de l'occident musulman aux XIII,XIV, XV siècles, Institutions gouvernementales et administratives. Ed.O.P.U.et E.N.A.L. Alger 1984.

7. **De Baudicour** (L), la guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris Sagnier et Bray libraires-éditeurs. Paris 1853.

8. **De Grammont** (H.D). Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830. présentation de Lemnouar Merouche, édition Bouchêne 2002.

9. **Esquer** (G). Collections de documents inédits sur l'Histoire de l'Algerie après 1830. 2ème série. Documents divers III. Publié par G.Esquer. Paris 1927.

10. **Esterhazy** (W). De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger. Ed. Gosselin Paris 1840.

11. **Feraud**. (L.C.) Histoire des Sultans de Touggourt et du Sud Algérien, Origines et Histoire d'une dynastie Saharienne, présentation de Kamel Chehrit, ed. GAL. Alger 2006 .

12. **Gorguos**, Histoire d'un Bey de Mascara et de l'Oranie « le Bey Mohamed Ben Osman El Kebir » présentation Kamel Chehrit. Ed. GAL Alger 2006.

13. **Kaddache** (M). L'Algérie durant la période ottomane. opu. Réimpression. 1992.

14. **Klein**, H. Feuillets d'El Djezair. 02 Tomes. ed. Du Tell. Blida 2003.

15. **Merouche**.(L). Recherche sur l'Algérie à l'époqe ottomane. 1 monnaies, prix et revenus. 1520-1830.ed. Bouchene. Paris 2002.

16. **Missoum**, (S). Alger à l'époque ottomane, la Medina et la maison traditionnelle. Ed. Inas. Alger 2003.

17. **Pellissier** (E). Annales Algériennes par E.Pellissier, capitaine d'Etat Major. Chef du Bureau des Arabes à Alger en 1833 et 1834. tome 1er .Paris ,Marseille.Chez Camoni libraire Alger .chez Philippe libraire. 1836.

18. Raymond.(A) Grandes villes arabes, à l'époque ottomane. La Bibliothèque arabe sindbad, paris 1985.

19. Rinn (L). Le royaume d'Alger sous le dernier Dey. présentation A.Rebahi.ed G.A.L. Alger 2005.

20. Rufe (P), Domination Espagnole à Oran, sous le gouvernement du comte D'Alcaudete 1534-1558. ed Mimouni. Alger s.d.

21. Saidouni (N). L'Algerois rural à la fin de l'époque ottomane (1791/1830), Dar Al gharb Al Islami, Beyrouth, 2001.

22. Sari (Dj), les villes précoloniales de l'Algérie occidentale. Nedroma, Mazouna, Kalaa. ed S.N.E.D. Alger 1970.

23. Shuval (T) la ville d'Alger vers la fin du XVIIIème siècle. Population et cadre urbain. Ed C.N.R.S. Paris 1998.

24. Svoronos (N.). Histoire de la Grèce moderne. P.U.F. Paris. 1972.

25. Temimi (A). Le beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830- 1837). Tunis 1978.

26. Vayssettes (E). Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 à 1837. ed Bouchene 2002.

VI- المجلات والدوريات والقواميس:

I. المقالات المنشورة بالمجلات:

أ- باللغة العربية:

1. – بلحميسي، مولاي." سياسة الضرائب بالجزائر في آواخر العهد العثماني". عن :

Actes du III[ème] congrès d'Histoire et de la civilisation du Maghreb Tome1. le monde rural maghrébin . communautés et stratification sociale. Université d'Oran.O.P.U. Alger. s-d

2. بلحميسي، مولاي. "نظام الشرطة في الإسلام". مجلة الشرطة. عدد 19. الجزائر 1982.

3. التميمي، عبد الجليل. "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول" عن المجلة التاريخية المغربية، عدد 06، مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1976.

4. الساحلي، خليل." تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب. سنة 1552 " عن المجلة التاريخية المغربية (للحديث والمعاصر) عدد 02 جويلية 1974. تونس. مطبعة الإتحاد العام التونسي للشغل.

5. سعيدوني، ناصر الدين."مذكرة حول إقليم قسنطينة". مجلة الأصالة. عدد 70-71 السنة الثامنة، إصدار وزارة الشؤون الدينية 1979.

6. سعيدوني، ناصر الدين. "الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة. دراسة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي لمدية الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني". مجلة الأصالة. عدد 60-61. أوت- سبتمبر 1978. إصدار وزارة الشؤون الدينية.

7. سعيدوني، ناصر الدين. "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر". مجلة الأصالة. عدد 32. السنة الخامسة 1976.

8. سعيدوني، ناصر الدين. ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الإجتماعية بالريف، مقال منشور في « Actes du III[ème] congrès d'Histoire et de la civilisation du Maghreb. Tom1. le monde rural maghrebin. Communautés et stratification sociale. Université d'Oran. O.P.U. Alger.s.d .

9. شويتام، أرزقي. "تعيينات وترقيات القيّاد وشيوخ الأعراش في عهد الدّاي علي خوجة (1817) من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، مجلة الدرائات التاريخية. عدد مزدوج 11-12. جامعة الجزائر. 2000.

10. المازاري، بديرة. "حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن الثامن عشر" مقال منشور في "الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني". ج1و2. جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. منشورات

مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات. زغوان 1988.

ب- باللغة الفرنسية

1. **Ahad aman** ou reglement politique et militaire, texte turc traduit en arabe par Med Ben Moustapha et reproduit en Français par M. Devoulx fils. in R.A.N°04. 1859-1860, ed. O.P.U. Alger. s.d.
2. **Aumerat** (M) , « la propriété urbaine à Alger » in R.A.N° 41 et 42. 1897 et 1898. ed. O.P.U. Alger. s.d.
3. **Berbrugger** (A) « Notes Relatives à la révolte de Ben Sakheri » in R.A.N°10. 1866. ed. O.P.U. Alger. s.d.
4. **Berbrugger** (A). « Epoque de l'établissement des turcs à Constantine » in R.A.N°01. 1856-1857. ed. O.P.U. Alger. s.d.
5. **Cervantès** (M.de) « Euldj Ali vu par Cervantès » in la régence d'Alger et le Monde turc. 4ème n° spécial de l'école républicaine. ed. par le Syndicat National des Instituteurs. Alger.s.d.
6. **Colombe** (M). « contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger, dans les dernières années de l'Histoire de la régence » in R.A.N° 87. 1943. ed. O.P.U. Alger. s.d.
7. **Dan** (Le père). « Manière de délibérer du Divan », in la régence d'Alger et le Monde turc. 4ème n° spécial de l'école républicaine. ed. par le Syndicat National des Instituteurs. Alger.s.d.
8. **Deny** (J). « les registres de solde des janissaires, conservés à la bibliothèque nationale d'Alger » in R.A.N° 61. 1917. ed. O.P.U. Alger. s.d.
9. **Dermenghem** (E). « les confréries noires en Algérie, Diwan sidi Blal » in R.A.N° 97. 1953. ed. O.P.U. Alger. s.d.
10. **Devoulx** (A). « Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger ». in R.A.N°06. 1862. ed. O.P.U. Alger. s.d.

11. **Emerit** (M) « Le voyage de la condamine à Alger (1731) » in R.A.N°98. 1954. ed. O.P.U. Alger. s.d.

12. **Emerit** (M). « les aventures de Thedenat, Esclave et ministre d'un Bey d'Afrique ». in R.A. N° 92. 1948. ed. O.P.U. Alger. s.d.

13. **Federman** (H) et Aucapitaine (H). « Notices sur l'Histoire et l'administration du beylik de titteri ». in R.A.N° 9. 1865. et R.A.N°11. 1867. ed. O.P.U. Alger. s.d.

14. **Feraud** (L.C) « Conquête de Bougie par les Espagnols d'après un manuscrit arabe » in R.A.N° 12. 1868. ed. O.P.U. Alger. s.d.

15. **Feraud**, (L.C). « époque de l'établissement des turcs à Constantine ». in R.A.N° 10. 1866. ed. O.P.U. Alger. s.d.

16. **Feraud** (L.C). « Ephemerides d'un secrétaire officiel, sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805 ». in R.A. vol.18. 1874.ed. Klaus Reprint Nendln. Liechtensten. 1968.

17. **Gorguos**, « Notice su le bey D'oran ». in R.A.N° 01. 1856-1857. ed. O.P.U. Alger. s.d.

18. **Guin** . « Notice sur le Cheikh Gassem Des Guechtoula » in R.A.N°5. 1861. ed. O.P.U. Alger. s.d.

19. **Guin** « Notes sur le bey Mohamed dit El Bey Debbah » R.A.N 07. 1863. ed. O.P.U. Alger. s.d.

20. **Hees**, T. " Journal d'un voyage à Alger 1675-1676" trad. G.H.Bousquet et G.W.Bousquet-Mirandolle.in RAN°101. 1957. ed. O.P.U. Alger. s.d.

21. **Lespès** (R), « Oran, ville et port avant l'occupation Française 1831 » in R.A.N° 75. 1934. ed. O.P.U. Alger. s.d.

22. **Mercy** (R.P.Fau de la). « Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui y arriva le 13 Février 1729 », in R.A.N°84. 1940. ed. O.P.U. Alger. s.d.

23. **Monchicourt**. (ch) « la Frontière Algéro-Tunisienne dans le Tell et dans la Steppe ». in R.A.N° 82. 1938. ed. O.P.U. Alger. s.d.

24. **Pharaon** (F). « notes sur les tribus de la subdivision de medea » in R.A.N° 02. 1867. ed. O.P.U. Alger. s.d.

25. **Riché** (R). « La corporation des bijoutiers à Constantine avant 1830 ». in R.A.N° 105. 1961. ed. O.P.U. Alger. s.d.

26. **Sacerdoti** (A) « la Mission à Alger du Consul de Venise, Nicolas Rosalem. 1753-1754», in R.A.N°96. 1952. ed. O.P.U. Alger. s.d.

27. **Terrasse** (H). « Réflexions sur une frontière » in R.A.N° 100. 1956. ed O.P.U. Alger s.d.

28. « Une Monarchie elective » », in la régence d'Alger et le Monde turc. 4ème n° spécial de l'école républicaine. ed. par le Syndicat National des Instituteurs. Alger.s.d.

29. **Watbled** (E). « Etablissement de la domination Turque en Algérie », in R.A.N° 17. 1873. ed. O.P.U. Alger. s.d.

30. **Watbled** (E). « Pachas, Pachas-Deys ». in R.A.N°17. 1873. ed. O.P.U. Alger. s.d.

2- دوائر المعارف والقواميس:

- دائرة المعارف الإسلامية (باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية).

- Dictionnaire Hachette. ed. 2004.

- Dictionnaire Hachette Encyclopédique. Illustré. ed. 1997.

- Dictionnaire Historique de l'Islam. ed . P.U.F.1996.

- Grand Dictionnaire universel du XIX siècle. Par Pierre Larousse. Paris. s.d

الملاحـق

الملاحق

I. الخرائط

II. الوثائق

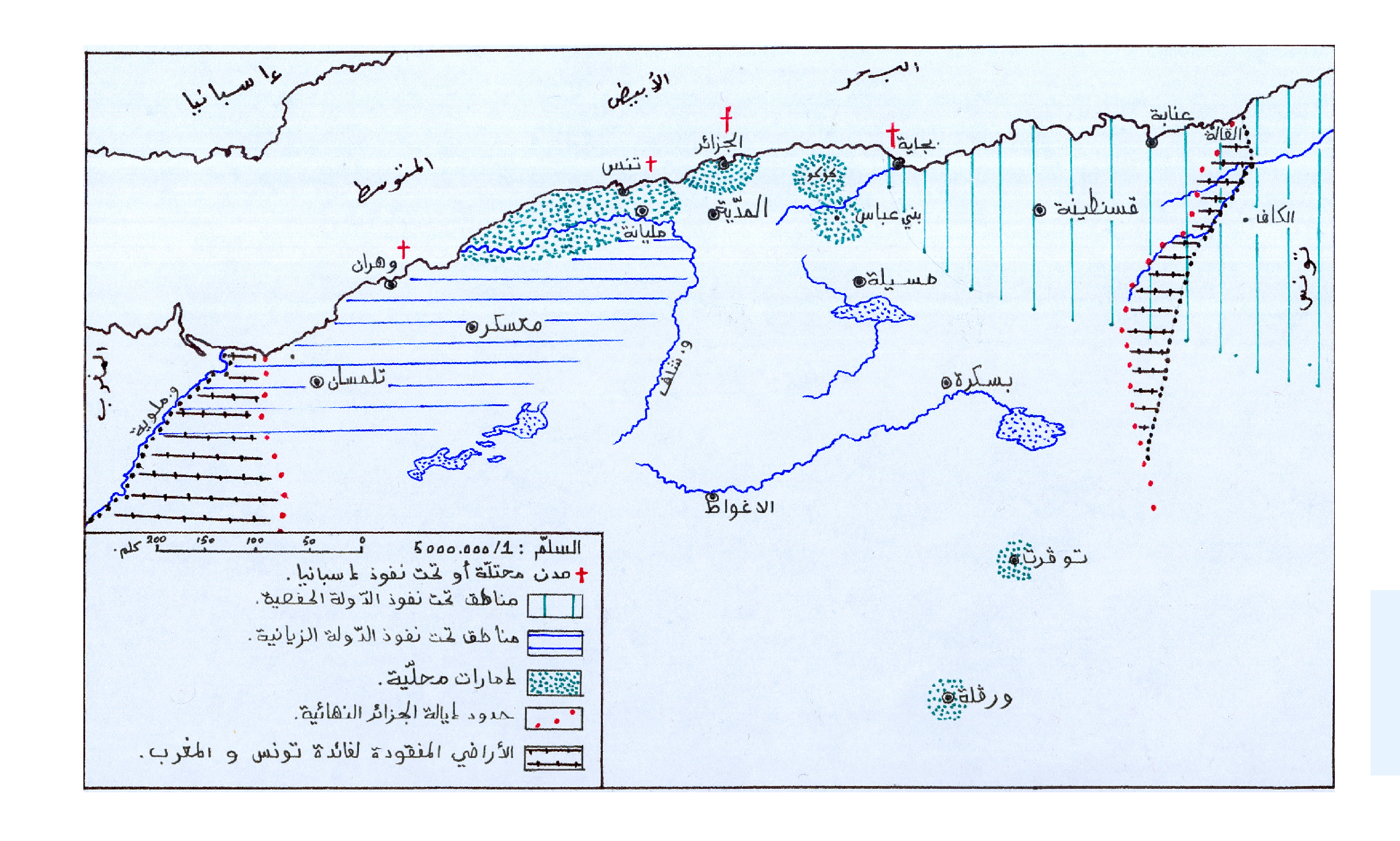
I- الخرائط

الملحق رقم 01: الوضع السياسي للمغرب الأوسط في مطلع ق 16م.

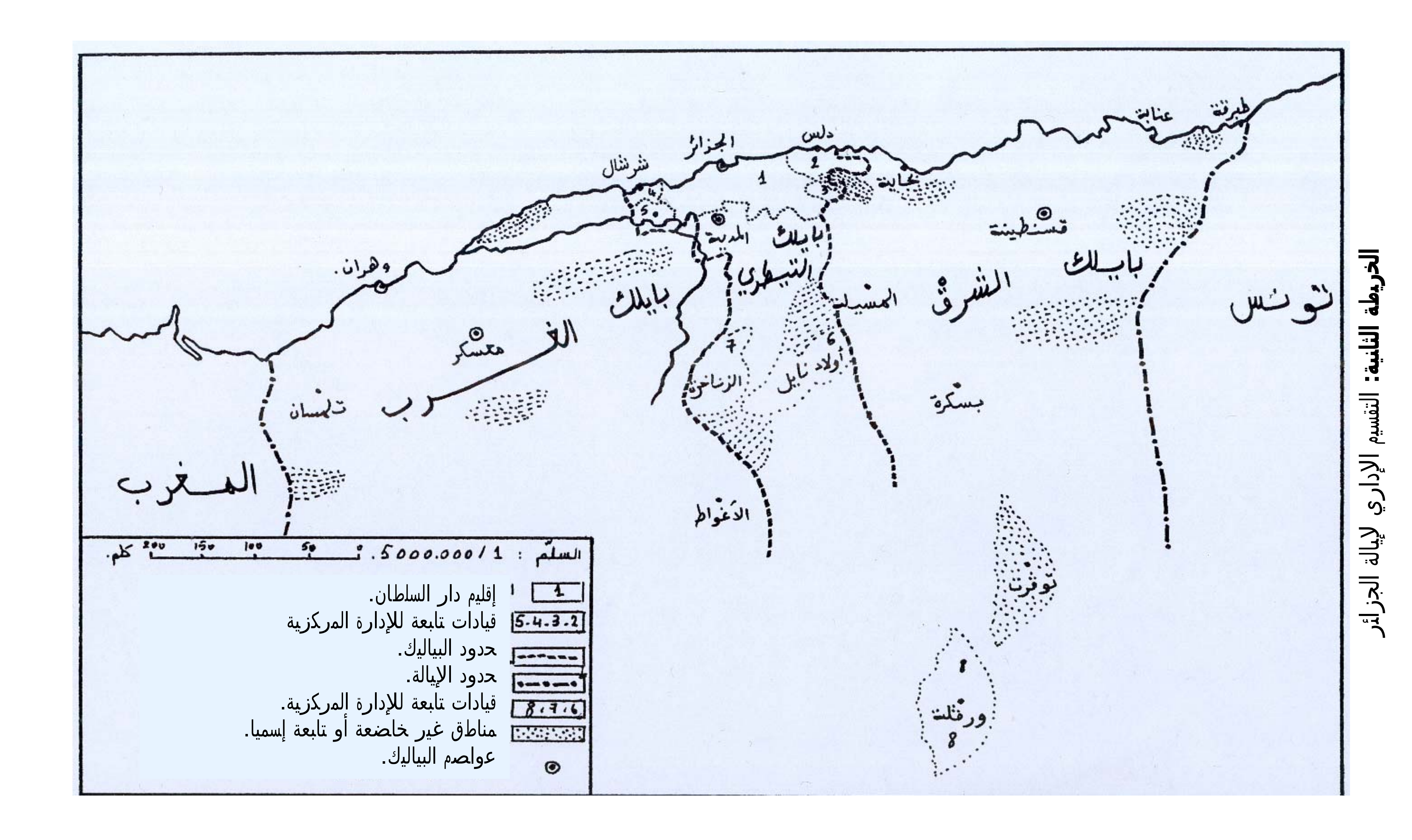
الملحق رقم 02: التقسيم الإداري لإيالة الجزائر.

الملحق رقم 03: نموذج عن الإدارة المحلية: الوضع الإداري لإقليم الغرب (حسب رين « rinn »)

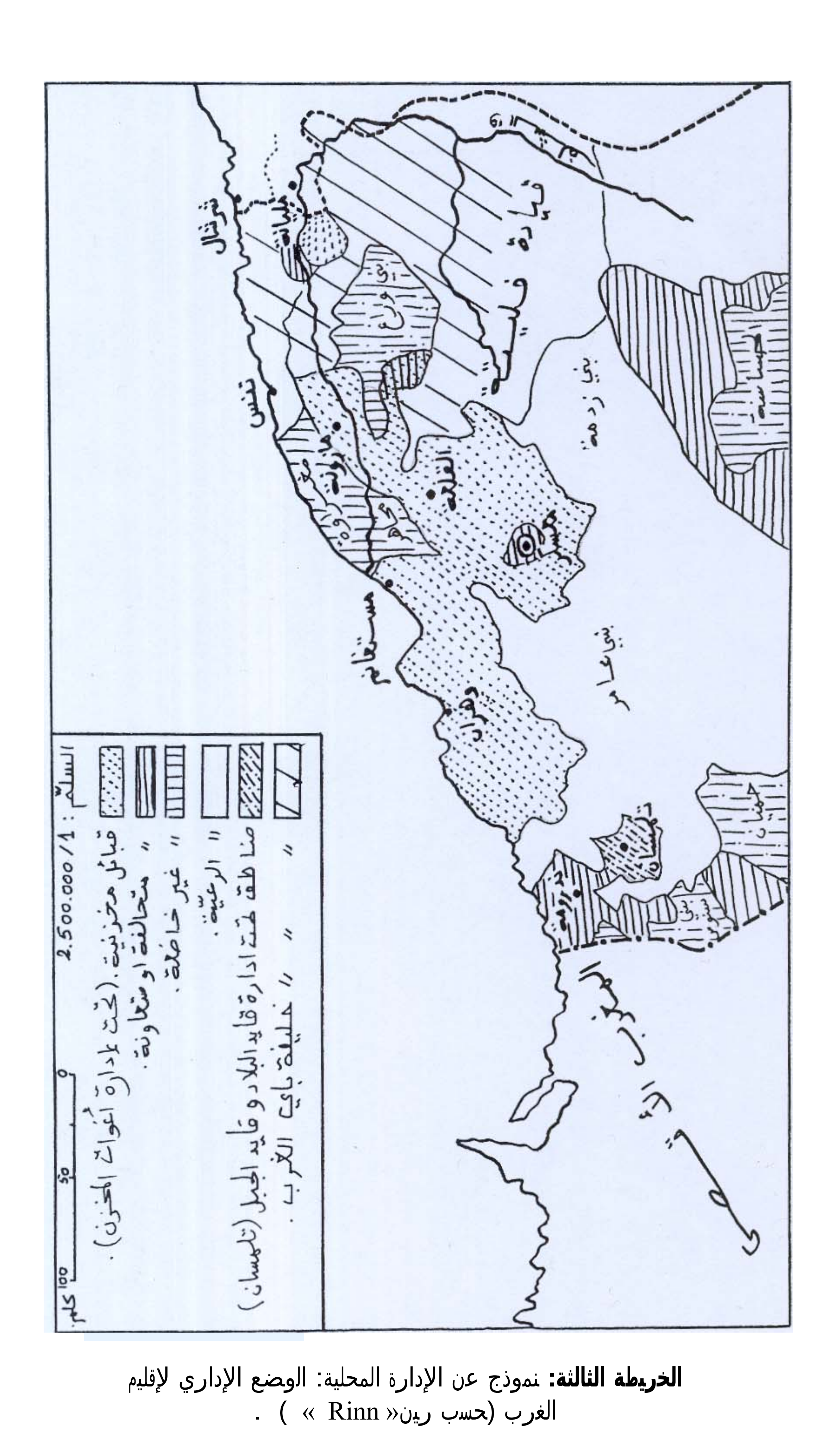
الملحق رقم 04: التقسيم الإداري لإقليم دار السلطان.


اسبانيا
البحر
الأبيض
المتوسط
المغرب
و. ملوية
وهران
تلمسان
معسكر
تنس
مليانة
الجزائر
المدية
كوكو
بني عباس
بجاية
مسيلة
و. شلف
الاغواط
بسكرة
قسنطينة
عنابة
القالة
الكاف
تونس
توقرت
ورقلة
السلّم : 1/5000.000
0 50 100 150 200 كلم
مدن محتلّة أو تحت نفوذ اسبانيا.
مناطق تحت نفوذ الدّولة الحفصية.
مناطق تحت نفوذ الدّولة الزيانية.
امارات محلّيّة.
حدود ايالة الجزائر النهائية.
الأراضي المفقودة لفائدة تونس و المغرب.

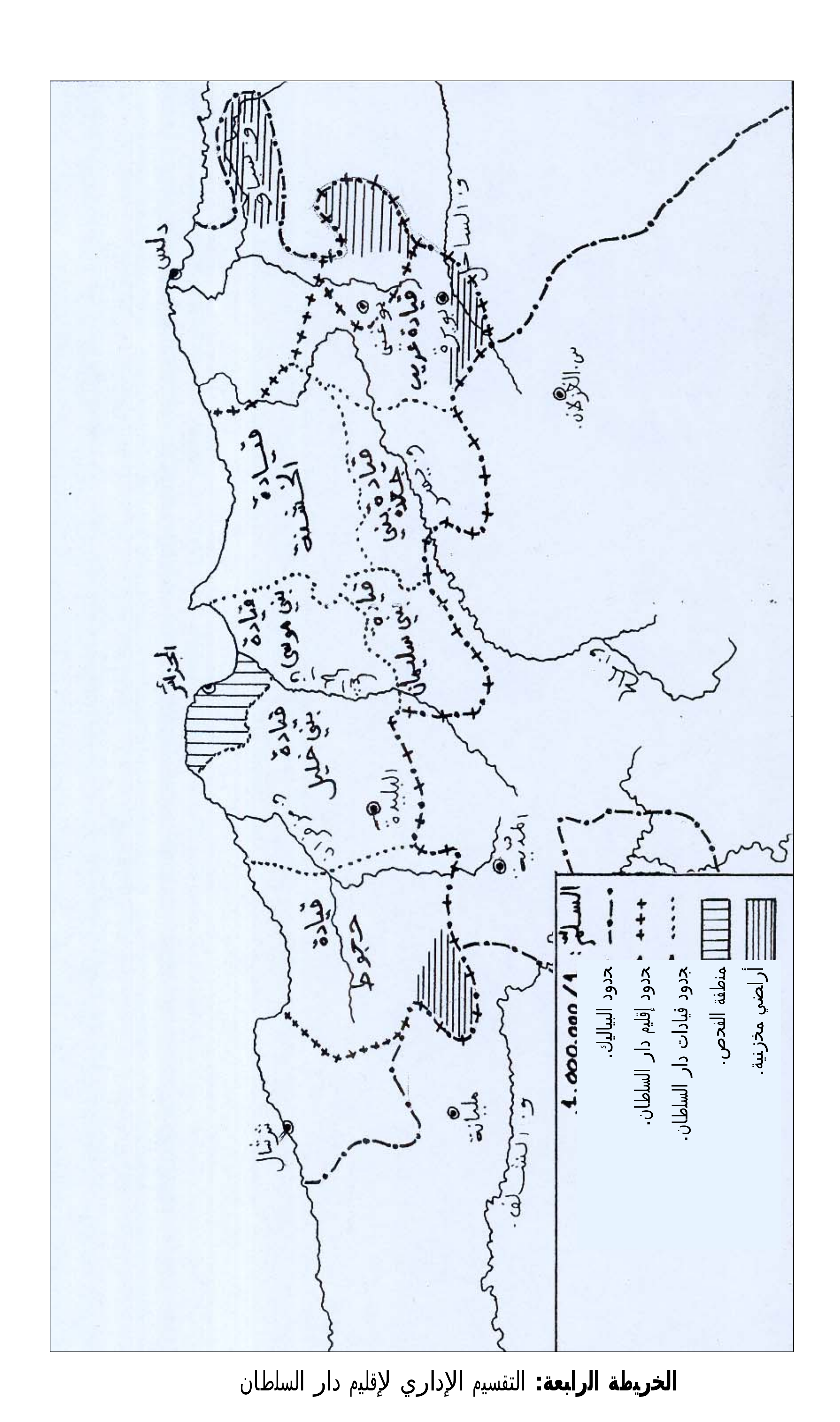
الأقصى.



الخريطة الثانية: التقسيم الإداري لإيالة الجزائر



الخريطة الثالثة: نموذج عن الإدارة المحلية: الوضع الإداري لإقليم الغرب (حسب رين« Rinn ») .



الخريطة الرابعة: التقسيم الإداري لإقليم دار السلطان

II- الوثائق.

I- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري.

أ- وثائق دفتر مهمه.

الملحق رقم 05: وثيقة خاصة بتعيين البايلرباي علي باشا على رأس الإدارة الجزائرية مؤرخة في 976 هـ (1568 م). (د.م.7.ص. 578.ح 1625).

الملحق رقم 06: وثيقة تشير إلى كيفية تعيين أمراء الألوية بالجزائر مؤرخة في 963هـ (1556 م). (د.م.2.ص. 63.ح. 565).

الملحق رقم 07: وثيقة تشير إلى جانب من جوانب السياسة المالية للدولة العثمانية في إيالة الجزائر. مؤرخة في 979هـ (1568 م). (د.م.12.ص. 334.ح.679).

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 7 صحيفة 578 حكم رقم 1625

كتب بتاريخ 2/ 1/ 976

اعطى لحسين جاوش في 2 محرم 976

حكم الى امير امراء الجزائر*

لقد تم توجية ولاية جزائر الغرب الى امير الامراء الكرام على دام قباله امير امراء طرابلس حليا .
ونظرا الاهمية ووجوب وصول المذكور بالسرعة الممكنة فقد امرت حال وصول هذا الحكم اذاكمان المومى اليه على دام اقباله بطرفك الاسراع بارساله فوارا الى الجزائر** .

* يقصد بها جزائر بحر سفيد (جزائر البحر الابيض المتوسط)
** يقصد بها جزائر الغرب .

تعريب محمد داود التميمي

رئاسة الجمهورية

الجمهورية الجزائرية

الأمانة العامة الديمقراطية الشعبية

الجزائر في:

مهمه دفتري رقم 07. صحيفة 578 حكم رقم 1625

كتب بتاريخ 976/1/2

أعطى لحسين جاوش في 2 محرم 976

حكم إلى أمير أمراء الجزائر*

لقد تم [توجيه] ولاية جزائر الغرب إلى أمير الأمراء الكرام علي دام [إقباله] أمير أمراء طرابلس [حاليا].

ونظرا لأهمية ووجوب وصول المذكور بالسرعة الممكنة فقد أمرت حال وصول هذا الحكم إذا كان المومى إليه علي دام إقباله بطرفك الإسراع بإرساله [فورا] إلى الجزائر**

* يقصد بها جزائر بحر سفيد (جزائر البحر الأبيض المتوسط).

** يقصد بها جزائر الغرب.

تعريب محمد داود التميمي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الأمانة العامة

المركز الوطني
للدراسات التاريخية
=====

مهمة دفتري رقم 2 صحيفه 63 حكم رقم 565 بتاريخ 9/ 6/ 963

لــواء بجـــايه

ارسل صالح باشـــا خطابا يعرب فيه أن القائد حسن قد ابلى بلاء حسنا أثناء فتح قلعة بجايه باستخدامه المدافع . وقدم كل خدمة جليله في ذلك. وبناء على ذلك فقد أمر بتوجيه اللواء المذكور اليه والبالغ قدره 300000 (ثلاثمائة الف) أقجه .



الرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمانة العامة

المركز الوطني للدارسات التاريخية

مهمه دفتري رقم 2. صحيفة 63 حكم رقم 565 بتاريخ 963/6/9

لواء بجاية

أرسل صالح باشا خطابا يعرب فيه أن القائد حسن قد أبلى بلاء حسنا أثناء فتح قلعة بجاية بإستخدامه المدافع. وقدم كل خدمة جليلة في ذلك. وبناء على ذلك فقد أمر (كذا) بتوجيه اللواء المذكور إليه والبالغ قدره 300000 (ثلاثمئة آلف) أقجة.

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفترى رقم 12 صحيفة 334 حكم رقم 679

كتب بتاريخ 3/ 2/ 979

اعطى الى البيرقدار (حامل العلم) في 9 صفر

حكم الى اميرامراء جزائر الغرب

نعلمك بأن امراء الوية جزائر الغرب لم يقوموا بعد بعمل بروات لالويتهم . وانهم لم يؤدوا رسوم البروات العائدة للميري . كذلك لم يعطو رسوم الى (ميرعلم) و (جاوشلر) و (قبوجيلر) كما جرت العادة لذا ، فقد امرت بجمع وتحصيل الرسوم الميرية و سائر الرسوم العائدة لأمير العلم والجاوشيه والبوابين ووضع هذه الرسوم في كيس مستقل وارسالهما بعد تمهيرهما مع اعلامنا عن مقدار كل منهما .

تعريب محمد داود التميمي



رئاسة الجمهورية الجمهورية الجزائرية

الأمانة العامة الديمقراطية الشعبية

الجزائر في:

مهمه دفتري رقم 12. صحيفة 334 حكم رقم 679

كتب بتاريخ 979/2/3

أعطى إلى البيرقدار (حامل العلم) في 9 صفر

حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

نعلمك بأن أمراء ألوية جزائر الغرب لم يقوموا بعد بعمل بروات لألويتهم. وأنهم لم يؤدوا رسوم البروات العائدة للميري. كذلك لم يعطوا رسوم إلى (مير علم) و (جاوشلر) و (قابوجيلر) كما جرت العادة لذا، فقد أمرت بجمع وتحصيل الرسوم الميرية وسائر الرسوم العائدة لأمير العلم والجاوشية والبوابين ووضع هذه الرسوم في كيس مستقل وإرسالهما بعد تمهيرهما مع إعلامنا عن مقدار كل منهما.

تعريب محمد داود التميمي.

ب- وثائق دفاتر البايلك (مصورة عن ميكروفيلم).

الملحق رقم 08: وثيقة تبين ما يدفعه بعض القياد من ضرائب مختلفة إلى الدولة (سجل رقم 25 ص 118)

الملحق رقم 09: جرد يخص بعض ممتلكات البايلك في حوزة أحد القياد والضرائب التي يقبضها من بعض الأعراش. (سجل رقم 25. ص110).

الملحق رقم 10: وثيقة تبين بعض صلاحيات آغا العرب وفيها أيضا جرد للضرائب التي يدفعها كل من قايد بوغني وقايد سباو (سجل رقم 25 ص 118).

الملحق رقم 11: وثيقة تبين نسبة الضرائب المفروضة على الأراضي الفلاحية والخاصة بمنتوج القمح ومنتوج الشعير. (سجل رقم 52 ص 20).

الحمد لله بيان ما بعث قايد أولاد نايل للدار الكريمة بتاريخ شعبان ١٢٣٩ م

٠٢٤١ أول ذلك دفع رؤوس جلب
٠١٨ ثم دفع ثانيا جلب
٠٣٥٠ ثم دفع أيضا

٠٧٧١
٠٤٦٣ ثم دفع أيضا
٠٤٢٧ ثم دفع أيضا
٠٤٠٥ ثم دفع أيضا
٣٤٨ ثم دفع أيضا
٠٦٥٥ ثم دفع أيضا

٠٠٥ ثم دفع القايد المذكور أعلاه ابل بطن وبهم ثلاثة مع نافتين بطن وبهم أيضا
٠٠٧ ثم دفع ثانيا أربعة جمال بطن وبهم مع ثلاثة أنياق من غير طروب
٠١٢ ثم دفع أيضا خمسة جمال بطن وبهم مع سبعة نياق من غير طروب

٠٢٤
٠١٣ ثم دفع ستة جمال بطن وبهم مع سبعة نياق
٠ ثم خمسة أجمال بطن وبهم وجمل بغير ضرب وسبعة أنوق بغير ضرب
٠١١ ثم خمسة جمال بطن وبهم وستة ناقة
٠١٣ ثم ثمانية جمال بطن وبهم وخمسة ناقة
٠١٣ وأيضا دفع أربعة جمال بطن وبهم من جمال السخرة وتسعة نياق

٢١
٠٢١ ثم دفع القايد سمنا أحدى وعشرين برطاس
٠٣٠ ثم دفع ثانيا ثلاثين طاسا
٠٤٥ ثم دفع أيضا خمسة وأربعين طاسا

٠٩٦
٠٣٤ ثم دفع أيضا ثلاثة وأربعين طاسا
٠٣٩ ثم دفع تسعة وثلاثين طاسا
٠٤٠ ثم دفع أربعين طاسا
٠٣٧ ثم سبعة وثلاثين طاسا
٠٢٥ وأيضا خمسة وعشرون طاسا

وثلاثون أخرى دفعها الشاوش
أخذها في مقابلة خمسة وأربعين
كمبشيلو ولم يدفع (الحرازي)

الحمد لله بعثنا إلى وكيل الشاوش فضلا والي أولاد نايل السيد مصطفى خمسة عشر
راس من الجلب كما أن قائد القايد بسيدي الحاج الأخضر بن سيدي عيسى كذا بالبلد أولاد نايل الجامع
١٢٤١ م

الحمد   بيان ما بعث قايد أولاد نايل للدار الكريمة بتاريخ (   ) شعبان سنة 1239
241 أول ذالك (كذا) دفع رءوس (كذا) جاب
[180] ثم دفع ثانيا جاب
350 ثم دفع أيضا
771
463 ثم دفع أيضا
427 ثم دفع أيضا
348 ثم دفع ايضا
655 ثم دفع ايضا

005 ثم دفع القايد المذكور أعلاه [إبل] بظروفهم 3 ثلاثة مع ناقتين 2 بظروفهم أيضا
007 ثم دفع ثانيا أربعة جمال بظروفهم مع ثلاثة أنياق (كذا) من غير ظرف
012 ثم دفع أيضا خمسة جمال بظروفهم مع سبعة نياق (كذ) من غير ظروف
024
013 ثم دفع ستة جمال بظروفهم مع سبعة نياق (كذا)
013 ثم خمسة جمال بظروفهم وجمل بغير ظرف وسبعة أنوق (كذا) بغير ظرف
011 ثم خمسة جمال بظروفهم وستة ناقة (كذا)
013 ثم ثمانية جمال بظروفهم وخمسة ناقة (كذا)
012 وأيضا دفع ربعة جمال بظروفهم من جمال السخرة وثمانية يناق (كذا)

021 ثم دفع القايد سمنا إحدى وعشرين طاس 21
030 ثم دفع ثانيا ثلاثين طاسا
045 ثم دفع أيضا خمسة وأربعين طاسا
096
043 ثم دفع أيضا ثلاثة وأربعون طاسا
039 ثم دفع تسعة وثلاثين طاسا
040 ثم دفع أربعون طاسا
037 ثم سبعة وثلاثون طاسا
025 وأيضا خمسة وعشرون طاسا

وثلاثون غرارة بقى في حوشه
أخذهم في مقابلة خمسة وأربعون
كبشا ولم يدفع الغراير

الحمد   بعثنا إلى وكيل (وكيلنا) بحوش بن قشاوا الذي هو لإبننا السيد مصطفى خمسة عشر راس من الجلب كان أتانا بهم سيد الحاج الأخضر من سيدي عيسى حين كنا بالبليدة أواسط محرم الحرام سنة 1241.

(ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25 ص 118)

الحمد لله بيان ما اخذ من السيد اسماعيل قايد بوبيت والقايد احمد قايد جمعة

٨ . اوله اخذ منه ثمانية بغال
. . واخذ منه ايضا خمسة عشر ثورا وكمال الخمسة عشر اخذ جلود منهم ثلاثة بالطابع
. . واخذ منه ثمنية جرات متاع عوايد السياره
. . واخذ ووجد عنده ستة وثلاثين جلا شعير واخذنا منه ثمانية اجال شعير المجموع
. . اربعة واربعون
. . ووجد ثمنية اجال قمح وقصعتين بعد المحاسبة
. . ووجد سبعة اسكاكر
. . ووجد نصف قسطار السمن
. . واخذ منه خمسة عشر كبش

ثم دير الخماسة

صاع ٢ . عند الجلالي
١٢ . عند الموفق
٨ . . عند ثابت
١٥ . عند الشعوان
١٥ . عند العشيح
١١ . عند عيسى بن علي
٣ . . عند عيسى بن احمد
هذا الذي وجد ورزق الباي الذي على يد السيد اسماعيل قايد بوبيت

الحمد لله بيان ما ياخذ قايد حمزة ولزمة وراعيهم اش وهمنا كما سترى

٥٠ . اولهم اولاد العزيز خمسون ريال بوجه
٥٠ . ثم اولاد مجدور خمسون ريالا بوجه مع ثمنية طيسان سمن
٤٠ . ثم في دالة اربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن
٥٠ . ثم بني يعلى خمسون ريالا بوجه مع ثمنية طيسان سمن
٣٠ . ثم بني عيسى ثلاثون ريالا بوجه
٥٠ . ثم اهل القصر خمسون ريالا بوجه الذي يدفعونه في فصل الشتاء
٥٠ . ثم اولاد بوعيسى خمسون ريالا بوجه مع ثمنية اكباش
٥٠ . ثم اهل الرقاب خمسون ريالا بوجه مع ثمنية اكباش
٣٠ . ثم ايت اكتسة ثلاثون ريالا بوجه مع اربعة اكباش
٥٠ . ثم بني عمر وبني يحي خمسون ريالا بوجه وثمنية اكباش
٥٠ . ثم اهل مغنينة خمسون ريالا بوجه مع ثمنية اكباش
٤٠ . ثم اولاد اسلامة اربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن واربعة اكباش
٤٠ . ثم الصوارير اربعون ريالا بوجه وزوج طيسان سمن واربعة اكباش لا غير
واما الاصادة متاع الباي الذي اخذ احدى عشر والبغال ثمانية للطحونة والبغال للشاقة
والشطبة لا غير

الحمد لله بيان البناديق متاع شيوخ الذي هم عند اولاد بن قبيل

٣٠ . اولا ذلك ثلاثين بندقة
٩ . . وايضا عندهم تسعة حصانا ذكور بل بعضهم ذكور وبعضهم اناث
٥ . . وايضا عندهم خمسة بنو فد كبير ثم اتى بها عبد الله بن اشنافو وعند السيد احمد باشا
٨ . . وايضا عند القايد ثمانية ازواج للباي
٥٠ . وايضا عند القايد دراهم الخماسة للباي ماية وخمسون ريالا بوجه
٦ . . وايضا عنده ستة البغال للباي
١٨ . وايضا عند اولاد دليل ثمنية عشر من المطبوعة الذي اخذهم وفي الشرق
٢ . . وايضا عنده زوج بناديق اخذهم من عند شيخ الذي احدهم منصور
٣ . . وايضا ثلاثة بوحات اخذ هم منصور ومكتوب بحبر الحاج زينب بن عمر وبجاية
٣ . . وايضا بهتنا زوجين بوحات كبيرين الحاج الى منصور

الحمد   بيان ما أخذ السيد إسماعيل قايد عريب من القايد أحسن قايد حمزة
8. أوله أخذ منه ثمانية بغال
.. وأخذ منه أيضا خمسة عشر ثورا وكمال الستة عشر أخذ جلده فيهم ثلاثة بلا (كذا) طابع
.. وأخذ منه ثمنية (كذا) بقرات متاع عوايد السيارة
.. وأخر ووجدنا عنده ستة وثلاثين حملا شعيرا وأخذنا منه ثمانية أحمال شعير المجموع
.. أربعة وأربعون
.. ووجد ثمنية (كذا) أحمال قمح وقصعتين بعد المحاسبة
.. ووجد سبعة أسكك
.. ووجد نصف قصط من السمن
.. وأخذ منه خمسة عشر كبش

صحاح   ثم دين الخمامسة
32. عند الجكاني
12. عند الموفق
8. عند تابت
15. عند الشعوان
15. عند الفشيح
11. عند يحي بقرة
3.. عند عيسى بن أحمد
هذا الذي وجد   من رزق البايلك على يد السيد إسماعيل قايد عريب
الحمد   بيان ما يأخذ قايد حمزة من لزمة من الأعراش وسمنا كما سنذكر
50. أولهم أولاد العزيز خمسون ريال بوجه
50. ثم أولاد مندور خمسون ريالا بوجه مع ثمنية (كذا) 8 طيسان سمن
40. ثم من كاله (كذا) أربعون ريالا بوجه مع زوج 2 طيسان سمن
50. ثم بني يعله خمسون ريالا يوجه مع ثمنية (كذا) 8 طيسان سمن
30. ثم بني عيسى ثلاثون ريالا بوجه
50. ثم أهل القصر خمسون ريالا بوجه لاكن (كذا) يدفعونهم (كذا) في فصل الشتاء
50. ثم أولاد أبو عيسى خمسون ريالا بوجه مع ثمنية (كذا) أكباش 8
50. ثم أهل الرقاب خمسون ريالا بوجه مع ثمنية (كذا) أكباش 8
30. ثم الفراكسة ثلاثون ريالا بوجه مع مع أربعة أكباش 4
50. ثم بني عمر وبني يد خمسون ريالا بوجه مع ثمنية (كذا) أكباش 8
50. ثم أهل مقنينة خمسون ريالا بوجه مع ثمنية (كذا) أكباش 8
40. ثم أولاد أسلامة أربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن 2 وأربعة أكباش 4
40. ثم الهواري أربعون ريالا بوجه مع زوج طيسان سمن 2 وأربعة أكباش 4 لا غير
وأما الأفراد متاع البايلك إحدى عشر (كذا) 11 والأبغال ثناني (كذا) للطاحونة وبغلا للأساقة والشطبة لا غير
الحمد   بيان البناديق (كذا) متاع سيدنا لاغه الذين هم عند أولاد بن ليل
.../...

.../...

30. أول ذلك ثلاثين بندقة (كذا)

9. وأيضا عندهم تسعة حصانا (كذا) ذكور بل بعضهم ذكور وبعضهم إناث

50. وأيضا عندهم خمسين بندقة (كذا) كبيرة أتى بها عبد ا   بن اشناف من عند السيد أحمد باشا

8. وأيضا عند القايد ثمانية أزواج للبايلك

150. وأيضا عند القايد دراهيم الخمامسة للبايلكماية وخمسون ريال بوجه

6. وأيضا عنده ستة بغال للبايلك

18. وأيضا عند أولاد بليل ثمنية (كذا) عشر فرصا (كذا) مطبوعة الذي (كذا) أخذهم من مخزن الشرق

2.. وأيضا عنده زوج بناديق (كذا) أخذهم من عند سيدنا لاغة أخذهم منصور

3.. وأيضا ثلاثة فرصات (كذا) أخذهم منصور ومكنهم بيد المخازنية من عزرة بجاية

2.. وأيضا بعثنا زوج فرصات (كذا) مطبوعين (كذا) من الجنان إلى منصور

(ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25 ص 110)

الحمد لله ومن سبب جهد الخلل رجال من بني سليمان والعويد وقتل منهم
ورجل شنو فتل نفسها بلواخر محرم الحرام ١٢٣٢ لسنة
ورجلين من بني صالح اهل الوبران

١٢٣٩ لسنة

بيان ما وقع فايد توغيم من الزيت الحضي الدار الكريمة بشهر رمضان

٠ ٠ ٨ ٤	ما بعث مع خديم سيد الخوجه اول مرة اربعة وثمانون قلة
٠ ٢ ١ ٢	ما بعث المرة الثانية مع خديم سيد الخوجه اواسط رمضان
٠ ٢ ٢ ٠	ايضا المرة الثالثة مع خديم سيد الخوجه اواخر رمضان
٢ ٤ ٢ ٠	ايضا بعث لنا الزيت مع خديم سي الخوجه اواسط شوال ٢٢ بالجميع
٨ ٥ ٧ ٠ ٠	

١٢٣٩ سنة

بيان الزيت الذي بعثها فايد بسبا مع خديم سيد الخوجه باواسط شهر رمضان

٠ ٠ ٣ ٠	بعث المرة الاولى ثلاثمائة قلة مع خديم سيد الخوجه
٠ ٠ ٩ ٢	ثم بعث المرة الثانية مع رب البلاد اثنين وتسعين قلة بفيها
٣ ٩ ٢	

الحمد رمى سيدي يحي ءاغا (كذا) رجل من بني سليمان بالقريطة قتل نفسا

ورجل شنق قتل نفسا بأواخر محرم الحرام سنة 1232

ورجلين من بني صالح أهل الويدان

بيان ما دفع قايد بوغني من الزيت إلى حضرة الدار الكريمة في شهر رمضان سنة 1239

84.. ما بعث مع خديم سيد الخوجة أول مرة أربعة وثمانون قلّة

212. ما بعث المرة الثانية مع خديم سيد الخوجة أواسط رمضان

220. أيضا المرة الثالثة مع خديم سيد الخوجة أواخر رمضان

242. أيضا بعث لنا الزيت مع خديم سيد الخوجة في أواسط شوّال 28 زيادة في الأخير

..758

بيان الزيت الذي (كذا) بعثها قايد سباو مع خديم سيد الخوجة بأواسط شهر رمضان سنة 1239

300. بعث المرة الأول (كذا) ثلاثة ماية قلّة مع خديم سيد الخوجة

92.. ثم بعث المرة الثانية مع زيت البايلك إثنين وتسعون (كذا) قلّة في ...

392

(ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 25 ص 118)

2094

بن صالح بن عبد الوهاب زوجته دفع ثلثمائة قمحا وثلثمائة شعيرا

بن الحاج المنور [illegible] جره

محمد عبد الرحيم جره دفع ٨ قمح زاد ثلاثة شعيرا زاد كيلان قمحا

الحاج مصطفى حاج سليمان زوجته دفع ثلثمائة قمحا وثلثمائة شعيرا [illegible]

عباس الحفصي والسيد محمد التونسي زوجته دفع عباس ثمانية قمح ونصف زاد [illegible] ٨ قمح دفع شعير
ثلاثة قمح عباس دفع تسعة شعير زاد كيلا ونصف قمح زاد كيلا [illegible]

الحاج احمد ثابت زوجته دفع ٣٠ صاعا [illegible]

ولد الحاج احمد بن اسطا محمد زوجته دفع سبعة عشر شعيرا زاد سبعة عشر قمح زاد ثلاثة عشر قمحا

حمادي بن رمضان جره دفع ثمانية شعير بل عشرة قمح زاد ثمانية قمح زاد كيلان قمح [illegible]

بن عثمان بن عثمان وعلي [illegible] زوجته دفعا عشرون كيلا شعيرا دفع ثلاثة قمحا زاد ثلاثة قمح

[illegible] خمس

بن صالح بن عبد الوهاب زويجة دفع ثلثيتان قمحا وثلثيتان شعيرا
بن الحاج السوشاوي (كذا) فرد
محمد عبد الرحيم فرد دفع 8 قمح زاد ثلثية شعيرا زاد كيلان قمحا
الحاج مصطفى حاكم مليانة زويجة دفع ثلثيتان قمحا وثلثيتان شعيرا خالص
عباس الجقغوه (كذا) والسيد محمد الترنتي زويجة (قصبة) دفع عباس ثمانية قمح ونصف زاد الثاني 8 قمح دفع الثاني (كذا) ثلثية ش (كذا) عباس دفع تسعة ش (كذا) زاد كيل ونصف قمح زاد كيلا شعيرا
الحاج أحمد قايد زويجة دفع 20 شعيرا وثلثيتان قمح
ولد الحاج أحميدة أسطا سعيد زويجة دفع سبعة عشر شعيرا زاد سبعة عشر قمحا زاد ثلاثة ش (كذا) و3 قمحا
حمادي بن دحمان فرد دفع ثمانية شعير بل عشرة ش (كذا) زاد ثمانية قمح زاد كيلان قمح خالص
شوشان (كذا) بن عصمان وعلي كردغلي زويجة دفعا عشرون كيلا شعيرا دفع علي ثلثية قمحا زاد ثلثية قمح

(ثلاث كلمات مبهمة)

ميكروفيلم: سجل البايلك رقم 52 ص 20)

2- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية (نسخ مصورة): نماذج عن الإدارة المحلية.

الملحق رقم 12: رسالة من صالح باي الى الشيخ عبد ا بلعباس. (وثيقة 125.مج. 1641).

الملحق رقم 13: رسالة من صالح باي إلى مسؤول الباستيون الفرنسي. (وثيقة 58. مج. 1641).

الملحق رقم 14: رسالة من قايد عنابة إلى السيد الحاج أحمد باي تخص العلاقات بين القايد وديوان نوبة الإنكشارية بعنابة وصلاحيات كل طرف. (وثيقة 53. مج. 3205).

الملحق رقم 15: رسالة من صالح باي إلى مسؤول الشركة الملكية لإفريقيا بالقالة تبين كيفية تعيين أحد الشيوخ والدعم الذي يمنحه إياه الباي. (وثيقة 61. مج. 1641).



الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

حفظ الله تعالى بمنه ذات المعظم الاجل الوجيه الافضل ابننا الشيخ عبد الله
بالعباس اكرمه الله امين السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورضوانه و
تحياته ولا زايد بعد حمد الله تعالى جلت قدرته وتقدست اسماؤه سوى
الخير والعافيه ونعم الله تعالى الوافية المتوالية التي نطلب من الله دوامها
وبقاءها علينا وعليكم امين يليه ابننا قد ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا
به من انكم وقفتم مع ابننا المعظم السيد مصطفى الخليفة وفرق الجد
في الخلاص ولا انفصلتم عنه الى ان كمل جميع اشغاله وتوجه الينا في
امان وعافية امين علمناه تعلم ابننا بارك الله فيكم هذا هو الظنون
بكم والمقطوع به عليكم والله تعالى يوالي عوننا وعونكم والسلام من
الاسعد السيد صالح باي اعزه الله بمنه امين

ثم ولتعلم ابننا وانه ساعة وصول امرنا اليكم تطلب النصرى في شتوية
مراس الماضية وصيبيتم هذه وتبعث لنا الالف ريال كعادتكم و
لابد ثم ولابد

(sans date)

De la part du Bey Salah au cheikh Abd allah Bel abbas

الحمد وصلى ا على سيدنا محمد وسلم
حفظ ا تعالى بمنه ذات المعظم الأجل الوجيه الأقبل إبننا الشيخ عبد ا بالعباس
أكرمه ا أمين السلام عليكم ورحمة ا تعالى وبركاته ورضوانه وتحياته
ولا زايد بعد حمد ا تعالى جلّت قدرته وتقدست أسماؤه سرى الخير والعافية
ونعم ا تعالى الوافية المتوالية التي نطلب من ا دوامها وبقاءها علينا وعليكم
أمين يليه إبننا قد ورد علينا كتابكم وما عرفتمونا فيه من أنكم وقفتم مع إبننا المعظم السيد
مصطفى الخليفة وقوف الجّد في الخلاص ولا إنفصلتم عنه إلى أن كمل (كذا) جميع
أشغاله وتوجه إلينا في أمان وعافية أمين علمناه تعلم إبننا بارك ا فيكم هذا هو
المضمون (كذا) بكم والمقطوع به عليكم وا تعالى يوالي عوننا وعونكم والسلام من
الأسعد السيد صالح باي أعزه ا بمنه أمين
..... ولتعلم إبننا وأنه ساعة وصول أمرنا إليكم تطلب النصرى في شتوية مرداس
الماضية وصيفيتهم هذه وتبعث لنا الآلف ريال كعادتكم ولابد ثم ولابد

(sans date)

De la part du Bey Salah au cheikh Abdallah Belabbas

م.و.ج.مج.ر.1641 و.125.

Légende du cachet :

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه
المعظم الاسنى الاخيرة الفاخرة الحسنى الامجد الانجد الهمام الارشد
صاحب الفضل الذى لا انجد مولانا السيد صالح باى الولاية الشرقية و
محروسة قسنطينة سدده الله تعالى امين الى خدينا قبطان البستيون
السلام على من اتبع الهدى اما بعد فالذى بلغنا وان عبد الله بلعباس
المرة بعد المرة ياتيكم الرفاص من عنده ولا زلتم الى الان وفعلكم هذا لا
يرضينا فلا تعودون اليه انتم معشر النصرى فى محلكم على وجه
الامان سوقكم عامر وامورکم مقضية كانت مع عبد الله او مع
على باى ويا عجبا منكم تعرفون ما فعل عبد الله فابنه ورباطه
عندكم نحو التسعة اشهر وفك امراته له واعطايها لاخيه وحين اطلقه
من الرباط من عندكم لم يرد له امراته والان لقبائحه عزلته ورددت
ابنه مكانه فالبلاد بلادنا نتصرف فيها بنظرنا ولا دخل لكم فى
ذلك وانتم حكمكم على الذى الشيخ تجريكم على عوايدكم ويكون
نظركم عليه ونظره عليكم ولا لكم مع الشيخ على باى سوى اجرايكم
على العادة القديمة بيعكم وشراءكم على العادة واموركم كلها على
القانون فالشيخ الموجود هو صاحبكم وعلى هذا يكون عملكم وكتب
عن اذن السمى اعلاه دام عزه وعلاه امين

Post-scriptum واما حساب قبرق الفل فقد وصلنا على ما
ذكرتم فى المكتوب وان قبطان عنابة هو يعطى العدد المسطور
ولتعلم وان المراد منكم ان تبعثوا لنا عوايد مرداس التى من
عادتكم تبعثونها الينا فى الصيف ولابد
وحاصله بعد هذا الكتاب لا تقبلون من ياتى اليكم من عند عبد
الله وتطردونه وتكونون مع الشيخ على باى حالا واحدا ولابد

(reçue dans le courant de l'année 1776. Lettre du Bey au sujet de la lisme des mesdas qu'il demande de lui faire compte à [illegible] traduction officielle) —

Salah Bey au Capitan du Bastion

الحمد من عبد ا سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع أموره إليه

المعظم الذخيرة الفاخرة الحسني الأمجد الأنجد الهمّام الأرشد صاحب

الفضل الذي لا يحجد مولانا السيد صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة

قسنطينة سدّده ا تعالى أمين

إلى خديمنا قبطان البستيون السلام على من إتبع الهدى أما بعد فالذي

بلغنا وأن عبد ا بلعباس المرة بعد المرة يأتيكم الرقاص من عنده ولازلتم

إلى الآن وفعلكم هذا لا يرضينا فلا تعودون إليه أنتم معشر النصرى (كذا)

في محلكم على وجه الأمان سوقكم عامر وأموركم مقضية كانت مع عبد ا

أو مع علي باي ويا عجبا منكم تعرفون ما فعل عبد ا بإبنه ورباطه عندكم

نحو التسعة أشهر وفك امراته له وأعطاياه لأخيه وحين أطلقه من الرباط من عندكم

لم يرد له امراته والآن لقبايحه عزلته ورددت إبنه مكانه فالبلاد بلادنا نتصرف

فيها بنظرنا ولا دخل لكم في ذلك وأنتم حالكم على الذي شيخ يجربكم على عوايدكم

ويكون نظركم عليه ونظره عليكم ولا لكم (كذا) مع الشيخ علي باي سوى أجرايكم

على العادة القديمة بيعكم وشراءكم على العادة وأموركم كلها على القانون فالشيخ

الموجود هو صاحبكم وعلى هذا يكون عملكم وكتب عن إذن المسمى أعلاه

دام عزه وعلاه أمين

Post-scriptum وأما حساب قمرق القل فقد وصلنا على ما ذكرتم في المكتوب

وأن قبطان عنابة هو يعطي العدد المسطور ولتعلم وأن المراد منكم أن تبعثوا لنا

عوايد مرداس التي من عادتكم تبعثونها إلينا في الصيف ولابد

وحاصله بعد هذا الكتاب لا تقبلون من يات (كذا) إليكم من عند عبد ا وتطردونه

وتكونون (كذا) مع الشيخ علي باي حالا واحدا ولابد

(Reçue dans le courant de l'année 1776- Lettre du Bey au sujet de la lisme des Merdas qu'il demande de lui faire compte à traduction officielle)

Salah Bey au coptan du bastion

م.و.ج.مج.ر.1641 و.58.

MF3.

حفظ الله تعلى بمنه وكرمه [illegible] مقام المعظم الارفع الصدر الوجيه الامنع مولانا
السيد الحاج احمد باى اعزه الله ونصره ∴ وعاصيه قهره الله ودمّره ∴ بمنه آمين
السلام عليكم ورحمة الله تعلى وبركاته ولازايد بعد حمد الله تعالى الا الخير والعافية ونعمه
الوافية المتواليه التى نطلب من الله الكريم رب العرش العظيم دوامها وبقاءها على
الجميع امين يليه المعروض [illegible] عن حضرتكم العلية خيرا ان شاء الله انى امسكت
رجلا من اولاد ذياب وبيده نحو الخمسة ارطال بارود ولما امسكته سالته من
اين اشتراه فذكر انه ابتاعه من رجل تركى متزوج بالبلد فحينيذ ارسلت شاوش النوبة
بعلم من الديوان فى طلب هذا التركى فامسكه و سجنه [illegible]
والمبتاع مسجون عندى الى ان ياتينا امركم السعيد فاقف عنده حدّه ولا انعداه
كما وجبت طاعتكم علينا من الله هاذا وانه اتانى كتابكم الرفيع صحبة ابن ابنكم المركانتى
متضمنا حرمتكم بحيث لا يدخل فى امرنا احد ومكتوب اخر للديوان بان يقف كل
احد عند امره ولا يدخل كلامنا فى امر الاخر فلحقنى مرور من [illegible] ذلك لكونى خديمكم
فما حال الخديم اذا اسره سيده فالله سبحانه يدوم لكم الرتب العلا ولما اطلع الديوان
على امركم امتثل فيما يظهر لنا فى هذه الساعة ولم يبق واحد بجندكم السعيدة
ينكر علينا ما عدى وكيل حرج الاخنه فانه اسمعنى ما يكره وربما زاد فوق الحد ولم ارد له
شيئا خوفا منكم وذلك سيدى ان رجلا ساكنا [illegible] بالبلد وهو خزّازى فطلب
لحراسة اعداء الله امتنع وفى الحقيقة هذا الرجل سيدى خزازى اصاله وانما طرا
عليه ذلك منذ اربعة اعوام او خمسة فلما امتنع زجرته عن ذلك بالكلام فقط من غير
سجن ولا خطية فحينيذ اتانى هذا وكيل الحرج وقال لا مدخل لك فيمن سكن البلد
من خزازة وزاد على ذلك مما يغير الخاطر والحال انى خديمكم فها انا علمتكم
بامره والحاصل ان امر هذه العسة لم نقدر على ضبطيه اما العرب فكلهم محابون
الا من كان مثل هذا الخزازى واما الانجلشايريه متهاونون ولا قدرة لى عليهم
خوفا من اذايتهم كما فعلوا بالذى قبلنا وهذا ما وجب على ان اخبرتكم به
والنظر لكم والسلام من الفقير لربه عمر قايد عنابه وفقه الله بمنه امين

سجنه

حفظ ا تعلى (كذا) بمنه وكرمه مقام المعظم الأرفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد الحاج أحمد باي أعزه ا ونصره وعاصيه قهره ا ودمره بمنه ءامين السلام عليكم ورحمة ا تعلى (كذا) وبركاته ولا زايد بعد حمد ا تعالى إلا الخير والعافية ونعمه الوافية المتوالية التي نطلب من ا الكريم رب العرش العظيم دوامها وبقاءها على الجميع امين يليه المعروض عن حضرتكم العلية خيرا ان شاء ا أني امسكت رجلا من أولاد ذياب وبيده نحو الخمسة أرطال بارود ولما أمسكته سالته من أين إشتراه فذكر أنه إبتاعه من رجل تركي متزوج بالبلد فحينئذ أرسلت شاوش النوبة بعلم من الديوان في طلب هذا التركي فأمسكه وسجنه والمبتاع مسجون عندي إلى أن ياتينا أمركم السعيد فأقف عند حده ولا أعتده كما وجبت طاعتكم علينا من ا هاذا (كذا) وأنه أتاني كتابكم الرفيع صحبة إبن إبنكم المركانتي متضمنا حرمتكم بحيث لا يدخل في أمرنا أحد ومكتوب ءاخر للديوان بأن يقف كل آحد عند أمره ولا يدخل كل منا في أمر آخر فلحقني سرور من ذاك لكوني خديمكم فما حال الخديم إذا أسره سيده فا سبحانه يدوم لكم الرتب العلا (كذا) ولما إطلع الديوان على أمركم إمتثل فيما يظهر لنا في هذه الساعة ولم يبق واحد بخدمتكم السعيدة ينكر علينا ما عدى وكيل حرج الآغا فإنه أسمعني ما يكره وربما زاد فوقف الحد ولم أرد له شيئا خوفا منكم وذلك سيدي أن رجلا ساكنا بالبلد وهو خرازي فطلب لحراسة أعداء ا إمتنع وفي الحقيقة هذا (كذا) الرجل سيدي فخرازي أصاله وإنما طارا (كذا) عليه ذلك منذ أربعة أعوام أو خمسة فلما إمتنع زجرته عن ذلك بالكلام فقط من غير سجن ولا خطية فحينئذ أتاني هنا وكيل الحرج وقال لا مدخل لك فيمن سكن البلد من خرازة وزاد على ذلك مما يغير الخاطر والحال أني خديمكم فها أنا علمتكم بأمره والحاصل أن أمر هذه العسة لم نقدر على ضبطيه (كذا) أما العرب فكلهم مجابون إلا من كان مثل هذا الخرازي وأما الإنجشاريه متهاونون ولا قدرة لي عليهم خوفا من إذايتهم كما فعلوا بالذي قبلنا وهذا ما وجب علي أخبرتكم به والنظر لكم والسلام من الفقير لربه عمر قايد عنابه وفقه ا بمنه أمين

م.و.ج.مج.ر.3205 و.53.

61/



الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى المتوكل عليه المفوض امره اليه
المعظم الارفع الهمام الانفع الصدر الوجيه الامنع مولانا السيد صالح
باي ايده الله تعالى الولاية الشريفة ومحروسة قسنطينة اسعده الله
وادام بقاءه امين الى خديمنا الرومي قبطان القالة السلام على من اتبع
الهدى يليه اعلامكم واننا قد شيخنا ابننا على باي وطردنا والده الخنيس
الخبيث عدو الله ورسوله شيخ النفاق وذلك لما اريناه من قلة
الخير والفساد وابننا على باي كنا نشيخوه قبل هذه الساعة والناس
مع والده والان الناس كله معه ولم يخرج احد من يده واياكم
تظنون في خواطركم وان شيخ على باي تشيخ ضحك بل هو
شيخنا وابننا ولا عندنا زيادة فيه ولا تقبلوا فيه شي والمراد منكم و
المؤكد به عليكم بان ساعة وصول امرنا هذا اليكم تكونون مع ابننا
على باي على حد السواء كيف ما كنتم مع السابقين قبله وتتوصاو
به الاصاء التام وهو ايضا اوصيناه عليكم بان يكون منكم ببال و
يتوصى فيكم الاصاء التام وعلى هذا العمل وكتب عن اذن المذكور اعلاه
دام عزه وعلاه امين

(reçue le 24 Juillet 1778 – Lettre du Bey ordonnant de reconnaître pour chaikh ali bai)

Salah Bey au chrétien capitaine de La Calle

الحمد   من عبد ا   سبحانه وتعالى المتوكل عليه المفوض أمره إليه
المعظم الأرفع الهمّام الأنفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا
السيد صالح باي أعزه ا   تعالى الولاية الشرقية ومحروسة قسنطينة أسعده
ا   وأدام بقاءه أمين   إلى خديمنا (كذا) الرومي قبطان القالة السلام
على من إتبع الهدى يليه إعلامكم وأننا قد شيخنا إبننا علي باي
وطردنا والده البخيس الخبيث عور ا   ورسوله شيخ النفاق وذلك لما
أرينا (كذا) فيه من قلة الخير والفساد وإبننا علي باي كنا نشيخوه (كذا)
قبل هذه الساعة والناس مع والده والآن الناس كله (كذا) معه ولم
يخرج أحد من يده وإياكم تظنون في خواطركم وأن شيخ علي باي
ضحك (كذا) بل هو شيخنا وإبننا ولا عندنا زيادة فيه ولا نقبلوا (كذا)
فيه شر والمراد منكم والموكد به عليكم بأن ساعة وصول أمرنا هذا
إليكم تكونون (كذا) مع إبننا علي باي على حدّ السواء كيف ما كنتم مع
السالفين قبله وتتوصاو به الإصاء التام (كذا) وهو أيضا أوصيناه عليكم بأن
يكون منكم ببال ويتوصى فيك (كذا) الإصاء التام وعلى هذا العمل وكتب
عن إذن المذكور أعلاه دام عزه وعلاه أمين

(Reçue le 24 juillet 1778)

(Lettre du Bey demandant de reconnaître pour cheikh Ali Bey)

Salah Bey au chrétien coptan de la calle

م.و.ج.مج.ر.1641 و.61.

الـفهارس

الـفهارس

- فهرس الأعلام.
- فهرس المدن والبلدان.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الاعلام

فهرس المدن والأماكن والبلدان

153.يسر (قيادة) 108.
154.اليونان.18.

فهرس الموضوعات

القسم الثاني: